



تَهْنِئَةُ الشَّهْرِ  
فِي شَهْرِ رَجَبِ الْوَسْطِيِّ

# الصَّوْمُ

بِإِذْنِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْإِسْلَامِيِّ مُحَمَّدٍ الْوَسْطِيِّ الْكَرِيمِ

مُطْبَعَةُ مَدَنِيَّةِ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

تَفْصِيلُ الشَّرْعِ  
فِي شَرْحِ تَحْرِيرِ الْوَسِيلَةِ  
الضَّوْحَى

تَأَلَّفَ الْمَرْجِعُ الدِّبْيُ  
آيَةُ اللَّهِ الْعَظِيمِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْفَاضِلِ اللَّهْكَرَانِيِّ

تَحْقِيقٌ وَنَشْرٌ: مَرْكَزُ فِقْهِ الْأُئِمَّةِ الْأَظْهَارِ

فاضل موحدي لنكراني، محمد، ١٣١٠ - شارح.  
تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة: الصوم / تأليف: محمد الفاضل للنكراني؛  
تحقيق ونشر مركز فقه الأئمة الأطهار ع - قم: مركز فقه الأئمة الأطهار ع.  
١٤٢٦ق. = ١٣٨٤.

ISBN: 964-7709-23-4 ريال ٣٠٠٠٠ ٤٢٤

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

١. خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ١٢٨٠ - ١٣٦٨.  
تحرير الوسيلة - نقد و تفسیر. ٢. فقه جعفری - قرن ١٤. ٣. روزه. الف. خمینی، روح الله، رهبر  
انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ١٢٨٠ - ١٣٦٨. تحرير الوسيلة. برگزیده. شرح.  
ب. مركز فقه الائمة الأطهار ع. ج. عنوان. د. عنوان: شرح تحرير الوسيلة. ه. عنوان: الصوم.  
برگزیده. شرح.

٢٩٧/٣٤٤

BP ١٨٣/٩ / ٣٠٢٧ ١٣٨٤

شبكة كتب الشيعة



مركز فقه الائمة الأطهار ع

٠١٨٨٨٩

تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة

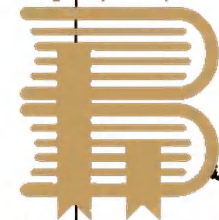
كتاب الصوم

تأليف: ..... سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل للنكراني مد ظله  
تحقيق ونشر: ..... مركز فقه الأئمة الأطهار ع  
صفء الحروف: ..... مركز فقه الأئمة الأطهار ع  
الطبعة: ..... الأولى ١٤٢٦هـ  
المطبعة: ..... اعتماد، قم  
الكمية: ..... ٢٠٠٠ نسخة  
السعر: ..... ٣٠٠٠ تومان

ملحق الطبعة محفوظة

ISBN: 964-7709-23-4

شابك: ٩٦٤-٧٧٠٩-٢٣-٤



shiaibooks.net

niktba.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كتب على الناس الصيام لعلهم يتقون، وفرض عليهم عبادته ليهتدون، وأُصَلِّيَ وأُسلِّمَ على من أرسله كافة للعالمين، وعلى وصيه عليٍّ أمير المؤمنين والأئمة من ولده الطيبين الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين .

أما بعد، فإنَّ هذا الأثر القيم الذي بين يديك هي الطبعة الأولى من كتاب الصوم من الموسوعة القيمة المسماة بـ «تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة» من مؤلفات المرجع الديني المجاهد آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، متَّعَ الله المسلمين بطول بقائه، ونسأل الله - تعالى - أن يوفِّقه لإكمالها.

وقد تمَّ هذا المشروع بجهود المحققين الأعزاء في هذا المركز حُجج الإسلام والمسلمين الشيخ عباد الله سرشار الطهراني الميانجي والشيخ إبراهيم الأميري والشيخ رضا علي مهدوي والسيد محمد علي المير صانع. ونخصَّ بالذكر سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد رضا الفاضل القاساني دامت تأييداتهم، حيث بذلوا غاية جهودهم في استخراج المصادر وتصحيح المتن، شكر الله مساعيهم، وجزاهم الله خير الجزاء، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام

محمد جواد الفاضل اللنكراني



## القول في النية

مسألة ١: يشترط في الصوم النية ؛ بأن يقصد تلك العبادة المقررة في الشريعة ويعزم على الإمساك عن المفطرات المعهودة بقصد القرية . ولا يعتبر في الصحة العلم بالمفطرات على التفصيل ، فلو نوى الإمساك عن كل مفطر ولم يعلم بمفطرية بعض الأشياء كالاحتقان مثلاً ، أو زعم عدمها ولكن لم يرتكبه ، صح صومه . وكذا لو نوى الإمساك عن أمور يعلم باشمالها على المفطرات صح على الأقوى . ولا يعتبر في النية - بعد القرية والإخلاص - سوى تعيين الصوم الذي قصد إطاعة أمره . ويكفي في صوم شهر رمضان نية صوم غد من غير حاجة إلى تعيينه ، بل لو نوى غيره فيه - جاهلاً به أو ناسياً له - صح وقوعه عن رمضان ، بخلاف العالم به ؛ فإنه لا يقع لواحد منهما . ولا بد فيما عدا شهر رمضان من التعيين ؛ بمعنى قصد صنف الصوم المخصوص كالكفارة والقضاء والنذر المطلق ، بل المعين أيضاً على الأقوى ، ويكفي التعيين الإجمالي ، كما إذا كان ما وجب في ذمته صنفاً واحداً ، فقصد ما في الذمة ؛ فإنه يجزئه ، والأظهر عدم اعتبار التعيين في المندوب المطلق ، فلو نوى صوم غد لله تعالى صح وقوعه ندباً لو كان الزمان صالحاً له وكان الشخص ممن يصح منه التطوع بالصوم ، بل

وكذا المندوب المعين أيضاً إن كان تعينه بالزمان الخاص، كأَيَّام البيض والجمعة والخميس. نعم، في إحراز ثواب الخصوصية يعتبر إحراز ذلك اليوم وقصده<sup>(١)</sup>.

١- في هذه المسألة جهات من الكلام، وقبل الأخذ فيها والتكلم عنها نقول: إن الصوم كما هو المحكي عن اللغويين بمعنى الإمساك، إمّا مطلقاً ولو بالنسبة إلى الجمادات، كالمحكي عن الجوهري<sup>(١)</sup> وبعض آخر<sup>(٢)</sup>، أو أعمّ منها ومن الحيوانات كما عن بعض آخر<sup>(٣)</sup>، أو يختص بالإنسان فقط كما عن ثالث<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أن البحث في ثبوت الحقيقة الشرعية له وعدمه هو البحث المعروف في الأصول؛ لأنّه من أسامي العبادات كالصلاة من دون فرق بينهما. كما أن الظاهر أن التعاريف المذكورة للصوم من كونه عبارة عن الإمساك<sup>(٥)</sup> عن المفطرات المعهودة، أو كَفَّ النفس عنها<sup>(٦)</sup>، أو توطئتها<sup>(٧)</sup> على تركها ومثل ذلك، منشؤه كما ذكره المحقق الخراساني رحمه الله في الكفاية<sup>(٨)</sup> وأفاده صاحب الجواهر رحمه الله<sup>(٩)</sup> هنا، أنّهم كانوا بصدد شرح الإسم لا التعريف الجامع المانع، ولا وجه للتطويل في هذا المجال.

(١-٣) الصحاح ٢: ١٤٥٤، مصباح المنير: ٣٥٢، لسان العرب ٤: ٨٩، المعين ٢: ١٠٢٠، المفردات: ٥٠٠، القاموس المحيط ٤: ١٠١، المغرب في ترتيب المغرب: ١٥٧.

(٤) مجمع البحرين ٢: ١٠٦٠.

(٥) المبسوط ١: ٢٦٥- تذكرة الفقهاء ٦: ٥، رياض المسائل ٥: ٢٨٧، العروة الوثقى ٢: ٥، جواهر الكلام ١٦: ١٨٤.

(٦) المختصر النافع: ١٢٧، رياض المسائل ٥: ٢٨٧.

(٧) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٣، قواعد الأحكام ١: ٣٦٩.

(٨) كفاية الأصول ١: ١٥١.

(٩) جواهر الكلام ١٦: ١٨٤.

ويكفي في فضله الخاص ما ورد في شأنه من قوله تعالى في الحديث القدسي: «الصوم لي وأنا أجزي به»<sup>(١)</sup> فإن الظاهر عدم كون المراد من الجملة الأولى هو مجرد اعتبار قصد القرية المعتبر في جميع العبادات، بل باعتبار الخصوصيات الموجودة فيه من كونه أمراً عديمياً، وفي مثله لا يجري الرباء بوجه، واشتماله على الكف عن أمور كثيرة في النهار الذي ربما تكون ساعاته كثيرة باختلاف الفصول، وتلك الأمور أمور مهمة ترتبط بحياة الإنسان والغرائز الموجودة فيه ومما يتبلى به نوعاً، خصوصاً مع تكرره في كل سنة شهراً، بخلاف الحج الذي لا يجب إلا على المستطيع فقط في جميع عمره مرة واحدة.

وأما قوله - تعالى -: «وأنا أجزي به» فالظاهر أنه بصيغة المجهول؛ لأنّ جزاء جميع الأعمال الحسنة يرتبط به تعالى، فالمراد ظاهراً أنه تعالى بنفسه جزاء الصوم، كما في قوله تعالى: «وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ»<sup>(٢)</sup>، وهذا أعلى مراتب الجزاء ونهاية اللطف والكرامة، وقد قال الله تعالى في ذيل آية الصوم تعليلاً لإيجابه: «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»<sup>(٣)</sup>. والظاهر أن المراد به حصول التقوى بسببه؛ لأنّ من أمسك عن أكل ماله الحلال يسهل له الإمساك والاجتناب عن المال الحرام، ومن أمسك عن الجماع مع حليلته يهون عليه الاجتناب عن النساء المحرمات وهكذا، فالصوم كأنه مقدّمة لحصول الواجبات الأخر وترك المحرمات، مضافاً إلى ما يتضمّنه من جهات اجتماعية، فالإحساس بالجوع يثير في النفس التعاطف مع الجائعين، وكذلك درك الألم

(١) وسائل الشريعة ١٠: ٣٩٧-٤٠٣ كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١ ح ٧ و ١٥، بحار الأنوار ٧٠:

١٢ ج ٢٥٤: ٩٣.

(٢) سورة التوبة ٩: ٧٢.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٨٣.

بالنسبة إلى المحرومين، ولما يوجب من إطفاء الغريزة، ولعل في الصوم منافع لا توجد في غيره من الواجبات من الجهات الفردية والاجتماعية.

إذا عرفت ذلك فأعلم أن في البين إشكالين لابد من حلّهما:

الأول: أن الإمساك عن جميع المفطرات المعهودة أو نظيره إن كان له دخل في الحقيقة والماهية، فاللازم الالتزام بعدم تحقّقه فيما لو لم يسك عن بعضها جهلاً أو نسياناً، مع أن مقتضى النصّ والفتوى خلافه، وإن لم يكن له دخل فيها فأي شيء له دخل في تحقّق الحقيقة والماهية؟

وقد أجيب عن الإشكال بأحد وجهين:

أحدهما: الالتزام بعدم تحقّق حقيقة الصوم في الصورة المفروضة، وأن الحكم بالصحة وسقوط الأمر وعدم وجوب القضاء عليه إنّما هو لأجل كون فعله بدلاً عن الصوم، لا كونه من مصاديقه وأفراده - وإن كان مشتركاً معه في جميع الآثار والأحكام، فالإمساك في الصورة المفروضة قائم مقامه - ومتصفاً بأنه بديل عنه. ويرد عليه - مضافاً إلى أنه خلاف ظاهر النصّ والفتوى الدالّ على الحكم بالصحة لأجل كونه من مصاديق الصوم وأفراده حقيقة لا لأجل البدلية - أنه على تقدير ترتّب جميع أحكام الصوم وأثاره عليه لابدّ من أن يقال بكون الواجب إنّما أحد الأمرين، وإما العنوان الجامع بينهما المنطبق على كليهما، ولا مسوّغ للالتزام بشيء منها؛ ضرورة أن الواجب ليس إلّا نفس عنوان الصوم فقط، والنصّ والفتوى قائمان على تحقّقه في الصورة المفروضة دون ما هو بدل عنه.

ثانيهما: أخذ قيد الالتفات إلى كونه صائماً في المفطرات التي يجب الاجتناب عنها؛ بأن يكون الصوم عبارة عن الإمساك عنها في خصوص صورة الالتفات إلى كونه صائماً وأنه يجب عليه الإمساك عنها أيضاً.

ويرد عليه : أنه لا مجال لأخذ الالتفات إلى الصوم في حقيقته وماهيته ؛ سواء كان بنحو الجزئية أو بنحو الشرطية والقيدية ؛ لأن الالتفات إلى الشيء من العناوين المتأخرة عن الشيء ، فلا يعقل أن يكون دخيلاً في الحقيقة بعد ما كان متأخراً عنها ، فلا مجال لأن يكون الالتفات إلى الصوم ممّا له دخل في حقيقته .

ومن هنا يمكن تقرير الإشكال بوجه آخر ؛ وهو أن الإمساك عن المفطرات المأخوذ تعريفاً للصوم وبياناً لحقيقته إن أخذ بنحو الإطلاق ؛ أي سواء كان مقروناً مع الالتفات إلى كونه صائماً ، أم لم يكن مقروناً به ، يلزم الحكم بالبطان فيما تطابق النص والفتوى على صحته وترتب جميع أحكام الصوم عليه . وإن أخذ بنحو التقييد بخصوص صورة الالتفات إلى كونه صائماً ، يلزم أخذ الالتفات والتوجه إلى الشيء في حقيقته ، مع أنه من العناوين المتأخرة عن الشيء اللاحقة له أحياناً .

والتحقيق في الجواب أن يقال كما عن بعض المحققين <sup>(١)</sup> : إن الإمساك عن المفطرات المعهودة مأخوذ في ماهية الصوم لا بنحو الإطلاق ولا بنحو التقييد ، بل بنحو الإهمال الذي يجتمع مع كلا الأمرين ، كنظائر المقام التي لا بدّ فيها من الالتزام بالإهمال فيها ، وإلا يلزم بعض المحاذير حتى في مثل القضايا العملية الممكنة ؛ فإن قولك : «زيد قائم» لا مجال للإشكال في كونه قضية غير ضرورية ؛ لعدم ضرورة وصف القيام للإنسان .

وحينئذ يمكن أن يقال : إن زيدا المفروض موضوعاً ، هل يكون المراد به المطلق والأعم من كونه قائماً أو غير قائم ، أو المراد به زيد المقيّد بوصف القيام ؟ فعلى الأول يلزم التناقض ؛ لأن زيدا مع فرض عدم قيامه كيف يمكن أن يتّصف بالقيام ؟ وعلى

الثاني يلزم تبدل القضية الممكنة إلى الضرورية؛ لوضوح صيرورة القضية ضرورية بشرط المحمول؛ فإنَّ زيدا المقيّد بالقيام لا يعقل أن يكون غير قائم، ولا يحصى عن حلّ الإشكال إلا بأن يقال: إنَّ الموضوع مفروض بصورة الإهمال لا الإطلاق ولا التقييد. وفي المقام نقول بأنَّ الإمساك عن المفطرات الواقع في تعريف الصوم وبيان حقيقته واقع بنحو الإهمال من جهة الالتفات وعدمه. وعليه: يندفع الإشكال بحذافيه من دون لزوم الالتزام بالبدليّة والخروج عن الحقيقة.

الثاني: من الإشكاليين المهمين للذين لابدّ من حلّها، ولعلّه أهمّ من الأوّل وأشدّ إشكالاً منه، أنّه لا إشكال في العبادات الوجوديّة التي يكون المقصود فيها إيجاد الطبيعة المأمور بها بقصد القرية؛ سواء كان المراد به هو الإتيان بداعي الأمر، أو يكون المراد به هو الإتيان بعنوان كونه مقرباً وموجباً لحصول القرب من المولى. وأمّا العبادات العدميّة التي يكون المقصود فيها الترك وعدم تحقّق الطبيعة، كالصوم في المقام على جميع تعاريفه التي ترجع إلى ترك المفطرات في الزمان المخصوص الذي هو النهار؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَوْنَا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْتِ﴾<sup>(١)</sup> فيشكل الأمر فيها.

توضيح الإشكال: أنَّ تحقّق الأمر الوجودي وخروجه من عالم العدم يفتقر إلى وجود العلّة التامة بجميع أجزائها المركّبة من المقتضي والشرط وعدم المانع، فإذا فرض في مورد فقدان واحد من تلك الأجزاء لا يكاد يعقل تحقّق المعلول؛ لفرض النقصان في علّته التامة، غاية الأمر أنَّ الفرق بين الأمور التبعديّة والأمور التوصلية لزوم كون الداعي والمحرّك في القسم الأوّل هو قصد الأمر والإتيان بداعي الامتثال، وعدم اللزوم في القسم الثاني.

وأما الواجبات العدمية، فحيث يكون المقصود فيها الترك، ويكفي في تحقق الترك فقدان جزء من أجزاء العلّة الساتمة من المقتضي والشرط وعدم المانع، ولا يلزم اجتماع أعدام أجزاء العلّة، فحيثنذ يشكل الأمر من جهة كفاية فقدان بعض تلك الأجزاء في تحقق المعلول من ناحية، واعتبار قصد التقرب من ناحية أخرى، بل قد تقرر في موضعه أنّه مع انعدام المقتضي والشرط ووجود المانع يكون انتساب العدم إلى عدم المقتضي أولى من الانتساب إلى عدم الشرط أو وجود المانع.

وعليه: فيتحقق الإشكال من هذه الجهة في صحة الصوم في كثير من الموارد من جهة اعتبار أن يكون الترك مستنداً إلى القرية وداعوية الأمر، مع أننا نرى بالوجدان استناد تحقق الترك إلى عدم المقتضي أحياناً، فضلاً عن عدم الشرط أو وجود المانع، فمن أكل قرب طلوع الفجر كاملاً وشرب كذلك بحيث لم يكن يشتهي الأكل والشرب عند الطلوع وبعده ولو بزمان قليل، هل يكون تركه للأكل والشرب مسبباً عن عدم المقتضي، أو يكون بداعي الأمر وقصد التقرب الذي هو بمنزلة المانع؟ فإن فرض الأول يكون ذلك منافياً لعبادية الصوم التي لا مجال للمناقشة فيها، وإن فرض الثاني يكون ذلك خلاف الواقع؛ لفرض عدم الميل إلى مأكل ولا مشروب.

هذا، مضافاً إلى أنّ إيجاد شيء يكون نوعاً مع الالتفات والتوجه إليه، وأما تركه فلا يكون كذلك. وعليه: فربما لا يكون الترك مورداً لتوجهه حتى يقصد فيه القرية.

وبعبارة أخرى: ترك المفطرات في اللحظات الأولية بعد طلوع الفجر في الفرض المزبور يكون مستنداً إلى عدم المقتضي وجداناً وبلا ريب، لا إلى وجود المانع؛



وهي إطاعة أمر الله وسببته لذلك، ولذا لو لم يكن صوم لم يتحقق منه الإفطار؛ لعدم المقتضي، كما عرفت.

واللازم أن يقال في حل الإشكال بالفرق بين العبادات الوجودية والعدمية من جهة إمكان رعاية قصد القربة في القسم الأول بالإضافة إلى جميع أجزائها، وأما في القسم الثاني فلا يعتبر فيه ذلك لعدم الإمكان؛ لأنه بعد فرض لزوم وجود المقتضي والشرائط يتحقق حينئذ الترك المستند إلى وجود المانع؛ وهي إطاعة أمر الله وامتناله، وهذا غير ممكن نوعاً، خصوصاً بالنسبة إلى الصوم الذي مرجعه إلى اجتماع أعدام مضافة، كعدم الأكل والشرب والجماع ومثلها في آن واحد مضافاً إليه تعالى بفرض وجود المقتضي مثلاً لكل من الأعدام، وحينئذ هل يمكن تحقق المقتضي بالنسبة إلى جمع المفطرات في آن واحد، كثبوت المقتضي للأكل والشرب والجماع وسائر المفطرات في آن واحد معاً؟ ومن الواضح استحالته.

نعم، إذا كانت العبادة العدمية عبارة عن أمر واحد عدمي مثلاً، يمكن فيه فرض وجود المقتضي وكون الترك مستنداً إلى المانع. وأما مع اشتغالها على جملة من الأعدام المضافة فكيف يمكن فرض وجود المقتضي بالإضافة إلى إيجاد كل واحد منها، فلا يحصى من أن يقال بأن المطلوب في مثلها هي نفس الترك، ولو كان مستنداً إلى عدم المقتضي أو وجود المانع، فهل يمكن الالتزام ببطلان صوم العنين غير القادر على الجماع من جهة عدم ثبوت المقتضي له عليه؟ وهكذا.

ويمكن القول بأن الصحة في مثل الفرض مع ضرورة عبادية الصوم واعتبار نية التقرب فيه إنما تكون لأجل ثبوت القضية التعليلية؛ وهو عدم الارتكاب ولو مع وجود المقتضي وتحقق الشرائط وكفاية مثلها في العبادية؛ لعدم إمكان غيرها كما عرفت، فراجع العبادية إلى أنه لو فرض وجود المقتضي والشرط أيضاً لا يتحقق

منه الوجود بل الترك للإضافة إليه تعالى ، وفي هذا المجال قصّة لطيفة نقلها بعض الأصدقاء ؛ وهي أنّه كان في أطراف شيراز رجل كبير السنّ ملتزم بالوظائف الإسلامية ، وكان معتاداً على التدخين بالقلبان ، وفي شهر رمضان حيث كان يصوم فيه ويترك شرب الدخان لكنّه قبل الغروب كان يهيمّ القليان بنحو كامل وينظر إليه منتظراً لدخول الوقت حتى يشرب الدخان بمجرد دخوله .

ومما ذكرنا ظهرت خصوصيّة للعبادات العدميّة ، سيّما مثل الصوم الذي اجتمعت فيه جملة من الأعدام المضافة ، كما أنّ فيها خصوصيّة أخرى ؛ وهي أنّه لا بدّ في العبادات الوجوديّة - ولو كانت مركّبة من أجزاء مختلفة - من التوجّه والاتّفات إليها ولو ارتكازاً ، ولا يلزم ذلك في العبادات العدميّة ، خصوصاً في مثل الصوم على ما عرفت .

فإذا نام الشخص في جميع أجزاء النهار ، وكان قبل ذلك ناوياً للصوم مقروناً بقصد القرية يكون صومه صحيحاً ولا تكون صحته على خلاف القاعدة . وهذا بخلاف ما إذا صلى مثلاً في حال النوم صلاة كاملة مشتملة على الوضوء الصحيح مثلاً ، كما ربّما يتفق ذلك ، وقد نقل أنّ بعض النائمين خرج في حال النوم من حجرته في المدرسة ودار في أطرافها مراراً ثمّ رجع إلى محله الأصلي وأدام النوم فيه ؛ فإنّ الصلاة في مثل الفرض باطلة ، قال الله تعالى : ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَسَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾<sup>(١)</sup> .

وبالجملة : فهذا وأشباهه يدلّنا على وجود خصوصيّة أو خصوصيّات للعبادات العدميّة ، ولا يحيص عن الالتزام بها ، ولا يقع الإشكال في صحتها في أكثر الموارد ، فهل يمكن الالتزام ببطلان الصوم مع الاشتغال بالصلاة أو القرآن أو مثلها الموجب

لعدم الالتفات إلى المفطرات، وعدم التوجّه إليها ولو في خصوص ذلك الحال ؟

وبعد هذا نعود إلى الجهات التي وعدنا التكلم فيها في هذه المسألة ، فنقول :

**الجهة الأولى:** أنّه لا ريب في أنّ الصوم من العبادات ، ويعتبر فيه قصد القرية بأيّ معنى من المعاني المذكورة له في محلّه ، ويكفي في إثبات هذه الجهة كونه كذلك عند المتشرّعة وفي رديف الصلاة ، بل وضوح ذلك بمكان ، ولا حاجة إلى الاستناد له حتّى يمثّل ما تقدّم من قوله تعالى في الحديث القدسي : «الصوم لي وأنا أجزي به»<sup>(١)</sup> ، وحينئذٍ لو فرض تحقّق الصوم منه لا بقصد القرية بل بقصد حصول الصلّة للجسم مثلاً لا يتحقّق منه العبادة المأمور بها ، وقد عرفت أن الصلّة في فرض كونه نائماً ولو في جميع النهار من طلوع الفجر إلى الليل إنّما هي فيما إذا كان مقروناً بقصد القرية ، فلا ينبغي الإشكال من هذه الجهة أصلاً .

**الجهة الثانية:** أنّه لا يعتبر العلم بالمفطرات على التفصيل ، ويتفرّع عليه أمران مذكوران في المتن :

أحدهما: أنّه لو نوى الإمساك عن جميع المفطرات - غاية الأمر أنّه لم يعلم بمفطرية بعضها كالاحتقان مثلاً ، أو زعم عدمها ولكن لم يرتكبه في مقام العمل ، وكان بحيث إنّّه لو فرض له العلم به لكان وارداً في رديف المفطرات التي نوى الإمساك عنها - يكون صومه صحيحاً ؛ لعدم تحقّق الإخلال له بشيء مما يعتبر فيه ، لا من جهة النية ولا من جهة المفطرات .

ثانيهما: أنّه لو نوى الإمساك عن عدّة أمور يعلم باشتغالها على المفطرات وإن لم تكن معلومة تفصيلاً ، فقد قوى الحكم بالصلّة في المتن ، والظاهر أنّ الوجه فيه

ما ذكرنا، ومجرد الإمساك عما لا يكون مفطراً لا يقدح في تحقّق الصوم بعد كون الإمساك عن الجميع - ولو لم يكن بعضه مفطراً - إنما هو للاحتياط، واحتمال كونه مفطراً من دون لزوم تشريع وبدعة، ففي الحقيقة يتحقّق الإمساك عن ذلك البعض لأجل الاحتمال وعدم إمكان الطريق له إلى الواقع، أو عدم الفرصة له ومثلها، فلا ينبغي الإشكال في الصحة، كما في جميع العبادات التي يحتاط فيها احتمالاً، أو لأجل العلم الإجمالي.

الجهة الثالثة: أنّه ذكر في المتن أنّه لا يعتبر في النّية عدا القرية والإخلاص سوى تعيين الصوم الذي قصد إطاعة أمره، ويكفي في صوم شهر رمضان نية صوم الغد من غير حاجة إلى تعيينه، وفي هذه الجهة احتمالات بل أقوال:

أحدها: ما أفاده المحقّق العراقي في شرح التبصرة؛ فإنّه بعد استشهاده لأصل كون الصوم من العناوين القصدية، بحرمة صوم العيدين مع عدم حرمة صرف الإمساك فيها وبعض الأمور الأخر، وثبوت الامتياز بذلك للصلاة والصوم عن مثل الوضوء والأغسال غير المعتبر فيها القصد زيادة على التقرب، تنظر في اعتبار القصد في سائر العناوين الطارئة عليه، كالكفارة أو القضاية أو الرضائية، قال:

ومجرد وقوع الصوم على وجوه متعدّدة لا يجدي في الكشف عن الاختلاف في حقيقته؛ لكفاية اختلاف أسباب وجوبه في ذلك، كما أنّ عدم صلاحية رمضان لوقوع صوم آخر فيه لا يكشف عن المغايرة المزبورة، بل يكفي فيه عدم صلاحية غير رمضان من الأسباب لوقوع صومها فيه، وأضاف إلى ما أفاد قوله: وأوهن منهما في الدلالة ما ورد في قبول ما أتى به بنّية شعبان من رمضان بتفضّل من الله، بتقريب أنّه مع وحدة الحقيقة فيها لا يكون قبوله بتفضّل منه، بل هو عين الإتيان بالمأمور به، فهذا التفضّل لا مجال له إلا بقبول حقيقة بدل حقيقة أخرى، ولا نعني

من اختلاف حقيقة الصوم إلا هذا.

توضيح الوهن: أن ذلك يمكن أن يكون من جهة عدم التقرب بشخص أمره، ومعلوم أن المعتبر في العبادة - على ما سنشير إليه - هو كون الداعي على إتيان أمره المتعلق به لا أمر غيره ولو جهلاً، ولذا نلتزم في موارد الخطأ في التطبيق أنه لا تصح العبادة إلا إذا كان قد قصد بها بداعوية الأمر بنحو تعدد المطلوب كي ينتهي الأمر بالآخرة إلى داعوية شخص الأمر المتعلق به، وحينئذٍ فلا اكتفاء بهذا المقدار في باب صوم يوم الشك لا بد أن يكون على خلاف القاعدة وكان بتفضل منه تعالى، فليس أنواع الصيام المأمور بها بأي عنوان من العناوين إلا وجودات متعددة متفقة الحقيقة<sup>(١)</sup>. انتهى موضع الحاجة من كلامه زيد في علو مقامه.

ثانيها: ما حكى عن سيّد المستمسك<sup>(٢)</sup> من أنه كما يعتبر في أصل الصلاة وفي الأنواع الواقعة تحتها، كالظهرية والعصرية والأدائية والقضائية وغيرها، قصد العنوان، فلا يكفي الإتيان بأربع ركعات من دون نية الظهرية أو العصرية أو مثلها، كما أنه لا يكفي الإتيان بها من دون نية الأدائية والقضائية وهكذا، كذلك يعتبر في أصل عنوان الصوم، وكذا في الأنواع الواقعة تحته من الرضائية والكفارة وغيرها قصد العنوان الذي يريد إطاعة أمره، فلا يكفي الإتيان بها خالية عن القصد، كما لا يكفي مجرد الإمساك من دون قصد عنوان الصوم، كما عرفت في الكلام المتقدم من عدم حرمة مجرد الإمساك في العيدين اللذين يحرم الصوم فيهما.

وعليه: فاللازم أن يقال بعدم الاكتفاء بنية صوم الغد في شهر رمضان مع عدم

(١) شرح تبصرة المتعلمين ٣: ١٢٤-١٢٥.

(٢) مستمسك العروة ٨: ١٩٦-١٩٧ و ٢٠٠-٢٠١.

نية عنوان رمضان، والظاهر أنه لم يقل به أحد، أو يقال بالاكْتفاء بها فيه: إمّا لأجل ثبوت العلم الإجمالي الارتكازي له، ومرجعه إلى وجود المعلوم وثبوته في النفس وإن كان غير ملتفت إليه، ولا يكون هذا العلم الإجمالي في مقابل العلم التفصيلي الذي يتعيّن معلومه ولا يتردّد فيه بالخلاف، كما في العلم الإجمالي المبحوث عنه في باب الاشتغال من علم الأصول. وإمّا أن يقال بأن قصده للإتيان بالمأمور به ومتعلّق الأمر ينجرّ بالأخيرة إلى نية رمضان؛ لعدم تعلّق الأمر به من غير هذه الجهة، كما هو المفروض.

ثالثها: ما يظهر من المتن ومن ظاهر العروة الوثقى<sup>(١)</sup> وإن حكي توجيهه عن بعض الشراح<sup>(٢)</sup>، ولكنّ التوجيه مخالف لظاهر العروة، واختاره المحقّق الهمداني<sup>(٣)</sup> في محكيّ كتابه في الصوم<sup>(٤)</sup>، وهو التفصيل في العناوين الطارئة المضاف إليها عنوان الصوم بين العناوين التي لا يكون لها خصوصيّة غير الزمان المعيّن، كصوم شهر رمضان الذي لا واقع له إلّا الوقوع في الشهر الخاصّ، وهي قطعة من الزمان الواقعة ضمن شهور السنة، وبين العناوين التي لا تكون لها هذه الخاصيّة بل خصوصيّة أخرى، كصوم الكفّارة المسبّب عن الإفطار في شهر رمضان عمداً أو الظهار أو غيرهما، وصوم القضاء الذي لا يكون له زمان معيّن وإن تضيق وقته في بعض الأحيان.

فإن كان من قبيل القسم الأوّل، فلا حاجة فيه إلى التعمين، وتكفي نية صوم الغد إن كان من رمضان. وأمّا إن كان من قبيل القسم الثاني، فالظاهر الاحتياج فيه إلى

(١) العروة الوثقى ٢: ٦-٧ فصل في النية.

(٢) المستند في شرح العروة ٢١: ١١-١٤.

(٣) مصباح الفقيه ١٤، كتاب الصوم: ٣٠٢.

التعيين؛ لعدم تعيين الزمان له، خصوصاً إذا كانت عليه عناوين متعددة من الصوم، فيصير حينئذٍ كالإتيان بأربع ركعات في المثال المتقدم.

والظاهر أن هذا هو الحق الموافق للتحقيق؛ فإنه إذا لم يكن للعنوان الطارئ والمضاف إليه الصوم خصوصية غير الزمان المخصوص، والمفروض أنه نوى الصوم في ذلك الزمان مع قصد القرية، فلا وجه لاحتمال بطلان صومه وإن لم يكن العنوان معلوماً له أصلاً، ولذا ذكر في المتن أنه لو نوى غير رمضان فيه جاهلاً به أو ناسياً له صحَّ صومه ويقع عن رمضان؛ لأنه لا يزيد على الزمان المخصوص، والمفروض أنه نوى الصوم في ذلك الزمان.

نعم، في صورة العلم بكون الغد من رمضان إذا نوى صوم غيره لا يقع لواحد منها، أما غير رمضان فلعدم صلاحية الوقوع فيه؛ فإنه لا بدّ في شهر رمضان إما الصوم مع وجود شرائط وجوبه، وإما الإفطار، كما في المريض والمسافر قبل الزوال، وأما رمضان؛ فلأنه لم يقصد الإتيان بما هو المأمور به حقيقة، فلا وجه للوقوع عنه، ومرجع عدم لزوم قصد رمضان إلى عدم اعتبار قصد هذا العنوان، لا كفاية قصد غيره الخارج عن هذا الزمان، ففي صورة العلم لو نوى غيره لا يقع لواحد منها، وسيأتي البحث عن هذا إنشاء الله تعالى.

هذا، والظاهر أن الحكم بالصحة في صورتي الجهل والنسيان مسلم بينهم ومجمع عليه كذلك<sup>(١)</sup> ولم يخالف فيه أحد، غاية الأمر أن البحث إنما هو من جهة كونه على وفق القاعدة بحيث لو فرض أنه لو لم يكن في المسألة دليل آخر على الصحة لقلنا بها وفقاً للقاعدة، أو أنه على خلافها، ولو لم يكن هناك رواية لما قلنا

(١) تلمذة الفقهاء ٦: ١٠، جواهر الكلام ١٦: ٢٥٥، مستمك العروة ٨: ٢٠١.

بها، أو اقتصرنا على خصوص موردها، الظاهر هو الأول؛ لأن الحكم بالصحة في جميع موارد الخطأ في التطبيق يكون على هذا المنوال، فإذا ائتمَّ بإمام بتخيّل أنّه زيد فتبيّن كونه عمراً عادلاً، فالظاهر صحة جماعته للإتّهام بإمام عادل وإن تخيّل كونه زيداً وأخطأ في التطبيق.

وعلى تقدير كون الحكم على خلاف القاعدة، فقد وردت في المسألة روايتان مرتبطتان بالمقام:

إحدهما: موثقة سماعه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صام يوماً ولا يدري أمن رمضان هو أو من غيره - إلى أن قال: - إنما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان؛ لأنّه قد نهي أن ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، وإنما ينوي من الليلة أنّه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزاء عنه بتفضّل الله - عز وجل - وبما قد وسّع على عباده، ولولا ذلك لهلك الناس<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح: أنّ موردها صورة الجهل والشك، وهل يكون مقتضى إلغاء الخصوصية إلحاق صورة النسيان بالجهل أيضاً لوجود العذر؟ والحق أن يقال: إن قلنا بكون الصحة في مورد الجهل على وفق القاعدة يكون الحكم في صورة النسيان أيضاً ذلك؛ لعدم الفرق من جهة ثبوت العذر، وإن قلنا بكونها في مورده على خلاف القاعدة يمكن أن يقال بالاختصاص؛ لاختصاص مورد الرواية بصورة الشك والجهل.

ويمكن أن يقال: إنّ قوله عليه السلام «بتفضّل الله» إلخ يشعر بل يدلّ على الاحتمال الثاني

(١) الكافي ٤: ٨٢ ح ٦، تهذيب الأحكام ٤: ١٨٢ ح ٥٠٨، الاستبصار ٢: ٧٩ ح ٢٤٠، وغيرها وسائل الشيعة ١٠: ٢١، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وينتهي ب ٥ ح ٤.



وإن كان لا يدلّ على اختلاف الحقيقة والماهية، كما عرفت في كلام المحقّق العراقي رحمته. وجه الإمكان، أنّه لو كانت الصحة على وفق القاعدة لما كان الإجزاء عن شهر رمضان بتفّضل من الله تعالى وبما قد وسّع على عباده، بل الإجزاء يكون حينئذٍ على ما تقتضيه القاعدة الأولى.

ولكنّ الظاهر عدم الدلالة ولا الإشعار أيضاً بذلك؛ لعدم إقتضاء الحكم بالإجزاء عن رمضان ذلك، خصوصاً مع نيّة الصوم بعنوان شعبان قضاءً أو كفّارة أو غيرهما من العناوين متكأً على استصحاب عدم دخول رمضان، ولازمه عدم وجوب الصوم بعنوان رمضان.

ثانيتها: رواية الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث طويل مشتمل على قوله عليه السلام: «لو أنّ رجلاً صام يوماً من شهر رمضان تطوّعاً وهو لا يعلم أنّه من شهر رمضان ثمّ علم بذلك لأجزأ عنه؛ لأنّ الفرض إنّما وقع على اليوم بعينه<sup>(١)</sup>. هذا، ولكنّ الرواية ضعيفة السند وإن كان الظاهر أنّ استناد المشهور إلى الروایتين يجبر الضعف حسب الظاهر على تقديره، والعمدة فيها هو التعليل الواقع فيها بقوله عليه السلام: «لأنّ الفرض إنّما وقع على اليوم بعينه»، والمراد منه ظاهراً ما ذكرنا من تعلّق الوجوب بهذا اليوم بعنوان رمضان، ومرجه إلى الخصوصية الزمانيّة الموجودة فيه، وهذه العلّة وإن كانت موجبة لعدم اختصاص الحكم بالجاهل وجريانه في الناسي أيضاً، وإن كان مورد الرواية صوم يوم الشك وثبوت الجهل؛ لأنّ التعليل يعتم ويخصّص كما في سائر الموارد، إلّا أنّ الظاهر ثبوت المغايرة بينها

(١) الكافي ٤: ٨٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٦ ح ٨٩٥، الفقيه ٢: ٤٧ ح ٢٠٨، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٢٣،

كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وثبته ب ٥ ح ٨.

وبين عليّة التفضّل كما في الرواية السابقة؛ ضرورة اقتضاء هذه العلة بوضوح وظهور لكون الحكم بالصحة على وفق القاعدة، بخلاف العلة السابقة الظاهرة في العدم، أو عدم ثبوت الظهور لها أصلاً كما قلنا، إلا أن يقال: إن اختلاف الروايتين في مفاد العلة لا يقدح فيما نحن بصدده، وإن كان لعلّه له قدح بالإضافة إلى بعض المسائل الآتية، فانتظر.

وكيف كان، لا مجال للمناقشة في الحكم بالصحة في صورة الجهل، وكذا في صورة النسيان بعنوان رمضان والإجزاء عنه، إنما الكلام في صورة العلم التي عرفت أن ظاهر المتن أنه إذا كان مع نية غير رمضان فلا يقع لواحد منهما، فهنا حكان:

أحدهما: عدم الوقوع عما نوى من غير رمضان مع العلم بأن اليوم من رمضان.

ثانيهما: عدم الوقوع عن رمضان مع عدم نيته، فهنا أمران لا ارتباط لأحدهما بالآخر.

وقد استدلّ بعض الأعلام<sup>(١)</sup> على ما في تقريراته في شرح العروة على الأمر الثاني بأنّه لا ينبغي الشك في عدم الصحة لعدم إتيانه بالمأمور به؛ فإنه كان متقيّداً بعدم قصد عنوان آخر، والمفروض قصده، فما هو المأمور به لم يأت به، وما أتى به لم يكن مأموراً به من رمضان، والإجزاء يحتاج إلى دليل، ولا دليل<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر قبل ذلك أنه لم يظهر من شيء من الأدلة لا الكتاب، ولا السنة أخذ عنوان شهر رمضان في صحة صومه حتى يلزم قصده، بل اللازم تعلّق القصد بنفس الصوم مع

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ١٩.

العلم بأنَّ غداً من رمضان، كما هو ظاهر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(١)</sup> أي من علم بالشهر يصوم ذلك الشهر بحيث يكون الشهر ظرفاً للصوم، لا قييداً مأخوذاً في العنوان ليلزم تعلُّق القصد به. نعم، يعتبر أن لا يقصد عنواناً آخر من العناوين المضادة لرمضان<sup>(٢)</sup>.

أقول: قد عرفت أنَّ عنوان رمضان وخصوصيته ليس كسائر العناوين الطارئة؛ فإنَّ شهر رمضان زمان مخصوص لا عنوان، فالوجه في عدم وقوعه عن رمضان - مضافاً إلى التسالم بحيث يعدُّ من ضروريات الفقه وإن لم يكن من ضروري الإسلام الموجب إنكاره للكفر والارتداد - عدم كون الداعي له هو قصد امتثال الأمر المتعلِّق بالصوم في خصوص هذا الزمان، بل الداعي له أمر آخر وجوبي أو استحبابي، كالإتيان بالصلاة بداعي الأمر المتعلِّق بالصوم وهكذا.

وقد استدلَّ على الأمر الأوَّل بوضوحه بناءً على ما ذكره الشيخ البهائي<sup>(٣)</sup> من أنَّه لا أقلَّ من عدم الأمر، فتكون العبادة فاسدة لأجله، وأما على مقتضى مسلكه من جواز الأمر بالضدين<sup>(٤)</sup> على سبيل الترتب، فمقتضى القاعدة هو الحكم بالصحة في المقام.

ونحن وإن اخترنا الجواز في الأصول لا بنحو الترتب بل فوجه، كما قد قرَّرناه في محلِّه، إلا أنَّ الظاهر أنَّ هذا الحكم أيضاً ضروري لا حاجة فيه إلى إقامة الدليل وإن كان هنا بعض الروايات غير نقيّة السند، لكنَّ الظاهر تمامية دلالتها وإن وقعت

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

(٢) المستند في شرح العروة ٢١: ١٨.

(٣) أنظر الجبل المتين ١: ٨٠.

(٤) أجود التقريرات ٢: ٧٩-٨٩.

المناقشة فيها، مثل:

رواية الحسن بن بسام الجسّال، عن رجل قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم، ثم رأينا هلال شهر رمضان فأفطر، فقلت له: جعلت فداك أمس كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان وأنت مفطر؟! فقال: إن ذلك تطوّع ولنا أن نفعل ما شئنا، وهذا فرض فليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن جواب الإمام عليه السلام ظاهر في أنه مع ثبوت الفرض والوجوب لا يجوز أن نفعل إلا ما أوجب علينا، فهذه بمنزلة الضابطة الكلية وإن كان مورد الرواية خصوص السفر، كما لا يخفى، لكن في الرواية ضعف وإرسال وإن كان لا حاجة إليها؛ لما عرفت من كون الحكم ضرورياً في الفقه.

بقي الكلام في أصل المسألة في أمور:

أحدها: مثل صوم القضاء والكفارة، ولا إشكال في لزوم قصد التعيين في ذلك؛ لما عرفت من أن المعتبر فيه خصوصية المغايرة لخصوصية الزمان، ولا يكون كعنوان رمضان الذي هي قطعة من الزمان وشهر من الشهور.

ثانيها: النذر، وهو على قسمين: نذر مطلق، ونذر معين، فالأول: كما إذا نذر صوم يوم من دون تعيين، والثاني: كما إذا نذر صوم يوم معين كنصف شعبان مثلاً، وقد حكم في المتن فيه بلزوم اعتبار قصد التعيين، كما في الصورة الأولى، ولا بد من التنبيه على أمر لعله ذكرناه فيما سبق، وهو: أن المستحب المنذور كعنوان صلاة

(١) الكافي ٤: ١٣١ ح ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٦ ح ٦٩٣، الاستبصار ٢: ١٠٣ ح ٢٣٥، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٢٠٣، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٢ ح ٥.

الليل الذي هو مستحب عبادي لا يتغير عما كان عليه من الحكم بسبب تعلق النذر به، فصلاة الليل لا تتغير عما كانت عليه من الحكم الاستحبابي التعبدية بسبب النذر وإن كان الوفاء بالنذر واجباً توصلياً، كما في الوفاء بالشرط المأخوذ في العقد اللزومي، كالخياطة المشترطة على البائع في البيع؛ فإن الواجب على الخياط ليس هي الخياطة بحيث تكون للخياطة حكمان: الإباحة قبل الشرط، والوجوب بعده، بل الواجب عليه هو الوفاء بالشرط بعنوانه بمقتضى «المؤمنون عند شروطهم»<sup>(١)</sup>. وقد ثبت في محله أن الحكم لا يتعدى عن متعلقه إلى غيره ولا يسري إليه حتى في موارد اتحاد العنوانين خارجاً، كما في موارد اجتماع الأمر والنهي - مثل الصلاة - والتصرف في مال الغير بغير إذنه، فضلاً عن المقام الذي لا يكون هناك اتحاد أصلاً.

وعليه: فلا مجال لاحتمال وجوب صلاة الليل بعنوانها وإن تعلق النذر بها - مع أنه إن قلنا بارتفاع الاستحباب بذلك فلم لا يرتفع عنوان العبادية الناشئة من الحكم الاستحبابي التعبدية؟ - لما ذكرنا من أن وجوب الوفاء بالنذر توصلي لا تعبدية، وعلى ما ذكرنا فالصوم في المقام هو الصوم المستحب المنذور، ضرورة عدم الشمول للصوم المحرم كما في صوم العيدين، والانصراف عن الواجب كصوم القضاء يكون باقياً على استحبابه العبادي، ولا يتغير بسبب النذر عما كان عليه من الحكم، فيجري فيه حكمه.

ولو فرض زوال استحبابه فلا يبقى مجال لبقاء عباديته الناشئة من استحبابه،

(١) نهذب الأحكام ٧: ٣٧١ ذح ١٥٠٣، الاستبصار ٣: ٢٣٢ ذح ٨٣٥، وعنهما وسائل الشريعة: ٢١/ ٢٧٦، كتاب النكاح، أبواب المهور ٢٠ ذح ٤.

ويترتب على ما ذكرنا أن الصوم الذي يجب الإتيان به وفاءً للنذر لا يكون من أقسام الصوم وأنواعه؛ لأن المراد منها ما تعلق به الحكم لأجل الخصوصية الموجودة فيه، وقد عرفت عدم تعلق الحكم بالصوم بل بالوفاء بالنذر، والعجب من الماتن عليه السلام أنه مع أن هذا مما استفدنا منه في النذر كيف التزم بلزوم نية التعيين في النذر مطلقاً؛ سواء كان النذر مطلقاً أو معيناً.

نعم، ذكر المحقق العراقي عليه السلام في الشرح المزبور ما هذه عبارته: نعم، لو كان في ذمته صوم غيره بإجارة أو ما هو متعلق بحق الغير بنذر أو غيره لا بد في وقوعه وفاءً لأمر إجارته أو نذره مثلاً؛ من قصد الصوم الخاص زائداً على القرية كي به يتعين الكلّي في ذمته، كما هو الشأن في كلّية الديون المالية، وهذه الجهة هي نكته قصدية الوفاء في أمثال هذه المقامات، لا أنها بنفسها من العناوين القصدية كالظهيرية والعصرية، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد استظهر بعض الأعلام عليه السلام الذي هو من تلاميذه ما ذكرناه أيضاً مما يرجع إلى أن الأمر النذري توصلي لا يحتاج سقوطه إلى قصد هذا العنوان، كما في العهد واليمين والشرط في ضمن العقد ونحو ذلك، ومناطق العبادية إنما هو الأمر النفسي الاستجابي العبادي المتعلق بذات العمل، وفي رتبة سابقة على الأمر الناشئ من قبل النذر ونحوه، وفرغ عليه؛ أنه لو نذر أن يصلي نافلة الليل في ليلة خاصة فغفل، ومن باب الاتفاق صلى تلك الليلة برئت ذمته وتحقق الوفاء وإن كان غافلاً عنه<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح تبصرة المتعلمين ٣: ١٢٥-١٢٦.

(٢) المستند في شرح العروة ٢٦: ١٤.

وقد صرح في موضع آخر<sup>(١)</sup> بأنه إذا كان مديناً لزيد بعشرة دنانير، وقد كان مديناً له أيضاً بعشرة أخرى بعنوان الرهانة، فأدّى عشرة لطبيعي الدين من غير قصد فكّ الرهن، فحيث إنه لم يقصد هذه الخصوصية فلا جرم كانت باقية وينطبق الطبيعي على الأول الأخفّ مؤونة بطبيعة الحال.

نعم، ربّما يتحقّق الخلط من جهة أنّ العنوان المتعلّق لوجوب الوفاء عنوان قصديّ لا يتحقّق إلّا بالقصد، كعنوان أداء الدين؛ فإنّه يعتبر فيه قصد الأداء بعنوانه به في مقابل الهبة والمصالحة وغيرهما، وأمّا السبب الموجب للوفاء من الإجارة والنذر وغيرهما فهو أمر توصلي لا يعتبر فيه القصد بوجه، فتأمل حتى لا يختلط عليك الأمر.

ثالثها: المندوب، وقد استظهر فيه في المتن عدم اعتبار نيّة التعيين في المندوب المطلق إذا كان في نفسه صحيحاً، كما في المندوب المطلق الذي يصلح الزمان له لأجل عدم ثبوت الفرض عليه، وكون الشخص ممّن يصحّ منه التطوّع، بل وكذا في المندوب المعين إذا كان تعيينه بالزمان الخاصّ، كالأيّام المذكورة في المتن مع استدراكه توقّف الثواب الخاصّ على إحراز الخصوصية وقصدها.

أقول: أمّا عدم الاعتبار في المندوب المطلق، كما إذا نوى صوم الغد من دون خصوصيّة فيه؛ فلأجل أنّ الخصوصية التي يحتمل اعتبارها في النيّة هي الاستحباب في مقابل الوجوب؛ لعدم وجود شيء غيره مع وضوح أنّها وصفان للأمر؛ فإنّه تارة يكون وجوبياً وأخرى استحبابياً، وإلّا فليس للمتعلّق خصوصيّة، فإذا أتى بالمستحب بقصد القرّة بتخيّل أنّه واجب كذلك فالظاهر هي

الصَّحَّة، فضلاً عن المقام الذي لم ينو الوجوب أيضاً، بل نوى صوم الغد لله تعالى من دون تعيين خصوص الوجوب أو الاستحباب.

وأما المندوب المعين الذي يكون تعيينه بالزمان الخاص، كما في الأمثلة المذكورة في المتن، فالظاهر هو التفصيل بين أصل الصَّحَّة، وبين إحراز الخصوصية لأجل الوصول إلى الثواب المخصوص، ففي الأوَّل لا يعتبر إلاَّ قصد أصل العبادة والصوم مع رعاية قصد القربة، وفي الثاني يعتبر إحراز الخصوصية وقصدها؛ فإنَّ من صام يوم النصف من شعبان، فإنَّ لم يلتفت إلى هذه الخصوصية أو ثبوتها في الشرع، بل صام فيه بما أنَّها من الأيام التي لا يحرم عليه الصوم فيه ولا يكون عليه قضاء وشبهه، لا مجال لاحتمال بطلان صومه لعدم رعاية هذه الخصوصية، بل ربما يكون الشخص ملتفتاً إليها ومع ذلك يكون صومه فيه بما أنَّه يوم من الأيام كذلك، فلا إشكال في الصَّحَّة، فهل يمكن الالتزام بأنَّه في يوم النصف من شعبان لا بدَّ لمن ينوي الصوم فيه أن يصوم بهذه الخصوصية؟ وهل لا يجوز الصوم المطلق فيه؟ من الواضح خلافه.

نعم، توقَّف حصول الثواب المخصوص على إحراز الخصوصية وقصده - مع أنَّنا ذكرنا بالإضافة إلى رمضان أنَّ الخصوصية المأخوذة إن كانت من جهة الزمان الخاص لا يعتبر فيه خصوص ذلك الزمان - فلأجل ما تقدَّم من الإجماع بل الضرورة على اختصاص شهر رمضان ووجود الخصوصية فيه من جهة لزوم الصوم، أو الإفطار لأجل السفر والمرض ونحوهما، ولا تكون هذه الخصوصية موجودة في المقام، مضافاً إلى عدم إمكان التعيين بدون النِّية، فن صام في يوم من تلك الأيام ملتفتاً إلى الخصوصية الموجودة فيه لا يتعين صومه لها إلاَّ مع القصد لوجود الصَّحَّة بالإضافة إلى كلتا صورتين على ما عرفت.



مسألة ٢: يعتبر في القضاء عن الغير نيّة النية ولو لم يكن في ذمته صوم آخر<sup>١</sup>.

مسألة ٣: لا يقع في شهر رمضان صوم غيره؛ واجباً كان أو ندباً؛ سواء كان مكلفاً بصومه أم لا، كالسافر ونحوه، بل مع الجهل بكونه رمضاناً أو نسيانه

١- أمّا اعتبار نيّة النية في القضاء عن الغير فلهثبوت عنوانين موجبين للقصد: القضاء، وكونه عن الغير، وقد عرفت أنّه في القضاء عن النفس لا بدّ من قصده؛ لكونه من العناوين الطارئة المنوعة غير المرتبطة بخصوصيّة الزمان كما في شهر رمضان، وأمّا لزوم كونه عن الغير؛ فلأنّ الوفاء بعقد الإجارة المأمور به لا يتحقّق بدون ذلك، فإنّ العمل المستأجر عليه هو الصوم نيابة عن الغير لا شيء آخر ولا الصوم غير النيابي عنه، وهذا بخلاف النذر المتعلّق بالصوم؛ فإنّ المنذور هو نفس طبيعة الصوم من دون أمر آخر، فما ربّما يتوهم في بادئ النظر من عدم الفرق بين وجوب الوفاء بعقد الإجارة، وبين وجوب الوفاء بالنذر ليس على ما ينبغي؛ فإنّ متعلّق الإجارة هو الصوم القضائي بنيابة الغير. وأمّا متعلّق النذر فليس إلاّ نفس الطبيعة، ولأجله لا يكون النذر منوعاً كما عرفت، بخلاف القضاء عن الغير الذي هو متعلّق الإجارة، فالفرق بين الأمرين واضح.

ثمّ إنّ لا فرق فيما ذكرنا بين أن تكون النيابة استثنائية أو تبرّعية، كما إذا قضى صوم صاحبه الميت الذي فات عنه الصوم في بعض الأيام، كما أنّه لا فرق فيما ذكرنا بين أن يكون في ذمته صوم آخر، وبين أن لم يكن؛ لعدم الموجب للفرق.

لو نوى فيه صوم غيره يقع عن رمضان كما مر<sup>١</sup>.

**مسألة ٤:** الأقوى أنه لا محل للنية شرعاً في الواجب المعين رمضاناً كان أو غيره ، بل المعيار حصول الصوم عن عزم وقصد باق في النفس ولو ذهل عنه بنوم أو غيره . ولا فرق في حدوث هذا العزم بين كونه مقارناً لطلوع الفجر أو قبله ، ولا بين حدوثه في ليلة اليوم الذي يريد صومه أو قبلها ، فلو عزم على صوم الغد من اليوم الماضي ، ونام على هذا العزم إلى آخر النهار ، صَحَّ على الأصح . نعم ، لو فاتته النية لعذر كنسيان أو غفلة أو جهل بكونه رمضاناً أو مرض أو سفر ، فزال عذره قبل الزوال يمتد وقتها شرعاً إلى الزوال لو لم يتناول المفطر ، فإذا زالت الشمس فات محلها .

نعم ، في جريان الحكم في مطلق الأعذار إشكال ، بل في المرض لا يخلو من إشكال وإن لا يخلو من قرب . ويمتد محلها اختياراً في غير المعين إلى الزوال دون ما بعده ، فلو أصبح ناوياً للإفطار ولم يتناول مفطراً فبدأ له قبل الزوال أن يصوم قضاء شهر رمضان أو كفارة أو نذراً مطلقاً ، جاز وصَحَّ دون ما بعده . ومحلها في المندوب يمتد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديدها فيه<sup>٢</sup>.

---

١- قد تقدّم البحث عن هذه المسألة في ذيل المسألة الأولى المتقدمة ، ولا فائدة في الإعادة والتكرار ، كما لا يخفى .

٢- قد وقع التعرّض إلى هذه المسألة في حكم أقسام الصوم من جهة محل النية ، وهي ثلاثة :

الأول : ما إذا كان الصوم واجباً معيناً رمضاناً كان أو غيره ، كالقضاء الذي ضاق

وقته الواسع لأجل حلول رمضان الآتي بعده بلا فصل ، وقد قوّى في المتن في هذا القسم أنّه لا محلّ للنّية شرعاً؛ لأنّ المعيار حصول الصوم عن عزم وقصد باقٍ في النفس ولو ذهل عنه بنوم أو غيره ، من دون فرق بين أن يكون زمان حدوثه مقارناً لطلوع الفجر أو قبله ، بل وكذا من دون فرق بين حدوث النّية في ليلة اليوم الذي يريد صومه أو قبلها ، فلو عزم على صوم الغد من اليوم الماضي ونام على هذا العزم جميع النهار إلى آخره ، صحّ على الأصحّ عند الماتن رحمهم الله ، وعلى الأقوى كما سيجيء ، وليعلم أنّ الكلام في هذا القسم يقع في مقامين :

المقام الأوّل : صورة التوجّه والالتفات إلى كون الصوم واجباً عليه كذلك غداً ، وقد نسب إلى السيّد المرتضى رحمهم الله أنّه يمتدّ وقت النّية فيه إلى الزّوال <sup>(١)</sup> ، وإلى ابن الجنيد الامتداد إلى أن يبقى من الغروب زمان يمكن تجديد النّية فيه <sup>(٢)</sup> ، وهل هذا الحكم على فرض ثبوته على وفق القاعدة ، أم على خلافها ؟

لا ينبغي الإشكال في الثاني ؛ ضرورة أنّ الصّوم وإن كان من الواجبات العدميّة ومشتملاً على التّروك المتعدّدة ، إلّا أنّه أمر عباديّ يحتاج إلى نية عنوانه وإن كان في مثل النذر لا حاجة إلى نية عنوانه ، كما عرفت من أنّ الأمر بالوفاء بالنذر أمر توصلي لا تعبدي . ومن المعلوم أنّ هذا الأمر العبادي يكون ابتداءؤه بطلوع الفجر وانتهاءه بالليل ، فاللازم أن يكون من أوّل الشروع مقروناً بالنّية . وعليه : فالحكم بالصّحة كما حكى عنها لا بدّ وأن يكون على خلاف القاعدة ؛ لأجل الروايات الواردة الآتية التي لا بدّ من البحث فيها من جهة الشمول لصورة العلم

(١) رسائل الشريف المرتضى ٣ : ٥٣ .

(٢) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣ : ٢٣٥ مسألة ٧ .

والالتفات وعدمه .

المقام الثاني : صورة عدم التوجّه والالتفات ، والحق فيها ما أفاده في المتن من كفاية كون النية مقارنة لطلوع الفجر أو قبله وإن كان حادثاً في الليلة الماضية بل اليوم الماضي ؛ لبقتها ارتكازاً واستمرارها كذلك بحيث لو سئل عن ذلك لأجاب بأنه صائم ، وإلا لما جاز له عدم التوجّه ولو في بعض النهار وإن كان في حال الصلاة ؛ لأنه مشغول بالعبادة في جميع أجزاء النهار ، ولا مجال لدعوى لزوم المقارنة مع طلوع الفجر ، أو الوقوع متصلاً به بعد تعسّر ذلك لو فرض عدم تعذّره ؛ لأنّ تشخيص الطلوع الحقيقي بحيث تحقّقت المقارنة ، أو الاتصال الموجب لعدم خلوّ جزء من العبادة ولو لحظة من النية المعتبرة في صحّة العبادة في غاية الصعوبة والإشكال ؛ لأنه يتفرّع على كون الساعة التي هي آلة معروفة لتشخيص الوقت في كمال الإتقان والصحة ، وكان الشخص متوجّهاً في تلك اللحظة غير نائم ولا مشغول بشيء ، يوجب انصرافه عن الصوم وعن مضيّ الدقائق والآتات واللحظات .

ومن الواضح خلافه ، ولذا حكى عن المشهور<sup>(١)</sup> الالتزام بجواز النية في الليل ، حيث إنهم يعبرون بالتبَيُّت بالنية الشامل لجميع أجزاء الليل ولو أوائله ، وإن نسب إلى العامة أو بعضهم لزوم كونها في النصف الآخر من الليل<sup>(٢)</sup> ، وظاهره عدم الكفاية مع الحدوث في غير النصف الآخر وإن كان في أواسطه .

وهل يكون مراد المشهور الحيث المنفي الذي مرجعه إلى عدم لزوم المقارنة والاتصال في الصوم لما ذكرنا ، بخلاف العبادات الوجودية التي يلزم فيها الاتصال

(١) كفاية الفقه، المشهور بكفاية الأحكام ١: ٢٤٢، مفاتيح الشرائع ١: ٢٤٣.

(٢) تذكرة الفقهاء ٦: ١٢، بداية المجتهد ١: ٢٩٣.

ولا يكفي الفصل بين زمان الحدوث وظرف العمل، أم يكون مرادهم الحيث الإثباتي الذي مرجعه إلى لزوم وقوع النية في الليل، ولازمه عدم الكفاية لو نوى عصر آخر شعبان لصوم الغد بعنوان رمضان فرضاً، ونام إلى آخر النهار من يوم رمضان على خلاف ما في المتن وما قويناه.

والظاهر هو الأول؛ لأنّ المعتبر في العبادة استنادها إلى أمر الله تعالى، من دون فرق بين العبادات الوجودية والعدمية، وقد ثبت ويثبت أنّه لا يلزم التوجّه التفصيلي إلى المفطرات الواقعية، وإلاّ يلزم البطلان في كثير من الموارد بل أكثرها.

نعم، لازم ما ذكرنا عدم لزوم الحدوث في العبادات الوجودية مقارنة بها، مع أنّ المشهور على خلافه وإن التزموا بكفاية النية الارتكازية واستمرار النية حكماً بعد الحدوث كذلك، لكن لقائل الاستشكال عليهم بعدم اللزوم في العبادات الوجودية أيضاً مع إحراز الاستناد وعدم كون الداعي إلى الإتيان بها إلاّ أمر الله تبارك وتعالى، لكنّ الكلام فعلاً في الصوم الذي هو من الواجبات العدمية. والظاهر أنّ نظر المشهور إلى الحيث المنفي وعدم لزوم المقارنة والاتصال إلى طلوع الفجر. وعليه: فلا فرق بين كون الحدوث في الليل أو قبله، كما لا يخفى.

ثمّ إنّ حكي عن ابن أبي عقيل<sup>(١)</sup> ما حكي عن النبي ﷺ من أنّه: لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل<sup>(٢)</sup> وإن كان غير موجود في كتبنا الروائية، بل موجود في

(١) حكي عنه في مختلف الشيعة ٢٥٣: ٣ مسألة ١٧.

(٢) مستدرک الوسائل ٣١٦: ٧، أبواب وجوب الصوم وبيته ب ٢ ح ١، السنن الكبرى للبيهقي ١٨٩: ٦، باب الدخول في الصوم بالنية ح ٨٠٠١ و ٨٠٠٣ و ص ٢١٥ باب نية الصيام للغد ح ٨٠٨١، كنز العمال ٤٩٣: ٨ ح ٢٣٧٨٩ - ٢٣٧٩١.

الكتب الفقهيّة<sup>(١)</sup>، وظاهر هذا التعبير عدم كفاية المقارنة والاتصال، وتعيّن كون النية في الصوم واقعة في الليل، ولا أقلّ في النصف الآخر من الليل كما في المسبب بغيره، حيث إنّهُ لا فرق فيه بين النصف الأوّل والنصف الأخير، كما اخترناه في بحث الحجّ من هذا الشرح<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فرجعه إلى ثبوت خصوصيّة في باب الصوم غير ثابتة في غيره من العبادات ولو كانت عدميّة، وهل المراد ذلك، أو أنّ المراد هو الحيث المسني الذي أشرنا إليه؛ وهو عدم اعتبار الاتصال والمقارنة لطلوع الفجر؛ لما ذكرنا من التعسّر بل التعذّر وكفاية كون الحدوث من الليل وإن كان هناك فصل بين زمان الحدوث وبين الطلوع لكنّه باقٍ ومستمرّ ارتكازاً. وعليه: فلا يكون للصوم خصوصيّة من بين العبادات موجبة لذلك؟ الظاهر هو الثاني؛ لعدم الدليل على الأوّل، وكون ابن أبي عقيل متفرداً في كثير من الفتاوي لا يوجب حمل المقام عليه بعد إمكان كون المراد هو عدم جواز التأخير عن الطلوع مع التوجّه والالتفات، كسائر العبادات من دون فرق. هذا كلّهُ مع التوجّه والالتفات.

وأما إذا كان قوّة النية في صورة عدم التوجّه، فلا إشكال في جواز التأخير عن الطلوع مع ثبوت العذر في الجملة، وقد قام الدليل على أنّ المسافر إذا رجع إلى وطنه قبل الزوال ولم يتحقّق منه الإفطار يجوز بل يجب عليه النية في رمضان، وبعد ملاحظة أنّ الحكم على خلاف القاعدة؛ لأنّ مقتضاها عدم خلوّ جزء من أجزاء النهار عن نية الصوم، والمفروض تحقّقها قبيل الزوال لا عند طلوع الفجر ولا قبله

(١) المعتمد ٢: ٦٤٣، الانتصار: ١٨١-١٨٢، مصابح الفقيه ١٤، كتاب الصوم: ٣١٠.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحجّ ٥: ٣٩٧.

بنحو ما عرفت، فاللازم في إسراء الحكم على تقدير الجواز أن يدعى إغناء الخصوصية وأنه لا خصوصية للسفر، بل الحكم المذكور إنما هو لأجل كونه من الأعذار، أو يدعى الفحوى والأولوية بلحاظ أن المسافر الذي لم يكن يجب عليه الصوم؛ لظهور الآية <sup>(١)</sup> في أن من كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر.

وظاهره تقسيم السنة من جهة الأيام إلى شهر رمضان وغيره، والمسافر لا يجب عليه الصوم إلا في أيام آخر فيما إذا وجب عليه النية لو رجع قبل الزوال ولم يتحقق منه الإفطار، فسائر ذوي الأعذار بطريق أولى، ولا أقل من دعوى إغناء الخصوصية، سيما بالإضافة إلى المريض المعطوف عليه المسافر في الآية التي عرفت. وكيف كان، فمقتضى الروايات الكثيرة الواردة في السفر أن المسافر إذا رجع إلى وطنه ولم يفطر يمتد وقت النية في صومه إلى الزوال، ومفادها وجوب ذلك عليه على خلاف القاعدة المقتضية؛ لما ذكرنا من بطلان العبادة إذا كان جزء منها فاقداً للنية، وقد وردت في الجهل مرسله <sup>(٢)</sup> عامية غير مذكورة في كتبنا الروائية دالة على أن ليلة الشك أصبح الناس، فجاء أعرابي فشهد بروية الهلال، فأمر عليه السلام منادياً ينادي من لم يأكل فليصم، ومن أكل فليمسك.

وهذه الرواية لا مجال للاعتداد عليها؛ لأنها مضافاً إلى الإرسال وكون الراوي عامياً، لا دلالة فيها على كون الرجل الشاهد عادلاً، فضلاً عن لزوم التعدد في الشاهد، بل الظاهر كونه مجهول الحال وأن التنوين للتنكير، مع أنه لم يقع التعرض فيها للفرق بين ما قبل الزوال وما بعده، مع أن عدم الأكل أعظم من تناول المفطر

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٤.

(٢) المعتمر ٢: ٦٤٦، الحدائق الناضرة ١٣: ١٩-٢٠، مصباح الفقيه ١٤، كتاب الصوم: ٣١٤.

الآخر كالجماع مثلاً، فتدبر. مع ورودها في الجهل بالموضوع؛ لأنَّ المفروض كون اليوم يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان، فهل تمكن استفادة حكم المريض منها أو الجهل بالحكم أو زوال الحيض ومثله؟ وأما ما حكي عن المحقق الهمداني رحمته الله من دعوى الانحياز بعمل المشهور<sup>(١)</sup> فهو غير تام بعد عدم إحراز استناد المشهور إلى مثلها، واحتمال استنادهم إلى الوجوه الأخر التي مرّت الإشارة إليها.

ثم إنّه ربما يتمسك للحكم في صورة الجهل والنسيان بحديث الرفع<sup>(٢)</sup> المتضمن لرفع ما لا يعلمون والخطأ والنسيان، مع أنّه من الواضح أنّ الحديث دالّ على رفع الحكم ومسوق في مقام الامتنان، والغرض إثبات الوجوب على ذوي الأعذار قبل الزوال على خلاف القاعدة، كما في المسافر على ما عرفت، والامتنان لا يلائم ذلك. ثم إنّ قوله في المتن: «نعم في جريان الحكم في مطلق الأعذار إشكال، بل في المرض لا يخلو من إشكال وإن لا يخلو من قرب» إلّا أنّه غير خال عن الإجمال والإيهام؛ فإنّ الظاهر أنّ قوله: «في مطلق الأعذار إشكال»، ناظر في نفسه إلى الأعذار غير المذكورة في كلامه من الجهل والنسيان والغفلة والمرض والسفر، لكنّ الترتيبيّ عن ذلك بقوله: «بل في المرض لا يخلو من إشكال»، يشعر بل يدلّ على عدم كون المراد من المطلق ما ذكرنا.

وقد انقدح من جميع ما ذكرنا أنّ الحكم جار بالإضافة إلى المسافر الذي رجع قبل الزوال ولم يتناول المفطر، وهو على خلاف القاعدة المقتضية للبطلان على ما عرفت، فاللازم الاقتصار عليها ما لم يكن هناك دليل، وقد مرّ عدمه.

(١) مصباح الفقيه ١٤: ٣١٤.

(٢) الفقيه ١: ٣٦ ح ١٣٢، الخصال: ١٧ ح ٩، وعنهما رسائل الشيعة ٨: ٢٤٩، كتاب الصلاة، أبواب الخل

الوافع في الصلاة ب ٣٠ ح ٢.



القسم الثاني: الواجب غير المعين، كالقضاء الذي لم يتضيّق وقته ونحو ذلك، وفي المتن: أنّه «يُتَدَّ محلّها اختياراً في غير المعين إلى الزوال»، وقد فَرَعَ عليه أنّه «لو أصبح ناوياً للإفطار ولم يتناول مفطراً، فبذلك قبل الزوال أن يصوم قضاء شهر رمضان أو كفارة أو نذراً مطلقاً، جاز وصحّ دون ما بعده»، ولا ينافي ذلك ما ذكرناه في النذر من عدم كونه منوعاً لأقسام الصوم، بل لا يكون هناك إلا وجوب الوفاء بالنذر، وهو تكليف توصلي لا تعبدّي؛ لأنّ الكلام هنا إنّما هو بالإضافة إلى نيّة الصوم الذي عرفت أنّه أمر عبادي مفتقر إلى النيّة.

وليعلم أنّه لا فرق في مقتضى القاعدة بين هذا القسم وبين القسم الأوّل؛ فإنّ العبادة كما عرفت تحتاج إلى النيّة بالإضافة إلى جميع أجزائها، ولا مجال للصحة فيها في صورة خلوّ بعض الأجزاء من النيّة ولو لحظّة، إلّا أنّ النصّ والفتوى متطابقان على الصحة في هذا القسم في صورة التأخير عن الطلوع ولو اختياراً، غاية الأمر أنّ المشهور ذهبوا إلى أنّ وقت النيّة في هذا القسم يمتدّ إلى الزوال؛ أي لحظة قبله، وحكي عن ابن الجنيد الامتداد إلى الغروب، كما في المندوب على ما يأتي، واللازم ملاحظة الروايات من هذه الجهة، وإلّا فأصل جواز التأخير لا ارتياب فيه بالنظر إليها.

فتقول: هي كثيرة:

منها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت له: إنّ رجلاً أراد أن يصوم ارتفاع النهار، أيصوم؟ قال: نعم<sup>(١)</sup>. ولا خفاء في انصرافها عن

(١) للكافي ٤: ١٢١ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٠، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وثبته ب ٢ ح ١ و ص ١٩ ب ٤ ح ١٣.

الواجب المعين وشمولها للواجب غير المعين، بل المندوب مطلقاً، كما أنه لا خفاء في أن الفهم العرفي يقتضي الاختصاص بما إذا لم يتناول الرجل المفطر بوجه؛ ضرورة أن المراد من قوله ﷺ: «أراد أن يصوم ارتفاع النهار» خصوص هذه الصورة، ولا يشمل ما إذا تناول المفطر بوجه. نعم، خصوصية الرواية إنما هي من جهة عدم الاختصاص بالقضاء كأكثر ما يأتي، ولا دلالة لها على انتهاء وقت النية وأنه قبل الزوال، أو أعم منه ومما إذا نوى قبل الغروب، ولا تنفي الثاني كما لا يخفى.

ومنها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي الحسن ﷺ في الرجل يبدو له بعد ما يصبح ويرتفع النهار في صوم ذلك اليوم ليقضيه من شهر رمضان ولم يكن نوى ذلك من الليل، قال: نعم، ليصمه وليعتد به إذا لم يكن أحدث شيئاً<sup>(١)</sup>.

وهذه كالرواية السابقة، غاية الأمر أن موردتها القضاء، وظاهرها عدم كون القضاء واجبة عليه مع التضييق، بل مع السعة. وقوله ﷺ: «إذا لم يكن أحدث شيئاً» بعد ظهور كونه قيداً للجملتين، له ظهور أيضاً في أن المراد من إحداث الشيء هو تناول بعض المفطرات.

ومنها: صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر ﷺ قال: قال عليّ ﷺ: إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شرباً ولم يفطر فهو بالخيار، إن شاء صام وإن شاء أفطر<sup>(٢)</sup>. والظاهر أن المراد من قوله ﷺ: «إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً» هو عدم نية الصوم من طلوع

(١) الكافي ٤: ١٢٢ ح ٤، نهذيب الأحكام ٤: ١٨٦ ذ ٥٢٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٠، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٢ ح ٢.

(٢) نهذيب الأحكام ٤: ١٨٧ ح ٥٢٥، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١١، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٢ ح ٥.

الفجر؛ لعدم التوجه إلى الصوم أصلاً، لكن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين قبل الزوال وبعده إلى الغروب. ثم قد وقع فيها الخيار في الصوم وعدمه مقتبداً بصورة عدم تناول المفطر.

ومنها: موثقة عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها، متى يريد أن ينوي الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر. سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعدما زالت الشمس؟ قال: لا، الحديث<sup>(١)</sup>. وهذه هي الرواية الوحيدة التي حكم فيها بأن الغاية للامتداد هو زوال الشمس، وأنه لا تجوز له النية بعد الزوال، والظاهر أن المراد من قوله عليه السلام: «فإن كان نوى الإفطار» هو عدم نية الصوم بعد التذكّر وزوال الغفلة لانية الإفطار، كما لا يخفى.

وحينئذ فالسؤال البعدي لعلّه ناظر إلى احتمال السائل أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «فليفطر» في صورة نية الإفطار، هو الاستحباب غير المتأفية لاستقامة نية الصوم وتحققه بعد الزوال، ولذا سئل عن ذلك فأجاب عليه السلام بما يرجع إلى لزوم الإفطار في الصورة المذكورة، لا بمجرد الاستحباب.

ومنها: رواية أخرى لعبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان، أله أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار؟ فقال: نعم، له أن يصومه

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠ ح ٨٤٧، الاستبصار ٢: ١٢١ ح ٣٩٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٣، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وينتبه ٢ ح ١٠.

ويعتدّ به من شهر رمضان<sup>(١)</sup>. والظاهر أنّ المتفاهم العربي من ذهاب عامّة النهار هو ذهاب أكثر أجزائه، وحمل العبارة على المجاز - كما حكى عن جماعة من الأصحاب على ما في الوسائل - أو على أنّ ما بين طلوع الفجر والزوال أكثر من نصف النهار<sup>(٢)</sup>، خلاف الظاهر جدّاً.

ومنها: رواية هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يصبح ولا ينوى الصوم، فإذا تعالى النهار حدث له رأي في الصوم، فقال: إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى<sup>(٣)</sup>. والتبعض في أجزاء النهار والحساب له من الوقت الذي نوى يوجب حمل الرواية على الصوم المندوب القابل له، دون الواجب وإن كان غير معين؛ لأنّ المطلوب فيه هو جميع أجزاء النهار كما لا يخفى، وبعبارة أخرى: يجري في كلامه الأخير عليه السلام احتمالات ثلاثة:

أحدها: أن يكون كناية عن البطلان فيما لو تحقّقت النية بعد الزوال؛ نظراً إلى أنّ الصوم حيث يكون في جميع أجزاء النهار من جهة، ومن جهة أخرى يكون أمراً عباديّاً، ولازمه وقوع جميع الأجزاء عن النية، ولذا قلنا بلزوم المقارنة مع طلوع الفجر أو تحقّق النية قبله مع الاستمرار الحكمي، فرجع الكلام إلى أنّه لا يمكن التبعض في الصوم، وهذا بخلاف ما إذا وقعت النية قبل الزوال؛ فإنّ الصوم

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٧ ح ٥٢٦ و ٥٣٠، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١١، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وثبته ٢ ح ٦.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ١١، جمل العلم والعمل: ٨٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ ح ٥٣٢ و ٥٢٨، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٢، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وثبته ٢ ح ٨.

فيه صحيح بالإضافة إلى جميع أجزاء النهار ولا يكون هناك تبعض، فإذا استلزم ذلك في مورد يكون الحكم هو البطلان؛ لعدم القابلية للتبعض، وهذا خلاف الظاهر، خصوصاً مع قوله عليه السلام: «حسب له» كما لا يخفى.

ثانيها: دلالة الرواية على التبعض في الصحة، ولا محالة تكون محمولة على غير الواجب؛ لأن الواجب هو الصوم في جميع أجزاء النهار، والرواية على هذا الاحتمال لا دلالة لها على قول المشهور، كما أنها لا تنافيه، إلا أنها تدل على جواز التبعض في الصوم. وعليه: فالنية قبل الزوال موجودة موجبة لتحقيق الصوم في جميع أجزاء اليوم، والنية بعد الزوال موجبة لتحقيقه من حيث حدوث النية.

ثالثها: أن يكون المراد هو التبعض لا في الصحة، بل في الأجر والثواب، والصورتان مشتركتان في الحكم بالصحة وكأنها مفروغ عنها، إلا أن من نوى قبل الزوال يكون المحسوب له هو الصوم في جميع أجزاء النهار فيثاب ويؤجر عليه، بخلاف من نوى بعد الزوال؛ فإنه لا يؤجر إلا بمقدار ما بعد النية، وعلى هذا الاحتمال لا بد من الحمل على غير الواجب معيئاً كان أو غيره؛ لأن المطلوب فيه هو الصوم في المجموع، ولازم هذا الاحتمال أن يقال: إن «تعالى النهار» في قول السائل يشمل قبل الزوال وبعده، مع أن الظاهر اتحاد معناه مع ارتفاع النهار الوارد في بعض الروايات المتقدمة، ولا مانع من التبعض في الأجر، كما في الصلاة بالإضافة إلى الأجزاء من حيث التوجه والعدم.

وهنا احتمال رابع في الرواية؛ وهو الحمل على كونها مجملة غير مبينة المراد، ولكنه خلاف الظاهر جداً.

ومنها: رواية ابن سنان يعني عبدالله، عن أبي عبدالله عليه السلام قال في حديث: إن بدا له أن يصوم بعدما ارتفع النهار فليصم؛ فإنه يحسب له من الساعة التي نوى

فيها<sup>(١)</sup>. والظاهر أنَّ قوله ﷺ: «فليصم» ناظر إلى الجواز والمشروعية، ويكون الأمر في مقام توهم الحظر، لكن يرد عليها أنَّ لازمها الإطلاق بالإضافة إلى قبل الزوال وبعده، كما أنَّه وقع ارتفاع النهار مورداً في الرواية المستدّمة، مع أنَّ الإمام ﷺ فرض له صورتين. وعليه: فاللازم تقييد هذه الرواية بما ورد في تلك الرواية. وإن قلنا: إنَّ قوله ﷺ: «بعد ما ارتفع النهار» شامل لما قبل الزوال، فاللازم الالتزام بالاحتمال الثالث الراجع إلى الأجر والفضيلة؛ لضرورة أنَّه لو كانت النِّية قبل الزوال فلا إشكال في الصَّحَّة بالإضافة إلى جميع أجزاء النهار.

وقد انتقد من جميع ما ذكرنا أنَّ الترجيح مع الاحتمال الثالث المذكور.

ومنها: رسالة أحمد بن محمد بن أبي نصر البرنطي، عن أبي عبد الله ﷺ قال: قلت له: الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح فلا يأكل إلى العصر، أيجوز له أن يجعله قضاءً من شهر رمضان؟ قال: نعم<sup>(٢)</sup>.

وقد وقع توجيه الرواية لثلاث تكون مخالفة للمشهور بأحد وجهين كلاهما مخالف للظاهر جداً:

أحدهما: أنَّ تأخير النِّية إلى العصر لأجل عدم الأكل الذي يكون المراد به عدم الإتيان بشيء من المفطرات أكلاً أو شرباً أو غيرهما، والمراد بالعصر هو وقت صلاة العصر الداخل بالزوال، لما في الروايات الكثيرة من أنَّه «إذا زالت الشمس

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٧ ح ٥٢٤، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٠ كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٢ ح ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ ح ٥٢٩ و ٣١٥ ح ٩٥٦، الاستبصار ٢: ١١٨ ح ٣٨٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٢ كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٢ ح ٩.

فقد دخل وقت الصلاتين»<sup>(١)</sup>.

ويرد عليه: أنَّ ظاهر المشهور لزوم تحقق النية قبل الزوال، وهو لا يتحقق إذا كان مقارناً له فضلاً عما إذا كان متأخراً عنه، كما هو كذلك لا محالة في هذا التوجيه، خصوصاً بعد اختصاص أول الزوال بصلاة الظهر، كما قرّر في محلّه، فهذا التوجيه خلاف الظاهر.

ثانيهما: أن يقال بأنّ مورد السؤال صورة تحقق أصل نية الصوم من طلوع الفجر، ومحط السؤال جعله بعنوان القضاء بعد العصر، فإراد الرواية الحكم بالجواز في هذه الصورة، وهي غير ما نحن فيه من السؤال عن وقت نية الصوم ومقى تكون؟

ويرد عليه - مضافاً إلى كونه خلاف ظاهر السؤال على ما هو المتفاهم منه عند العرف -: أنَّ حمل الرواية على ذلك لا يجدي للمشهور شيئاً؛ لأنّهم قائلون بلزوم النية مع جميع خصوصياتها قبل الزوال، خصوصاً على ما ذكرنا من أنَّ عنوان القضاية من العناوين المنوعة، وليس مثل عنوان النذر الذي يوجب أن يكون الوفاء به واجباً ولا يوجب تبدل الحكم في المنذور بوجه، كما عرفت.

فالإنصاف أن شيئاً من التوجيهين ليس بوجيه وإن حكيا عن الشيخ وبعض الأصحاب<sup>(٢)</sup>، فلا مجال لهما أصلاً، لكن الرواية مرسلة غير معتبرة.

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا من الروايات أنَّ الرواية الوحيدة الدالة على القول المشهور - وهو الامتداد اختياراً إلى الزوال فقط - هي موثقة عمّار الساباطي

(١) وسائل الشريعة ٤: ١٢٥ - ١٣١، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت ب ٤.

(٢) وسائل الشريعة ١٠: ١٣، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيتته ب ٢ ذ ٩.

المتقدمة، وفي مقابلها جملة من الروايات الدالة على الامتداد إلى الغروب كذلك، كما اختاره ابن الجنيد<sup>(١)</sup>، وإن كانت بعضها مرسله غير معتبرة، وإن كان مرسلها البرنطي، كما حققناه في محله، لكن فيها روايتان صحيحتان أيضاً وإن وقع توجيهها بما لا يخالف المشهور، ولكن قد عرفت عدم تمامية التوجيه وكونه مخالفاً للظاهر. والبحث هنا في أنه مع قطع النظر عن الشهرة استناداً وإعراضاً - حيث إن الأول أول المرجحات، والثاني موجب للسقوط وعدم الاعتبار - هل يكون هناك جمع دلالي مخرج للروايات عن التعارض؛ لأن مورد الأخبار العلاجية التعارض العقلائي والاختلاف العرفي، أو لا يكون في البين جمع بين الطرفين موجب للخروج عن الحديثين المختلفين؟ ظاهر صاحب الجواهر<sup>(٢)</sup> الأول، وتبعه سيد المستمسك<sup>(٣)</sup>، بل عبر بقوله: لا ريب فيه، نظراً إلى أن قوله<sup>(٤)</sup> في الموثقة بالإضافة إلى ما بعد الزوال: «وإن كان نوى الإفطار فليفطر» وإن كانت جملة خبرية في مقام الإنشاء، كقوله: يغتسل ويعيد ويتوضأ وأمثالها، إلا أنها لا تتجاوز عن كون الدلالة بالظهور وإن كان ظهور الجملة الخبرية في الوجوب أقوى من ظهور صيغة إفعل ومثلها.

فهذه الجملة في الموثقة ظاهرة في وجوب الإفطار، لكنها لا تبلغ في الظهور مرتبة الصحيحتين<sup>(٥)</sup> الدالتين على الامتداد إلى الغروب وعدم الاختصاص بما قبل الزوال، فهاتان الروايتان في الدلالة على عدم الوجوب أظهر، بل هما قرينتان على

(١) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٢٣٨ - ٢٣٩ مسألة ٩.

(٢) جواهر الكلام ١٦: ١٩٥ - ١٩٦.

(٣) مستمسك العروة ٨: ٢١٧.

(٤) وهما صحيحتا ابن الحجاج وابن هشام المتقدمتان.



كون المراد من قوله ﷺ: «فليفطر» هو استحباب الإفطار؛ لفرض كون نية الإفطار التي يكون المراد بها عدم نية الصوم؛ ضرورة أن الصوم يحتاج إلى النية، وأما الإفطار فلا حاجة فيه إلى نية الإفطار بعد الزوال.

هذا، ولكن الظاهر خلاف ذلك وأنه لا يمكن الجمع الدلالي بين الطرفين، وذلك لأن حمل قوله ﷺ في الموثقة: «فليفطر» على استحباب الإفطار غير المنافي للصحة في صورة نية الصوم ينافي السؤال الأخير في ذيل الرواية، حيث إنه لابد في توجيه السؤال - بعد بيان الإمام ﷺ لحكم كلتا صورتين قبل الزوال: نية الصوم ونية الإفطار التي مفادها ما عرفت - أن يقال: لعل السائل قد اختلج في ذهنه إلى أن مراده ﷺ من قوله: «فليفطر» هو بيان الحكم التكليفي غير المنافي للصحة من جهة الحكم الوضعي، فلذا سئل عنه مباشرة وأنه هل يستقيم الصوم فيما إذا لم ينو قبل الزوال بل نواه بعده؟ والجواب بقوله ﷺ: «لا» صريح في عدم الاستقامة وعدم الصحة، وإلا فلا وجه لهذا السؤال بعد تعرض الإمام ﷺ لحكم فرضي المسألة، فتأمل جيداً.

فانقدح أنه مع قطع النظر عن الشهرة لا يكون هناك جمع دلالي، بل اللازم ترجيح الموثقة لاستناد المشهور إليها، وكون الشهرة أول المرجحات على ما حققناه في محله.

القسم الثالث: المندوب، وقد وقع فيه الاختلاف في الامتداد الاختياري وأنه حتى الزوال أو إلى المغرب، والظاهر عدم تحقق الشهرة في المسألة بالإضافة إلى أحد القولين، بل وقع الخلاف في أن الشهرة هل توافق القول الأول، كما يظهر من عبارة المحقق صاحب الشرائع<sup>(١)</sup>، أو توافق القول الثاني، كما يظهر من

غيرها<sup>(١)</sup>، وبالنتيجة لابد من ملاحظة الروايات؛ لعدم ثبوت شهرة محققة لما عرفت من الاختلاف فيما نسب إلى المشهور. فنقول:

منها: صحيحة هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل إلى أهله فيقول: عندكم شيء وإلا صمت؟ فإن كان عندهم شيء أتوه به وإلا صام<sup>(٢)</sup>. وكلمة «كان» ظاهرة في تعدد هذا الجريان واستمراره، لا وقوعه مرة أو مرتين، وحينئذٍ يقتضى الإطلاق بناءً على عدم وقوع التقيد بقبل الزوال الشمول لما بعده أيضاً، كما أنه لو فرض جريان العادة على أكل الطعام بعد الزوال - كما في هذه الأزمنة والأمكنة - يكون مقتضى الرواية الجواز بعد الزوال، كما أن ظاهر السياق الاختصاص بالصوم المندوب وعدم اقتضاء الإطلاق للشمول للواجب، أما الواجب المعين فواضح. وأما الواجب غير المعين؛ فلائنه - مضافاً إلى بعده في نفسه - يكون مقتضى إطلاق الرواية الشمول للمندوب أيضاً، بل هو القدر المتيقن منها.

ومنها: موثقة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة؟ قال: هو بالخيار ما بينه وبين العصر، وإن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم وإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء<sup>(٣)</sup>. ودلالاتها على الصحة في مفروض هذا القسم بلحاظ الفقرة الثانية الواقعة فيها واضحة؛ لدلالاتها

(١) مستمسك العروة: ٨: ٢١٧.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٨ / ٥٣١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٢، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونبته ب ٢ ح ٧.

(٣) الكافي ٤: ١٢٢ ح ٢، الفقيه ٢: ٥٥ ح ٢٤٢ وص ٩٧ ح ٤٣٥، المقنع ٢٠١، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ١٤، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونبته ب ٣ ح ١.

على جواز نيّة صوم التطوّع بعد العصر وبعد الزوال .

ومنها : صحيحة محمد بن قيس المتقدمة<sup>(١)</sup> في القسم الثاني ، ومقتضى إطلاقها كما عرفت عدم الفرق بين ما قبل الزوال وما بعده ، كما أنّ مقتضى إطلاقها الشمول للصوم المندوب أيضاً ، كما لا يخفى .

ومنها : رواية جميل بن درّاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال في الذي يقضي شهر رمضان : إنّهُ بالخيار إلى زوال الشمس ، فإن كان تطوّعاً فإنّه إلى الليل بالخيار<sup>(٢)</sup> . وفي مقابلها رواية ابن بكير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب ثمّ أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى ما مضى من النهار ؟ قال : يصوم إن شاء ، وهو بالخيار إلى نصف النهار<sup>(٣)</sup> . وفي سندها أبو عبد الله الرازي الذي ضعفه جماعة ، كالصدوق وشيخه ابن الوليد وغيرهما<sup>(٤)</sup> .

ولا يخفى أنّه في الوسائل نقل قبل هذه الرواية موثقة ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ثمّ ينام حتى يصبح ، أيصوم ذلك اليوم تطوّعاً ؟ فقال : أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟<sup>(٥)</sup> والظاهر اتّحادها مع الرواية الأولى وعدم تعدّدّها وإن كان ظاهر الوسائل خلاف ذلك ؛ لأنّ الراوي شخص واحد ، والمستول هو الإمام الصادق عليه السلام ، ومورد السؤال شيء واحد ، فرمي هذه الرواية

(١) في ص ٣٩ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ٢٨٠ ح ٨٤٩ ، الاستبصار ٢ : ١٢٢ ح ٣٩٦ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ١٦ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم ونيّته ب ٤ ح ٤ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤ : ٣٢٢ ح ٩٨٩ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠ : ٦٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٠ ح ٣ .

(٤) رجال النجاشي : ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ ، الفهرست للشيخ الطوسي : ٢٢١ - ٢٢٢ الرقم ٦٢٢ .

(٥) الكافي ٤ : ١٠٥ ح ٣ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠ : ٦٨ ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٠ ح ٢ .

بالضعف من الجهة المذكورة غير وجهه .

فالتحقيق في الجمع بين الروايات الدالة على الانتهاء إلى الغروب ، والرواية الدالة على الانتهاء إلى نصف النهار أن يقال : إنه لو كان في البين رواية ثانية لابن بكير على ما عرفت ، فعلاج التعارض إما برفع اليد عن هذه الرواية ؛ لكونها ضعيفة من حيث السند ، والحال أن تلك الروايات بين صحيحة وموثقة ، وكلتاها مشتركتان في الاعتبار والحجية ، وإما الالتزام بالجمع الدلالي بينها ؛ بأن يقال بأن مورد هذه الرواية هو الواجب غير المعين ، ومورد تلك الروايات الصوم التطوعي . وإما الالتزام بعدم تعدد الرواية وكونها واحدة .

غاية الأمر أن أحد الطرفين إلى الراوي معتبر ، والآخر غير معتبر ، فاللازم الأخذ بالطريق المعتبر ، ولا شبهة في أن الخصوصية المأخوذة فيه هو الصوم تطوعاً وإن كان أصل السؤال في كليهما واحداً ، وقوله عليه السلام : «أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار» إشارة إلى ثبوت هذا عند الراوي وفي ارتكازه .

وعليه : فيمكن أن يقال بثبوت الجمع الدلالي من جهة تقديم النص أو الأظهر على الظاهر ، نظراً إلى أن قوله عليه السلام : «أليس هو بالخيار» الخ وإن كان ظاهراً في الامتداد إلى خصوص نصف النهار ، ولزمه عدم الصحة بعده ، إلا أن قوله عليه السلام في الموثقة في الجملة الأخيرة : «وإن مكث حتى العصر ثم بدا له أن يصوم وإن لم يكن نوى ذلك فله أن يصوم ذلك اليوم إن شاء» ، صريح أو كالصريح في الامتداد بعد العصر ، وهو قرينة على التصرف في الظاهر حملاً للظاهر على النص على ما عرفت ، فالذي يتحصل من ذلك ، الامتداد إلى الغروب في الصوم المندوب كما في المتن . وقد مر أن الظاهر عدم تحقق شهرة على أحد الطرفين ؛ للاختلاف فيما نسب إلى المشهور ، فتدبر .

**مسألة ٥:** يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان يبني على أنه من شعبان فلا يجب صومه ، ولو صامه بنية أنه من شعبان ندباً أجزأه عن رمضان لو بان أنه منه . وكذا لو صامه بنية أنه منه قضاءً أو نذراً أجزأه لو صادفه ، بل لو صامه على أنه إن كان من شهر رمضان كان واجباً ، وإلا كان مندوباً ، لا يبعد الصحة ولو على وجه التردد في النية في المقام . نعم ، لو صامه بنية أنه من رمضان لم يقع لاله ولا لغيره<sup>١</sup>.

١- في صوم يوم الشك في أنه من شعبان أو رمضان جهات من الكلام:  
الأولى: في ثبوت المشروعية له في الجملة ، والمشروعية ناظرة إلى عدم ثبوت الوجوب والكرهية ، بل الحرمة كما هي ظاهر بعض الروايات<sup>(١)</sup> ، كما أن التقيد به في الجملة ناظر إلى الفرع الأخير المذكور في المتن ، والمحكوم بعدم الوقوع لا عن رمضان ولا عن غيره ، فأصل المشروعية في الجملة مما لا ارتياب فيه .

الثانية: في عدم ثبوت الوجوب ؛ لأن مقتضى القاعدة الحاكمة ببقاء شعبان وعدم دخول رمضان بعد ، هو عدم الوجوب من حيث شهر رمضان وإن كان ربما يعرض له الوجوب من جهة تضييق وقت صومه القضائي وأمثال ذلك .

الثالثة: أن لصوم يوم الشك المذكور فيه ثلاثة فروض:

الأول: صومه بنية أنه من شعبان ندباً ، أو قضاءً ولو تضييق وقته ، كما هو كذلك لاحالة ؛ لفرض أنه يوم الشك منه - أو نذراً .

الثاني: صومه بنية أنه إن كان من شهر رمضان كان واجباً ، وإلا كان مندوباً أو مثله .

الثالث: صومه بنية أنه من رمضان .

(١) وسائل الشريعة ١٠: ٢٠-٢٩، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ٥ و ٦ .

وقد حكم في المتن في الأوّل بالصحة والإجزاء عن رمضان لو انكشف كونه منه ونفى البعد عن الصحة في الثاني ولو على وجه التردد في النِّتَّة ، وفي الثالث بعدم الوقوع لا لشعبان ولا لرمضان ، وفي الحقيقة يكون باطلاً .  
واللازم ملاحظة الروايات الكثيرة الواردة في المسألة .  
فنقول : إنَّها على طوائف :

الطائفة الأولى : ما يدلّ على صحّة الصوم يوم الشك بنِيتة أنّه من شعبان ويجزئ عن رمضان لو بان أنّه منه ، وهي :

رواية الزهري ، عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث طويل قال : وصوم يوم الشك أمرنا به ونهينا عنه ، أمرنا به أن نصومه مع صيام شعبان ، ونُهينا عنه أن يفرد الرجل بصيامه في اليوم الذي يشك فيه الناس ... الحديث <sup>(١)</sup> . والظاهر أن المراد من الجملة الأخيرة هو الصيام بعنوان أنّه من رمضان .

ورواية سماعة المشتملة على قوله عليه السلام «إنما يصام يوم الشك من شعبان ولا تصومه من شهر رمضان - إلى قوله : - وإِنَّمَا ينوي من الليلة أنّه يصوم من شعبان ، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله - عزّ وجلّ - وبما قد وسّع على عباده ، ولو لا ذلك لهلك الناس <sup>(٢)</sup> .

وصحيحة معاوية بن وهب قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : الرجل يصوم اليوم الذي يشكّ فيه من شهر رمضان فيكون كذلك ؟ فقال : هو شيء وفقّ له <sup>(٣)</sup> .

(١) الكافي ٤ : ٨٥ ح ١ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٢٩٦ ح ٨٩٥ ، الفقيه ٢ : ٤٧ ح ٢٠٨ ، وعن وسائل الشيعة ١٠ : ٢٣ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ح ٨ .

(٢) تقدّمت في ص ٢١ .

(٣) الكافي ٤ : ٨٢ ح ٣ ، وعن وسائل الشيعة ١٠ : ٢٢ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ح ٥ .

ومن الواضح أنّ القدر المتيقّن من مورد السؤال صورة ما إذا صامه بنيتة أنّه من شعبان، كما لا يخفى.

وغير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في هذا المجال الظاهرة في أنّه يصومه بعنوان شعبان، فإن كان منه يحسب تطوّعاً، وإن كان من رمضان أجزأ عنه وهو شيء وفق له<sup>(١)</sup>.

الطائفة الثانية: ما يدلّ بظاهره على بطلان صوم يوم الشك، مثل:

ما رواه المشايخ الثلاثة بأجمعهم، غاية الأمر أنّ بعضهم روى عن عبد الكريم بن عمرو، والبعض الآخر عن كرام - وهو لقب عبد الكريم - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّني جعلت على نفسي أن أصوم حتى يقوم القائم عليه السلام، فقال: صم، ولا تصم في السفر ولا العيدين ولا أيام التشريق ولا اليوم الذي يشكّ فيه<sup>(٢)</sup>. وفي بعض الروايات: ولا اليوم الذي يشكّ فيه من شهر رمضان<sup>(٣)</sup>.

وقد أجيب<sup>(٤)</sup> عن الاستدلال بها على الحرمة التي هي ظاهر النهي، تارة بعدم ظهور الرواية في ورودها في فرض النذر، بل ظاهرها مجرد الجعل على النفس والالتزام به خارجاً، وإلاّ لكان اللازم أن يقول: «جعلت الله على نفسي»؛ لأنّها صيغة النذر، ومن المعلوم أنّ متعلّق هذا الجعل هو الصوم الذي لا يكون واجباً في نفسه؛ ضرورة أنّ ما هو كذلك كرمضان غني عن الجعل المزبور. وعليه: فالنهي

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠ - ٢٤، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٣ ح ٥١٠ و ص ٢٣٣ ح ٦٨٣، الاستبصار ٢: ٧٩ ح ٢٤٢، الكافي ٤: ١٤١ ح ١.

الفقيه ٢: ٧٩ ح ٣٥١، المقنع ١٨٦ - ١٨٧، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٢٦، كتاب الصوم، أبواب وجوب

الصوم ونيته ب ٦ ح ٣.

(٤) المستند في شرح العروة ٢١: ٦٦ - ٦٧.

الواقع فيها قابل للحمل على الصوم بعنوان رمضان .

وأخرى بأنه على فرض الظهور لا تقاوم الروايات الكثيرة الدالة على المشروعية ولو مع عدم الجعل ، فاللازم طرحها أو حملها على التقيّة؛ لما نسب إلى العامة من ترك الصوم في هذا اليوم ، خصوصاً مع أنّ مقتضى استصحاب بقاء شعبان وعدم دخول رمضان كونه من الأوّل ، وأثره الجواز بعنوانه كما لا يخفى ، لا بعنوان رمضان ، كما عرفت في رواية الزهري المتقدّمة .

الطائفة الثالثة : ما يدلّ بظاهره على وجوب القضاء على من صام يوم الشك ثم انكشف كونه من رمضان ، مثل :

صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان ، فقال : عليه قضاؤه وإن كان كذلك <sup>(١)</sup> .

وصحيحة هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال في يوم الشك : من صامه قضاؤه وإن كان كذلك ؛ يعني من صامه على أنّه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه وإن كان يوماً من شهر رمضان ؛ لأنّ السنّة جاءت في صيامه على أنّه من شعبان ، ومن خالفها كان عليه القضاء <sup>(٢)</sup> . وقوله : « يعني » يحتمل أن يكون من كلام الإمام عليه السلام ، ويحتمل أن يكون من كلام الشيخ عليه السلام ، ويحتمل أن يكون من كلام أحد الوسائط من الرواة ، والظاهر أنّ التعبير بالواو الظاهر في ثبوت القضاء في غير هذه الصورة أيضاً ممّا لا يستقيم ؛ لأنّ وجوب القضاء على تقديره يتحصّر بما إذا انكشف كونه

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ١٨٢ ح ٥٠٧ ، الاستبصار ٢ : ٧٨ ح ٢٣٩ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٢٥ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ٦ ح ١ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ١٦٢ ح ٤٥٧ ، وعن وسائل الشيعة ١٠ : ٢٧ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ٦ ح ٥ .



من رمضان؛ ضرورة أنه لا مجال له مع عدم الانكشاف، ولعل هذا يؤيد كون التفسير من الإمام عليه السلام، خصوصاً مع التعليل المذكور في الرواية، فتدبر جيداً.

ثم إن مقتضى الجمع بين الطوائف هو ما أفاده في المتن، من لزوم إيقاع الصوم في اليوم المذكور على تقدير إرادته بعنوان أنه من شعبان، وأنه يجزئه عن رمضان لو بان أنه منه، من دون فرق بين كون المنوي هو الصوم المندوب أو القضاء أو غيرها وإن كان ظاهر بعض الروايات الاختصاص بالأول، بل مقتضى الجمود حسابه تطوعاً وإن لم يكن هو المنوي، لكن الظاهر أن المراد الجدّي ما ذكرنا من عدم الإتيان بالصوم فيه بما أنه من رمضان، كما لا يخفى.

بقي الكلام في هذه المسألة فيما أفاده من نفي البعد عن الصحة فيما لو صامه على أنه إن كان من شهر رمضان كان واجباً، وإن كان من شهر شعبان كان مندوباً ولو على وجه التردد في النية، والظاهر أنه ناظر إلى الإشكال في التفصيل الذي ذكره سيّد العروة<sup>(١)</sup> الذي مرجعه إلى التفصيل بين أن يكون التردد في النية، وبين أن يكون التردد في المنوي، فقوى في الأول البطلان، وفي الثاني الصحة وإن جعل الاحتياط الاستحبابي خلافه.

وقد ذكر بعض الأعلام عليه السلام في شرحه على العروة في وجه التفصيل المزبور كلاماً مفصلاً يرجع حاصله إلى:

أن الكلام قد يقع في بيان صورتين موضوعاً، وأخرى في صحة التفصيل حكماً.

أما الأولى: فالموضوع في المورد المحكوم بالبطلان هو مورد الامتثال الاحتمالي،

بمعنى أَنَّ الباعث له على الصيام إِنَّمَا هو احتمال رمضان، وأمَّا الصوم الندبي من شعبان فلا اهتمام له به، بل قد يعلم ببطلانه، لعدم كونه مأموراً به في حقّه، كما لو كان عبداً قد منعه المولى عن الصوم الندبي - وفرض افتقاره إلى الإذن - فيصوم يوم الشكّ برجاء أنّه من رمضان لا على سبيل الجزم ليكون من التشريع، فالقصد يتعلّق بعنوان رمضان لكن لا على سبيل الجزم، بل بنحو التردد والاحتمال.

وأما في المورد المحكوم بالصحة فليس فيه رجاء أبداً، بل هو قاصد للأمر الفعلي الجزمي الجامع بين الوجوب والاستحباب؛ للقطع بتعلّق الأمر بالصوم في هذا اليوم. غاية الأمر أَنَّ الخصوصية مجهولة، وصفة السنوي مردّدة، فتلغى تلك الخصوصية في مقام تعلّق القصد، وهذا هو الذي سمّاه بالترديد في السنوي دون النّية، عكس الصورة السابقة.

وأما الثانية: فلأنّ الامتثال الاحتمالي وإن كان في نفسه محكوماً بالصحة، إلّا أنّه في خصوص المقام محكوم بالفساد، نظراً إلى إطلاق الروايات الواردة في المقام الدالّ على بطلان الصوم في يوم الشك بعنوان رمضان ولو كان ذلك على سبيل الاحتمال والرجاء، بل لا يبعد أن يقال: إنّ الروايات ناظرة إلى نفس هذه الصورة؛ إذ من البعيد الاهتمام فيها بأمر لا يقع خارجاً أو نادر الوقوع جداً؛ وهو الصوم في يوم الشكّ بعنوان رمضان بنّية جزميّة تشريعيّة، فن القريب جداً أنّ النهي في هذه النصوص ناظر إلى ما هو المتعارف الخارجي؛ وهو الصوم بعنوان الاحتياط.

وهذا بخلاف الصورة الأخرى؛ لعدم كونها مشمولة للروايات ولو بالإطلاق؛ لأنّها إِنَّمَا نهت عن صوم تعلّق بعنوان رمضان، إمّا جزماً، أو ولو احتمالاً كما عرفت، وهذا إِنَّمَا قصد الطبيعيّ والمأثور به في شهر رمضان؛ وهو طبعي الصوم، ولم يؤخذ فيه إلّا خصوصيّة عدميّة؛ وهي عدم قصد عنوان آخر وهو حاصل في المقام،

مسألة ٦: لو كان في يوم الشك بانياً على الإفطار ، ثم ظهر في أثناء النهار أنه من شهر رمضان ، فإن تناول المفطر ، أو ظهر الحال بعد الزوال وإن لم يتناوله ، يجب عليه إمساك بقية النهار تأديباً وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان قبل الزوال ولم يتناول مفطراً يجدد النية وأجزأ عنه<sup>(١)</sup>.

انتهى موضع الحاجة<sup>(٢)</sup>.

وأنت خير بآئه - مضافاً إلى أنه من البعيد النهي عن الامتثال الاحتمالي والإتيان رجاء في نفسه ؛ لأن الاحتياط حسن على كل حال - لا يبعد أن يقال بعدم دلالة الروايات ولو بالإطلاق على البطلان ؛ لأنه وإن كان صوم يوم الشك مع الوصف المذكور بنية جزمية بعنوان رمضان تشريعاً ، ولا يكاد يتحقق ذلك نوعاً خصوصاً من العوام ، إلا أن المنشأ لذلك - وإن كان غير معتبر - هو شهادة جمع من الناس بذلك ، كما في مورد موثقة ساعة المتقدمة<sup>(٣)</sup> ، مع أنه يمكن أن يقال بإطلاق مورد السؤال في صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة وترك الاستفصال في الجواب ، فالمتحصل حينئذ ما في المتن من نفي البعد عن الصحة ولو كان التردد في النية لا في المنوي ، كما عرفت .

١- الوجه في ذلك ما تقدم في المسألة الرابعة من أن محل النية في الواجب المعين يمتد إلى الزوال إلا في ذوي الأعذار مطلقاً أو خصوص البعض على ما مر ، وحينئذ فلو بنى على الإفطار في يوم الشك الذي لا يجب الصيام فيه بمقتضى الاستصحاب ،

(١) المستند في شرح العروة ٢١ : ٧٥ - ٧٧ .

(٢) وسائل الشيعة ١٠ : ٢١ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم ونيته ، ب ٥ ح ٤ ، وقد تقدم ذيلها في ص ٢١ .

مسألة ٧: لو صام يوم الشك بنية أنه من شعبان ، ثم تناول المفطر نسياناً وتبين بعد ذلك أنه من رمضان أجراً عنه . نعم ، لو أفسد صومه برياء ونحوه لم يجزئه منه حتى لو تبين كونه منه قبل الزوال وجدد النية <sup>١</sup> .

فإن تناول المفطر الذي كان يجوز له تناوله ، أو ظهر الحال وأن اليوم المذكور من رمضان بعد الزوال لا يبقى مجال لنية صوم رمضان ، غاية الأمر أنه يجب عليه قضاء ذلك اليوم الذي ظهر كونه من رمضان ، ويجب عليه إمساك بقية النهار تأدباً كما سيأتي ، وإن لم يتناول المفطر وكان الظهور المذكور قبل الزوال يجب عليه تجديد النية ، ويكفي عن رمضان كما مر .

١- أما الإجزاء في الصورة الأولى فلها يأتي من أن تناول المفطر نسياناً لا يوجب بطلان الصوم وإن كان واجباً معيناً ؛ لأن مقتضى حديث الرفع <sup>(١)</sup> وكون النسيان أحد الأمور المرفوعة فيه ، عدم كون تناول المفطر كذلك موجباً للبطلان ، خصوصاً مع ملاحظة أن النسيان لا يكون تحت الاختيار والإرادة . وأما عدم الإجزاء في الصورة الثانية ؛ وهي ما لو أفسد صومه بمثل الرياء ولو كان التبين قبل الزوال وجدد النية في ذلك الوقت ؛ فلان الرياء في جزء من العبادة يوجب بطلان العبادة بأجمعها ، فمن رافى في ركوع صلاته تصير الصلاة فاسدة ، وفرض كون الرياء قبل الزوال وتجديد النية بعده لا يوجب صيرورة العبادة صحيحة وإن قلنا في الواجب المعين بالامتداد إلى النهار ، إلا أن ذلك في صورة إمكان اتصاف المجموع بالصحة ، فالرياء قبله بمنزلة تناول المفطر عمداً ، وقد ذكرنا خروج وقت النية بذلك ، فتدبر جيداً .

مسألة ٨: كما تجب النية في ابتداء الصوم تجب الاستدامة عليها في أثناءه ، فلو نوى القطع في الواجب المعين - بمعنى قصد رفع اليد عما تلبس به من الصوم - بطل على الأقوى وإن عاد إلى نية الصوم قبل الزوال . وكذا لو قصد القطع لزعم اختلال صومه ثم بان عدمه . وينافي الاستدامة أيضاً التردد في إدامة الصوم أو رفع اليد عنه . وكذا لو كان تردده في ذلك لعروض شيء لم يدرك أنه مبطل لصومه أو لا . وأما في غير الواجب المعين لو نوى القطع ثم رجع قبل الزوال صح صومه . هذا كله في نية القطع . وأما نية القاطع - بمعنى نية إرتكاب المفطر - فليست بمفطرة على الأقوى وإن كانت مستلزمة لنية القطع تبعاً . نعم ، لو نوى القاطع والتفت إلى استلزامها ذلك فنواه استقلالاً بطل على الأقوى<sup>١</sup> .

١- لا إشكال في وجوب استدامة النية في الصوم<sup>(١)</sup> كما تجب النية في ابتدائه؛ ضرورة افتقار العبادة بجميع أجزائها إلى النية، غاية الأمر الاكتفاء فيما يحتاج إلى أزيمة متعددة كثيرة أو قليلة بالاستمرار الارتكازي والحكمي الذي مرجعه إلى عدم لزوم الالتفات التفصيلي، وكفاية كون الجواب بأنه مشغول بالعبادة بعد السؤال عن الاشتغال، وإلا يلزم الإشكال، وقد فرّع على ذلك نية القطع أو القاطع، ففي المسألة صورتان:

الأولى: نية القطع، والمراد بها كما في المتن قصد رفع اليد عما تلبس به من الصوم. وبعبارة أخرى: عدم الاستدامة المعتبرة في العبادة، بل ينافي الاستدامة اللازمة كذلك ولو ارتكازاً، التردد في إدامة الصوم أو رفع اليد عنه .  
وقد فصل فيها في المتن بين الواجب المعين، فقوى البطلان فيه وإن عاد إلى نية

الصوم قبل الزوال الذي هو انتهاء النية في الواجب المعين، كما تقدّم في بعض المسائل السابقة؛ لأنّ المراد من ذلك صورة عدم تحقّق النية حين طلوع الفجر، أو الليلة التي يريد صوم يومها. وأمّا مع التحقّق فاللازم الاستدامة المذكورة، فلا يجوز قصد رفع اليد عمّا تلبّس به من الصوم، وكذا التردّد في إدامة الصوم أو رفع اليد، وفي الحقيقة هذا القصد أو التردد بمنزلة تناول المفطر غير ناس؛ فإنّه فيه لا مجال للانتفاء المذكور، ومثل الصورتين ما إذا قصد القطع لزعم اختلال الصوم ثمّ بان عدمه، أو كان تردّده في ذلك لعروض شيء لم يدرك أنّه مبطل لصومه أولاً.

وبين الواجب غير المعين، فحكم بالصحة لو رجع قبل الزوال والمفروض عدم تناول المفطر، والظاهر أنّ الحكم في المندوب كذلك إلى انتهاء اليوم وإن لم يقع التعرّض له في المتن في هذه المسألة.

الصورة الثانية: نية القاطع، ومعناها نية ارتكاب المفطر بمجرد ما من دون تحقّق الارتكاب أصلاً. وقد فصلّ فيها في المتن بين صورتين مشتركيتين في أنّ نية القاطع تستلزم نية القطع، غاية الأمر أنّ نية القطع التي تستلزمها نية القاطع قد تكون بالتبع، وقد تكون بنحو الاستقلال، فحكم بعدم البطلان في الصورة الأولى دون الثانية؛ فإنّها محكومة بالبطلان، والوجه فيها واضح بعد ما عرفت من البطلان مع نية القطع. وأمّا الصحة في الأولى؛ فلا لأنّ المفروض عدم ارتكاب المفطر خارجاً وبقاء النية واقعاً وإن كانت نية القاطع مستلزمة لنية القطع، إلّا أنّ هذا الاستلزام غير ملتبث إليه أصلاً، فلا مجال للحكم بالبطلان.

ثمّ إنّّه ربما يفصل بين نية القطع ونية القاطع تارة؛ بما يحتمل في كلام صاحب الجواهر<sup>(١)</sup>؛ من أنّ نية القطع وإن كانت مضرة موجبة للإخلال بالنية، إلّا أنّ نية

القاطع تؤكد الصوم فضلاً عن المنافاة، حيث إنه يبني على القطع فيما بعد، فهو بالفعل صائم لا محالة ليتَّصف بعدئذ بالقطع، فإن بدا له وجدَّد النية قبل تناول المفطر فلا مانع من الصحة. كما أنه قد يفصل تارة أخرى: بين نية الإتيان بالمفطر فعلاً، وبين الإتيان به فيما بعد، ببطلان الصوم في الأول دون الثاني.

واستظهر بعض الأعلام رحمهم الله أن كلا التفصيلين مبنيان على شيء واحد: وهو الخلط بين أمرين: عنوان الصوم المقابل للإفطار، وصحته. أمّا أصل الصوم فالذي ينافيه إنما هو نية القطع، وأمّا لو نوى القاطع فهو محسك فعلاً ولم يرفع اليد عن صومه بوجه، فعنوان الصوم باقٍ إلى أن يرتفع بمفطر.

وأما الصوم الصحيح القربي الذي هو عبارة عن نية الإمساك الخاص المحدود فيما بين الفجر إلى الغروب، فلا شك أن كلاً من نيتي القطع والقاطع الحاسلي أو الاستقبالي تنافيه؛ ضرورة أنه كيف يجتمع العزم على الإمساك المذكور مع نية القاطع ولو بعد ساعة؟ فنية القاطع فضلاً عن القطع ولو فيما بعد لا تكاد تجتمع مع القصد إلى الصوم الصحيح، فهو نظير من شرع في الصلاة بانياً على إبطالها في الركعة الثالثة؛ فإن مثله غير قاصد لامتنال الأمر بجميع أجزاء الصلاة وإن لم يكن بالفعل قاطعاً للصلاة. انتهى<sup>(١)</sup>.

وأنت خبير بأنه لا دليل على البطلان بمجرد قصد الإبطال في الركعة الثالثة ما لم يتحقق الإبطال خارجاً، فالأقوى حينئذٍ ما في المتن، فتأمل جيداً.

## القول فيما يجب الإمساك عنه

مسألة ١: يجب على الصائم الإمساك عن أمور:

الأول والثاني: الأكل والشرب؛ معتاداً كان كالخبز والماء، أو غيره كالحصاة وعصارة الأشجار؛ ولو كانا قليلين جداً كعُشر حبة وعُشر فطرة<sup>١</sup>.

---

١ - لا إشكال في مفطرية الأكل والشرب في الجملة، ويدل عليه قبل كل شيء الكتاب العزيز المشتمل على قوله - تعالى -: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْتَبَيِّنَ﴾ - الآية<sup>(١)</sup> - ووجوب إتمام الصيام إلى الليل<sup>(٢)</sup>، ولعلها - كما يظهر من بعض الروايات - هما الأساس والأصل في المفطرية، وبقيتها ملحقة بهما.

وكيف كان، ففطرتهما ضرورية عند جميع المسلمين<sup>(٣)</sup>، فأتصافها بها من ضرورة الإسلام لا الفقه فقط. والظاهر أنه لا فرق فيها من حيث المعتاد وغيره من جهة المأكول والمشروب، كما أنه لا فرق فيها من حيث الإيصال إلى البطن من الطريق غير المتعارف كالأنف وغيره، أو من الطريق المتعارف كالفم، أما الثاني

---

(١)، (٢) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣) جواهر الكلام ١٦: ٢١٧، مستمسك العروة ٨: ٢٣٣، المستند في شرح العروة ٢١: ٩٢.



فسيأتي حكمه في المسألة الثانية إن شاء الله تعالى .

وأما الأول: فالمشهور بل المتسالم عليه بينهم هو ذلك ، بل ربما يقال <sup>(١)</sup> : إن المرتكز في أذهان عامة المسلمين عدم الفرق في المأكول والمشروب من حيث المعتاد وغيره . وقد نسب الخلاف في ذلك إلى بعض المخالفين <sup>(٢)</sup> ، والسيد في محكي بعض كتبه إدعى الاتفاق بين المسلمين على ذلك ، وأن الخلاف المزبور مسبوق بالإجماع وملحوق به <sup>(٣)</sup> ، ومع ذلك فقد حكي عنه في بعض كتبه <sup>(٤)</sup> وعن ابن الجنيدي <sup>(٥)</sup> المخالفة في ذلك واختصاص المفطرية بالمأكول والمشروب العاديين ، مع أنه من الواضح أن إطلاقات الكتاب والسنة تشمل الجميع من دون إشعار بالاختصاص فضلاً عن الدلالة .

ودعوى الاختصاص ممنوعة جداً ولو كانت ناشئة عن إدعاء الانصراف الممنوع جداً أيضاً ؛ لعدم الفرق في نظر العرف بين المعتاد وغيره ، فلا فرق بين أكل الخبز وبين أكل الطين ، ولذا ورد في الرواية : من أكل الطين فمات فقد أعان على نفسه <sup>(٦)</sup> . نعم ، هنا شيء سيأتي البحث عنه إن شاء الله تعالى ؛ وهو أنه ربما تستعمل كلمة «الشرب» في أمور لعلها خارجة عن عنوان الشرب في نظر العرف ، كشرب التتن الممثل به في الأصول في بحث البراءة ، مع أنه خارج عن حقيقة الشرب ، واللازم

(١) مستمسك العروة ٨: ٢٢٣ ، المستند في شرح العروة ٢١: ٩٣ ، جواهر الكلام ١٦: ٢١٧ .

(٢) وهما الحسن بن صالح وأبو طلحة الأنصاري ، والناسب هو السيد في مسائل الناصريات: ٢٩٤ .

(٣) مسائل الناصريات: ٢٩٤ ، والحاكي هو العلامة في مختلف الشيعة ٣: ٢٥٨ - ٢٥٩ مسألة ٢١ .

(٤) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٤ وجمل العلم والعمل: ٩٠ .

(٥) حكي عنه في مختلف الشيعة ٣: ٢٥٧ مسألة ٢١ .

(٦) الكافي ٦: ٢٦٦ ح ٨ ، المحاسن ٢: ٣٨٧ ح ٢٣٧٠ ، تهذيب الأحكام ٩: ٨٩ ح ٣٧٦ ، وعنها وسائل الشيعة

٢٤: ٢٢٢ ، كتاب الأطعمة والأشربة ، أبواب الأطعمة المحرمة ب ٥٨ ح ٧ .

أن يقال في مفطرية مثله: إنه على تقديرها لا يكون من مصاديق الشرب، بل من أشباه الغبار الداخل في الحلق الذي هو أجزاء دقيقة من التراب وشبهه، فانتظر.

ثم إنه لا فرق في مفطرية الأكل والشرب بين الكثرة والقلّة ولو كانت في غايتها، وقد ذكر السيّد في العروة أنّه لو بلّ الخيطاط الخيط بريقه أو غيره ثمّ رده إلى الفم وابتلع ما عليه من الرطوبة بطل صومه، إلّا إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة بريقه على وجه لا تصدق عليه الرطوبة الخارجيّة، وكذا لو استاك وأخرج المسواك من فمه وكان عليه رطوبة ثمّ رده إلى الفم؛ فإنّه لو ابتلع ما عليه بطل صومه إلّا مع الاستهلاك على الوجه المذكور<sup>(١)</sup>. وربما يستشكل في ذلك بمنع تحقق الاستهلاك بعد فرض الاتحاد في الجنس؛ فإنّه إنّما يتصوّر في غير المتجانسين على ما ذكره في الشركة، كامتزاج التراب في الماء، أو وقوع قطرة من البول في كَرّ من الماء مثلاً، الموجب لزوال الموضوع وانعدامه.

وأما المزج الحاصل في المتجانسين - كما في المقام - فهو موجب لزيادة الكميّة والإضافة على مقدارها، فكأنّ الريق أو الماء عشرة مثاقيل مثلاً، فصار أحد عشر مثقالاً، وإلّا فالمزيج باق على ما كان لا أنّه زال وانعدم.

ودفعه بعض الأعلام على ما في الشرح بما يرجع إلى أنّ ما ذكر إنّما يتمّ بالنظر إلى ذات المزيج، فلا يعقل الاستهلاك بملاحظة نفس الممتزجين المتّحدين في الجنس. وأمّا بالنظر إلى الوصف العنوانى - الذي بملاحظته جعل موضوعاً لحكم من الأحكام؛ بأن كان الأثر مترتباً على صنف خاصّ من الطبيعة - فلا مناص من الالتزام بالاستهلاك من هذه الجهة، فلو فرضنا أنّ ماء البئر لا يجوز التوضؤ به،

(١) العروة الوثقى ٢: ١٣، فصل فيما يجب الإمساك عنه في الصوم من المفطرات.

فجزنا مقداراً منه بماء النهر، فالاستهلاك بالنظر إلى ذات الماء غير متصور. وأما بالنظر إلى الخصوصية - أي الإضافة إلى البئر - فالاستهلاك ضروري؛ لعدم بقاء هذه الإضافة بعد الامتزاج فيها إذا كان المزيج قليلاً، ولا موضوع لتلك الحصة الخاصة، فلا يطلق على الممتزج أن هذا ماء البئر، أو أن فيه ماء البئر، فالماء بما هو ماء وإن لم يكن مستهلكاً، ولكن بما هو ماء البئر مستهلك بطبيعة الحال.

وقد وشع هذا الحكم فيما لو أخذ مقدار من الماء المغمسوب وألقي في الماء المباح، بحيث كان الأول يسيراً جداً في قبال الثاني، كما لو ألقى مقدار من الماء المغمسوب في الكثر أو البحر، فهل يمكن التفوه بعدم جواز الاستعمال من البحر أو الكثر، بدعوى حصول الامتزاج وامتناع الاستهلاك في المتجانسين؟ والمقام من هذا القبيل؛ فإن الریق مادام كونه في الفم يجوز ابتلاعه، وإذا خرج لا يجوز، فهناك صنفان محكومان بحكمين، فإذا امتزج الصنفان على نحو تحقق معه الاستهلاك - لا بما هو ریق، بل بما هو ریق خارجي - جاز ابتلاعه.

ثم استدلل عليه مضافاً إلى القاعدة بالروايات الواردة في جواز السواك بالمسواك الرطب، وفي بعضها جواز بله بالماء والسواك به بعد النفث<sup>(١)</sup>، وبما ورد من جواز المضمضة بل الاستيأك بنفس الماء وأنه يفرغ الماء من فمه ولا شيء عليه<sup>(٢)</sup>؛ فبأنه تبقى لا محالة أجزاء من الرطوبة المائية في الفم، إلا أنه من جهة الاستهلاك في الریق لا مانع من ابتلاعها، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: الأمر كما أفاده زيد في علو مقامه، إلا أنه ينبغي التنبيه على أمر؛ وهو أن

(١) وسائل الشیعة ١٠: ٨٣ و ٨٥ كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم ب ٢٨ ح ٣ و ١١.

(٢) وسائل الشیعة ١٠: ٨٦ كتاب الصوم، أبواب ما یمسك عنه الصائم ب ٢٨ ح ١٥ و ١٦ و ص ٩١ ب ٣١ ح ١.

(٣) المستند فی شرح العروة ٢١: ٩٩-١٠١.

الاستهلاك إنما يؤثر في المقام، ومثله في مسألة الوضوء بالماء الذي امتزج به ماء البئر أو الماء المنفصوب، كما في المثالين المذكورين. وأما بالنظر إلى سرية النجاسة فلا أثر للاستهلاك بوجه، فإذا وقعت قطرة قليلة جداً في داخل الإناء الذي يكون فيه أقل من ماء الكرّ يوجب تنجّس الجميع، ولذا ذكرنا في بحث النجاسات أنّ الرواية الواردة في هذا المورد إنما هي في صورة العلم بإصابة الإناء؛ سواء كان من داخلها أم من خارجها، لا العلم بالإصابة من الداخل، كما عرفت في جواب الشيخ رحمته الله، فراجع.

نعم، ربما يستدلّ لها ببعض الروايات الدالة على أنّه لا يضّرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال أو أربع؛ وهي صحيحة محمد بن مسلم - التي رواها المشايخ الثلاثة - قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضّرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتعاس في الماء <sup>(١)</sup>. وفي الوسائل: وفي رواية محمد بن علي بن محبوب - الواقع في سند آخر للرواية - أربع خصال <sup>(٢)</sup>. ويحتمل قوياً أن يكون الاختلاف في العدد ناشئاً عن عدّ الطعام والشراب أمراً واحداً أو أمرين.

وقد ورد في بعض الروايات أنّ حدود الصوم أربعة: أولها: اجتناب الأكل والشرب <sup>(٣)</sup>، كما أنّه ربما يستدلّ لها تارة أخرى بما دلّ على نفي البأس عن الاكتحال أو دخول الذباب في الحلق؛ معللاً في كليهما بأنّه

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٩ ح ٥٣٥ وص ٢٠٢ ح ٥٨٤ وص ٣١٨ ح ٩٧١، الاستبصار ٢: ٨٠ ح ٢٤٤ وص

٨٤ ح ٢٦١، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٧٦، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣١، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم

ب ح ١.

(٣) ثاني لمي ص ١١٢.

مسألة ٢: المدار هو على صدق الأكل والشرب ولو كانا على النحو الغير المتعارف ، فإذا أوصل الماء إلى جوفه من طريق أنفه ، صدق الشرب عليه وإن كان بنحو غير متعارف<sup>(١)</sup>.

ليس بطعام<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن الصحيحة: أن الحصر إنما هو بالإضافة إلى سائر الأفعال الخارجية والأمور الصادرة من الصائم من النوم والمشى وغيرهما ، ولا دلالة فيها على اختصاص المفطرة بما يصدق عليه الطعام والشراب ، مع احتمال أن يكون المراد هو المعنى المصدري ، ومع ذلك فلا تقاوم الاطلاقات . وعن الدليل الثاني فبالإضافة إلى الاكتحال واضح ؛ لأن المراد أنه لا يتحقق به الأكل ، وبالنسبة إلى الذباب كذلك ؛ لأن موردها صورة دخول الذباب في الحلق من غير اختيار ؛ ضرورة أنه لو فرض تحقق الأكل الاختياري في مورده - كأكل الطين على ما عرفت - فلا يستفاد منه عدم البطلان . فالمتحصل أن الحق مع ما هو المشهور .

١- حكي عن الفاضل الايرواني رحمته الله في رسالته العملية أنه لا بأس بغير المتعارف<sup>(٣)</sup> ، والظاهر هو ما ورد في المتن من عدم الفرق ، كما هو كذلك بالإضافة إلى المحرمات الأخرى ، فهل يحتمل اختصاص حرمة الخمر بما إذا دخلت من طريق الفم لا الأنف مثلاً؟ كما لا يخفى .

(١) للكافي ٤: ١١١ ح ١ وص ١١٥ ح ٢ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٨ ح ٧٦٥ و ٧٦٦ وص ٣٢٣ ح ٩٩٤ ، الاستبصار ٢: ٨٩ ح ٢٧٨ و ٢٧٩ ، وعن وسائل الشريعة ١٠: ٧٦ و ٧٥ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٥ ح ١ و ٦ وص ١٠٩ ب ٣٩ ح ٢ .

(٢) الحاكي هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢١: ٩٢ .

**الثالث: الجماع؛** ذكرنا كان الموطوء أو أنثى، إنساناً أو حيواناً، قُبلاً أو دُبراً، حياً أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، واطناً كان الصائم أو موطوءاً. فتعمد ذلك مبطل وإن لم يُنزل، ولا يبطل مع النسيان أو القهر السالب للاختيار، دون الإكراه؛ فإنه مبطل أيضاً، فإن جامع نسياناً أو قهراً، فتذكر أو ارتفع القهر في الأثناء، وجب الإخراج فوراً، فإن تراخى بطل صومه. ولو قصد التفخيذ مثلاً فدخل بلا قصد لم يبطل، وكذا لو قصد الإدخال ولم يتحقق؛ لما مر من عدم مفطرية قصد المفطر. ويتحقق الجماع بغيبوبة الحشفة أو مقدارها، بل لا يبعد إبطال مستوى الدخول في المقطوع وإن لم يكن بمقدارها<sup>١</sup>.

١- في هذا الأمر جهات من الكلام:

**الأولى:** في مفطرية الجماع في الجملة، والظاهر أنه مما لا إشكال فيه ولا خلاف بين المسلمين، بل لعلة من الضروريات<sup>(١)</sup>، ويدل عليه قبل كل شيء قوله - تعالى -: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرِّقْتُ إِلَيَّ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد وردت فيه روايات مستفيضة، منها: صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة الدالة على أنه من الثلاثة أو الأربعة التي يجب الاجتناب عنها للصائم.

**الثانية:** الظاهر أنه لا فرق في مفطرية الجماع بين الموارد المذكورة في المتن وإن كان ربما يتخيل - لأجل التعبير بالنساء في الصحيحة المتقدمة - الاختصاص بإتيان الأهل، لا لأنها محللة في نفسها، بل لأنها أنثى أولاً، ولعل الظاهر صورة وطء المرأة قبلاً، بل ولعله يختص بصورة الإنزال، مع أن الظاهر العمومية في الجانبيين،

(١) المعبر ٢: ٦٥٣، رياض المسائل ٥: ٣١٠، جواهر الكلام ١٦: ٢١٩، مستمسك العروة ٨: ٢٣٩، المستند

في شرح العروة ٢١: ١١١.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٧.

خصوصاً مع ملاحظة التعبير عنه بالجناية المتحققة في صورتين، كما في رواية أبي سعيد القمّاط، أنّه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن أجنب في أوّل الليل في شهر رمضان فنام حتى أصبح؟ قال: لا شيء عليه، وذلك أنّ جنابته كانت في وقت حلال<sup>(١)</sup>. ومن مثل هذه الرواية يستفاد أنّه لا خصوصيّة في الوطء قبلاً، كما أنّه لا خصوصيّة لصورة الإنزال؛ لعدم الفرق في الجناية بين صورتين، كما أنّه يستفاد من هذا التعبير عدم الفرق بين أن يكون الصائم واطناً أو موطوءاً؛ لإطلاق السؤال وترك الاستفصال في الجواب.

الثالثة: ظاهر المتن التفصيل في مفطريّة الجماع بين صورة النسيان أو القهر الموجب لسلب الاختيار، وبين فرض الإكراه، فحكم بالعدم في الأولى وبشبوت البطلان في الثانية. أمّا في القهر الموجب لسلب الاختيار؛ لأنّ القهر الكذائي يوجب سلب الإسناد المعتبر في مفطريّة المفطر وإبطاله للصوم. وأمّا الفرق بين النسيان والإكراه مع اشتراكهما في حديث الرفع<sup>(٢)</sup> المشتمل على رفع الأمور التسعة المعروفة، فهو أنّ الحديث المزبور لا يرفع الحكم الوضعي وهي المفطريّة، غاية الأمر أنّه في صورة الإكراه غير البالغ حدّ القهر المذكور، حيث إنّ إسناد الفعل إلى المكروه - بالفتح - صحيح، وهو فاعل له بالاختيار، غاية الأمر عدم الحرمة بالإضافة إليه لصدوره كذلك؛ لأجل عدم تحقّق التوعيد الذي وعد به، فلا محالة المفطريّة باقية في هذه الصورة وإن كان الارتكاب جائزاً شرعاً.

وأما في صورة النسيان، فلأنّ الحكم - كما يأتي - مورده التعمّد، وهو لا يجتمع

(١) الفقيه ٢: ٧٤ ح ٣٢٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٣ ح ١.

(٢) تقدّم في ص ٣٧.

مع النسيان، كما إذا جامع في حال النوم مثلاً.

ثم إنه يتفرّع على هذه الجهة أنه لو جامع نسياناً فتذكر في الأثناء، أو قهراً وارتفع القهر في الأثناء، يجب عليه الإخراج فوراً، وإن تراخى بطل صومه؛ لأنّه مع التراخي يتحقّق عنوان المفطر، ولا ملازمة بين الحدوث والدوام، كما هو واضح، كما أنّه يترتّب على ما ذكرنا أنّه لو قصد التفخيذ مثلاً فقط بدون قصد الدخول أصلاً، ثمّ تحقّق الدخول لا يبطل صومه؛ لعدم تعمّده في ذلك.

الرابعة: لو قصد الإدخال ولم يتحقّق فالظاهر أنّ صحّة الصوم وبطلانه مبنيان على أنّ نيّة القاطع مفطرة وإن لم يرتكبه، أو لا وقد مرّ سابقاً العدم، إلّا مع تعلّق القصد استقلالاً بالقطع، فراجع.

الخامسة: أنّه لا إشكال في تحقّق الجماع بغيبوبة الحشفة أو مقدارها من مقطوعها مثلاً، ونفى البعد في المتن عن إبطال مسمّى الدخول في المقطوع وإن لم يكن بمقدارها. هذا، ولكن في العروة<sup>(١)</sup>؛ ويتحقّق بإدخال الحشفة أو مقدارها من مقطوعها، فلا يبطل بأقلّ من ذلك، بل لو دخل بمحملته ملتوياً ولم يكن بمقدار الحشفة لم يبطل وإن كان لو انتشر كان بمقدارها، ومبنى المسألة هو أنّ الاعتبار بنفس الجنابة الموجبة للغسل، وقد مرّ في بحث الأغسال أنّ المحقّق للجنابة إنّما هو دخول الحشفة، فلا يجب الغسل بإدخال الأقلّ من ذلك، فلا يبطل الصوم أيضاً، وإن قلنا أنّ الاعتبار بعنوان الجماع، أو إتيان النساء، أو إتيان الأهل، فالظاهر أنّها أعمّ. والثمرّة تظهر بالإضافة إلى مقطوع الحشفة. وأمّا بالنسبة إلى من لم تقطع حشفته فلا شبهة ظاهراً في الاكتفاء بإيلاجها، ويبقى الفرع المذكور في كلام السيّد<sup>(٢)</sup>.

(١) العروة الوثقى ٢: ١٤-١٥، الأمر الثالث.



الرابع: إنزال المني باستمناء - أو ملامسة ، أو قُبلة ، أو تفخيذ ، أو نحو ذلك من الأفعال التي يُقصد بها حصوله ، بل لو لم يقصد حصوله وكان من عادته ذلك بالفعل المزبور ، فهو مبطل أيضاً . نعم ، لو سبقه المني من دون إيجاد شيء يترتب عليه حصوله - ولو من جهة عادته من دون قصد له - لم يكن مبطلاً .

وهو أنه لو دخل بجملته ملتوياً ولم يكن بمقدار الحشفة لم يبطل وإن كان لو انتشر كان بمقدارها<sup>(١)</sup> ، والظاهر البطلان في الفرع المذكور ؛ لأنَّ المفروض فيه إدخال الذكر بأجمعه ، فهل يحتمل عدم الاكتفاء به وإن كان ملتوياً غير منتشر ؟

١- لا إشكال في مفطرية الإنزال بأيِّ سبب تحقق ، وعلى أيِّ فعل ترتب إذا كان المقصود من إجماده إنزال المني ، من دون فرق بين الأسباب المذكورة في المتن وغيرها حتى النظر إلى الأهل إذا قصد به ذلك وإن كان نادراً ، فما حكى عن بعض كالمحقق<sup>(٢)</sup> من عدم البأس بالنظر وإن أنزل ، محمول على عدم كونه قصده من النظر الإنزال كما هو الغالب فيه ، وإلا فلا فرق بين النظر وغيره أصلاً . نعم ، قد عرفت أنه لا يلزم في الجماع الإنزال ؛ لأنَّه مفطر مستقلٌّ في مقابل الإنزال وغيره من المفطرات . وكيف كان ، ففي الروايات الكثيرة الواردة في هذه المسألة غنى وكفاية ، مثل : صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعيث بأهله في شهر رمضان حتى يمضي ؟ قال : عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع<sup>(٣)</sup> .

(١) العروة الوثقى ٢: ١٥ ذالأمر الثالث.

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٩٢ .

(٣) الكافي ١٠٢: ٤ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٦ ح ٥٩٧ وص ٢٧٣ ح ٨٢٦ ، الاستبصار ٢: ٨١ ح ٢٤٧ ، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٣٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٤ ح ١ .

والظاهر أن قوله ﷺ: «حَتَّى يَمْنِيَ» يكون المراد به صورة قصد الإمناء والإنزال لا خروج المني وإن لم يكن يترتب عليه نوعاً، كما عرفت في مثال النظر، كما أن الظاهر أن المراد من الجواب ثبوت البطلان أيضاً للصوم لا مجرد تحقق الكفارة. هذا، وقد نقله في الوسائل في باب واحد مرتين، والظاهر الاتحاد وعدم التعدد كما نبهنا عليه مراراً.

وموثقة سماعة المضمرة قال: سألته عن رجل لزق بأهله فأنزل؟ قال: عليه إطعام ستين مسكيناً، مد لكل مسكين<sup>(١)</sup>. والتعبير بالغاء في قوله «فأنزل» في السؤال ظاهر فيما ذكرنا من كون قصده من إدامة اللزوق الإنزال وتحقيقه، كما أن الحكم بثبوت الكفارة ظاهر في البطلان على ما هو المتفاهم عند العرف.

وصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ أنه سئل عن رجل يمس من المرأة شيئاً أفسد ذلك صومه أو ينقضه؟ فقال: إن ذلك ليكره للرجل الشاب مخافة أن يسبقه المني<sup>(٢)</sup>.

وغير ذلك من الروايات<sup>(٣)</sup> التي يستفاد منها حكم المقام. نعم، في المتن أنه لو لم يقصد من الفعل الإنزال أصلاً ولكن كان من عادته ذلك فهو أيضاً مبطل وإن لم يكن الإنزال مقصوداً له بنفسه؛ لأن تعلّق القصد والاختيار بإيجاد الفعل الذي يترتب عليه الإنزال قهراً مع التوجّه والالتفات إلى ذلك، يوجب سوق القصد إلى الإنزال لا محالة، فإذا علم أن لعبه بامرأته يوجب خروج المني

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٩٨٠، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٤٠، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٤ ح ٤.

(٢) الكافي ٤: ١٠٤ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٩٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٣ ح ١.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٩٧ ب ٣٣.

مسألة ٣: لا بأس بالاستبراء بالبول أو الخمرطات لمن احتلم في النهار؛ وإن علم بخروج بقايا المنى الذي في المجرى إذا كان ذلك قبل الغسل من الجنابة . وأما الاستبراء بعده فمع العلم بحدوث جنابة جديدة به فالأحوط تركه ، بل لا يخلو لزومه من قوة ، ولا يجب التحفظ من خروج المنى بعد الإنزال إن استيقظ قبله ، خصوصاً مع الحرج والإضرار<sup>(١)</sup> .

عادة ويترتب عليه الإنزال قهراً ، فإيجاده عن اختيار لا ينفك عن قصد الإنزال لا محالة . نعم ، لو سبقه المنى من دون إيجاد شيء يترتب عليه حصوله ولو من جهة عادته ولم يقصد الإنزال بوجه لم يكن مبطلاً ؛ لأن المفروض سبقة المنى وعدم وجود القصد إلى حصوله من جهة العادة ، فالخروج حينئذ لا يستند إليه بوجه ، فلا يكون مبطلاً أصلاً .

ومن هنا لا يكون الاحتلام في النهار مبطلاً وإن علم أنه لو نام احتلم ، أو كان من عادته ذلك بعد النوم ؛ لعدم كون الاحتلام محرماً وعدم صدق الإسناد إليه بوجه وإن إحتاط السيد في العروة استحباباً بالترك في الصورة المزبورة ، ولكنه استظهر الجواز خصوصاً إذا كان الترك موجباً للحرج<sup>(٢)</sup> .

١- من احتلم في النهار واستبرأ بالبول أو الخمرطات ، فإن كان ذلك قبل الغسل للجنابة الحاصلة بالاحتلام فالظاهر أنه لا مانع منه ؛ سواء علم بخروج بقايا المنى الذي في المجرى أم لم يعلم بذلك . أما في صورة عدم العلم فواضح ؛ لعدم خروج المنى منه على سبيل الجزم ، واللازم في المفطرة الإحراز . وأما في صورة العلم ؛ فلأن المفروض أن خروج البقايا قبل الغسل لا يوجب جنابة جديدة ، ولا يجدي

الخامس: تعمّد البقاء على الجنابة إلى الفجر في شهر رمضان وقضائه . بل الأقوى في الثاني البطلان بالإصباح جُنُباً وإن لم يكن عن عمد . كما أنَّ الأقوى بطلان صوم شهر رمضان بنسيان غسل الجنابة ليلاً - قبل الفجر - حتى مضى عليه يوم أو أيام ، بل الأحوط إلحاق غير شهر رمضان - من النذر المعين ونحوه - به وإن كان الأقوى خلافه إلا في قضاء شهر رمضان ، فلا يترك الاحتياط فيه . وأما غير شهر رمضان وقضائه من الواجب المعين والموسّع والمندوب ، ففي بطلانه

في ذلك الفرق بين الخروج بالاحتلام الذي هو أمر غير اختياري ، وبين إخراج البقايا اختياريّاً ؛ وذلك لما عرفت من عدم تكثّر الجنابة وعدم تعدّدّها .

وأما إن كان ذلك - أي الاستبراء - بعد الغسل ، فإن لم يعلم بمحدث جنابة جديدة فواضح لما عرفت ، وأما مع العلم بمحدث جنابة جديدة فيها أنَّ المفروض العلم بالخروج وكون الاستبراء بعد الغسل فقد احتاط وجوباً للترك ، بل نفى خلوّ لزومه عن القوة ؛ وذلك لأنّ الجنابة الحاصلة جنابة جديدة حاصلة بالاختيار ؛ أي الاستبراء ، ومع ذلك ربما يحتمل الجواز نظراً إلى عدم كون المني الخارج معدوداً أمراً مستقلاً ، بل من بقايا المني الخارج قبل ذلك بالاحتلام ، وقد تعرّض في المتن في ذيل المسألة لفرع آخر ؛ وهو أنّه هل يجب التحفّظ من خروج المني بعد الإنزال إن استيقظ قبله ؟ فحكم فيه بعدم الوجوب ، خصوصاً مع الحرج والإضرار .

قلت : إن كان مراده التحفّظ من خروج المني بعد الإنزال ومرجعه إلى إرادة عدم الاستدامة بعد أصل الخروج ، فالحكم فيه واضح يظهر وجهه ممّا مرّ . وإن كان المراد التحفّظ من أصل الخروج - وإن تحقّق النوم الذي هو سبب لخروجه عادة - فالظاهر للزوم في صورة عدم الحرج والإضرار ؛ لأنّه إنزال اختياريّ ومفطر عمديّ . نعم ، لا مانع منه في الصورة المذكورة ؛ للزوم الحرج ، كما هو المفروض .

بسبب تعمد البقاء على الجنابة إشكالاً، الأحوط ذلك خصوصاً في الواجب الموعود، والأقوى العدم خصوصاً في المندوب<sup>(١)</sup>.

١- مفترية هذا الأمر هو المشهور، بل إدعى عليه الإجماع<sup>(٢)</sup>، وإن نسب الخلاف إلى جماعة كالصدوق والأردبيلي والكاشاني وبعض آخر<sup>(٣)</sup>، لكن قد إدعى في محكي الرياض<sup>(٤)</sup> تواتر الأخبار بذلك.

ومن الروايات الدالة على هذا الأمر بالمطابقة صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح، قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً. قال: وقال: إنه حقيق (لخليق خ ل) أن لا أراه يدركه أبداً<sup>(٥)</sup>؛ فإن المتفاهم العرفي من إيجاب كفارة من تعمد الإفطار في شهر رمضان هو البطلان، ولا مجال لاحتمال الصحة مع ثبوت الكفارة تعبداً.

ومن هذا القبيل رواية سليمان بن جعفر (حفص خ ل) المروزي، عن الفقيه عليه السلام قال: إذا أجنب الرجل في شهر رمضان ليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه<sup>(٦)</sup>، وهي أظهر من

(١) رياض المسائل ٥: ٣١٦، جواهر الكلام ١٦: ٢٣٦، مستمسك العروة ٨: ٢٧٤، المسند في شرح العروة ١٨٥: ٢١.

(٢) المقنع: ١٨٩، مجمع الفائدة والبرهان ٥: ٣٦، مفتاح الشرائع ١: ٢٤٧، الحقائق الناضرة ١٣: ١١٣-١١٤.

(٣) رياض المسائل ٥: ٣١٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢ ح ٦١٦، الاستبصار ٢: ٨٧ ح ٢٧٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٦٣، كتاب الصوم، أبواب ما يسك عنه الصائم ب ١٦ ح ٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢ ح ٦١٧، الاستبصار ٢: ٨٧ ح ٢٧٣، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٦٤، كتاب الصوم، أبواب ما يسك عنه الصائم ب ١٦ ح ٣.

الرواية المتقدمّة بلحاظ إيجاب صوم يوم واحد، وظاهره أنّه قضاء ذلك اليوم، وهو لا ينطبق إلّا على البطلان، ومع ذلك تكون أضعف منها بلحاظ عدم التعرّض لتحمّل الكفّارة من عتق الرقبة، أو إطعام ستّين مسكيناً، كما لا يخفى.

ومن الروايات الدالّة على مفطرة التعمّد ما ورد فيمن نسي غسل الجنابة حتى مضى عليه يوم أو أيام ممّا يدلّ على وجوب القضاء عليه، أو فيما إذا اغتسل للجمعة يجب عليه قضاء ما قبلها من الأيام<sup>(١)</sup>؛ فإنّه لولا أنّ التعمّد مفطر لا يكون مجال لوجوب القضاء في صورة النسيان، كما لا يخفى.

ومنها: ما ورد فيمن تعمّد النوم جنباً حتى مطلع الفجر ممّا يدلّ على وجوب القضاء بل الكفّارة عليه<sup>(٢)</sup>؛ فإنّها تدلّ على البطلان في المقام، وقد نفى البعد بعض الأعلام<sup>(٣)</sup> في الشرح بلوغ الروايات حدّ التواتر ولو إجمالاً<sup>(٤)</sup>.

وبإزاء ما ذكر قد ورد بعض ما يتوهم فيه المعارضة لما مرّ من الروايات، مثل: صحيحة حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله<sup>(٥)</sup> قال: كان رسول الله<sup>(٦)</sup> يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثمّ يجنب، ثمّ يؤخّر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر<sup>(٧)</sup>. ورواية العيص بن القاسم، أنّه سأل أبا عبد الله<sup>(٨)</sup> عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثمّ يستيقظ ثمّ ينام قبل أن يغتسل؟ قال: لا بأس<sup>(٩)</sup>. وقد رواه في

(١) وسائل الشيعة ٢: ٢٥٨، كتاب الطهارة، أبواب الجنابة ب ٣٩ ح ١، وج ١٠: ٦٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٧ ح ١ و ص ٢٣٧-٢٣٨، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٦١-٦٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٥ و ١٦.

(٣) المستند في شرح العروة ٢١: ١٨٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٣ ح ٦٢٠، الاستبصار ٢: ٨٨ ح ٢٧٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٦٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٦ ح ٥.

(٥) الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٥، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٣ ح ٢.

الوسائل في باب واحد مرتين .

ورواية إسماعيل بن عيسى قال : سألت الرضا عليه السلام عن رجل أصابته جنابة في شهر رمضان فنام عمداً حتى يصبح ، أي شيء عليه ؟ قال : لا يضركه هذا ولا يفطر ولا يبالي ؛ فإن أبي عليه السلام قال : قالت عائشة : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصبح جنباً من جماع غير احتلام ، قال : لا يفطر ولا يبالي . ورجل أصابته جنابة فبقي نائماً حتى يصبح ، أي شيء يجب عليه ؟ قال : لا شيء عليه ، يغتسل ... الحديث <sup>(١)</sup> .

هذا ، ولكن الظاهر عدم إمكان الالتزام بمفاد الأولى الظاهر في عدم صدور هذا الأمر منه مرة أو مرتين ؛ للتعبير بكلمة « كان » الظاهر في الاستمرار والتكرّر مرّات ، ومن المعلوم عدم ملائمته لشأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . ودعوى كونه من خصائص النبي صلى الله عليه وآله وسلم ممنوعة جداً ، فلا بدّ من ردّ علمه إلى أهله .

والروايتان الأخيرتان - مع أنّ الثانية منها مشتملة على الاستشهاد بكلام عائشة وهو ظاهر في التقيّة ، بل في كلام المحقّق العراقي <sup>(٢)</sup> المجزم بكونه من مفتريات عائشة - لا تصلحان للمعارضة ؛ لما سيأتي في بحث هذا الفرع من فروع هذا الأمر من الفرق بين النومة الأولى وغيرها ؛ لأنّه لا أقلّ من المخالفة للشهرة التي هي أول المرجّحات ، كما مرّ مراراً .

ومن هذا القبيل ما رواه في المقنع ، عن حماد بن عثمان ، أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان من أول الليل وأخر الغسل حتى يطلع الفجر ؟ فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجامع نساءه من أول الليل ثم يؤخر الغسل حتى يطلع

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ٢١٠ ح ٦١٠ ، الاستبصار ٢ : ٨٥ ح ٢٦٦ و ص ٨٨ ح ٢٧٥ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ :

٥٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٣ ح ٦ .

(٢) شرح تبصرة المتعلّمين ٣ : ١٥٠ .

الفجر، ولا أقول كما تقول هؤلاء الأقباش: يقضي يوماً مكانه<sup>(١)</sup>، مع أن الرواية مرسله؛ لعدم إمكان أن يروها الصدوق عن حماد من دون واسط، ويرد على دلالتها ما مر، ومن أن التعبير بقوله: «حتى يطلع الفجر» ظاهر في التأخير العمدي، بخلاف قوله: «حتى طلع الفجر» كما في بعض الروايات<sup>(٢)</sup>.  
وبالجملة: لا ينبغي الإشكال بملاحظة النص والفتوى أن تعمّد البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر مفطر في الجملة بالإضافة إلى شهر رمضان الذي يكون الصوم متعيناً بالتميّن الزماني.  
وأما القضاء، فقد وردت فيها روايات خاصة، مثل:

صحيحة عبدالله بن سنان، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقضي شهر رمضان فيجنب من أوّل الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل وهو يرى أن الفجر قد طلع؟ قال: لا يصوم ذلك اليوم ويصوم غيره<sup>(٣)</sup>، ورواه في الوسائل في الباب الواحد مرتين.

وموثقة سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان، فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى أدركه الفجر؟ فقال عليه السلام: عليه أن يتمّ صومه ويقضي يوماً آخر، فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضي رمضان؟ قال: فليأكل يومه ذلك وليقض؛ فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور<sup>(٤)</sup>.

(١) المقنع: ١٨٩، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمكّن عنه الصائم ب ١٣ ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٥٨، كتاب الصوم، أبواب ما يمكّن عنه الصائم ب ١٣ ح ٤ و ٥.

(٣) الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٧ ح ٨٣٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٦٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمكّن عنه الصائم ب ١٩ ح ١.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢١١ ح ٦١١، الاستبصار ٢: ٨٦ ح ٢٦٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٦٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمكّن عنه الصائم ب ١٩ ح ٣.



وظاهر المتن أن الأقوى في قضاء شهر رمضان البطلان بالإصباح جنباً وإن لم يكن عن عمد، خلافاً لظاهر العروة<sup>(١)</sup>، ولعل الوجه فيه إطلاق الروايتين، بل ظهور الثانية في صورة عدم التعمد.

بقي في المسألة فروع متعددة:

الأول: من مضى عليه صوم يوم أو أيام من شهر رمضان ونسي غسل الجنابة، وقد قوّى في المتن فيه البطلان للروايات الواردة في هذا المجال، مثل: رواية إبراهيم بن ميمون - التي رواها المشايخ الثلاثة - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل حتى تمضي لذلك جمعة، أو يخرج شهر رمضان؟ قال: عليه قضاء الصلاة والصوم<sup>(٢)</sup>.

ورواية الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسي أن يغتسل حتى خرج شهر رمضان؟ قال: عليه أن يقضي الصلاة والصيام<sup>(٣)</sup>. ويدل عليه في خصوص الصلاة حديث «لا تعاد»<sup>(٤)</sup> المعروف؛ لأن الطهور أحد الخمسة المستثناة فيه، كما لا يخفى.

الثاني: الفرض بالإضافة إلى غير شهر رمضان من التذر المعين وقضاء شهر رمضان، وقد قوّى في المتن عدم اللحق مع النهي عن ترك الاحتياط في قضاء

(١) العروة الوثقى ٢: ٢٢، الأمر الثامن.

(٢) الفقيه ٢: ٧٤ ح ٣٢٠، الكافي ١٠٦: ٥، تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٢ ح ١٠٤٣، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٦٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٧ ح ١، وص ٢٣٨، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠ ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣١١ ح ٩٣٨ وص ٣٢٢ ح ٩٩٠، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٣٨، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣٠ ح ٣.

(٤) الفقيه ١: ١٨١ ح ٨٥٧، تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ ح ٥٩٧، وعنها وسائل الشيعة ٤: ٣١٢، كتاب الصلاة، أبواب القبلة ب ٩ ح ١.

ما ذكر ، والوجه في عدم لحوق النذر المعين ومثله بشهر رمضان، عدم الدليل عليه بعد ما عرفت من ورود الروایتين في رمضان ، وأما النهي عن ترك الاحتياط في القضاء بالنسبة إلى من نسي غسل الجنابة ، فلما أفاده بعض الأعلام رحمهم الله مما يرجع إلى أن التعدي عن الأداء إلى القضاء مبني على أحد أمرين : إما دعوى تبعية القضاء للأداء استناداً إلى اتحاد المقضي وقضائه في الخصوصيات ، أو دعوى دخول النسيان في صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة في القضاء ، وأجاب عن كلا الأمرين بما حاصله : أن الأول لا دليل فيه على التبعية إلا في الخصوصيات المتبعة في أصل الطبيعة ، والثاني قاصر عن الشمول لصورة النسيان ولا ملازمة أصلاً<sup>(١)</sup>.

أقول : وإن كان الأمران المذكوران يكون الجواب عنهما هو ما أفاده ، إلا أنه مع ذلك يكون ترك الاحتياط في القضاء منهيًا عنه .

الثالث : غير شهر رمضان وقضائه من الواجب المعين والموسّع والمندوب من حيث مفترية تعتمد البقاء وعدمها ، وقد استشكل فيها في المتن أولاً ثم قال : «الأحوط ذلك خصوصاً في الواجب الموسّع ، والأقوى العدم خصوصاً في المندوب» ، فظاھر كونه الاحتياط في الجميع استحبابياً ، وأن الأقوى فيه العدم وإن كان بينهما اختلاف في مرتبة الاحتياط .

أقول : مضافاً إلى أنه لا دليل فيها على الإلحاق ، قد وردت في الفرع بعض الروايات ، مثل :

رواية حبيب الخثعمي قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : أخبرني عن التطوع وعن [صوم] هذه الثلاثة الأيام إذا أجنبت من أول الليل فأعلم أنني أجنبت فأنا متعمداً

مسألة ٤: من أحدث سبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم مع علمه بذلك ، فهو كمتعمد البقاء عليها ، ولو وسع التيمم خاصة عصي وصح صومه المعين ، والأحوط القضاء<sup>١</sup> .

حقّ ينفجر الفجر ، أصوم أو لا أصوم؟ قال: صم<sup>(١)</sup> .

ورواية ابن بكير قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح ، أصوم ذلك اليوم تطوعاً؟ فقال : أليس هو بالخيار ما بينه ونصف النهار؟ الحديث<sup>(٢)</sup> . ودلالتها على عدم مفطرة البقاء على الجنابة مستعمداً في المسندوب واضحة ، ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين النوم مع الجنابة مع البناء على الاغتسال قبل طلوع الفجر ، وبينه مع العلم بأنه ينام إلى الطلوع . وأما صوم الثلاثة الأيام فالظاهر أن المراد به هو الصوم الواجب بدلاً عن الهدي الواجب في حج التمتع لمن لا يقدر عليه ، فهو أيضاً من أفراد الواجب المعين ، نظير رمضان وقضائه في صورة التضييق .

١- لا شبهة في صحة الصلاة مع التيمم في صورة عدم إمكان الاغتسال؛ لعدم وجدان الماء ومثله مما يوجب الرخصة في التيمم . وأما صحة الصوم فالظاهر أنه لا ينبغي الارتياح في ذلك في الجملة؛ لقيام السيرة من المستشركة على الإجنب الاختياري في ليالي رمضان مع العلم بوجوب الصوم عليهم ، الذي يقدح فيه تعدد البقاء على الجنابة مع عدم التمكن من الاغتسال ، ومع فرض التمكن من التيمم وسعة الوقت له .

(١) المفقيه ٢: ٤٩ ح ٢١٢ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٦٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٠ ح ١ .

(٢) الكافي ٤: ١٠٥ ح ٣ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٦٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٠ ح ٢ .

إنما الإشكال في مشروعية الانتقال إلى التيمم في موارد التعجيز الاختياري، واستظهر بعض الأعلام رحمهم الله عدم المشروعية لقصور المقتضي؛ نظراً إلى أن الاستفادة من قوله تعالى: ﴿لَمْ تَجِدُوا مَاءً...﴾<sup>(١)</sup> هو عدم الوجدان بالطبع، لا جعل الإنسان نفسه غير واجد بأن يريق الماء مثلاً. نعم، في خصوص باب الصلاة لا بد من الالتزام بالمشروعية؛ لقوله رحمهم الله: «لا تترك الصلاة بحال»<sup>(٢)</sup> مع ملاحظة اشتراطها بالطهارة. وأمّا في مثل الصوم فلم يرد مثل هذا الدليل، واستنتج من ذلك العصيان والبطلان؛ لكونه من مصاديق تعدّد البقاء على الجنبات<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنّه لا مجال للحكم بالبطلان؛ لأنّ قوله رحمهم الله: التيمم أحد الطهورين<sup>(٤)</sup> يكون المتفاهم منه قيام التيمم مقام الوضوء والغسل مطلقاً، خصوصاً مع ملاحظة قوله رحمهم الله: يكفيك الصعيد عشر سنين<sup>(٥)</sup>؛ فإنّ الكفاية في مثل هذه المدة الطويلة مع حدوث حوادث مختلفة بالإضافة إلى الأشخاص يوجب أن يكون الصوم المذكور واجداً لو صف الصحة، غاية الأمر ثبوت العصيان؛ لأنّه كإراقة الماء عامداً في باب الوضوء الموجب للانتقال إلى التيمم قهراً من ثبوت الصحة للصلاة وتحقق العصيان. نعم، لا مجال لإنكار أن مقتضى الاحتياط الاستحبابي في المقام قضاء ذلك الصوم.

(١) سورة المائدة: ٦٠: ٥.

(٢) لم نجد بهذا اللفظ. نعم، يستفاد من الروايات الواردة في وسائل الشيعة ٤: ٤١، كتاب الصلاة، أبواب أعداد

الفرائض ب ١١، وج ٢: ٣٧٣، كتاب الطهارة، أبواب الاستحاضة ب ١ ح ٥.

(٣) المستند في شرح المعروة ١: ١٩٩-٢٠٠.

(٤) الكافي ٣: ٦٣ ح ٤، تهذيب الأحكام ١: ٢٠٠ ح ٥٨٠، وعنهما وسائل الشيعة ٣: ٣٨١، كتاب الطهارة، أبواب

التيمم ب ٢١ ح ١.

(٥) وسائل الشيعة ٣: ٣٦٩، كتاب الطهارة، أبواب التيمم ب ١٤ ح ١٢.

مسألة ٥: لو ظنَّ السعة وأجنب فبان الخلاف ، لم يكن عليه شيء إذا كان مع المراجعة ، وإلا فعليه القضاء<sup>١</sup> .

مسألة ٦: كما يبطل الصوم بالبقاء على الجنابة متعمداً ، كذا يبطل بالبقاء على حدث الحيض والنفاس إلى طلوع الفجر ، فإذا طهرتا منهما قبل الفجر وجب عليهما الغسل أو التيمم ، ومع تركهما عمداً يبطل صومهما . وكذا يُشترط على الأقوى في صحة صوم المستحاضة الأغسالُ النهارية التي للصلاة دون غيرها ، فلو استحاضت قبل الإتيان بصلاة الصبح أو الظهرين بما يوجب الغسل - كالتوسطة والكثيرة - فتركت الغسل بطل صومها ، بخلاف ما لو استحاضت بعد الإتيان بصلاة الظهرين ، فتركت الغسل إلى الغروب ؛ فإنه

ومما ذكرنا ظهر أن الحكم فيمن أحدث بسبب الجنابة في وقت لا يسع الغسل ولا التيمم مع العلم بذلك هو جريان حكم تعمّد البقاء، كما لا يخفى .

١- لو ظنَّ وتخيّل سعة الوقت وأجنب فبان الخلاف وأنه لم يكن الوقت وسيعاً من هذه الجهة، لم يجب القضاء ولا الكفارة، وفي المتن قيده بما إذا كان مع المراجعة، وإلا فعليه القضاء، والظاهر أن مقصوده من المراجعة هو اعتبار الظن من جهة قيام البيّنة أو قول العادل الواحد على تقدير اعتباره في الموضوعات على خلاف التحقيق، كما مرّ<sup>(١)</sup>، والمقصود من ثبوت القضاء في صورة عدم المراجعة الاعتماد على الاستصحاب ثم انكشاف الخلاف، وإن كان ظاهر العبارة يفيد أن المفروض في كلتا الصورتين الاعتماد على الظنّ، فتأمل فيها .

(١) أي في تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الاجتهاد والتقليد، مسألة العدالة .

لا يبطله ، ولا يُترك الاحتياط بإتيان الغسل لصلاة الليلة الماضية ، ويكفي عنه الغسل قبل الفجر لإتيان صلاة الليل أو الفجر ، فصَحَّ صومها حينئذٍ على الأقوى<sup>١</sup> .

### ١- في المسألة مقامان :

المقام الأول: البقاء على حدث الحيض أو النفاس إلى طلوع الفجر ، وظاهر المتن أن الباقية على أحدهما كالباقي على الجنابة متعمداً إلى طلوع الفجر ، والدليل عليه أما في الحيض فهو :

ما رواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن ، عن علي بن أسباط ، عن عمِّه يعقوب بن سالم الأحمر ، عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن طهرت بليل من حيضتها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت ، عليها قضاء ذلك اليوم<sup>(١)</sup> . وفي السند علي بن الحسن الفضال الذي اشتهر بالإضافة إلى أسرته «خذوا بما رووا وذروا ما رأوا»<sup>(٢)</sup> . ولكن مع ذلك فقد وصفها جماعة فيما هو المحكي منهم بضعف السند ، كالشيخ والمحقق والأردبيلي وصاحب المدارك<sup>(٣)</sup> . وأجيب عن ذلك بانحجار الضعف باستناد المشهور إلى الرواية ، وقد قرّر في محلّه جابريّة الشهرة الفتوائية وقادحيّتها في صورتي الاستناد والإعراض .

(١) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٣ ح ١٢١٣ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٦٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢١ ح ١ .

(٢) غيبة الشيخ: ٣٩٠ ذ ٣٥٥ ، وعنه وسائل الشيعة ٢٧: ١٤٢ ، كتاب القضاء ، أبواب صفات القاضي ب ١١ ح ١٣ .

(٣) المحرر ١: ٢٢٧ ، مجمع الفائدة والبرهان ٥: ٤٧ ، مدارك الأحكام ٦: ٥٧ ، وحكاه عن النهاية في مصباح الفقيه ١٤: ٤١٩ ، ولم نجده في النهاية .

ولكنه أورد على هذا الجواب بعض الأعلام رحمهم الله في الشرح - مضافاً إلى منع الكبرى كما هو مختاره - بمنع الصغرى ؛ لأنَّ القدماء من الأصحاب لم يتعرضوا لهذه المسألة في كتبهم ، مع أنَّ الإشكال لا ينحصر في وجود ابن فضال في السند ، بل في طريق الشيخ إليه علي بن محمد بن الزبير ، ولم يذكر فيه قدح ولا مدح ، مع أنَّه لا أصل للشهرة المذكورة وإن كانت مذكورة في بعض كتب الشيخ الأعظم رحمهم الله <sup>(١)</sup> ، والأصل فيها ما ذكره الشيخ في محكي كتاب الغيبة أنَّه سئل الحسين بن روح عن كتب الشلمغاني ، فأجاب بأنِّي أقول فيها بما قاله العسكري رحمهم الله في كتب بني فضال : خذوا بما رووا وذرّوا ما رأوا <sup>(٢)</sup> .

واستظهر عدم صحة هذه الرواية ؛ لأنَّها مروية عن خادم الحسين بن روح وهو مجهول حتى إسماً ، فالإشكال المهمّ عدم إحراز وجود أصل الرواية في كتاب ابن فضال ، وذكر في الذيل أنَّ طريق الشيخ إلى كتاب ابن فضال وإن كان ضعيفاً لما ذكر ، إلّا أنَّه حيث يكون طريق النجاشي إليه صحيحاً ، وشيخها شخص واحد ؛ وهو أحمد بن محمد بن عبدون ، فطبيعة الحال تقتضي أنَّ ما نقله للشيخ هو بعينه ما نقله للنجاشي من دون زيادة ولا نقص ، فلا جرم يستلزم ذلك صحة طريق الشيخ إليه <sup>(٣)</sup> .

أقول : هذا الطريق يكفي جواباً عن عدم وجود الرواية في كتاب ابن فضال احتمالاً ، وأما الاعتماد على أصل رواياتهم فهو - أي الإشكال - بحاله ؛ لما مرّ منه من أنَّ الراوي عن الحسين بن روح خادمه المجهول من حيث الاسم فضلاً عن

(١) كتاب الصلاة (تراث الشيخ الأعظم) ١ : ٣٦ .

(٢) غيبة الشيخ : ٣٨٩ ح ٣٥٥ .

(٣) المستند في شرح المروة ٢١ : ٢٠١ - ٢٠٣ .

الوصف، فلم تثبت صحة الرواية، ثم إنه يمكن إثبات الحكم في الحيض بطريق الأولوية بالإضافة إلى الاستحاضة التي سيأتي فيها أن ترك الأغسال النهارية موجب للبطلان؛ لأن الحيض أهم من الاستحاضة بلا إشكال.

وكيف كان، فالظاهر أنه لا مجال للإشكال في أصل الحكم؛ وهو كون التعمد على البقاء على حدث الحيض، كالبقاء على الجنابة متعمداً في عدم صحة الصوم وبطلانه، فتدبر.

هذا كله في الحيض.

وأما النفاس - فضافاً إلى ما عرفت من الأولوية بالإضافة إلى الاستحاضة التي هي أقل شأنًا من النفاس، فالرواية الواردة فيها<sup>(١)</sup> تشمل النفاس أيضاً - يدل عليه ما يستفاد من الروايات - مع ما فيها من التعابير المختلفة من حيث إنه حيض محتبس نظراً إلى أن الحامل لا تحيض غالباً، خصوصاً المقرب منها وإن كان ربما يناقش في هذه الروايات بعدم كونها نقيّة من حيث السند - أن النفاس - إلا في بعض الخصوصيات - كالأقل الذي هو في الحيض ثلاثة أيام وفي النفاس لحظة، فالظاهر حينئذ جريان حكم الحيض بالنسبة إلى النفاس.

المقام الثاني: الاستحاضة، وقد فصل فيها في المتن بين الأغسال النهارية المعتبرة في الصلوات النهارية كالاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة التي يجب فيها الغسل قبل الصلاة، فحكم فيها ببطلان الصوم مع ترك الاغتسال قبلها، وبين الغسل الواجب لأجل صلاة المغرب، كما في المثال إذا استحاضت بعد صلاة الظهرين، فحكم فيه بعدم كون ترك الاغتسال موجباً للبطلان. وفي العروة<sup>(٢)</sup> جعل

(١) تأتي في ص ٨٦.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٢٣ مسألة ٢٤٣٢.



الاشتراط في الفرض الأول مقتضى الاحتياط الوجوبي.

والدليل الوحيد في هذا الباب صحيحة علي بن مهزيار التي رواها المشايخ الثلاثة قال: كتبت إليه عليه السلام: امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز (يصح خ ل) صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: تقضي صومها ولا تقضي صلاتها؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر (فاطمة خ ل) والمؤمنات من نسائه بذلك <sup>(١)</sup>.

قال في الوسائل بعد نقل الرواية: هذا يحتمل إرادة وجوب قضاء الصلاة والصوم؛ بأن يكون إنكاراً لا إخباراً، يعني: كيف تقضي صومها ولا تقضي صلاتها؟ بل تقضيها معاً؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بذلك. ويحتمل أن يكون عدل عن جواب السؤال للثقة؛ لأن الاستحاضة عند العامة حدث أصغر، وإنما ذكر فيه حكم الحائض والنفساء دون المستحاضة، ويحتمل كون لفظ «ولاء» ممدوداً؛ أي متوالياً متتابعاً، فيدل على قضاء الصلاة والصوم، وقد حملها الشيخ على جهلها بوجوب الغسل، انتهى ما في الوسائل.

وفي الرواية جهات من الكلام:

الأولى: التفكيك بين قضاء الصوم وقضاء الصلاة، مع أن مقتضى القاعدة قضاء الصلاة حتماً؛ لأن الطهور أحد الخمسة المستثناة في حديث «لا تعاد» <sup>(٢)</sup>.

(١) الكافي ٤: ١٣٦ ح ٦، تهذيب الأحكام ٤: ٣١ ح ٩٣٧، الفقيه ٢: ٩٤ ح ٤١٩، علل الشرائع ٢٩٣ ح ١،

منتقى العجمان ٢: ٥٠١، وعن وسائل الشيعة ٢: ٣٤٩، كتاب الطهارة، أبواب الحائض ب ٤١ ح ٧ و ج ١٠:

٦٦، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٨ ح ١.

(٢) تقدم في ص ٧٨.

وأجيب<sup>(١)</sup> عنها بأن التفكيك بين فقرات الحديث في الحجية غير عزيز، فتطرح تلك الفقرة حملاً على اشتباه الراوي في النقل.

الثانية: اشتغالها في بعض النسخ على أمر فاطمة عليها السلام بذلك، مع أنها لم تكن ترى حمرة أصلاً، ويحتمل قوياً أن يكون الوجه في تسميتها عليها السلام بذلك هو كونها قد فطمت من الدم، وإن كان يحتمل أن يكون في معناها أن الخلق قد فطموا عن كنه معرفتها، كما أنه يحتمل أن يكون الوجه فيها هو أن الله قد فطم فاطمة وشيعتها ومحبيها من النار، كما في بعض الروايات<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عنها بوجهين:

أحدهما: أن يكون المراد فاطمة أخرى، وهي بنت أبي حبيش المذكورة في روايات آخر<sup>(٣)</sup>، ولا يخفى بعد هذا الوجه خصوصاً مع التخصيص بالذكر.

ثانيهما: أن يكون المراد أمر الزهراء - سلام الله عليها - لأجل أن تعلم المؤمنات لا لعمل نفسها<sup>(٤)</sup>، ولا يخفى بعد هذا الوجه أيضاً، فالظاهر أن يقال بعدم وجود هذا الاسم الشريف في الرواية، كما في بعض نسخ نقلها<sup>(٥)</sup>.

الثالثة: لا ريب في دلالة الرواية على حكم الاستحاضة الكثيرة، وأما شموله للاستحاضة المتوسطة بل القليلة فشك: من أن مورد السؤال هو المستحاضة التي يجب عليها الفصل لكل صلاتين، وهي ليست إلا الكثيرة، ومن أن المتفاهم منها

(١) المجيب هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢١: ٢٠٧.

(٢) بحار الأنوار ٤٣: ١٢-١٥ ح ٣ و ٤ و ٨-١٢، وهكذا.

(٣) وسائل الشريعة ٢: ٢٧٦، كتاب الطهارة، أبواب الحيض ب ٣ ح ٤ و ص ٢٨١ ب ٥ ح ١.

(٤) المجيب هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢١: ٢٠٨.

(٥) الفقيه ٢: ١٤٤ ح ١٩٨٩، طبع جامعة المدرسين، علل الشرائع: ٢٩٣ ب ٢٢٤ ح ١.

مطلق الحدث من هذه الناحية ولو كانت قليلة، ولا خفاء في بعد الثاني وعدم دلالة الرواية على حكم الاستحاضة القليلة، وعلى تقدير الشك فالمرجع أصالة العدم.

الرابعة: عدم دلالة الرواية على التفصيل المذكور في المتن بالنسبة إلى الأغسال النهارية، ومرجعه إلى الغسل لكلّ صلاتين، إلا أن يقال: إنه يكفي في ناحية عدم المعلول عدم شيء من أجزاء علته، ولا يقدح فيه عدم الأمور الآخر بوجه، فالمستحاضة الكثيرة على ما هو المفروض إذا تركت الغسل في مجموع شهر رمضان فقد تركت الأغسال النهارية طبعاً. نعم، لا ينبغي الإشكال في أنه إذا عملت المستحاضة الأعمال الواجبة عليها من الغسل بالنسبة إلى أسبوع من شهر رمضان مثلاً، لا يمكن لنا الحكم ببطلان صومها بالنسبة إلى ذلك الأسبوع وإن كان باطلاً بالنسبة إلى غيره، كما لا يخفى.

أقول: وهذا وإن كان أمراً صحيحاً في نفسه، إلا أن البحث في دلالة الرواية على خصوصية للأغسال النهارية وعدمها، والظاهر العدم. وأما الأغسال الليلية، فقد قال السيد في العروة: ولا يشترط فيها الإتيان بأغسال الليلة المستقبلية وإن كان أحوط. وكذا لا يعتبر فيها الإتيان بغسل الليلة الماضية؛ بمعنى أنها لو تركت الغسل الذي للعشاءين لم يبطل صومها لأجل ذلك. نعم، يجب عليها الغسل حينئذٍ لصلاة الفجر، فلو تركته بطل صومها من هذه الجهة<sup>(١)</sup>، وفي المتن: «ولا يترك الاحتياط بإتيان الغسل لصلاة الليلة الماضية، ويكفي عنه الغسل قبل الفجر لإتيان صلاة الليل أو الفجر، فصَحَّ صومها حينئذٍ على الأقوى».

واستظهر بعض الأعلام<sup>(٢)</sup> أنه لا وجه لتخصيص الغسل فيها بالنهارية بعد

شمول قوله ﷺ: «من الغسل لكلّ صلاتين» للأغسال الليلية أيضاً، بل استظهر الشمول لغسل الفجر وإن كان اللفظ قاصراً، والمراد أنّها لم تعمل بوظيفتها من الغسل للصلوات، ولا يحتمل الفرق بين الغسل للفجر وبينه للظهرين والعشاءين. نعم، لو كانت جملة: «لكلّ صلاتين» مذكورة في كلام الإمام ﷺ أمكن التفكيك بينها، ولكنه ليس كذلك. وعليه: فالمراد أنّها لم تعمل بوظيفتها ولم ترفع حدتها بالفعل؛ أي بالغسل. وعليه: فإذا لم تغتسل لليلة الماضية حتى طلع الفجر فهي بمثابة الحائض التي دخلت في الصبح مع الحدث<sup>(١)</sup>.

أقول: أمّا بالإضافة إلى الليلة المستقبلية - بأن كان الغسل فيها شرطاً لصحة صوم اليوم الماضي - فهو وإن كان ممكناً في مقام الثبوت؛ لما قرّر في علم الأصول في بحث الشرط المتأخّر وإمكان تصوّره كالشرط المقارن أو السابق، إلّا أنّه لا دليل عليه في مقام الإثبات وإن وقع الاحتياط الاستحبابي فيه، كما عرفت في كلام العروة؛ وهو الذي يستفاد من المتن باعتبار عدم التعرّض لاعتباره وشرطيته.

وأما بالإضافة إلى الليلة الماضية، فالظاهر أنّه لا دليل عليه. نعم، إذا استمرت الاستحاضة إلى الطلوع فاغتسلت قبله لصلاة الليل أو الفجر يكفي، وفي صورة عدم الاستمرار فربما يقال: إنّهُ أيضاً كذلك؛ لا تصافها بالدخول في الصبح مع الحدث، فهي بمثابة الحائض كما مرّ، وبهذا يتحقّق الفرق بينه وبين ما لو حدثت الاستحاضة الموجبة للغسل بعد الإتيان بالظهرين قبل الغروب وانقطعت بعده قبل العشاءين.

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ٢٠٨ - ٢٠٩.

ثم إنه استظهر البعض المتقدم أيضاً أن المستفاد من الرواية - أي المتقدمة - أن الدخيل في صحة الصوم إنما هو الغسل للصلاة؛ بأن تعمل المستحاضة ما هو وظيفتها من الأغسال، لا أن الغسل معتبر بنفسه للصوم كي يكون البقاء على حدث الاستحاضة مضراً. وعليه: فلو اغتسلت بعد الفجر لصلاة الصبح كفى، ولا يلزمها الغسل قبل الفجر للصوم كي يتكلم في أنه يغني عن الغسل لصلاة الفجر، بل يجوز لها أن تبقى على حدثها وتغتسل بعد الفجر، بل قد يتأمل في المشروعية قبله؛ للزوم الموالاتة بين الغسل والصلاة، والمفروض استمرار الدم الذي هو موجب للحدث الخ<sup>(١)</sup>.

ويرد عليه - مضافاً إلى منافاته لاستظهاره المتقدم؛ لأنه كان مبنياً على أن حدث الاستحاضة كحدث الحيض الذي دخلت المرأة في الصبح معه، والمتفاهم العربي من الرواية أيضاً ذلك -: أنه وإن كان لا دليل على مدخلية غير الاغتسال من الأعمال الواجبة عليها - كتغيير الخرقه والقطنه ونحوه - في صحة الصوم، ولذا صرح السيد في العروة<sup>(٢)</sup> بعدم الدخالة وإن جعل مقتضى الاحتياط الاستحبابي ذلك، ويمكن إسناده إلى المتن من جهة عدم التعرض لغير الغسل من تلك الأعمال، إلا أن ذلك لا ينافي كون دخالته - كحدث الحيض - من ناحية الاتصاف بذلك.

وحينئذٍ فصحة الصوم في المثال المفروض ممنوعة، بل الظاهر لزوم تقديم الغسل على الفجر، غاية الأمر أنه حيث يكون اغتسالها للصلاة، فاللازم أن

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٢٤ ذمالة ٢٤٣٢.

مسألة ٧: فاقد الطهورين يصح صومه مع البقاء على الجنابة أو حدث الحيض أو النفاس . نعم ، فيما يفسده البقاء على الجنابة ولو عن غير عمد - كقضاء شهر رمضان - فالظاهر بطلانه به <sup>١</sup> .

مسألة ٨: لا يُشترط في صفة الصوم الغسل لمس الميِّت ، كما لا يضر منه به في أثناء النهار <sup>٢</sup> .

يكون ذلك بالإضافة إلى صلاة الليل أو صلاة الفجر . وأمّا أصل الإتيان بالصلاة بحيث لو اغتسلت للصلاة ولم تصلّ أو صلّت وفقدت شرطاً من شرائط الصلاة ، فالظاهر أنّه لا يستفاد من الرواية ذلك ، كما أنّه لا دليل على التعذّي عن مورد الرواية بالنسبة إلى غير شهر رمضان حق القضاء ، فالمرجع في ذلك أصالة البراءة ، مضافاً إلى الأدلة الواردة في التواضع المطلقة وحصرها ، فتدبر .

١- لا إشكال في أنّ فاقد الطهورين لا يسقط عنه وجوب الصوم ، بل يصحّ صومه وإن كان متعمداً في الإجناب ، وكذا في حدوث حدث الحيض أو النفاس ؛ لأنّه يستحيل له رفع الحدث في مفروض المسألة ، فلا بدّ من أن يقال : إمّا بسقوط الوجوب ولا سبيل إليه ، أو بصحته مع شيء من الأحداث المذكورة . نعم ، في قضاء شهر رمضان مع عدم التضييق قد عرفت أنّ الإصباح جنباً قادح في الصوم وإن لم يكن عن عمد ، فالحكم هنا كذلك ؛ أي لا مجال له القضاء مع الوصف المذكور .

٢- لعدم الدليل على مفطريّة مسّ الميِّت وإن كان موجباً لفسله ، من دون فرق بين أن يتحقق ذلك في الليل أو النهار .

مسألة ٩: من لم يتمكن من الغسل - لفقد الماء أو لغيره من أسباب التيمم؛ ولو لضيق الوقت - وجب عليه التيمم للصوم، فمن تركه حتى أصبح كان كتارك الغسل. ولا يجب عليه البقاء على التيمم مستيقظاً حتى يصبح وإن كان أحوط<sup>١</sup>.

مسألة ١٠: لو استيقظ بعد الصبح محتتماً، فإن علم أن جنابته حصلت في الليل صح صومه إن كان مضطجاً إلا في قضاء شهر رمضان، فإن الأحوط فيه الإتيان به وبموضه؛ وإن كان جواز الاكتفاء بالعوض بعد شهر رمضان الآتي لا يخلو من قوة. وإن كان موشعاً بطل إن كان قضاء شهر رمضان، وصح إن كان غيره أو كان مندوباً، إلا أن الأحوط إلحاقهما به. وإن لم يعلم بوقت وقوع الجنابة، أو علم بوقوعها نهاراً، لا يبطل صومه من غير فرق بين الموشع وغيره والمندوب، ولا يجب عليه البدار إلى الغسل، كما لا يجب على كل من أجنب

١- من لم يتمكن من الغسل بسبب فقدان الماء أو بغيره من الأسباب - ولو كان هو ضيق الوقت - تنتقل وظيفته إلى التيمم، وهو يكفي بدله، كما هو مفاد قوله ﷺ «التيمم أحد الطهورين». وقوله ﷺ: «يكفيك الصعيد عشر سنين»<sup>(١)</sup>.

ثم إنه لا يجب على المتيمم البقاء على التيمم مستيقظاً حتى يصبح، ومنشأ توهم الوجوب بطلان التيمم بمجرد النوم، فيصدق البقاء على الجنابة مثلاً متعمداً، والوجه في عدم أن النوم كما يؤثر في بطلان التيمم كذلك يؤثر في بطلان الغسل؛ ولأجله يجب التوضؤ للصلاة إذا اغتسل قبل النوم، ومن الواضح عدم لزوم تكراره بل جواز النوم بعده. نعم، مقتضى الاحتياط الاستحبابي ذلك كما في المتن.

بالنهار بدون اختيار؛ وإن كان أحوط<sup>١</sup>.

١- لو استيقظ بعد الصبح محتلباً في المسألة صورتان:

الصورة الأولى: ما إذا علم أن جنباته الحاصلة في النوم قد حصلت في الليل قبل طلوع الفجر، فإن كان الصوم واجباً مضيقاً يصح صومه؛ لما عرفت من أن المفطر هو تعمّد البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر، والمحتلم في النوم ليس بتعمّد أصلاً، وقد استثنى منه في المتن قضاء شهر رمضان المضيق، واحتاط فيه بالإتيان به وبعبوضه بعد انقضاء شهر رمضان الآتي وإن حكم بمجاوز الاكتفاء بالعوض كذلك - أي بعد شهر رمضان - على سبيل نفي الخلوة عن القوة، وهو يدل على كون احتياطه استحبابياً لا وجوبياً مطلقاً، والوجه في الاحتياط واضح.

وأما جواز الاكتفاء بالعوض فلبطلان الصوم في القضاء بالإصباح جنباً وإن لم يكن متعمّداً، كما عرفت، والمفروض تضيقه وعدم إمكان الإتيان به قبل رمضان، فلا محالة يجوز الاكتفاء به بعده، وإن كان غير واجب مضيق بل موسعاً؛ سواء كان واجباً أو مندوباً، فقد فصل في المتن بينهما بالبطلان في الأول إذا كان قضاء شهر رمضان، وبالصحة في غيره، إلا أنه احتاط استحباباً بالحاق الصورتين بالواجب المضيق، والوجه في التفصيل ما عرفت، وفي الاحتياط واضح.

الصورة الثانية: إذا شك في زمان الاحتلام وحدوث الجنابة، وأنه كان قبل طلوع الفجر أو بعده، أو علم بالوقوع في النهار وبعد طلوع الفجر، وقد حكم فيها بعدم البطلان في جميع فروضها، مضيقاً كان الواجب، أو موسعاً، أو كان مندوباً، والوجه فيه - مضافاً إلى عدم كون الاحتلام من الأمور الاختيارية فلا وجه لبطلان الصيام به -: الروايات الواردة في هذه المسألة التي عمدتها صحيحة عبده الله ابن ميمون القُداح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء والاحتلام



مسألة ١١: من أجنب في الليل في شهر رمضان ، جاز له أن ينام قبل الاغتسال إن احتمل الاستيقاظ حتى بعد الانتباه أو الانتباهتين ، بل وأزيد ، خصوصاً مع اعتياد الاستيقاظ ، فلا يكون نومه حراماً؛ وإن كان الأحوط شديداً ترك النوم الثاني فما زاد . ولو نام مع احتمال الاستيقاظ فلم يستيقظ حتى طلع

والحجامة ، الحديث<sup>(١)</sup> وتؤيدها الروايات الأخر وإن كانت غير نقية السند .

ولا يجب عليه البدار إلى الغسل ، كما لا يجب على كل من أجنب في النهار بدون اختيار ؛ لعدم الدليل على وجوب البدار وإن كان مقتضى الاحتياط ذلك ، وقد ورد في رسالة مضمرة قوله عليه السلام : إذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل ، الحديث<sup>(٢)</sup> .

ثم إن مقتضى إطلاق الصحيحة - وأن الاحتلام بعنوانه لا يكون مفطراً - أنه لا فرق في ذلك بين الاحتلام غير الاختياري المحض ، وبينه مع الانتباه إلى الاختيار ، كما فيما لو علم لأجل العادة أو غيرها بأنه لو نام يحتلم ؛ فإنه لا مانع له من النوم ولا يكون بمنوعاً منه في النهار ، لإطلاق الصحيحة من ناحية ، وعدم الانصراف فيها بتخيّل اتّصاف الفرد المذكور بالندرة ؛ لل منع صغرى وكبرى ، مضافاً إلى عدم شمول العناوين الممنوعة في الروايات من الجماع أو إتيان الأهل ، أو العبث بها ، أو اللزوق أو أمثال ذلك للاحتلام قطعاً ، فلا وجه لعدم جواز النوم في المورد المفروض ، فتأمل جيّداً .

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٠ ح ٧٧٥ ، الاستبصار ٢: ٩٠ ح ٢٨٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٠٣ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٥ ح ١ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٩٨٢ ، المقنعة: ٣٤٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٠٤ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٥ ح ٥ .

الفجر ، فإن كان بانياً على عدم الاغتسال لو استيقظ ، أو متردداً فيه ، أو غير ناوٍ له - وإن لم يكن متردداً ولا ذاهلاً وغافلاً - لحقه حكم متعمد البقاء على الجنابة ، فعليه القضاء والكفارة كما يأتي ، وإن كان بانياً على الاغتسال لا شيء عليه ؛ لا القضاء ولا الكفارة . لكن لا ينبغي للمحتلم أن يترك الاحتياط - لو استيقظ ثم نام ولم يستيقظ حتى طلع الفجر - بالجمع بين صوم يومه وقضائه وإن كان الأقوى صحته .

ولو انتبه ثم نام ثانياً حتى طلع الفجر بطل صومه ، فيجب عليه الإمساك تأديباً والقضاء . ولو عاد إلى النوم ثالثاً ولم ينتبه فعليه الكفارة أيضاً على المشهور ، وفيه تردد ، بل عدم وجوبها لا يخلو من قوة ، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط . ولو كان ذاهلاً وغافلاً عن الاغتسال ، ولم يكن بانياً عليه ولا على تركه ، ففي لحوقه بالأول أو الثاني وجهان ، أوجههما اللحوق بالثاني<sup>١</sup> .

---

١- وقع التعرض في هذه المسألة لحكم النوم قبل الاغتسال لمن أجنب في الليل في شهر رمضان ؛ سواء كانت جنابته اختيارية كالجماع ونحوه ، أو غير اختيارية كالاحتلام ، وفيه فرضان :

الأول : صورة احتمال الاستيقاظ حتى بعد انتباهة أو انتباهتين ، بل وأزيد خصوصاً مع اعتياد الاستيقاظ ، كما ربما يشاهد في بعض الأفراد وفرض تحقق الاستيقاظ والغسل قبل طلوع الفجر .

وفي هذا الفرض لا يكون نومه حراماً وإن احتاط شديداً ترك النوم الثاني فما زاد ، وسيأتي بيان وجهه إن شاء الله تعالى .

الثاني : لو نام مع احتمال الاستيقاظ فضلاً عن العلم به ، فلم يستيقظ حتى طلع الفجر ، وفيه صور :

الأولى: ما لو كان بانياً على عدم الاغتسال لأجل فسقه وعدم مبالاته بالشؤون الدينية والوظائف الشرعية، أو متردداً فيه، أو غير نايٍ للاغتسال وإن لم يكن متردداً ولا ذاهلاً وغافلاً، فلا إشكال في كونه من المصاديق الظاهرة لتعمد البقاء؛ لعدم الفرق في تحقق التعمد بين صورة الاستيقاظ إلى الطلوع وترك الاغتسال قبله، وبين ما لو كان بانياً على عدم الاغتسال لو استيقظ وإن كان يجري في الثاني احتمال التوبة والعزم على الغسل لو استيقظ قبله، ولكنه لا يجدي بالإضافة إلى الوصف الفعلي؛ وهو البناء على عدم الاغتسال واستمرار النوم إلى الطلوع.

كما أنه لا فرق بين صورة البناء على عدم الاغتسال مع الاستيقاظ، وبين صورة التردد فيه، بل وصورة عدم نية الاغتسال وإن كانت مع عدم التردد؛ لأن الصوم عبارة عن النية على ترك المفطرات في الزمن المخصوص مقترناً بقصد التقرب، والمفروض في هذه الصور بأجمعها عدم تحقق النية المعتبرة، فاللازم عليه القضاء والكفارة على ما تأتى.

الثانية: عكس الصورة السابقة؛ وهي ما لو كان بانياً على الاغتسال وعازماً عليه ولكن استمرّ نومه إلى الطلوع ولم يستيقظ قبله أصلاً، وفي المتن حكم بأنه لا شيء عليه لا القضاء ولا الكفارة، لكن استدركه بقوله: «لا ينبغي للمحتلم أن يترك الاحتياط - لو استيقظ ثم نام ولم يستيقظ حتى طلع الفجر - بالجمع بين صوم يومه وقضائه وإن كان الأقوى صحته» إلخ.

أقول: أمّا وجه الصحة وأنه لا شيء عليه لا القضاء ولا الكفارة؛ فلأنه وإن صار جنباً ولو اختياراً، إلا أنه مع البناء على الاغتسال والعزم عليه واستمرار النوم إلى الطلوع - الذي لا محالة يكون أمراً غير اختياري - لا وجه للحكم بالبطلان. نعم، هنا روايات لا بدّ من ملاحظتها.

فنعول:

منها: رواية أبي سعيد القباط، أنه سئل أبو عبدالله عليه السلام عن أجنب في أول الليل في شهر رمضان فنام حتى أصبح؟ قال: لا شيء عليه، وذلك أن جنابته كانت في وقت حلال<sup>(١)</sup>. ومقتضى التعليل عدم الفرق بين النومة الأولى وغيرها، كما أن مقتضى إطلاق السؤال والجواب عدم الفرق بين الجنابة الاختيارية وغير الاختيارية.

ومنها: رواية العيص بن القاسم، أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتلم ثم يستيقظ ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: لا بأس<sup>(٢)</sup>. ونفي طبيعة البأس ظاهر في عدم وجوب القضاء ولا الكفارة، كما أن موردها النومة الأولى، فلا دلالة لها على عدم البأس في غيرها؛ لعدم الملازمة.

ومنها: رواية سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان، فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر؟ فقال: عليه أن يتم صومه ويقضي يوماً آخر، الحديث<sup>(٣)</sup>.

ومنها: رواية سليمان بن جعفر (حفص خ ل) المروزي، عن الفقيه عليه السلام قال: إذا أجنب الرجل في شهر رمضان ليل ولا يغتسل حتى يصبح فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه<sup>(٤)</sup>، وظاهرها البطالان، ولا ينافي وجوب الإمساك عليه لأجل شهر رمضان، كما هو المراد من الرواية السابقة ظاهراً.

(١) الفقيه ٢: ٧٤ ح ٣٢٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٧، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٣ ح ١.

(٢) تقدّم في ص ٧٥.

(٣) تقدّم بكاملها في ص ٧٧.

(٤) تقدّم في ص ٧٤.

ومنها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في رجل احتلم أول الليل، أو أصاب من أهله ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح، قال: يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان ويستغفر ربه<sup>(١)</sup>. ويمكن أن يكون الأصل: إذا أفطر.

ومنها: صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح. قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً. قال: وقال: إنه حقيق (لخليق خ ل) أن لا أراه يدركه أبداً<sup>(٢)</sup>.

والأخيرتان ظاهرتان في التفصيل بين صورة تعمّد ترك الغسل حتى الإصباح فيجب عليه القضاء غير المنافي لوجوب الكفارة عليه أيضاً، أو وجوب الكفارة الظاهر في وجوب القضاء أيضاً، كما في جميع موارد الثبوت في الصوم، وبين غير هذه الصورة فلا يجب عليه شيء، لا القضاء ولا الكفارة.

ويمكن أن يقال: إن مراد الأخيرتين من تعمّد ترك الغسل حتى الإصباح البناء على عدم الاغتسال حتى مع الاستيقاظ، كما في صحيحة أبي بصير، وبه يجمع بين الأوليين والمتوسطين، بحمل ما دلّ على أنه لا شيء عليه، أو لا بأس به على صورة عدم البناء المذكور، وحمل ما دلّ على لزوم القضاء أو الكفارة على صورة البناء المذكور، وبه يرتفع التعارض وينقطع التخاصم، كما لا يخفى.

ولا يبقى حينئذ مجال لما أفاده بعض الأعلام عليه السلام على ما في الشرح من أن المقام من

(١) الكافي ٤: ١٠٥ ح ١، وعنه وسائل الشريعة ١٠: ٦٣، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٦ ح ١.

(٢) تقدّم في ص ٧٤.

موارد انقلاب النسبة، نظراً إلى أن الطائفتين الأوليين متعارضتان بالتباين، ولكن الثالثة أخص من الأولى فتتقيد بها، وبعدئذ تنقلب النسبة بينها وبين الثانية من التباين إلى العموم والخصوص المطلق، فتتقيد الثانية بها، فتكون النتيجة اختصاص البطلان والحكم بالقضاء بل الكفارة بصورة العمد، وأما إذا كان عن غير عمد فلا شيء عليه<sup>(١)</sup>.

هذا كله بالإضافة إلى النومة الأولى التي يكون المراد بها في الجنابة الاختيارية هو النوم الحاصل بعد العلم بها، وفي الاحتلام الذي هي جنابة غير اختيارية هو الاستيقاظ بعد التوجه به والنوم بعده. وأما النومة الثانية فقد حكم فيها في المتن ببطلان الصوم ووجوب القضاء، غاية الأمر لزوم الإمساك في شهر رمضان تأديباً، والظاهر أنه هو المعروف، وتدلل عليه روايتان:

إحدهما: صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في أول الليل ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح؟ قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة<sup>(٢)</sup>، بحمل الصدر ناظراً إلى النومة الأولى، والذيل على النومة الثانية، والمراد من كلتا الجملتين صورة عدم التعمد إلى ترك الاغتسال قبل طلوع الفجر، ولا مجال لحمل الجملة الأولى فقط على صورة عدم التعمد، والثانية على صورة التعمد، بعد ظهور الرواية في اشتراكها في الموضوع واختلافها في الحكم فقط، خصوصاً مع ملاحظة التعبير بقوله عليه السلام: «عقوبة» الظاهر في أن ذلك ليس لأجل التعمد المقتضي لوجوب القضاء

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ٢٢٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٢ ح ٦١٥، الاستبصار ٢: ٨٧ ح ٢٧١، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٦١، كتاب

الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٥ ح ١.

على القاعدة، بل لأجل التسامح في إيجاد الفسل، فيحتاج إلى نوع من التنبيه، كما في مورد نسيان النجاسة الذي هو أمر غير اختياري.

ثانيتها: صحيحة ابن أبي يعفور - الذي ثبتت وثاقته من رواية أجلاء الرواة وأعاضهم عنه، كما نقلناه في كتاب الاجتهاد والتقليد عن سيدنا المحقق الأستاذ البروجردي رحمته (١) قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان ثم (حق خ ل) يستيقظ، ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: يتم يومه (صومه خ ل) ويقضي يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم (صومه خ ل) يومه وجاز له (٢). وفي تعليقه الوسائل نقلاً عن التهذيبين: الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح، قال يتم صومه (يومه ص)، وفي آخره: أتم يومه (٣). والرواية على هذا لا تكون متعرضة لحكم النومة الثانية الذي هو محل الكلام؛ ولأجله ذكر بعض الأعلام رحمته أن الاختلاف لا يكون حينئذٍ من جهة اختلاف نسخ الوسائل، بل من جهة اختلاف المصادر، والأمر دائر بين الزيادة والنقص، ولا يبعد أن يكون الترجيح مع الفقيه، لأنه أضبط من التهذيبين من جهة الاشتباه الناشئ من الاستعجال في التأليف، حتى إدعى صاحب الحقائق: أنه قلماً توجد رواية خالية عن الخلل سنداً أو متناً (٤) فيها وإن كان فيه مبالغة واضحة، إلى أن قال ما ملخصه:

(١) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الاجتهاد والتقليد: ٢٣٩ - ٢٤٢ بحث في العدالة.

(٢) الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢١١ ح ٦١٢، الاستبصار ٢: ٨٦ ح ٢٦٩، وعنهما وسائل الشيعة

١٠: ٦١، كتاب الصوم، أبواب ما يسلك عنه الصائم ب ١٥ ح ٢.

(٣) أي في وسائل الشيعة ٧: ٤١، الطبعة الإسلامية، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرياني الشيرازي.

(٤) الحقائق الناضرة ٣: ١٥٦.

إنه إن لم تثبت الزيادة ففي صحيحة معاوية المتقدمة غنى وكفاية، وإن ثبتت كان حالها حالها، بل الدلالة فيها أظهر، إذ قد فرض فيها نومات ثلاث، نومة الجنابة، ونومة بعد الاستيقاظ عنها، والنومة الأخيرة المستمرة إلى الصباح، وقوله ﷺ في الذيل: «وإن لم يستيقظ» إلخ، لا يحتمل رجوعه إلى نومة الجنابة؛ لأنّ لازمه ترك التعرّض لما هو الأولى بالذكر، وهي النومة المتوسطة؛ فإنّ الإعراض عن حكم هذا والتعرّض لما هو واضح لدى كلّ أحد لعلّه مستبشع يصاب عنه كلام الحكيم، فلا مناص من رجوعه إلى النومة الثانية - أي الأولى بعد الاحتلام - . أمّا الأخيرة فالمفروض استمرارها إلى الصباح، فلا معنى للرجوع إليها، كما هو ظاهر.

ولكنه مع ذلك كلّه يمكن أن يكون قوله ﷺ: «وإن لم يستيقظ» إلخ، راجعاً إلى الصدر؛ أي إذا لم يستيقظ من الجنابة أصلاً حتى أصبح فلا شيء عليه، ولعلّ هذا أوفق، ويكون موافقاً لما في التهذيبين؛ فإنّ ما نقله الشيخ ﷺ أقلّ تعقيداً ممّا نقله الصدوق ﷺ، وتكون الرواية حينئذٍ من الروايات المطلقة الدالة على لزوم القضاء في النوم الأول، وكيفما كان، فرواية الصدوق مجملة بالنسبة إلى هذا الحكم في النومة الثانية، فالمرجع في الوجوب حينئذٍ صحيحة معاوية بن عمار، وفيها الكفاية<sup>(١)</sup>، انتهى.

أقول: لا ينبغي الإشكال في كون قوله ﷺ في الذيل: «وإن لم يستيقظ» إلخ، راجعاً إلى الصدر وعدلاً آخر في مقابله، والمقصود إدامة الجنابة واستمرار نومه إلى الطلوع مع البناء على الاغتسال قبله - كما هو المفروض في محلّ البحث - من دون تحقّق استيقاظ في البين أصلاً، وهذا ربّما يؤيد عدم كون الجملة السابقة مستعرّضة

(١) المستند في شرح العروة: ٢١: ٢٢٨ - ٢٣٠.



لحكم النومة الثالثة، بل غايتها التعرّض لحكم النومة الثانية وجوب القضاء فيها، كما أنّه ربما يؤيد أنّ الرواية مشتملة على كلمة «حتى» في صدر الرواية، والمقصود البناء على الاغتسال قبل طلوع الفجر، ويشعر بذلك أمران. أحدهما: عدم ذكر المنام في هذه المرحلة.

والثاني: أنّ المراد من إجناب الرجل نفسه وصيروته متّصفاً بالجنابة لا يكون المقصود منه الاحتلام فقط، بل يشمل الجنابة الاختيارية الحاصلة في حال اليقظة غالباً.

وعليه: فيبدو أنّ المراد من قوله ﷺ: «حتى يستيقظ» هو البناء على الاغتسال بعد الاستيقاظ قبل طلوع الفجر وإن وقع التعبير بـ «ثمّ» في نقل التهذيبين والفقهاء، وكيف كان، فالظاهر أنّه لا إشكال في دلالة الرواية على وجوب القضاء بالإضافة إلى النومة الثانية، كما في المتن.

وأما النومة الثالثة، فقد تردّد فيها في وجوب الكفّارة أيضاً، كما عليه المشهور وإن قال فيه: «لا ينبغي ترك الاحتياط»، والظاهر أنّه لا دليل على وجوبها سوى أمرين:

أحدهما: الملازمة بين وجوب القضاء الثابت هنا بطريق أولى، وجوب الكفّارة، والظاهر عدم ثبوتها وعدم الدليل عليها، بل الدليل على العدم، كما عرفت بالإضافة إلى النومة الثانية.

ثانيهما: إدعاء الإجماع في جملة من الكلمات، مع أنّه من الواضح عدم حجّية الإجماع المنقول، كما قد قرّر في الأصول، مضافاً إلى أنّ الإجماع على تقدير ثبوته لا يكون كاشفاً عن رأي المعصوم ﷺ بعد القطع، بل احتمال كون المستند الروايات، وهي خالية عن الدلالة على وجوب الكفّارة. نعم، ينبغي مراعاة الاحتياط

السادس: تعتمد الكذب على الله تعالى ورسوله والأئمة - صلوات الله عليهم - على الأقوى ، وكذا باقي الأنبياء والأوصياء عليهم السلام على الأحوط ، من غير فرق بين كونه في الدين أو الدنيا ، وبين كونه بالقول أو بالكتابة أو الإشارة أو الكناية ونحوها؛ متى يصدق عليه الكذب عليهم عليهم السلام ، فلو سأله سائل : هل قال النبي صلى الله عليه وآله كذا؟ فأشار «نعم» في مقام «لا» ، أو «لا» في مقام «نعم» بطل صومه . وكذا لو أخبر صادقاً عن النبي صلى الله عليه وآله ثم قال : ما أخبرتُ به عنه كذب ، أو أخبر عنه كاذباً في الليل ، ثم قال في النهار : إن ما أخبرتُ به في الليل صدق ، فسد صومه . والأحوط عدم الفرق بين الكذب عليهم في أقوالهم أو غيرها ، كالإخبار كاذباً بأنه فعل كذا ، أو كان كذا . والأقوى عدم ترتب الفساد مع عدم القصد الجدي إلى الإخبار؛ بأن كان هاذلاً أو لاغياً<sup>(١)</sup> .

لذهاب المشهور<sup>(٢)</sup> إليه ، كما عرفت .

الصورة الثالثة: ما لو كان ذاهلاً وغافلاً عن الاغتسال بوجه لا يكون بانياً على فعله ولا بانياً على تركه ، وقد ذكر وجهين في اللحق بالأول أو الثاني ، وجعل الأوجه اللحق بالثاني ؛ أي في وجوب القضاء عليه ، ولعل الوجه فيه ما عرفت من كون الصوم أمراً عبادياً يعتبر فيه قصد الإمساك عن المفطرات التي منها تعتمد البقاء على الجنابة إلى طلوع الفجر ، ولا يلائمه عدم البناء ولو كان منشؤه الذهول والغفلة .

١- لا إشكال ولا خلاف<sup>(٣)</sup> في ثبوت الحرمة التكليفية في الكذب على الله - تعالى - ورسوله والأئمة صلوات الله عليهم ، وكذا غيرهم ، خصوصاً الأنبياء والأوصياء عليهم السلام .

(١) رياض المسائل ٥: ٣٥٥-٣٥٦ ، جواهر الكلام ١٦: ٢٧٥ ، متملك العروة ٨: ٢٩٨ .

(٢) رياض المسائل ٥: ٣٢٢ ، جواهر الكلام ١٦: ٢٢٣-٢٢٤ ، المستند في شرح العروة ٢١: ١٣١ .

إنما الكلام في ثبوت الحرمة الوضعية الراجعة إلى المفطرة للصوم، فالمنسوب إلى المشهور المفطرة - بل إدعى بعض القدماء منهم الإجماع عليها - بالنسبة إلى الثلاثة الأولى<sup>(١)</sup> المذكورة في المتن، وإلى المشهور بين المتأخرين عدم<sup>(٢)</sup> وإن كان يوجب النقص في الصوم لكنه لا يكون مفطراً له، ولا بد من ملاحظة الروايات الواردة في هذا المجال، فنقول:

منها: موثقة سماعة قال: سألت عن رجل كذب في رمضان؟ فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه، فقلت: فما كذبه؟ قال: يكذب على الله وعلى رسوله ﷺ<sup>(٣)</sup>. ورواها في الوسائل في باب واحد مرتين، والظاهر عدم ثبوت التعدد في البين وإن زاد في إحديهما مكان السؤال في الأخرى قوله ﷺ: «وهو صائم يقضي صومه ووضوءه إذا تعمد».

ومنها: موثقة أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم، قال: قلت: هلكننا، قال: ليس حيث تذهب، إنما ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام<sup>(٤)</sup>. ورواها في الوسائل أيضاً في باب واحد مرتين

(١) الانتصار: ١٨٤ - ١٨٥، غنية النزوع: ١٣٨، رياض المسائل ٥: ٣٤١ - ٣٤٢، جواهر الكلام ١٦: ٢٢٤، مستمسك العروة الوثقى ٨: ٢٥٢.

(٢) جمل العلم والعمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٥٤، مختلف الشيعة ٣: ٢٦٨ مسألة ٢٤، السرائر ١: ٣٧٥ - ٣٧٦، مسالك الأفهام ٢: ١٦٦، مدارك الأحكام ٦: ٤٦ و ٨٨.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٩ ح ٥٣٦ و ص ٢٠٣ ح ٥٨٦، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ٢١ ح ٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣ و ٣٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢ ح ١ و ٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٣ ح ٥٨٥، الكافي ٢: ٣٤٠ ح ٩ و ٤: ٨٩ ح ١٠، معاني الأخبار: ١٦٥ ح ١، نوادر ابن عيسى: ٢٤ ح ١٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣ - ٣٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢ ح ٢ و ٧.

مع اختلاف يسير، كما أنَّ الاختلاف حاصل بالنسبة إلى النقلين في الرواية الأولى من حيث الاشتغال على نقض الوضوء أيضاً وعدمه. وقد نوقش<sup>(١)</sup> في الاستدلال بالرواية للحكم الوضعي - وهو البطلان - بوجوه:

الأول: ضعف السند وعدم صحة التعويل عليه.

والجواب: أنَّ المبنى كما قرّر في الأصول عدم اعتبار أكثر من الوثيقة في الرواة، ولا يعتبر أن يكون الراوي في جميع الطبقات عدلاً إمامياً، كما هو مبنى صاحب المدارك. الثاني: منافاتها لما دلَّ على انحصار المفطرات بالثلاث أو الأربع، كما تقدّم، ومقتضى الجمع حمل الرواية في المقام على مرتبة الكمال غير المنافية للاتّصاف بأصل الصحة الذي هو المراد في الفقه.

ويؤيد هذه المناقشة ما ورد في جملة من الروايات من بطلان الصوم بالغيبة والافتراء والفحش وأشباه ذلك من كلّ ما لا يقدح في أصل الصحة، بل له دخل في الاتّصاف بالكمال، ففي رواية عقاب الأعمال عن رسول الله ﷺ في حديث قال: ومن اغتاب أخاه المسلم بطل صومه ونقض وضوءه، فإن مات وهو كذلك مات وهو مستحلّ لما حرّم الله<sup>(٢)</sup>.

ويؤيدها أيضاً دلالة الرواية في بعض النقول على انتقاض الوضوء أيضاً بذلك، مع أنّه من المعلوم العدم، كما قرّر في نواقض الوضوء.

والجواب: أنّه لا بدّ من التصرف فيما يدلّ على انحصار المفطرات بالثلاث أو الأربع؛ لضرورة كونها أزيد من ذلك، وكيفية التصرف هو حمل المطلق على المقيد.

(١) المستند في شرح العروة: ٢١: ١٣٣-١٣٨.

(٢) عقاب الأعمال: ٣٣٥، وعنه وسائل الشريعة ١٠: ٣٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢ ح ٥.

وهذا الحمل يجري في المقام بعد اعتبار الرواية لأجل الوثاقة، وعطف قضاء الوضوء بقضاء الصوم لا يقدح في ذلك بعد قيام الدليل على عدم الانتقاض في الوضوء، وإمكان التفكيك في رواية واحدة بين جملتين .

الثالث: قد عرفت أنه قد ورد في موثقة سماعة على أحد النقلين قوله عليه السلام: «قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم» إلخ، وظاهره عدم بطلان الصوم بسبب ذلك، غاية الأمر لزوم القضاء عليه .

والجواب: - مضافاً إلى ما عرفت من أن الظاهر عدم تعدد الموثقة، وهذا التعبير واقع في أحد النقلين فقط، فلم يثبت وجوده بعد دوران الأمر بين الزيادة والنقيصة - ما أفيد من أن قوله عليه السلام: «قد أفطر وعليه قضاؤه» ظاهر في البطلان، وقوله عليه السلام: «وهو صائم» دال على الصحة، والأمران متناقضان؛ لعدم إمكان الجمع بينهما، فلا بد أن يقال بإجمال الرواية ولزوم حمل قوله عليه السلام: «وهو صائم» على أحد أمور:

الأول: أن يراد بالصوم معناه اللغوي الذي هو عبارة عن مطلق الإمساك، ومرجعه إلى عدم صحة الصوم ولزوم الإمساك تأديباً وإن استبعده بما قرره في الأصول؛ من أن استعمال الجملة الفعلية الظاهرة في الخبرية في مقام الإنشاء وإن كان كثيراً شائعاً، إلا أن استعمال الجملة الإسمية في هذا المقام غير متعارف وغير معهود .

الثاني: أن الراوي حيث سأل عن مطلق الكذب في شهر رمضان من غير فرض كون الرجل صائماً، ولعل في ذهنه أن لشهر رمضان أحكاماً خاصة، ومن الجائز أن تكون للكذب في هذا الشهر الشريف خصوصية من كفارة وغيرها وإن لم يكن الكاذب صائماً، فقيده الإمام عليه السلام بأنه قد أفطر وعليه القضاء إذا كان صائماً، وأما غير الصائم كالمسافر والمريض ونحوهما فلا شيء عليه .

وأفاد أن هذا الوجه أبعد من سابقه جداً، ولا يكاد يساعده الفهم العربي؛ لعدم معهودية التعبير عن هذا المقصود بمثل ذلك، كما لا يخفى.

الثالث: حمل قوله ﷺ: «وهو صائم» على حقيقته، أي على مرتبة من الصحة، وحمل قوله ﷺ: «أفطر» على الادعاء والتزويل، فهو مفطر تنزيلاً وصائماً واقعاً، وهذا الوجه أيضاً مخالف للظاهر، إذ حمل إحدى الجملتين على التنزيلى والادعائي، والأخرى على الواقعي خلاف الظاهر.

الرابع: الحمل على الصوم الإضافي؛ أي إذا كان ممسكاً من غير هذه الناحية، فهو مفطر من جهة الكذب وإن كان صائماً من غير هذه الناحية، قال: وهذا مع بعده في نفسه أقرب من غيره.

أقول: لا مجال لحمل قوله ﷺ: «قد أفطر» على خلاف معناه الظاهر، بقريضة قوله ﷺ: بعده: «وعليه قضاؤه». وعليه: فقوله ﷺ: «وهو صائم» - بناءً على أحد النقلين كما عرفت - لا بد وأن يحمل على لزوم الإمساك تأديباً، ولأجله لا نسلم عدم جواز استعمال الجملة الإسمية وإرادة المعنى الإنشائي وكونه خلاف المعهود، كما قرره<sup>(١)</sup> في محله، فالمراد البقاء على الصوم الذي كان فيه قبل ذلك والاستمرار عليه وإن كان باطلاً ويجب عليه قضاؤه، كما هو المصرح به فيها.

وقد انقدح من جميع ما ذكرنا صحة ما قواه في المتن من مفطرية تعمّد الكذب على الله أو على الرسول أو على الأنمة ﷺ، وقد وقع التعبير بالتعمّد في الوثيقة، وأما باقي الأنبياء والأوصياء ﷺ فكون تعمّد الكذب بالإضافة إليهم مفطراً، فهو إما لأجل رجوع الكذب عليهم بالكذب على الله، وهو ممنوع، خصوصاً بناءً على

(١) أي السيد الخوئي رحمه الله.

عدم الاختصاص بالأُمور الأخروية والشُمول للأُمور الدنيوية، كما سيجيء إن شاء الله تعالى. وإما لعدم الفرق من جهة العصمة، وهو ممنوع كبرى وصغرى، فتدبر، ولكن مع ذلك يكون مقتضى الاحتياط رعاية هذا الأمر بالنسبة إليهم أيضاً. وأما عدم الفرق بين الأُمور الأخروية والشؤون الدنيوية - مع أن المحكي عن كاشف الغطاء التخصيص بالأوّل<sup>(١)</sup> استناداً إلى الانصراف الذي هو غير ظاهر - فالوجه فيه إطلاق ما دلّ على المفطرية وإن كان يبدو في النظر أن تعمّد الكذب عليهم يرجع عرفاً إلى سريان الكذب ولو تدريجاً إلى بيانهم للأحكام الشرعية ويوجب التزلزل فيه، وإلا فن البعيد أن تكون نسبة القيام إلى النبي أو الأئمة عليهم السلام مكان القعود، أو النوم مكان اليقظة، أو السفر مكان الحضر موجبة لبطلان الصوم وإن كان الإطلاق مقتضياً له.

ثم إن المعيار هو تعمّد الكذب على هؤلاء المعصومين عليهم السلام؛ سواء كان بالقول أو بالكتابة أو بالكناية أو بالإشارة، فيتحقق هذا العنوان في الموارد المذكورة في المتن، مثل تكذيب النفس في النهار مع الإخبار عنهم بالصدق في الليل، وأمثال ذلك من الموارد.

وعلى ما ذكرنا فيشكل الأمر بالإضافة إلى المبغين والناطقين عنهم في شهر رمضان على رؤوس المنابر وغيرها، واللازم مراعاة الاحتياط؛ وهي تتحقق بالإسناد إلى الرواية أو الكتاب الذين ينقلون عنها، ولا يجوز لهم الإسناد إليهم عليهم السلام مستقيماً إلا مع اعتبار الرواية والنقل، وهي قليلة، خصوصاً في غير باب الأحكام الشرعية من العقائد والأخلاق والمواظب وغيرها، كما لا يخفى.

مسألة ١٢: لو قصد الصدق فبان كذباً لم يضّر، وكذا إذا قصد الكذب فبان صدقاً وإن علم بمفطريته<sup>١</sup>.

مسألة ١٣: لا فرق بين أن يكون الكذب مجعولاً له أو لغيره، كما إذا كان مذكوراً في بعض كتب التواريخ أو الأخبار إذا كان على وجه الإخبار. نعم، لا يفسده إذا كان على وجه الحكاية والنقل من شخص أو كتاب<sup>٢</sup>.

نعم، لا ينبغي الإشكال في عدم الشمول لصورة الهزل والمزاح واللفو ومثله مما لا يقترن بالقصد الجدّي أصلاً.

١- حيث إنّ المأخوذ في عنوان المفطر هو التعمّد المضاف إلى الكذب، كما مرّ في الرواية، فإذا انتفى شيء من الأمرين: التعمّد والكذب، تنتفي المفطريّة، والمفروض في هذه المسألة التي حكم فيها بعدم الإضرار صورتان: صورة عدم التعمّد، وصورة الصدق وعدم قصد الكذب، والحكم بعدم الإضرار في الصورة الثانية مبنيّ على عدم كون قصد المفطر مفطراً، وإلّا فالظاهر البطلان، وقد مرّ التفصيل فيما تقدّم<sup>(١)</sup>.

٢- مقتضى الإطلاق أنّه لا فرق في مفطريّة تعمّد الكذب بين أن يكون الكذب مجعولاً لنفسه، أو مجعولاً لغيره، كما إذا كان مذكوراً في بعض كتب التواريخ أو الأخبار، وفي المتن التفصيل في هذا بين ما إذا كان على وجه الإخبار، وبين ما إذا كان على وجه الحكاية والنقل من شخص أو كتاب، فحكم بالمفطريّة في الفرض الأوّل، وعدم الإفساد - أي للصوم - في الفرض الثاني، والوجه في الثاني واضح؛ لأنّه لم ينسبه إلّا إلى غيره من الكتاب أو الشخص.



السابع: رسم الرأس في الماء على الأحوط ولو مع خروج البدن ، ولا يلحق المضاف بالمطلق . نعم ، لا يُترك الاحتياط في مثل الجلاب خصوصاً مع ذهاب رائحته ، ولا بأس بالإفاضة ونحوها ممّا لا يُستى رمساً وإن كثر الماء ، بل لا بأس برمس البعض وإن كان فيه المنافذ ، ولا بغمس التمام على التعاقب؛ بأن غمس نصفه ثم أخرجه ، وغمس نصفه الآخر<sup>(١)</sup> .

وأما الأوّل ، ففي صورة العلم بالكذب وعدم مطابقة النسبة للواقع - كما هو المحقّق في تعريف الكذب في مقابل الصدق - فواضح ؛ لأنّ الذكر في الكتاب أو ذكر الشخص إيّاه لا يغيّره عن حقيقته ، والمفروض العلم بذلك وبعدم المطابقة المذكورة . وأما مع الظنّ أو الشكّ فضلاً عن الوهم فالظاهر أيضاً أنّ الأمر كذلك ؛ لأنّ الظنّ لا يغني عن الحقّ شيئاً إلاّ مع قيام الدليل القطعي النقلي أو العقلي على اعتباره والأخذ به ، وقد ثبت في محله أنّ الشكّ في الحجّة أيضاً يساقط القطع بعدمها ، كما لا يخفى . وعليه : فمقتضى الاحتياط اللازم في مثل المورد المذكور الحكاية والنقل والنسبة إلى الكتاب أو الشخص لا الإخبار به ، فتدبّر .

١- قد وقع بينهم الاختلاف في مفطريّة رسم جميع الرأس في الماء ، بل وفي الحرمة التكليفية على تقدير العدم ، فالمشهور بين الأصحاب هي المفطرية<sup>(١)</sup> ، وذهب جماعة من الأجلّاء كالشيخ والمحقّق والعلامة والشهيد الثاني وآخرون إلى الحرمة التكليفية<sup>(٢)</sup> ، وعن السيّد المرتضى رحمه الله وابن

(١) جواهر الكلام ١٦: ٢٢٧-٢٢٩. مستمسك العروة ٨: ٢٦٢-٢٦٣. المستند في شرح العروة ٢١: ١٦٠.

(٢) الاستبصار ٢: ٨٥، شرائع الإسلام ١: ١٧٠، مختلف الشيعة ٣: ٢٧٠-٢٧١، مسالك الأفهام ٢: ١٦، مدارك الأحكام ٦: ٤٨.

إدريس<sup>(١)</sup> وبعض آخر<sup>(٢)</sup> القول بثبوت الكراهة وعدم الحرمة التكليفية أيضاً، فلا يترتب على فعله حتى الإثم فضلاً عن القضاء والكفارة، واللازم ملاحظة الروايات الواردة في هذا المجال، فنقول:

منها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: الصائم يستنقع في الماء ولا يرمس رأسه<sup>(٣)</sup>.

ومنها: صحيحة حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في الماء<sup>(٤)</sup>. بناءً على ظهور النهي في الإرشاد إلى الفساد؛ كقوله عليه السلام: لا تجوز الصلاة في شعر ووبر ما لا يؤكل لحمه<sup>(٥)</sup>، ومثل ذلك من الموارد، والنهي بالإضافة إلى المحرم بلحاظ حرمة تغطية الرأس للرجال، كما قد حقق في محله.

ومنها: رواية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: الصائم يستنقع في الماء ويصب على رأسه، ويتبرّد بالثوب، وينضح بالمروحة، وينضح البوريا تحته، ولا يغمس رأسه في الماء<sup>(٦)</sup>.

ومنها: مرفوعة الخصال عن أبي عبدالله عليه السلام قال: خمسة أشياء تفطر الصائم:

(١) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٤، السرائر ١: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) نسبة إلى ابن أبي عقيل في مختلف الشيعة ٣: ٢٧٠ مسألة ٢٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٣ ح ٥٨٧، الاستبصار ٢: ٨٤ ح ٢٥٨، الكافي ٤: ١٠٦ ح ١، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٨، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عن الصائم ب ٣ ح ٧.

(٤) الكافي ٤: ١٠٦ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٣ ح ٥٨٨، الاستبصار ٢: ٨٤ ح ٢٥٩، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٨، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣ ح ٨.

(٥) علل الشرائع ٣: ٤٣ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ٤: ٣٤٧، كتاب الصلاة، أبواب لباس المصلي ب ٢ ح ٧.

(٦) الكافي ٤: ١٠٦ ح ٣، الاستبصار ٢: ٨٤ ح ٢٦٠ و ٩١ ح ٢٩٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٤ ح ٥٩١ و ص ٢٦٢ ح ٧٨٥، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٦، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣ ح ٢.

الأكل، والشرب، والجماع، والارتقاس في الماء، والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأنثى عليها السلام <sup>(١)</sup>.

ومنها: صحيحة أخرى لمحمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضُرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال: الطعام والشراب، والنساء، والارتقاس في الماء <sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما رواه السيّد المرتضى رحمته الله بإسناده عن علي عليه السلام قال: وأما حدود الصيام فأربعة حدود: أولها: اجتناب الأكل والشرب، والثاني: اجتناب النكاح، والثالث: اجتناب التيمم متعمداً، والرابع: اجتناب الاغتاس في الماء، وما يتصل بها وما يجري مجراها والسنن كلها <sup>(٣)</sup>.

وفي مقابل هذه الروايات - التي لو لم تكن لها معارض لما كان محيص عن الذهاب إلى المفطرية - موثقة إسحاق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صائم ارتقى في الماء متعمداً، عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: ليس عليه قضاؤه ولا يعودن <sup>(٤)</sup>. والجواب ظاهر في عدم البطلان وثبوت الحرمة التكليفيّة له.

(١) الخصال: ٢٨٦ ح ٣٩، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢ ح ٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٩ ح ٥٣٥ و ص ٢٠٢ ح ٥٨٤ و ص ٣١٨ ح ٩٧١، الاستبصار ٢: ٨٠ ح ٢٤٤ و ص ٨٤ ح ٢٦١، الفقيه ٢: ٦٧ ح ٢٧٦، نوادر أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى: ٢٣ ح ١٦، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣١، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١ ح ١، و ص ١٦٦، أبواب آداب الصائم ب ١١ ح ١٤، وفي بحار الأنوار ٩٦: ٢٧٧ ح ٢٤ عن نوادر ابن عيسى.

(٣) رسالة المحكم والمشتبه، المطبوع في ج ٣ جامع الأخبار والآثار: ٢٣٤، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١ ح ٣.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٩ ح ٦٠٧ و ص ٣٢٤ ح ١٠٠٠، الاستبصار ٢: ٨٤ ح ٢٦٣، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٤٣، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٦ ح ١.

وقد جمع بينها بوجهين :

أحدهما: حمل الطائفة الأولى على مجرد الحرمة التكليفيّة؛ لدلالة الوثيقة على أنه ليس عليه قضاؤه، الظاهر في عدم ثبوت الحرمة الوضعيّة.

ولكنّ الظاهر عدم صحّة هذا الحمل لإباء جملة منها عن ذلك، كصححة محمد ابن مسلم المتقدّمة الظاهرة بل الصريحة في البطلان، خصوصاً مع جعل الارتماس في عداد الطعام والشراب والنساء.

ثانيهما: حمل النهي في الأخبار الناهية على الكراهة الوضعيّة الناشئة من نقصان مرتبة الصوم، فيحمل الإضرار في الارتماس على الإضرار ببعض مراتبه، لا الصحّة المبحوث عن وجودها وعدمها في المقام.

ولكنّ الظاهر عدم صحّة هذا الحمل أيضاً؛ لعدم تعقّل معنى صحيح للكراهة الوضعيّة عند العرف، ولا بدّ من أن يكون الجمع مقبولاً لدى العقلاء حتّى يصير بذلك خارجاً عن موضوع الأخبار العلاجيّة، كالجمع بين العامّ والخاصّ في مقام التقنين، وإلاّ في غير هذا المقام أيضاً هما متناقضان؛ لأنّ الموجبة الجزئيّة نقيض السالبة الكلّيّة، والسالبة الجزئيّة نقيض الموجبة الجزئيّة، كما في المنطق، إذا فلا محيص عن الالتزام بثبوت المعارضة وعدم إمكان الجمع بين الطرفين.

وحيث إنّ أوّل المرجّحات على ما يستفاد من تلك الأخبار هي الشهرة الفتوائية، والظاهر موافقتها للطائفة الأولى، فلا محيص عن الأخذ بها والحكم بالبطلان في مورد الارتماس بنحو الفتوى أو بنحو الاحتياط المطلق، كما هو ظاهر المتن.

نعم، هنا أمران دخيلان في المفطريّة :

أحدهما: أن يكون الرسم المضاف إلى الرأس ظاهراً في تمامه، وقد وقع

مسألة ١٤: لو ألقى نفسه في الماء بتخيل عدم الرمس فحصل ، لم يبطل صومه إذا لم تقض العادة برمسه ، وإلا فمع الالتفات فالأحوط إلحاقه بالعمد إلا مع القطع بعدمه<sup>١</sup>.

التصريح بذلك في بعض الروايات<sup>(١)</sup> لو لم نقل بظهوره في نفسه في ذلك ، ويؤيده عطف المحرم على الصائم ، مع أن المنهي عنه بالإضافة إلى المحرم إذا كان رجلاً هي تغطية الرأس ، ويتفرع على ذلك أنه لو ارتمس بدنه في الماء دون رأسه لا يكون باطلاً ، كما أنه يتفرع عليه أنه لو ارتمس بعض الرأس أولاً ، ثم أخرجه وارتمس البعض الآخر لا يقدح ذلك في صومه ؛ لعدم كون جميع الرأس في الماء في آن واحد ، كما أنه يظهر من ذلك عدم بطلان الإفاضة على الرأس مع عدم صدق الرمس ، فجعل الرأس تحت مثل الأنبوب في الحمامات وغيرها لا يوجب البطلان إلا إذا كان الماء كثيراً جداً بحيث يصدق معه الرمس ، كما لا يخفى .

ثانيهما: أن يكون الرمس في الماء الذي يطلق عليه الماء ، لا في المضاف الذي تكون الإضافة دخيلة في حقيقته ، ولا يصدق عليه عنوان الماء بنحو الإطلاق ، كماء الزمان وسائر الفواكه . نعم ، نهى في المتن عن ترك الاحتياط بالإضافة إلى الجلاب خصوصاً مع ذهاب رائحته ، والظاهر أن خصوصية الجلاب إنما هي كونه أقرب إلى الماء المطلق ، خصوصاً مع كونه في الأصل ماءً ، بخلاف ماء الفواكه كما لا يخفى .

١- الوجه في ذلك هو أن النهي في أمثال المقام ولو كان إرشاداً إلى الفساد والبطلان ، إلا أنه لا بد أن يكون المنهي عنه مقدوراً للمكلف صادراً عنه باختيار وإرادة ، فإذا لم تكن هناك عادة ، أو قطع برمسه في المورد المفروض في المتن ، بل

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٣٦ و ٣٧ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣ ح ٢ و ٧ و ٨ .

مسألة ١٥: لو ارتدص الصائم مفتسلاً، فإن كان تطوعاً أو واجباً موسعاً، بطل صومه وصح غسله، وإن كان واجباً معيئاً، فإن قصد الغسل بأول مستمى الارتماس، بطل صومه وغسله على تأمل فيه، وإن نواه بالمكث أو الخروج صح غسله دون صومه في غير شهر رمضان، وأما فيه فيبطلان معاً، إلا إذا تاب ونوى الغسل بالخروج؛ فإنه صحيح حينئذٍ<sup>١</sup>.

كان إلقاء النفس في الماء بتخيل عدم الرسم فاتفق أحياناً، لا يكون مثله بقادح في صحة الصوم، وسيجيء أيضاً.

١- لو أراد الصائم أن يغتسل ارتماسياً مع فرض كونه صائماً ورمس الرأس في الماء مفطراً، فقد وقع في المتن التفصيل بين ما إذا كان الصوم تطوعاً أو واجباً موسعاً، وبين ما إذا كان واجباً معيئاً، فحكم ببطلان الصوم وصحة الغسل في الأول، ومقتضى المقابلة أنه لا فرق في ذلك بين ما لو قصد الغسل بأول مستمى الارتماس، أو نواه بالمكث أو الخروج؛ وذلك لعدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بوجه، فيجوز له الإتيان بالمفطر كالأكل والشرب ونحوهما، وبعده يبطل صومه ويصح غسله بلا إشكال، وحكم في الواجب المعين بالتفصيل بين ما لو قصد الغسل بأول مستمى الارتماس الحاصل بأول تحققه، فالحكم فيه ببطلان الصوم والغسل مع إضافة قوله: «على تأمل فيه»، وبين ما لو نواه بالمكث لا بأول المستمى أو الخروج فالحكم فيه في غير شهر رمضان صحة الغسل دون الصوم. وأما في شهر رمضان فالحكم فيه بطلانها إلا إذا تاب ونوى الغسل بالخروج؛ فإنه صحيح حينئذٍ.

والظاهر أن قوله: «على تأمل فيه» راجع إلى كلا الأمرين: الصوم والغسل، ومنشأ التأمل يمكن أن يكون مفطرية الارتماس عنده إنمّا كانت بنحو الاحتياط

**الثامن:** إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، بل وغير الغليظ على الأحوط وإن كان الأقوى خلافه؛ سواء كان الإيصال بإثارته بنفسه بكس أو نحوه، أو بإثارة غيره، أو بإثارة الهواء؛ مع تمكنه من الوصول وعدم التحفظ، وفيما يعسر التحرز عنه تأمل. ولا بأس به مع النسيان أو الغفلة أو القهر الرافع للاختيار أو تخيل عدم الوصول، إلا أن يجتمع في فضاء الفم ثم أكله اختياراً. والأقوى

الوجوبي لا بنحو الفتوى، ويمكن أن يكون الوجه فيه التأمل في بطلان العبادة في المجمع في مسألة اجتماع الأمر والنهي، نظراً إلى أن الوجود الواحد لا يمكن أن يكون مقرباً ومبعداً معاً، والمقام من هذا القيل؛ لأن الارتقاس محرم، والغسل عبادة وإن كان ارتقاسياً. هذا، ولكن الأقوى عندي الجواز؛ لأن الاتصاف بالعنوانين يصحح صيرورة الوجود الواحد مقرباً ومبعداً، والتحقيق في محله.

وأما التفصيل بين الصوم والغسل فيما إذا نواه بالمكث أو الخروج في غير شهر رمضان؛ فلأن بطلان الصوم إنما هو للارتقاس العمدي المفروض فيه المفطرية، والغسل قد تحقق بالمكث أو الخروج المتحققين بعد بطلان الصوم، فلا مجال لبطلانه وإن قلنا بالمبنى المتقدم في مورد اجتماع الأمر والنهي. هذا، وأما في شهر رمضان، فالحكم فيه بطلان كلا العملين، واستدرك صورة التوبة ونية الغسل بالخروج؛ فإنه يصح الغسل حينئذٍ، والظاهر أن الوجه في البطلان لزوم الإمساك عن المفطرات في شهر رمضان ولو بعد إبطال صومه، وحينئذٍ فيجب عليه الاجتناب عن الارتقاس ولو لم يكن صائماً، فلا فرق بين أول مسمى الارتقاس والمكث بعده.

نعم، في خصوص ما لو أراد الغسل بالخروج يكون الغسل صحيحاً، كالصلاة في الدار المغصوبة حال الخروج منها، كما بين في الأصول. والظاهر أن ذكر التوبة إنما هو لأجل التمكن من ذلك، وإلا فلا فرق بين صورة التوبة وعدمها، كما لا يخفى.

عدم لحوق البخار به إلا إذا انقلب في الفم ماء وابتلعه. كما أن الأقوى عدم لحوق الدخان به أيضاً. نعم، يلحق به شرب الأدخنة على الأحوط<sup>١</sup>.

١- في هذا الأمر جهتان من الكلام:

الأولى: أصل المفطرية والدليل عليها.

فنقول: قد وقع بينهم الاختلاف في أنه هل يوجب القضاء فقط كما هو المنسوب إلى المشهور<sup>(١)</sup>، أو الكفارة أيضاً كما اختاره صاحب الوسائل<sup>(٢)</sup>؟ كما أنه قد وقع الاختلاف بين القائلين بالمفطرية، حيث إنهم بين من أطلق، وبين من قيده بالغلظة، فالأول محكي عن الشرائع<sup>(٣)</sup>، والثاني عن جماعة<sup>(٤)</sup> كما في المتن، ومعلوم أن مراد الثاني صورة عدم تحقق الغلظة بحيث يصدق عليه عنوان الأكل، وإلا فهو داخل في الأمر الأول من المفطرات، كما هو ظاهر.

والدليل الوحيد في هذا الباب رواية سليمان بن جعفر (حفص خ) المروزي قال: سمعته يقول: إذا تتمعض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه غبار، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له مفطر مثل الأكل والشرب والنكاح<sup>(٥)</sup>. وفي الوسائل<sup>(٦)</sup> نقل

(١) جواهر الكلام ١٦: ٢٣٢، مستمسك العروة ٨: ٢٥٩، المستند في شرح العروة ٢١: ١٥١.

(٢) وسائل الشريعة ١٠: ٦٩، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٢.

(٣) شرائع الإسلام ١: ١٧٠.

(٤) قراعد الأحكام ١: ٣٧٢، مختلف الشريعة ٣: ٢٧٢-٢٧٣ مسألة ٢٦، الدروس الشرعية ١: ٢٦٦، رياض

المائل ٥: ٣١٥.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٤ ح ٦٦١، الاستبصار ٢: ٩٤ ح ٣٠٥، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٦٩، كتاب

الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٢ ح ١.

(٦) أي في وسائل الشريعة، الطبعة الإسلامية ٧: ٤٨، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرزائي الشيرازي.



الرواية عن سليمان بن جعفر وجعل بين القوسين (حفص) كما ذكرناه، لكن بعض الأعلام المتبحر في علم الرجال أيضاً - وقد صنف فيه كتاباً مفصلاً - إدعى أن سليمان بن جعفر لا وجود له بتاتاً، والصحيح سليمان بن حفص<sup>(١)</sup>، والرواية صحيحة.

وقد وقعت الرواية مورداً للمناقشة من وجوه:

الأول: ما عن المدارك من المناقشة فيها بالإضرار تارة، وبالاشتغال على عدة من المجاهيل أخرى، ولذا وصفها بأنها ضعيفة لا يجوز الاعتماد عليها<sup>(٢)</sup>.

والجواب عن ذلك، أن الرواية قد رواها الشيخ في التهذيب بإسناده عن محمد ابن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن سليمان المذكور<sup>(٣)</sup>، وقد حكى عنه أنه صرح في آخر التهذيب بأن كل ما يرويه فيه من رواية فهي منقولة عن كتاب من بدأ سندها به<sup>(٤)</sup>. وعليه: فلازم ما ذكر وجود الرواية في كتاب محمد بن الحسن الصفار، ولا يحتمل أن يروي مثله عن غير الإمام عليه السلام ولو مع وجود الواسطة، ومن هذا الطريق يجاب عن دعوى ضعف السند، ولا حاجة إلى دعوى الانحياز باستناد المشهور حتى يناقش فيها بالمنوعة كبرى أو صغرى أو هما معاً، وقد عرفت أن الراوي هو سليمان بن حفص، وهو ثقة لوقوعه في أسناد كتاب كامل الزيارات، وهو حجة إذا لم يعارضه قبح خاص.

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ١٥٢.

(٢) مدارك الأحكام ٦: ٥١-٥٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٤ ح ٦٢١.

(٤) تهذيب الأحكام ١٠: شرح المشيخة: ٤.

ومن العجب ما حكى عن صاحب الرياض<sup>(١)</sup> من أن الرواية مقطوعة مع أنها مضمرة، كما عرفت، فلا قطع في السند بوجه، وقد ظهر اعتبارها مع إضمارها.

الثاني: المناقشة فيها من حيث الدلالة؛ نظراً إلى دلالتها على مفترية أمور لم يقل بها الفقهاء رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، كالمضمضة والاستنشاق متعمداً وشتم الرائحة الغليظة، فإذا حمل الأولان على صورة الوصول إلى الحلق، فالثالث لا يجري فيه هذا الحمل بوجه.

والجواب: أن الرواية المشتبهة على أحكام عديدة إذا لم تكن جملة منها مورداً لنظر الأصحاب ومعرضاً عنها عندهم، لا يستلزم أن يكون معرضاً عنها بالإضافة إلى الجميع، ومورد البحث فيها من هذا القبيل.

الثالث: تعارضها مع موثقة عمرو بن سعيد، عن الرضا<sup>(٢)</sup> قال: سألته عن الصائم يتدخّن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنة في حلقه؟ فقال: جائز لا بأس به.

قال: وسألته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه؟ قال: لا بأس<sup>(٣)</sup>. وبعد التعارض والتساقط يرجع إلى ما يدل على حصر المفطر في أمور لا يكون هذا الأمر منها.

وقد أجيب عنه بوجهين:

أحدهما: ما ذكره صاحب الوسائل بعد نقل الروایتين من أن هذه - أي الرواية الثانية - محمولة على الدخان والغبار غير الغليظين. وأورد عليه<sup>(٤)</sup> بخلاف كلتا الروایتين عن التقييد بالغلظة، فإما أن يكون مطلقاً فهو ثابت في كليهما، وإما أن

(١) رياض المسائل ٥: ٣١٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٤ ح ١٠٠٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٧٠، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك منه الصائم ب ٢٢ ح ٢.

(٣) المورد هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٤١: ١٥٦.

يكون مقيداً فهو أيضاً ثابت في كليهما، فلا مجال للتشكيك.

ثانيهما: ما يرجع إلى أن التعارض بينهما إنما هو بالإطلاق والتقييد، والاختلاف بينهما كالاختلاف بين الخاص والعام كما عرفت، لا يوجب الدخول في موضوع الأخبار العلاجية التي موردها خصوص صورة عدم إمكان الجمع العقلائي بين الخبرين المختلفين، والوجه في ذلك ظهور رواية سليمان المتقدمة في كون الأمور المذكورة فيها يراد بها صورة التعمد لوحدة السياق أولاً، وفرض الكنس الذي يوجب دخول الغبار إلى حلقه كذلك بعد كونه اختيارياً ثانياً، والكنس ملازم لذلك نوعاً، فموردها صورة التعمد، خصوصاً مع التصريح فيها بثبوت الكفارة التي لا تكون ثابتة إلا في صورة العمد، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وأما رواية عمرو، فقوله: «يتدخّن بعود» وإن كان ظاهراً في حال الاختيار، إلا أن السؤال الآخر سؤال مستقل ليس بين السؤالين وحدة السياق، فلا مانع من حمل الإطلاق فيها على صورة عدم التعمد، خصوصاً مع عدم فرض الكنس الذي يجري فيها ما ذكرناه فيها، والظاهر أن هذا الجواب صحيح لا مناص عنه، قد أشار إليه في الوسائل بعد الجمع السابق.

وقد أنقدح من جميع ما ذكرنا صحة ما في المتن من أن إيصال الغبار الفليظ إلى الحلق مفطر، وأن الأحوط ذلك في الغبار غير الفليظ أيضاً. ولكن بعض الأعلام رحمته في الشرح<sup>(١)</sup> صرح بعدم الفرق بين الموردين، كما ربما يؤيده ذكر الغبار في الرواية الأولى بنحو النكرة في سياق النفي الظاهرة في الإطلاق، إلا أن الظاهر ما ذكرنا، خصوصاً مع عدم ورود لفظ الغلظة.

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ١٥٦.

ثم إنه لا فرق في المفطر المذكور بين أن يكون سبب تحققه الكنس، أو إثارة الغير، أو إثارة الهواء مع إمكان التحفظ من الوصول، خلافاً للبعض المتقدم، حيث ذكر أن الوثقة الدالة على المفطرية قاصرة عن إثبات البطلان فيما لو كان بإثارة الهواء، كما يتفق كثيراً في فصل الربيع، ولا سيما في هذه البلاد التي يكثر فيها العجاج، واستظهر عدم البطلان بمثل ذلك حاكياً له عن كاشف الغطاء<sup>(١)</sup>، مستنداً إلى أنه لو كان التحفظ عن مثل ذلك لازماً كان على الأصحاب التعرض له، بل كان من الواضحات، لشدة الابتلاء به، خصوصاً لسكنة البلاد التي كان يسكنها الأئمة<sup>(عليهم السلام)</sup>، مع أنه لم ترد بذلك رواية ولو ضعيفة، ولم يتعرض له الأصحاب<sup>(٢)</sup>.

وأنت خير - مضافاً إلى بعد هذا الفرق في نفسه؛ لأنه وإن كان لا يحتمل أن مفطرية الغبار إنما هي لأجل كونه من مصاديق الأكل؛ ضرورة جعل الغبار مفطراً في نفسه في مقابل الأكل، وعدم كون الغبار الواصل إلى الحلق من مصاديق الأكل عرفاً بوجه - بأنه لا يرى العرف خصوصية للكنس، خصوصاً إذا كان المراد كنس نفس الصائم بالمباشرة كما هو المذكور في الوثقة، بدهاة عدم الاختصاص به، وكما لا يكون للكنس الصادر من الصائم خصوصية، كذلك لا يكون الحكم مختصاً بصورة الكنس وإن كانت هي المذكورة في الوثقة.

وقد كنت أنا مقياً في بلدة يزد زمن الطاغوت قبل ثلاثين سنة تقريباً بالإقامة الإجبارية، فأصبحت في يوم من أيام فصل الربيع، فرأيت أن العجاج غطى جميع النواحي كالثلج في الشتاء، وقد تعجبت من ذلك كثيراً، فهل يمكن القول بأن ذلك

(١) كشف الغطاء: ٣٢.

(٢) المستند في شرح العروة: ٢١: ١٥٧.

العجاج لا يكون من موارد الغبار الغليظ، فلا يكون مفطراً أصلاً؟ من الواضح العدم. وأما عدم تعرّض الأصحاب؛ فلأنّهم اكتفوا بجعل كلّ الغبار الغليظ مفطراً، ولا يجب عليهم التعرّض للمصاديق نفيّاً وإثباتاً، كما أنّ الإمام عليه السلام قد بين في الموثقة ذلك، والمذكور فيها وإن كان عنوان الكنس، إلّا أنّ تفريع دخول الغبار في الأنف أو الحلق شاهد عرفاً على أنّه لا خصوصيّة للكنس، خصوصاً لو فرض كون المراد كنس الصائم مباشرة، فكما أنّه لا خصوصيّة للكنس نفس الصائم، لا تحتل الخصوصية بالإضافة إلى أصل الكنس، بل الملاك دخول الغبار المفطر عمداً، كما لا يخفى.

الجهة الثانية: أنّه قويّ في المتن عدم لحوق البخار بالغبار، والوجه فيه أنّهما حقيقتان مختلفتان، واستثنى صورة ما إذا انقلب في الفم إلى الماء وابتلعه وإن كان في غاية القلّة؛ لما عرفت في باب الأكل والشرب من عدم خصوصيّة للكيفيّة ولا للكميّة.

كما أنّه قويّ فيه عدم لحوق الدخان بالغبار أيضاً لما ذكر، وللتصريح بعدم البأس فيه في موثقة عمرو بن سعيد المتقدّمة. نعم، احتاط وجوباً فيه بلحوق شرب الأدخنة بالغبار، وقد مرّ سابقاً أنّ استعمال كلمة الشرب في التّن ونحوه إنّما هو على سبيل المسامحة لا الحقيقة وإن اشتهر إطلاق كلمة الشرب في مسألة البراءة من الأصول إلى التّن ونحوه.

وعليه: فربما يشكل في الحكم باللحوق المذكور بخلوّه عن الدليل، ومجرّد كون الشرب المزبور موجباً للدخول في الحلق غالباً لا يوجب الحكم بكونه مثل الغبار، خصوصاً بعد تفريع الدخول في الحلق على التدخين بعود ونحوه في الموثقة، إذن فالظاهر عدم اللحوق وإن كان المرتكز في أذهان المتشرّعة لعلّه غير ذلك.

ولذا لا يتحقّق الصوم من المعتادين بالترياك والتّن ونحوهما، فيأكلون

التاسع: الحُقنة بالمائع ولو لمرض ونحوه ، ولا بأس بالجامد المستعمل للتداوي كالشيفاف . وأما إدخال نحو الترياك للمعتادين به وغيرهم للتغذي والاستعاش ففيه إشكال ، فلا يترك الاحتياط باجتنابه ، وكذلك كل ما يحصل به التغذي من هذا المعجى ، بل وغيره كتلقيح ما يتغذى به . نعم ، لا بأس بتلقيح غيره للتداوي ، كما لا بأس بوصول الدواء إلى جوفه من جرحه<sup>١</sup> .

ويشربون في شهر رمضان متكاً على اعتيادهم بذلك ، ومن الواضح أنه خلاف الاحتياط ، بل مقتضاه الإمساك عن المفطرات والاقتصار في اليوم على مقدار الضرورة من ذلك من جهة الكيفية بالسعي في عدم الدخول في الحلق لو كان كافياً في رفع مقتضى الاعتیاد ، كما ربما يشاهد في بعض الأفراد ، وكذلك من جهة الكمية بالاقتصار على أقل ما يلزم استعماله عليهم بحسب الاعتیاد .

ومما ذكرنا ظهر أنه مع عدم إمكان الاقتصار على ذلك لا وجه للفرار عن الصيام والأخذ بذيل الاعتیاد ، بل يجب عليهم الإمساك الصومي وإن كان لا يمكن لهم ذلك . وإن شئت قلت : إن الوثيقة المزبورة ظاهرة في أنه لا بأس بالتدخين بعود ونحوه ، ولا فرق في ذلك بينه وبين شرب التتن أو الترياك أصلاً ، كما لا يخفى .

١- هذا الأمر أيضاً كسابقه مورد لاختلاف الأنظار ، فالمنسوب إلى المشهور<sup>(١)</sup> كما في المتن من المفطرية بالإضافة إلى خصوص المائع ولو كان لأجل المرض ، وعن المحقق في المعبر والعلامة في المختلف وصاحب المدارك فيها التعميم وعدم

(١) مختلف الشبهة ٣: ٢٩٢ ، مشارق الشمس ٢: ٣٤٤ ، غنائم الأيام ٥: ١٣٥ ، المستند لمي شرح العمدة ٢١:

الاختصاص بالمائع<sup>(١)</sup>، وعن الصدوق والمفيد والسيد إطلاق القول بعدم الجواز<sup>(٢)</sup>، وعن ابن الجنيد استحباب الاجتناب عنه<sup>(٣)</sup>.  
وقد ورد في هذا المجال روايات:

منها: صحيحة ابن أبي نصر البرنظي، عن أبي الحسن عليه السلام، أنه سأل عن الرجل يحتقن بكون به العلة في شهر رمضان؟ فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن<sup>(٤)</sup>. واستظهر انصراف إطلاق الاحتقان إلى المائع<sup>(٥)</sup>، بل لعله لا يستعمل عرفاً بنحو الحقيقة إلا فيه، وظاهرها عدم الجواز ولو في صورة المرض.

ومنها: موثقة محمد بن الحسين (الحسن ظ) عن أبيه قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: ما تقول في اللطف يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب عليه السلام: لا بأس بالجامد<sup>(٦)</sup>. وفيما رواه الشيخ أنه قال: في التلطف من الأشياف<sup>(٧)</sup>، وهذه الرواية صالحة لتقييد الإطلاق في الصحيحة على تقدير ثبوت الإطلاق فيها؛ للتصريح بعدم البأس بالإضافة إلى الجامد فيها، ثم إن الصحيحة قد رواها المشايخ الثلاثة

(١) المعبر ٢: ٦٧٩، مختلف الشيعة ٣: ٢٨٠-٢٨٢، مسألة ٣١، مدارك الأحكام ٦: ٦٤.

(٢) المقنع: ١٩١، المفنعة: ٣٤٤، رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٤.

(٣) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٢٨١ مسألة ٣١.

(٤) الكافي ٤: ١١٠ ح ٣، الفقيه ٢: ٦٩ ح ٢٩٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٤ ح ٥٨٩، الاستبصار ٢: ٨٣ ح ٢٥٦.

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٤٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥ ح ٤.

(٥) المستند في شرح العروة ٢١: ٢٤٢.

(٦) الكافي ٤: ١١٠ ح ٦، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٤٦، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥ ح ٢.

(٧) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٤ ح ٥٩٠، الاستبصار ٢: ٨٣ ح ٢٥٧. والسند فيهما هكذا: أحمد بن محمد، عن

علي بن الحسن، عن أبيه أي الحسن بن فضال. وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٤٢، كتاب الصوم، أبواب

ما يمسك عنه الصائم ب ٥ ح ٣.

وإن كان في طريق الكليني إلى البزنطي سهل بن زياد، وأمّا الأخيرة التي عبر عنها بالموثقة المروية عن الكافي فيها هو المحكي عن المحقق الهمداني عليه السلام <sup>(١)</sup> فهي مروية الكليني في الكافي والشيخ في التهذيبين، وقد أورد عليها بأنها موثقة على طريق الشيخ وضعيفة على طريق الكليني <sup>(٢)</sup>، ولكن الأمر سهل؛ لكفاية الوثاقة على أحد الطريقتين المتحققة في البين.

وقد استشكل في المتن في إدخال الترياك للمعتادين به وغيرهم للتغذي والاستعاش، بل نهى عن ترك الاحتياط فيه بالاجتناب عن ذلك، والظاهر أن الوجه فيه: أن حصول التغذي والاستعاش بإدخاله إنما هو كاستفادة من التزريقات القائمة مقام الأكل والشرب، فكما أنها مشكلة ولو لم يكن الطريق إلى الوصول إلى الجوف وأجزاء البدن الحلق؛ لأنها ليست إلا تزريقاً، فكذلك المقام. نعم، لو قلنا بأنه لا مانع من التدخين بالدخانيات التي منها الترياك لكان الظاهر أن إدخاله للاستعاش لا يكون أشدّ حكماً من التدخين به، ولذا وقع في المتن التصريح بأن كلّ ما يحصل به التغذي من هذا المجرى - أي الإدخال في الدبر - يترتب عليه حكم التلقيح المؤثر في ذلك. نعم، هنا أمران لا بأس بهما:

أحدهما: التلقيح غير المقصود منه التغذي، بل التلقيح لأجل التداوي، والظاهر أنه لا مانع منه؛ لأنّ التداوي هو المراد أولاً، والمفروض عدم الإيصال من طريق الحلق، ومن هنا يظهر أن شرب بعض الأشربة المصنوعة للتداوي كوجع الصدر ونحوه، يوجب بطلان الصوم وإن كان الغرض منحصراً بالتداوي، كالحقنة

(١) مصباح الفقيه ١٤، كتاب الصوم: ٤٤٣.

(٢) المورد هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢١: ٢٤٣.



**العاشر:** تعتمد القيء وإن كان للضرورة ، دون ما كان منه بلا عمد ، والمدار صدق مستأه . ولو ابتلع في الليل ما يجب عليه رده ، ويكون القيء في النهار مقدّمة له ، صحّ صومه لو ترك القيء عصباناً ولو انحصر إخراج به . نعم ، لو فرض ابتلاع ما حكم الشارع بقيئه بعنوانه ، ففي الصحة والبطلان تردّد ، والصحة أشبه<sup>١</sup> .

بالمائع على ما عرفت من دلالة الرواية على عدم جوازها للمصائم ولو لأجل العلة والمرض .

ثانيهما : أنّه لا بأس بوصول الدواء إلى جوفه من جرحه ؛ لعدم انطباق شيء من العناوين المفطرة عليه ؛ لعدم صدق عنوان الأكل ، لا من جهة عدم العبور من الفم إلى الحلق لكفاية العبور من الأنف مثلاً ، بل لعدم صدق العنوان المذكور بوجه .

١- المشهور<sup>(١)</sup> أنّ هذا الأمر - أي تعتمد القيء - من المفطرات ويفسد به الصوم ، وفي مقابله قول السيّد المرتضى ، بل نسب الكراهة إلى الفقهاء وأنّه يوجب نقصان الصوم لا بطلانه<sup>(٢)</sup> ، وقول ابن إدريس القائل بأنّه حرام تكليفاً فقط<sup>(٣)</sup> ، من دون ثبوت حرمة وضعيّة ، ولا يساعدهما رواية ولو ضعيفة حتى يؤخذ بها على خلاف ما هو المحكيّ عنها من عدم حجّية خبر الواحد بوجه ، والعمدة الروايات الواردة

(١) مختلف الشيعة ٣: ٢٨٩ مسألة ٣٩ ، جواهر الكلام ١٦: ٢٨٧ ، متممك المروة ٨: ٣٠٨ ، المستند في شرح المروة ٢١: ٢٤٧ .

(٢) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٤ .

(٣) السرائر ١: ٣٨٧ .

في المسألة ، فنقول :

منها : صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا تقياً الصائم فقد أفطر ، وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه <sup>(١)</sup> . وقد رواها في الوسائل في باب واحد مرتين ، والظاهر اتحاد الاثنين وعدم ثبوت التعدد في البين .

ومنها : موثقة سباعة قال : سألته عن الشيء في رمضان ؟ فقال : إن كان شيء يبدره فلا بأس ، وإن كان شيء يكره نفسه عليه أفطر وعليه القضاء ، الحديث <sup>(٢)</sup> . وفيما رواه الصدوق في المقنع ، إسقاط قوله عليه السلام : « وعليه القضاء » ، لكن كلمة « أفطر » تدل عليه ، كما لا يخفى .

ومنها : موثقة مسعدة بن صدقة ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام ، أنه قال : من تقياً متعمداً وهو صائم فقد أفطر وعليه الإعادة ، فإن شاء الله عذبه ، وإن شاء غفر له . وقال : من تقياً وهو صائم فعليه القضاء <sup>(٣)</sup> .

وفي مقابلها صحيحة عبد الله بن ميمون ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه عليه السلام قال : ثلاثة لا يفطرن الصائم : الشيء ، والاحتلام ، والحجامة <sup>(٤)</sup> .

ولابد من تقديم تلك الطائفة على هذه الرواية . إما بتقييد إطلاقها الشامل

(١) الكافي ٤ : ١٠٨ ح ٢ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٢٦٤ ح ٧٩١ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٨٦ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٩ ح ١ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ٣٢٢ ح ٩٩١ ، الفقيه ٢ : ٦٩ ح ٢٩١ ، المقنع : ١٩٠ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٨٧ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٩ ح ٥ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤ : ٢٦٤ ح ٧٩٢ ، وعن وسائل الشيعة ١٠ : ٨٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٩ ح ٦ .

(٤) تهذيب الأحكام ٤ : ٢٦٠ ح ٧٧٥ ، الاستبصار ٢ : ٩٠ ح ٢٨٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٨٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٩ ح ٨ .

لصورة غير العمد بتلك الطائفة المختصة بصورة العمد حملاً للمطلق على المقيد، وهو يوجب الخروج عن عنوان الاختلاف والتعارض الموضوع في الأخبار العلاجية، كما مرّت الإشارة إليه. وإما بثبوت الترجيح لتلك الطائفة؛ نظراً إلى استناد المشهور إليها، وكون الشهرة هي أول المرجحات على المختار، فلا مجال للإشكال في أصل المسألة، وأنّ تعمّد الشيء من المفطرات وإن كان للضرورة؛ لعدم خروجه بها عن عنوان التعمّد، كما عرفت نظيره. ثم إنّه تعرّض في المتن لفرعين:

أحدهما: أنّه لو ابتلع في الليل ما يجب عليه ردهً ويكون الشيء في النهار مقدّمة له، فلو ترك الشيء عصيانياً لا يضّرّ ذلك بصحة صومه ولو فرض انحصار إخراجها بالتي؛ وذلك لأنّ المفروض أنّه لم يتقيّاً أصلاً، ومخالفة حكم الشارع بوجوب الردّ لا توجب بطلان الصوم؛ لأنّ غاية الأمر ثبوت العصيان والضمان من جهة عدم الردّ، وهذان لا يرتبطان بالصوم أصلاً، كما لا يخفى.

ثانيهما: لو ابتلع ما حكم الشارع بقيته بعنوانه، كما لو كان مالاً للغير ولم يعرض له التلف، كدينار أو درهم مثلاً، فقد تردّد في المتن في الصحة والبطلان أولاً، وجعل الأشبه الصحة، وظاهر العروة<sup>(١)</sup> فساد الصوم إن كان الإخراج منحصراً في الشيء وإن لم يتحقّق منه الشيء أصلاً، بقرينة المقابلة مع الصورة التي حكم فيها بالبطلان فيما إذا اختار الشيء مع إمكان الإخراج بغيره.

والظاهر أنّ وجه التشبيه ما اختاره في مسألة الترتيب المعنونة في الأصول من ثبوت الأمر بالإضافة إلى كلا الضدّين لا على سبيل الترتيب؛ بأن يكون الأمر

مسألة ١٦: لو خرج بالتجشؤ شيء ووصل إلى فضاء الفم ، ثم نزل من غير اختيار ، لم يبطل صومه ، ولو بلعه اختياراً بطل وعليه القضاء والكفارة . ولا يجوز للصائم التجشؤ اختياراً إذا علم بخروج شيء معه يصدق عليه القيء ، أو يتعذر بعد الخروج بلا اختيار ، وإن لم يعلم به - بل احتمله - فلا بأس به ، بل لو ترتب عليه حينئذ الخروج والانحدار لم يبطل صومه . هذا إذا لم يكن من عادته ذلك ، وإلا ففيه إشكال ، ولا يترك الاحتياط <sup>١</sup> .

بالأهم مطلقاً والأمر بالمهم معلقاً على عصيانه ، بل بنحو ثبوت الإطلاق في كل من الأمرين ، وعدم كون التضاد وعدم إمكان الاجتماع موجباً لخروج الأمر بالمهم عن الإطلاق ، ولا محالة تكون العبادة صحيحة متعلقة للأمر غير المشروط ، وقد اخترنا هذا النظر في ذلك البحث فراجع <sup>(١)</sup> . ومبنى العروة ظاهراً عدم الإمكان ، كما لعلمه المشهور ، ولذا اختار البطلان ولو مع عدم تحقق القيء أصلاً ، كما لا يخفى .

#### ١- في هذه المسألة فروع:

الأول: لو خرج بالتجشؤ غير الاختياري شيء ووصل إلى فضاء الفم ، فتارة: ينزل من غير اختيار كخروجه ، ففي هذا الفرض لا يبطل صومه . وأخرى: لو بلعه اختياراً ولم يكن نزوله كخروجه غير اختياري يبطل صومه ، ويترتب عليه القضاء والكفارة ؛ لصدق الأكل الاختياري حقيقة ، وقد عرفت أنه لا خصوصية للمأكول ؛ فإن الأكل يوجب البطلان ولو كان المأكول مثل التراب فضلاً عما يؤكل عادة .

**مسألة ١٧:** لا يبطل الصوم بابتلاع البصاق المجتمع في الفم وإن كان بتذكر ما كان سبباً لاجتماعه ، ولا بابتلاع النخامة التي لم تصل إلى فضاء الفم؛ من غير فرق بين النازلة من الرأس والخارجة من الصدر على الأقوى . وأما الواصلة إلى فضاء الفم فلا يترك الاحتياط بترك ابتلاعها ، ولو خرجت عن الفم ثم ابتلعها بطل صومه ، وكذا البصاق . بل لو كانت في فمه حصاة ، فأخرجها وعليها بلة من الريق ، ثم أعادها وابتلعها ، أو بلّ الخيط الخيط بريقه ، ثم رده وابتلع ما عليه من الرطوبة ، أو استاك وأخرج المسواك المبلل بالريق ، فردّه وابتلع ما عليه من الرطوبة إلى غير ذلك ، بطل صومه .

نعم لو استهلك ما كان عليه من الرطوبة في ريقه - على وجه لا يصدق أنه ابتلع ريقه مع غيره - لا بأس به . ومثله ذوق المرق ومضغ الطعام والمتخلف من

**الثاني:** ما إذا علم الصائم أنه إذا تجشأ اختياراً يخرج شيء ويصدق عليه شيء؛ فإنه غير جائز حينئذٍ؛ لصدق تعمد الشيء عليه ، وكذا إذا علم بالانحدار القهري بعد الخروج الاختياري؛ فإنه أيضاً غير جائز؛ لصدق الأكل الاختياري بعد كون مقدمته - وهي الخروج - كذلك .

**الثالث:** صورة الاحتمال وعدم العلم ، إما بأصل الخروج ، أو بالانحدار بعده والوصول إلى فضاء الفم ، وقد فصل في هذا الفرع بين ما إذا لم يكن من عادته ذلك ، فنفي عنه البأس؛ لصدق عدم التعمد في صورة عدم العلم ، وبين ما إذا كان من عادته ذلك ، فقد استشكل فيه ونهى عن ترك الاحتياط ، وظاهره وجوب هذا الاحتياط ؛ نظراً إلى أن العادة بمنزلة العلم ، فكأنها توجب صدق التعمد مع وجود الاحتمال . نعم ، قد عرفت أنه لو كان عالماً بعدم لما كان يترتب على الخروج ، أو الانحدار شيء من القضاء أو الكفارة ، كما لا يخفى .

ماء المضمضة . وكذا لا بأس بالملك على الأصح وإن وجد منه طعاماً في ريقه مالم يكن ذلك بتفتت أجزائه ولو كان بنحو الذوبان في الفم<sup>١</sup> .

### ١- في هذه المسألة أيضاً فروع:

الأول: ابتلاع البصاق المجتمع في الفم غير الخارج عن فضائه؛ فإنه لا يوجب بطلان الصوم مطلقاً، أي سواء كان بتذكر ما كان سبباً لاجتماعه، كالتوجه إلى الشيء الحامض، أو لم يكن كذلك؛ لعدم صدق شيء من العناوين المفطرة عليه .

الثاني: ابتلاع النخامة، وفيه صور ثلاث:

الأولى: النخامة غير الواصلة إلى فضاء الفم رأساً، وقد قوى في المتن أنه لا فرق بين النازلة من الرأس والخارجة من الصدر في عدم بطلان الصوم بابتلاعها، والظاهر عدم صدق عنوان الأكل المفطر، بل قوى السيد في العروة<sup>(١)</sup> جواز الجرّ من الرأس إلى الحلق من غير الوصول إلى فضاء الفم وإن احتاط بالترك . نعم، ربّما يقال: إنّ ظاهر المحقق في الشرائع<sup>(٢)</sup> أنّ النخامة خصوص ما يخرج من الصدر، وعن بعض اللغويين<sup>(٣)</sup> عكس ذلك، وأنّ ما يخرج من الصدر هي النخاعة، وعن جماعة كثيرة منهم<sup>(٤)</sup> أنّها مترادفتان كما هو ظاهر المتن، فإن ثبت الأخير فاللازم الحكم بلزوم الاجتناب عنها، وإلا فيكفي عدم ثبوت الأول في الحكم بذلك ولو من باب الاحتياط، وهو كذلك وإن اختاره المحقق في الشرائع، وهو قليل النظير بل عديمه، خصوصاً مع تضلّعه في نقد العرب؛ لأنها كانت لسانه .

(١) العروة الوثقى ٢: ١٤ مسألة ٢٣٨٦ .

(٢) شرائع الإسلام ١: ١٧٤ .

(٣) وهو صاحب مختصر الصحاح، المستند في شرح العروة ٢١: ١٠٨ .

(٤) لسان العرب ٦: ١٦٠، مجمع البحرين ٣: ١٧٦٢ - ١٧٦٣، أقرب المولود ٢: ١٢٨٣ .

الثانية: النخامة الواصلة إلى فضاء الفم، ونهى في المتن عن ترك الاحتياط بترك ابتلاع هذا النوع من النخامة وانحذارها اختياراً، والسر فيه صدق عنوان الأكل في هذه الصورة.

الثالثة: الفرض مع الخروج عن الفم ثم ابتلاعها، ولا مجال للإشكال في هذه الصورة في بطلان الصوم، كما هو واضح.

الثالث: ابتلاع البصاق الخارج عن الفم، وقد حكم فيه بمثل ما تقدّم، وقد وقع في المتن الترتي إلى أنه «لو كانت في فمه حصاة فأخرجها وعليها بلة من الريق، ثم أعادها وابتلعها - أي البلة المذكورة؛ ضرورة أن ابتلاع الحصاة لا إشكال في بطلان الصوم كما مرّ في الأمر الأول - أو بلّ الخيط الخيط بريقه ثم رده وابتلع ما عليه من الرطوبة» - كما هو المتعارف بين الخياطين - أو نحوهما، يوجب ذلك البطلان، وقد استدرك بما ذكر صورة ما إذا استهلك ما كان عليه من الرطوبة في ريقه على وجه لا يصدق أنه ابتلع ريقه مع غيره، فنفي عنه البأس.

وقد مرّ في مفطرية الأمر الأول مناقشة بعض الأعلام<sup>(١)</sup> في تحقق الاستهلاك بالإضافة إلى المتجانسين؛ فإنه لو زيد على من من الماء مقدار قليل ولو في غاية القلة ماء آخر لا يكون هناك استهلاك، بل من وإضافة مقدار من الماء، وقد ذكر هناك أن الاستهلاك وإن كان غير متحقق في المتجانسين، إلا أن ذلك إنما يتم بالنظر إلى ذات المزيج. وأما بالنظر إلى الوصف العنواني الذي بملاحظته جعل موضوعاً للحكم فلا استهلاك متحقق، وبالنسبة لا يبطل الصوم في المقام في هذه الصورة فراجع. ومثله ذوق المرق ومضغ الطعام والمتخلف من ماء المضمضة، فلا بأس بها في صورة الاستهلاك.

مسألة ١٨: كل ما مر من أنه يفسد الصوم - ما عدا البقاء على الجنابة الذي مر التفصيل فيه - إنما يفسده إذا وقع عن عمد ، لا بدونه كالنسيان أو عدم القصد ؛ فإنه لا يفسده بأقسامه . كما أن العمد يفسده بأقسامه ؛ من غير فرق بين العالم بالحكم والجاهل به ، مقصراً على الأقوى ، أو قاصراً على الأحوط . ومن العمد من أكل ناسياً فظن فسادَه فأفطر عامداً . والمقهور المسلوب عنه الاختيار الموجر في خلقه لا يبطل صومه . والمكروه الذي يتناول بنفسه يبطله . ولو اتقى من المخالفين في أمر يرجع إلى فتواهم أو حكمهم فلا يفطره ، فلو ارتكب تقية ما لا يرى المخالف مُفطراً صحَّ صومه على الأقوى .

وكذا لو أفطر قبل ذهاب الحمرة ؛ بل وكذا لو أفطر يوم الشك تقية - لحكم قضائهم بحسب الموازين الشرعية التي عندهم - لا يجب عليه القضاء مع بقاء

الرابع: العلك ، وقد وردت فيه روايتان :

إحدهما : صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : الصائم يمضغ العلك ؟ قال : لا<sup>(١)</sup> .

ثانيتهما : رواية محمد بن مسلم قال : قال أبو جعفر عليه السلام : يا محمد إياك أن تمضغ علكاً ؛ فإنِّي مضغت اليوم علكاً وأنا صائم فوجدت في نفسي منه شيئاً<sup>(٢)</sup> . والتعليل الواقع في هذه الرواية ظاهر في أن المنع عن المضغ بلحاظ وجدان شيء منه في النفس ، فع عدمه لا مانع منه . وبعبارة أخرى : أن الرواية الثانية قرينة على حمل الأولى على الكراهة . وعليه : فيصح الاستدراك المذكور في المتن ، فتأمل جيداً .

(١) الكافي ٤: ١١٤ ح ١ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٠٥ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٦ ح ٢ .

(٢) الكافي ٤: ١١٤ ح ٢ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٠٤ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٣٦ ح ١ .



الشك على الأقوى . نعم، لو علم بأن حكمهم بالعيد مخالف للواقع ، يجب عليه الإفطار تقيةً، وعليه القضاء على الأحوط<sup>١</sup> .

### ١- يقع الكلام في هذه المسألة في مقامات:

المقام الأول: كل ما مر من مفطرات الصوم - سوى البقاء على الجنابة الذي مر التفصيل فيه، خصوصاً بالإضافة إلى النومات الثلاث بعد العلم بالجنابة - إنما يفسده ويوجب القضاء إذا وقع عن عمد وقصد لا بدونه؛ كالأمرين المذكورين في المتن؛ لأنه - مضافاً إلى اعتبار عنوان التعمد في روايات بعض المفطرات، كما تقدم من تعمد القيء ونحوه<sup>(١)</sup> - يدل على عدم الفساد في صورة عدم التعمد ما ورد في الصحيحة المتقدمة؛ من أنه لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال، أو ثلاث خصال إلى آخره<sup>(٢)</sup>؛ فإن الاجتناب لا يتحقق إلا في صورة القصد، مع أن المسألة متسالم عليها بين الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم، وهذا في العالم بالحكم واضح لا ارباب فيه.

وأما بالإضافة إلى الجاهل به، فإن كان مقصراً فهو مثل العالم بلا إشكال؛ لفرض اطلاعه على جهله وإمكان تحصيل الحكم والوصول إليه، كما هو معنى الجاهل المقصر، ولذا لا نرى أن حديث «لا تعاد»<sup>(٣)</sup> الوارد في الصلاة الدال على عدم إعادتها إلا إذا أخل بأحد الأمور الخمسة المذكورة فيه، شاملاً للجاهل المقصر الذي فيه الخصوصيتان المذكورتان.

(١) في ص ١٣٧.

(٢) تقدمت في ص ١١٢.

(٣) المفقية ١: ١٨١ ح ٨٥٧، تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ ح ٥٩٧، وعنهما وسائل الشريعة ٤: ٣١٢، كتاب الصلاة،

أبواب القبلة ب ٩ ح ١.

وأما الجاهل القاصر الذي لا يعلم بالحكم، إنما لأجل قطعه بخلافه، أو عدم الطريق له إلى تحصيله والوصول إليه، فقد حكم في المتن بأن الاحتياط المطلق يقتضي الحكم بالفساد، وقد صرح سيّد العروة بأنه لا فرق في البطلان مع العمد بين الجاهل بقسميه والعالم<sup>(١)</sup>، ولكن حكى عن ابن إدريس<sup>(٢)</sup> الاختصاص بالعالم، وتبعه في ذلك صاحب الحقائق مع الإصرار عليه كما قد حكى<sup>(٣)</sup>.

ومنشأ الشمول للجاهل الاطلاقات الواردة في المفترضة بضميمة أن الجاهل عامد قاصد؛ فإن مقتضاها ثبوت البطلان ووجوب القضاء على الجاهل مطلقاً ولو لم يكن مقصراً؛ فإن عدم التقصير إنما يؤثر في عدم ثبوت العقاب لا في الصحة وعدمها. نعم، قد ذكر في مقابل الاطلاقات المذكورة روايتان:

إحدهما: موثقة زرارة وأبي بصير قالاً جميعاً: سألنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رمضان وأتى أهله وهو محرم، وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟ قال: ليس عليه شيء<sup>(٤)</sup>.

ثانيتها: صحيحة عبد الصمد الواردة فيمن لبس المخيط حال الإحرام جاهلاً «أي رجل ركب أمراً بجهالة فلا شيء عليه»<sup>(٥)</sup>؛ فإن مقتضى الضابطة أن ارتكاب أمر محرم ناشئاً عن الجهل مطلقاً عدم ثبوت القضاء فضلاً عن الكفارة، فإطلاق

(١) العروة الوثقى ٢: ٣٠، فصل في اعتبار العمد والاختيار في الإلطار.

(٢) السرائر ١: ٣٨٦.

(٣) للحقائق الناضرة ١٣: ٦١-٦٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٨ ح ٦٠٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك منه الصائم ب ٩ ح ١٢.

(٥) تهذيب الأحكام ٥: ٧٢ ح ٢٣٩، وعنه وسائل الشيعة ١٢: ٤٨٨-٤٨٩، كتاب الحج، أبواب نزل الإحرام ب ٤٥ ح ٣.

الثانية بل القدر المتيقن منها هو الجاهل القاصر، وهو ظاهر الرواية الأولى.  
وربما يقال في وجه علاج التعارض بينهما، وبين تلك المطلقات الدالة على وجوب القضاء مطلقاً من دون فرق بين العالم والجاهل: إن النسبة عموم من وجه؛ لاختصاص المطلقات بالقضاء وإن كانت شاملة للجاهل أيضاً، واختصاصها بالجاهل وإن كان مقتضى الإطلاق عدم وجوب القضاء وكذا الكفارة، ويتحقق بينهما التعارض في الجاهل بوجوب القضاء، وبعد تساقط المتعارضين يرجع إلى أصالة البراءة من تقييد الصوم بذلك، كما هو الشأن في الدوران بين الأقل والأكثر.  
وقد أُجيب عن ذلك بمجوابين:

أولاً: بما يرجع إلى لزوم تقديم الإطلاقات؛ لأن تقييد الحكم بالعلم به وإن كان أمراً ممكنًا في نفسه، بل واقعاً في بابي القصر والإتمام، والجهر والإخفات، وقد قرّر ذلك في علم الأصول، إلا أنه يأباه الفهم العربي ولا يساعد عليه أصلاً.  
وثانياً: قصور الروايتين عن الإطلاق الشامل للقضاء أيضاً، بل تختصان بنفي الكفارة فقط. أما الصحيحة فالأمر فيها واضح؛ ضرورة أن لبس المخيط لا يستوجب بطلان الحجّ لاحتاج إلى القضاء حتى في صورة العلم والعمد، بل غايته الإثم والكفارة، فهو تكليف محض.

إن قلت: إن التأمل في الصحيحة صدرًا وذيلًا يشهد بأنها ناظرة إلى نفي فساد الحجّ الذي أفتى به العامة، وأنه ليس عليه الحجّ من قابل، كما أنه ليس عليه بدنة، فهي مسوقة لنفي كلا الحكمين لدى الجهل بمقتضى الضابطة المذكورة فيها.

قلت: الصحيحة وإن كانت مسوقة لنفي الفساد الذي أفتى به العامة، إلا أنه لا يَحتمل أن يكون نفي الفساد فيها من آثار الجهل ومتفرعاً عليه؛ لما عرفت من الصحة ولو مع لبس المخيط عامداً عالماً بلا خلاف فيه ولا إشكال، فيعلم من هذه

القربة الواضحة أَنَّ نظره ﷺ في الضابطة الكلية إلى نفي الكفارة فقط، ولا نظره إلى عدم وجوب القضاء.

وأما الموثقة - بل وكذا الصحيحة لو لم يتم ما ذكرناه فيها -؛ فلأن المنفي في ظرف الجهل إنما هو الأثر المترتب على الفعل لا ما يترتب على الترك، ومن المعلوم أَنَّ الأثر المترتب على الإفطار إنما هي الكفارة فقط. وأما القضاء، فهو من آثار ترك الصوم وعدم الإتيان به في ظرفه على وجهه، وهو أثر للعدم لا للوجود. نعم، لأجل الملازمة بين الأمرين - أعني الإفطار وترك الصوم؛ لأنها ضدان لا ثالث لهما - صح إسناد أثر أحدهما إلى الآخر مجازاً وبنحو العناية، فيقال: إن الإفطار موجب للقضاء مع أَنَّ الموجب لازمه، وهو ترك الصوم، والصحيحة مفادها أَنه لا شيء عليه من ناحية ركوبه الأمر بجهالة، وذلك الأثر هو الكفارة المترتبة على الإفطار.

وأما القضاء فهو من آثار ترك الصوم، إذن فالروايتان إنما تنفيان الآثار المترتبة على الفعل، ولا نظر لهما إلى بقية الآثار المترتبة على ملازم هذا الفعل، فلا تعارض حتى تصل النوبة إلى تساقط الإطلاقين والرجوع إلى الأصل العملي.

وقد أوضح المجيب<sup>(١)</sup> هذا الجواب بكلام طويل لا حاجة فعلاً إلى بيانه ولو مع التلخيص.

وأنت خير بأنه يمكن المناقشة في الجواب الثاني الذي هو المهم من الجوابين؛ أَنه لا ينبغي الارتياح في كونها مسوقة لبيان نفي وجوب القضاء في قبال من يفتي منهم بوجوبه، وهذا الأمر الذي اعترف بأنه متسالم عليه بين الأصحاب قد استفيد

(١) المجيب هو السيد الخوئي رحمه الله في المستند في شرح العروة ٢١: ٢٧٠ - ٢٧٥.

من مثل الرواية، وإلا فأي دليل على عدم وجوب القضاء، والعلة المذكورة فيها إنما هي للإرشاد إلى مخالفتهم وعدم الموافقة لهم في وجوب القضاء؛ وهي مشتملة على نكتة العدم، وسرّ بطلان الفتوى بالوجوب مع كون المورد ركوب الأمر بجهالة. نعم، لا مانع من استفادة نفي وجوب الكفارة أيضاً.

وما أفيد في الذيل من أن الإسناد المجازي يقتضي جواز الإسناد إلى الفعل، فهو أمر عقلي لا عقلائي يصحّ الاتكال عليه، إذن فالظاهر ثبوت التعارض ولزوم تقديم الإطلاقات لاستناد المشهور إليها، فاللازم الحكم بما في المتن، غاية الأمر وضوح الحكم المذكور بالإضافة إلى الجاهل المقصر، وأما الجاهل القاصر فالحكم بالإضافة إليه غير واضح، فلا يترك الاحتياط فيه، وذكر في المتن بعده أن من أكل عامداً بظنّ فساد صومه وعدم حرمة الأكل عليه من ناحية الصوم فهو عامد، والسّرّ فيه كونه في أكله عامداً، غاية الأمر أن الداعي إليه والمحرّك هو ظنّ الفساد الذي انكشف خلافه، ولا يقدح ذلك في الصدق المذكور.

المقام الثاني: أن المقهور المسلوب عنه الاختيار كالموجر في حلقه لا يبطل به صومه بخلاف المكره، أما عدم البطلان في الفرض الأول فوجهه واضح؛ لأنّه مع القهر الكذائي لا يستند الفعل إليه حتّى يتّصف بالمفطريّة. وأما البطلان في الفرض الثاني؛ فلأنّ المكره - بالفتح - إنما يفعل باختياره وإرادته، غاية الأمر أنّ المحرّك له عليه هو التوعيد الصادر من المكره بالكسر، فهو فاعل اختياراً فراراً عن الوعيد، وإلا فن الواضح أنّه لا يوجب سلب الاختيار عنه وإن كان مع عدم الإكراه لا يختار الفعل أصلاً.

المقام الثالث: في حكم التقية، وفيها صور:

الأولى: ما إذا ارتكب تقية ما لا يراه للناس مفطراً، ولا يفتي علماؤهم

المتصدّون للفتوى ببطلان الصّوم معه، كالارتقاس في الماء وبعض المفطرات الآخر، وفي هذه الصورة حكم بصحة الصوم مع الأمر الكذائي، ولازمه عدم وجوب القضاء عليه، ولكن أطلق السيّد في العروة بطلان الصوم مع الإفطار تقيّة، فقال: إذا أفطر تقيّة من ظالم بطل صومه<sup>(١)</sup>، انتهى. وهو البادئ في النظر؛ نظراً إلى أنّ التقيّة ترفع الحكم التكليفي وتقلب الحرمة إلى الجواز، بل إلى الوجوب. وأمّا بطلان الصوم فهو باق بحاله؛ لأنّه لم يأت بالمأمور به على وجهه طبقاً لمذهبه الذي هو مذهب أهل البيت عليهم السلام، فاللازم القضاء لأدلّته.

والتحقيق في المقام أن يقال: إنّه لا ينبغي الإشكال في صحّة جملة غير قليلة من العبادات مع صدورها تقيّة، كالصلاة والوضوء، بل الحجّ الذي ذكرنا في كتاب الحجّ<sup>(٢)</sup> أنّ الأئمة عليهم السلام كانوا يحجّون مع الناس طبقاً لحكم قضاتهم برؤية الهلال، فكانوا يرتّبون آثار عيد الأضحى على يوم كانوا يرونه عيداً، واستمرّ هذا الأمر حدود مائتين سنة تقريباً من دون إشعار منهم بوجوب القضاء على شيعتهم، وكانت الشيعة بل جمع من أنفسهم عليهم السلام مجبورين بالصلاة معهم جماعة مع الاختلاف العظيم بيننا وبينهم من جهات مختلفة، ولم ينقل منهم الإعادة أو إعلام الشيعة بذلك.

بل ذكرنا في رسالة مختصرة كتبناها في التقيّة المداراتيّة<sup>(٣)</sup> سابقاً عدم وجوب الإعادة أو القضاء مع وجودها، فضلاً عن التقيّة الاضطراريّة الجائزة لدفع الخطر الاحتمالي عن النفس، فهل لا يستفاد من مجموع ذلك صحّة العمل العبادي مطلقاً

(١) العروة الوثقى ٢: ٣١ مسألة ٢٤٦٣.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحجّ ١٠٦: ٥.

(٣) تقيّة مداراتي: ١٧ - ٢٢.

ولو كان صوماً، كما هو المبحوث عنه في المقام، أو يقال بالاختصاص بخصوص ما قام الدليل على الإجزاء فيه من العبادات المخصوصة؟ الظاهر هو الأول كما قوّاه في المتن.

الثانية: ما إذا أفطر قبل ذهاب الحمرة على مبناهم، القائلين بتحقيق الغروب باستتار القرص ولا حاجة إلى ذهاب الحمرة المشرقية، كما هو المشهور بين علماء الشيعة<sup>(١)</sup>، وقد ذكر فيه أنّ حكمها حكم الصورة الأولى، ولكن تحقق موضوع التقية في هذا المورد مشكل، فقد سمعت من بعض المعتمدين في رمضان خصوصاً في مكة المكرمة أنّ الصائمين المجتمعين قبل الغروب في المسجدين اللذين أكثرهم منهم بل الشيعة في مقابلهم عدد قليل، لا يفطرون بمجرد سماع الأذان قبل ذهاب الحمرة، بل هم بين مفطر حينه، وبين مفطر بعده، وبين مفطر بعد صلاة المغرب، التي كان ذهاب الحمرة معه متحققاً قطعاً، فمع هذا الاختلاف لا مورد للتقية بالإفطار قبله إلا في موارد شخصية، كما لا يخفى.

الثالثة: الإفطار يوم الشك في أنّه من رمضان أو من شوال، فيكون عيد الفطر الذي يحرم الصوم فيه، كما لا يخفى.

وقد فصل فيها في هذه الصورة بعد كون حكمهم بالعيد، مستنداً إلى الموازين القضائية الثابتة عندهم بالنسبة إلى الرؤية، بين صورة بقاء الشك وعدم وضوح حال اليوم من كونه آخر رمضان أو أوّل شوال، بعدم وجوب القضاء على الأقوى مع وجوب الإفطار كما هو مقتضى التقية، وتدللّ عليه قرينة المقابلة، وبين صورة العلم بكون حكمهم مخالفاً، وأنّ هذا اليوم كان آخر رمضان، فأوجب الإفطار

(١) مجمع الفائدة والبرهان ٢: ٢٢٠، مفاتيح الشرائع ١: ٩٤، كفاية الفقه، المشتهر بكفاية الأحكام ١: ٢٢٧.

لأجل التقية واحتياط وجوباً القضاء، وببالي استثناء صورة العلم بالمخالفة من لزوم التبعية لأجل التقية، وعدم وجوب الإعادة بالمعنى الأعم في باب الحج من جهة حكمهم بثبوت الرؤية.

ولكنّا استشكلنا في ذلك بأن مقتضى الدليل الذي ذكرناه من حجّ المعصوم عليه السلام معهم في المدة الطويلة المذكورة من دون التفوّه فيما يرتبط إلى العيّد من مطابقة حكمهم للواقع أو مخالفته له، لعلّه ربما يدلّ على لزوم المتابعة ولو مع العلم بالخلاف؛ إذ من البعيد الالتزام بعدم العلم بكون حكمهم مطابقاً ولو مرة أو مرّات أو مخالفاً.

فمن هذا الطريق يستفاد وجوب التقية، كما أنّه يستفاد عدم وجوب الإعادة، ولا غرو في ذلك بعد عدم الوجوب في مثل باب الصلاة التي هي أساس الدين وركن العبادات إن قبلت قبل ما سواها وإن رُدّت ردّاً<sup>(١)</sup>. نعم، لا بأس في المقام بالذهاب إلى اقتضاء الاحتياط الاستحبابي للقضاء، فافهم واغتنم.

(١) وسائل الشيعة ٤: ٣٤، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ١٠ و ١٣ و ص ١٠٨، أبواب المواقيت ب ١ ح ٢.





## القول فيما يكره للصائم ارتكابه

مسألة ١: يكره للصائم أمور :

منها: مباشرة النساء تقبيلاً ولمساً وملاعبة ، وللشباب الشبق ومن تتحرك شهوته أشد . هذا إذا لم يقصد الإنزال بذلك ولم يكن من عادته ، وإلا حرم في الصوم المعين . بل الأولى ترك ذلك حتى لمن لم تتحرك شهوته عادةً مع احتمال التحرك بذلك .

ومنها: الاكتحال إذا كان بالذرّ أو كان فيه مسك أو يصل منه إلى الحلق ، أو يخاف وصوله ، أو يجد طعمه فيه لما فيه من الصبر ونحوه .

ومنها: إخراج الدم المضعف بحجامة أو غيرها ، بل كلّ ما يورث ذلك أو يصير سبباً لهيجان المرأة ، من غير فرق بين شهر رمضان وغيره وإن اشتدّ فيه ، بل يحرم ذلك فيه - بل في مطلق الصوم المعين - إذا علم حصول الغشيان المبطل ولم تكن ضرورة تدعو إليه .

ومنها: دخول الحمام إذا خشي منه الضعف .

ومنها: السعوط ، وخصوصاً مع العلم بوصوله إلى الدماغ أو الجوف ، بل يفسد الصوم مع التعمّدي إلى الحلق .

---

ومنها: شَم الرياحين ، خصوصاً النرجس ، والمراد بها كل نبت طيب الريح . نعم ، لا بأس بالطيب ؛ فإنه تُحفة الصائم ، لكن الأولى ترك العسك منه ، بل يكره التطيب به للصائم . كما أنَّ الأولى ترك شَم الرائحة الغليظة حتَّى تصل إلى الخلق<sup>١</sup> .

مسألة ٢: لا بأس باستنقاغ الرجل في الماء ، ويكره للمرأة . كما أنه يكره لهما بل الثوب ووضع على الجسد . ولا بأس بمضغ الطعام للصبي ، ولا زق الطائر ، ولا ذوق المرق ، ولا غيرها ممَّا لا يتعدَّى إلى الخلق ، أو تعدَّى من غير قصد ، أو مع القصد ولكن عن نسيان ؛ ولا فرق بين أن يكون أصل الوضع في الفم لغرض صحيح أو لا . نعم ، يكره الذوق للشيء . ولا بأس بالسواك باليابس ،

١- قد ذكر في هذه المسألة جملة من الأمور التي يكره للصائم ارتكابها ، وقد أورد في الوسائل الروايات المرتبطة بها في أبواب متفرقة ، والظاهر أنَّ التعرُّض الدقيق لمفادها قليل الجدوى ، خصوصاً لو قلنا بدلالة أخبار من بلغ<sup>(١)</sup> على عدم اعتبار الوثاقة في باب المكروهات أيضاً ، سيَّما مع تعميم عنوان البلوغ للفتوى والقول بعدم اختصاصها بالروايات ، والتحقيق في محله من علم الأصول ، وخصوصاً مع أنَّه لم يسبق من العمر ظاهراً إلا القليل ، والأمراض المتنوعة كثيرة لا يحصى عنها ، فصرف الوقت فيما هو أهم من المطالب أولى ، ومع أنَّ الحكم بالحرمة في بعض الفروض يستفاد وجهه ممَّا تقدَّم ، والإعادة لا تزيد في الفائدة ، فتدبر .

(١) وسائل الشريعة ١: ٨٠ ، كتاب الطهارة ، أبواب مقدِّمة العبادات ب ١٨ ، بحار الأنوار ٢: ٢٥٦ ب ٣٠ .

بل هو مستحبّ . نعم ، لا يبعد الكراهة بالرطب . كما أنّه يكره نزع القُرس ، بل مطلق ما فيه إدماء<sup>١</sup> .

١- هذه المسألة أيضاً كالسابقة في التعرّض لجملة من المكروهات ، ولا حاجة إلى التعرّض للأدلة الدالة عليها أيضاً ، والمهمّ بيان أمرين :  
أحدهما : مضغ الطعام للصبي ، وزقّ الطائر ، وذوق المرق وشبهها ممّا لا يتعدّى إلى الحلق ، أو مع التعدّي من غير قصد ، أو مع القصد ولكن عن نسيان ، من دون فرق بين أن يكون أصل الوضع في الفم لغرض صحيح ، وبين غيره كالأمثلة المذكورة ، والسرّ عدم تحقّق الأكل ولا الشرب المفطرين ؛ لما عرفت من اختصاص المفطريّة بصورة العمد والتوجّه .

ثانيهما : أن السواك إن كان باليابس فلا بأس به ، بل هو مستحب كما في غير الصيام ؛ لإطلاق دليل استحباب السواك ، وإن كان بالرطب فقد نفى في المتن البعد عن الكراهة ، ولعلّ الوجه فيه امتزاج رطوبته مع ماء الفم وتعدّي المجموع إلى الحلق عادة ، ومنه يظهر عدم المجواز في صورة العلم به ، كما أنّ الظاهر المجواز من دون كراهة مع العلم بالعدم ، كما لا يخفى .



## القول فيما يترتب على الإفطار

مسألة ١: الإتيان بالمفطرات المذكورة - كما أنه موجب للقضاء - موجب للكفارة أيضاً إذا كان مع العمد والاختيار - من غير كره - على الأحوط في الكذب على الله تعالى ورسوله ﷺ والأئمة عليهم السلام، وفي الارتماس والحقنة، وعلى الأقوى في البقية، بل في الكذب عليهم السلام أيضاً لا يخلو من قوة. نعم، القيء لا يوجبها على الأقوى. ولا فرق بين العالم والجاهل المقصر على الأحوط. وأما القاصر غير الملتفت إلى السؤال، فالظاهر عدم وجوبها عليه وإن كان أحوط<sup>١</sup>.

---

١- قد علق الحكم بوجوب الكفارة في الروايات المتعددة على الإفطار متعمداً يوماً واحداً من غير عذر، مثل:

صحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام في رجل أفطر من شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر، قال: يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق<sup>(١)</sup>.

---

(١) الكافي ٤: ١٠١ ح ١، الفقيه ٢: ٧٢ ح ٣٠٨، نهذب الأحكام ٤: ٣٢١ ح ٩٨٤، وغيرها وسائل الشيعة ١٠:

٤٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٨ ح ١.

وغير ذلك من الروايات<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنَّ هذا العنوان يتحقَّق بارتكاب أيِّ مفطر، خصوصاً إذا وقع في كلام الإمام عليه السلام، أو في كلام السائل مع ترك الاستفصال في الجواب، وربما يحكى عن الجواهر<sup>(٢)</sup> دعوى انصراف عنوان الإفطار إلى خصوص الأكل والشرب المفطرين، ولكنها غير مقبولة؛ لما عرفت من اعتبار الإمساك عن عدَّة أمور كثيرة في نظر الشارع، والاكتفاء في بعض الأخبار على مجرد القضاء من دون التعرُّض للكفَّارة لا يدلُّ على عدم ثبوتها في مورده.

نعم، لا ننكر اختلاف المفطرات من هذه الجهة بعد اشتراكها في ثبوت القضاء مع الإفطار متعمِّداً. نعم، يشترط في ثبوتها عدم الإكراه؛ لأنَّه وإن كان لا يرفع وجوب القضاء؛ لأنَّ تحقُّق الفعل المكروه عليه من المكروه (بافتتاح) إمَّا يكون باختياره وإرادته، إلَّا أنَّ تقييد الإفطار الموجب للكفَّارة في الرواية المتقدِّمة بعدم العذر شاهد على عدم ثبوت الكفَّارة مع العذر، والإكراه عذر لا محالة، مضافاً إلى دلالة حديث الرفع<sup>(٣)</sup>، فتدبَّر.

وقد فصل في المتن بين الكذب على الله تعالى أو رسوله أو الأنبياء عليهم السلام والارتماس والحقنة، فحكم بثبوت الكفَّارة فيها على الأحوط، وبين البقيَّة، فقوى فيها الثبوت، بل نفى الخلو عن القوَّة في الثبوت في الكذب عليهم السلام، واستدرك التقيُّ وأنَّه لا يوجبها، وقد حكم السيّد في العروة<sup>(٤)</sup> بثبوت الكفَّارة في الجميع حتَّى

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٤٤، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٨.

(٢) جواهر الكلام ١٦: ٢١٨-٢١٩.

(٣) تقدَّم في ص ٣٧.

(٤) العروة الوثقى ٢: ٣٤، فصل فيما يوجب الكفَّارة.

الارتكاس والحقنة والكذب إلّا في بعض النومات بعد العلم بالجنابة، وقد تقدّم تفصيل الكلام بالإضافة إلى المورد الذي استثناءه، ولا نعيد.

وأما مستند الحكم بثبوت الكفارة في الجميع، فالظاهر أنّه ليس إلّا الصحيحة المتقدّمة ومثلها ممّا حكم فيه بثبوت الكفارة على من أفطر متعمّداً من غير عذر، بضميمة ما عرفت من الأدلّة الواردة في عدّ أمور من المفطرات.

وأما التفصيل الذي أفاده في المتن، ففي مورد إثبات الكفارة يكون الحكم هو مقتضى إطلاق مثل الصحيحة بالتقريب المذكور، وفي مورد نفي الكفارة كالتقي. فالظاهر عدم دلالة شيء من أدلّة مفطريته على لزوم القضاء، بل في بعضها رتب وجوب القضاء على تحقق الإفطار، وهذا لا ينافي ما ذكرنا من أنّ الأدلّة الدالّة على وجوب القضاء لا تنفي وجوب الكفارة؛ وذلك أنّ هذا الكلام فيما إذا لم يكن لتلك الأدلّة ظهور في عدم وجوب الكفارة، وهنا يكون كذلك، فتأمل جيّداً.

نعم، الأحوط في الموارد الثلاثة المذكورة في المتن ثبوت الكفارة، بل قد عرفت أنّه نفي في المتن البعد في وجوب الكفارة في الكذب عليهم عليهم السلام؛ أي على الله - عزّ وجلّ - أو الرسول صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام، ويؤيده بل يدلّ عليه - مضافاً إلى أنّه محرّم في نفسه ولو في غير الصائم، ولذا يحتمل فيه جريان حكم لزوم الجمع في الكفارات بلحاظ كونه إفطاراً بالمحرّم، وسيجيء عن قريب - إطلاق مثل صحيحة عبدالله بن سنان المتقدّمة عليه؛ لأنّه من الأمور المفطرة كما عرفت.

ثمّ إنّ الفرق بين الجاهل المقصّر، وبين الجاهل القاصر غير الملغص إلى السؤال بالاحتياط بثبوت الكفارة في الأوّل، واستظهار عدم الوجوب في الثاني وإن كان مقتضى الاحتياط الاستصحابي ذلك؛ فلأنّ الروايتين المتقدّمتين تدلّان على أنّه إذا ارتكب المرء أمراً بجهالة فلا شيء عليه، وظاهره نفي وجوب الكفارة أيضاً مضافاً



مسألة ٢: كفارة إفطار شهر رمضان أمور ثلاثة: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين مسكيناً مختيراً بينها؛ وإن كان الأحوط الترتيب مع الإمكان. والأحوط الجمع بين الخصال إذا أفطر بشيء محرم، كأكل المغصوب، وشرب الخمر، والجماع المحرم ونحو ذلك<sup>(١)</sup>.

إلى القضاء. نعم، ربّما يقال بالشمول للجاهل المقصر أيضاً؛ نظراً إلى أنّه وإن كان مستحقاً للعقوبة ومعاقباً لتقصيره، إلّا أنّه حين الارتكاب لا يرى إلّا أنّه حلال. نعم، ذكر السيّد في العروة<sup>(٢)</sup> قيد غير الملتفت في الجاهل المقصر وجعل الملتفت إليه هو الإفطار، فيساقو الغافل. وأمّا ما في المتن من تقييد القاصر بغير الملتفت إلى السؤال فلا يرى له وجه أصلاً بعد ثبوت الجهل عن قصور.

#### ١- يقع الكلام في المسألة في مقامات:

الأوّل: كفارة الإفطار في شهر رمضان أمور ثلاثة: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين مسكيناً، وهذا غير القضاء الواجب بالبطلان، وهي الخصال الثلاث المعروفة، وقد دلّت عليها جملة من الروايات.

منها: صحيحة عبده بن سنان المتقدمة وغيرها.

الثاني: في ثبوت التخيير بينها في غير صورة الإفطار بشيء محرم كما هو المشهور<sup>(٣)</sup>، أو لزوم رعاية الترتيب - كما قد نسب إلى المرتضى<sup>(٤)</sup>

(١) العروة الوثقى ٢: ٣٤، فصل فيما يجب الكفارة.

(٢) رياض المسائل ٥: ٣٤٧، جواهر الكلام ١٦: ٢٦٧، مستمسك العروة ٨: ٣٤٢، المستند في شرح العروة ٢١: ٣١٠.

(٣) حكى عنه في جواهر الكلام ١٦: ٢٦٨ قائلًا: والمرضى في أحد قوله، ولكن لم نثر عليه في كتبه التي لدينا عاجلاً غير ما في كتابه رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٥.

والعماني<sup>(١)</sup> - بين الحنصا لبلزوم تقديم الأولى وهو عتق الرقبة ، ومع عدم التمكن صيام شهرين متتابعين ، ومع عدم التمكن إطفام ستين مسكينا ، قولان ، ومنشأ الاختلاف اختلاف الأخبار الواردة في هذا المجال ؛ فإنها كما قيل على طوائف أربع : الأولى : ما يدل على التخيير ، كالصحيحة المتقدمة ، وموثقة سماعة قال : سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمدا ؟ قال : عليه عتق رقبة ، أو إطفام ستين مسكينا ، أو صوم شهرين متتابعين ، وقضاء ذلك اليوم ، ومن أين له مثل ذلك<sup>(٢)</sup> . وإيراد الإطفام وذكره قبل الصيام يوجب قوة الظهور في التخيير ، ومن الواضح أنه لا خصوصية للإفطار بالجماع من هذه الجهة ، فتدل على ثبوت الحكم في كل ما يوجب القضاء والكفارة ، كما لا يخفى .

الثانية : ما اقتصر فيها على الإطفام ، مثل :

موثقة أخرى لسماعة قال : سألته عن رجل لزم بأهله فأنزله ؟ قال : عليه إطفام ستين مسكينا ، مد لكل مسكين<sup>(٣)</sup> .

والظاهر أن هذه الطائفة ساقطة عن الاعتبار ؛ للإعراض عنها على كلا القولين : التخيير ، والترتيب .

الثالثة : ما ظاهره وجوب العتق تعيينا ، مثل :

رواية المشرق - الذي هو هشام بن إبراهيم ، أو هاشم بن إبراهيم العبّاسي ،

(١) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٣٠٥ مسألة ٥٤ .

(٢) نوادر أحمد بن محمد بن عيسى : ٦٨ ح ١٤٠ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٨ ح ٦٠٤ ، الاستبصار ٢: ٩٧ ح ٣١٥ ،

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٤٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٨ ح ١٣ وص ٥٤ ب ١٠ ح ٢ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٩٨٠ ، نوادر أحمد بن محمد بن عيسى : ٦٨ ح ١٤١ ، وعنها وسائل الشيعة

١٠: ٤٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٨ ح ١٢ .

وعلى أيّ فهو غير موثّق - عن أبي الحسن عليه السلام قال : سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أَيْاماً متعدّداً ما عليه من الكفّارة ؟ فكتب : من أفطر يوماً من شهر رمضان متعدّداً فعليّه عتق رقبة مؤمنة ، ويصوم يوماً بدل يوم<sup>(١)</sup> . وهذه الطائفة أيضاً كالسابقة معرض عنها على كلا القولين ، وبعد خصوص هذه الطائفة أن بقاء الأحكام إلى يوم القيامة في جميع الأمكنة والأزمنة ، مع اهتمام الشارع على عدم بقاء الرقّ والرقبة ، وعدم وجود العبد في أكثر الأمكنة ، مع كثرة الإفطار الموجب للكفّارة ، لا يلائم مع هذه الطائفة .

الرابعة : ما تدلّ بالصراحة على الترتيب ، وهي روايتان :

إحدهما : صحيحة علي بن جعفر ، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن رجل نكح امرأته وهو صائم في رمضان ما عليه ؟ قال : عليه القضاء وعتق رقبة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، فإن لم يجد فليستغفر الله<sup>(٢)</sup> .

ثانيتهما : رواية عبد المؤمن بن المهيم (القاسم خ ل) الأنصاري ؛ عن أبي جعفر عليه السلام أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال : هلكت وأهلك ! فقال : وما أهلكك ؟ قال : أتيت امرأتى في شهر رمضان وأنا صائم . فقال له النبي صلى الله عليه وآله : أعتق رقبة . قال : لا أجد . قال : فصم شهرين متتابعين . قال : لا أطيق ، قال : تصدّق على ستين مسكيناً . قال : لا أجد . فأتي النبي صلى الله عليه وآله بعذق في مكيل فيه خمسة عشر صاعاً من

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ٢٠٧ ح ٦٠٠ ، الاستبصار ٢ : ٩٦ ح ٣١١ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٤٩ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يملك منه الصائم ب ٨ ح ١١ .

(٢) مسائل علي بن جعفر ١١٦ ح ٤٧ ، وعن وسائل الشيعة ١٠ : ٤٨ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يملك منه الصائم ب ٨ ح ٩ .

تمر، فقال له النبي ﷺ: خذ هذا وتصدق بها. فقال: والذي بعثك بالحق نبياً ما بين لابتيها<sup>(١)</sup> أهل بيت أحوج إليه منا، فقال: خذه وكله أنت وأهلك؛ فإنه كفارة لك<sup>(٢)</sup>.

وهذه الرواية ضعيفة، كما أنك عرفت سقوط الطائفتين المتوسطتين عن الاعتبار لأجل الإعراض، فتبقى الصحيحة الأخيرة الصريحة في الترتيب في مقابل الطائفة الأولى، فلو قلنا بوجود التعارض وعدم إمكان الجمع المقبول عند العقلاء الموجب للخروج عن عنوان المتعارضين، فاللازم الأخذ بالطائفة الأولى لموافقتها لفتوى المشهور التي هي أول المرجحات على ما ذكرناه مراراً.

وأما ما أفيد<sup>(٣)</sup> من دلالة تلك الطائفة على التخيير بالظهور الوضعي، ودلالة الصحيحة الأخيرة على التعيين بالظهور الإطلاقي، وهو لا يقاوم الظهور الوضعي كما قرّر في الأصول، فهو لا يوجب الخروج عن عنوان المتعارضين، وهو الملاك كما قرّر فيه، فتدبر.

المقام الثالث: فيما جعله مقتضى الاحتياط الوجوبي من لزوم الجمع بين الخصال إن كان الإفطار على محرّم، كالأمثلة المذكورة في المتن، وقد أفق به السيّد في العروة<sup>(٤)</sup>، وعن المحقق في المعتبر<sup>(٥)</sup> أنه لم يجد عاملاً بكفارة الجمع، وكيف كان.

(١) يعني المدينة المنورة، ولايتها: حرّتان عظيمتان يكتنفانها (مجمع البحرين ٣: ١٦٥٤-١٦٥٥، لوب).

(٢) الفقيه ٢: ٧٢ ح ٣٠٩، معاني الأخبار: ٣٣٦ ح ١، المصنف: ١٩٣، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٤٦، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٨ ح ٥.

(٣) المستند في شرح العروة ٢١: ٣١٣.

(٤) العروة الوثقى ٢: ٣٥ مسألة ٢٤٧٠.

(٥) المعتبر ٢: ٦٦٨.

فقد استظهر بعض الأعلام ﷺ أنه لا ينبغي التأمل في أن هذا القول حدث بين المتأخرين عن زمن العلامة ﷺ، وتبعه جماعة ممن تأخر عنه، منهم: صاحب الحدائق ﷺ<sup>(١)</sup>. وأما القدماء فلم ينسب إليهم ذلك ما عدا الصدوق في الفقيه<sup>(٢)</sup>، فهو قول على خلاف المشهور<sup>(٣)</sup>. وكيف كان، فقد استدلل عليه بعدة روايات:

منها: موثقة سماع المتقدم في المقام الثاني، بناءً على اشتغالها على «و» مكان «أو»، وعلى حمل الشيخ<sup>(٤)</sup> إتيانها على إتيان الأهل على وجه محرم، كحال الحيض، وبعد الظهار قبل الكفارة، واحتمل ﷺ أيضاً أن يكون المراد بـ «و» التخيير دون الجمع، كما احتمل أيضاً الحمل على الاستحباب، جمعاً بينها وبين روايات التخيير.

أقول: الرواية قد نقلناها عن الطبع الحديث للوسائل، وهي لا تشتمل على «و»، مع أنه لا شاهد على الحمل على إتيان الأهل على وجه محرم، كما لا يخفى. ومنها: ما رواه الصدوق بإسناده عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي، فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري - يعني عن المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف - فيمن أفطر في شهر رمضان متعمداً بجماع محرم عليه، أو بطعام محرم عليه، أن عليه ثلاث كفارات<sup>(٥)</sup>.

(١) الحدائق الناضرة ١٣: ٢٢٢.

(٢) الفقيه ٢: ٧٤.

(٣) المستند في شرح العروة ٢١: ٣١٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٨-٢٠٩، الاستبصار ٢: ٩٧.

(٥) المغني ٢: ٧٣-٧٤ ح ٣١٧، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم

وقد استند إليها الصدوق - في المحكي عنه - في فتواه السابقة .

والظاهر أن قوله : «يعني عن المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف» تفسير لصاحب الوسائل ، وإلا فليس في كتاب الصدوق هذا التفسير ، كما أن رواية الصدوق عن العمري بلحاظ حكايته عن صاحب عجل الله تعالى فرجه الشريف - ضرورة أنه ليس بمعصوم - يكون قوله حجة ، والإشكال إنما هو في الإرسال المتحقق بين الصدوق ، وبين أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي ، فالرواية حينئذ لا تكون قابلة للاستناد إليها ، وقد عبر نفسه عنها بالمرسلة .

ومنها : ما رواه الشيخ رحمته الله بإسناده عن الصدوق ، عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، عن حمدان بن سليمان ، عن عبد السلام بن صالح الهروي قال : قلت للرضا رحمته الله : يا ابن رسول الله قد روي عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات ، وروي عنهم عليهم السلام أيضاً كفارة واحدة ، فبأي الحديثين نأخذ؟ قال : بهما جميعاً ، متى جامع الرجل حراماً ، أو أفطر على حرام في شهر رمضان ، فعليه ثلاث كفارات : عتق رقبة ، وصيام شهرين متتابعين ، وإطعام ستين مسكيناً ، وقضاء ذلك اليوم . وإن كان نكح حلالاً ، أو أفطر على حلال ، فعليه كفارة واحدة ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه<sup>(١)</sup> .

والظاهر أن الرواية معتبرة قابلة للاستناد على مسلكتنا في حجية الأخبار . نعم ، على مبنى صاحب المدارك من اعتبار كون الراوي في جميع الطبقات عدلاً إمامياً

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٠٩ ح ٦٠٥ ، الاستبصار ٢: ٩٧ ح ٣١٦ ، الفقيه ٣: ٢٢٨ ح ١١٢٨ ، عيون أخبار الرضا رحمته الله ١: ٣١٤ ح ٨٨ ، معاني الأخبار: ٣٨٩ ح ٢٧ ، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٣ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٠ ح ١ .

فهي غير معتبرة، وربما يناقش<sup>(١)</sup> في وثاقة علي بن محمد بن قتيبة؛ نظراً إلى أن المستند في ذلك كون الرجل من مشايخ الكشي، مع أن هذا المقدار لا يكفي في وثاقته بعد ما نرى من توصيف النجاشي للكشي بأنه يروي عن الضعفاء كثيراً<sup>(٢)</sup> وإن كان يعظمه في نفسه. وعليه: فمجرد رواية الكشي عن شخص لا دلالة فيها على الوثاقة.

نعم، لو كان شيخاً لإجازته فالدلالة غير قابلة للمناقشة، إلا أن شيخ الإجازة غير مجرد الرواية، خصوصاً مع ما عرفت من النجاشي. هذا بالإضافة إلى علي بن محمد بن قتيبة.

وأما عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، فالذي أفاده بعض الأعلام<sup>(٣)</sup> أن الصدوق عمل بروايته، بل وصفها بالصحة<sup>(٤)</sup>، لكن يبعده استناد الصدوق فيما نحن فيه إلى المرسلة مع كونه راوياً لهذه الرواية عنه، والدلالة فيها قوية جداً، فهل لا يكون هذا قرينة على الخلاف؟ خصوصاً مع أن الرجل لم يوثق أصلاً، ويحتمل قوتاً أن يكون الجاري عند الصدوق هي أصالة العدالة المعروفة عند القدماء، فع ذلك كيف يمكن الاعتماد على الرواية؟ وإن قلنا بأوسع مما قاله صاحب المدارك في باب حجية الأخبار.

وكيف كان، فهذه الروايات الثلاث المتقدمة وإن لم يمكن الاستناد إليها لا منفرداً ولا مجتمعاً للفتوى بشبوت كفارة الجمع في الإفطار بالحرّم، إلا أنه يمكن أن تصير منشأً للاحتياط الوجوبي، كما هو المذكور في المتن.

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ٣١٨-٣١٩.

(٢) رجال النجاشي: ٣٧٢، الرقم ١٠١٨.

(٣) عيون أخبار الرضا<sup>(ع)</sup> ٢: ١٢٧، ب ٣٥ ذ ٢.

مسألة ٣: الأقوى أنه لا تتكرر الكفارة بتكرار الموجب في يوم واحد - حتى الجماع - وإن اختلف جنس الموجب، ولكن لا ينبغي ترك الاحتياط في الجماع<sup>١</sup>.

ثم إنه على تقدير وجوب كفارة الجمع في الإفطار بالمحرم فتوى أو احتياطاً لا يختص الحكم بالمفطر الذي كان له حالتان: الحلية والحرمه، كالأكل والشرب والجماع مثلاً، بل يعم المفطر الذي ليس له إلا حالة واحدة، كالكذب على الله - تعالى - والرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام؛ لأنه محرم صرف، ولا يكون له حكم آخر. وعليه: فيشكل الأمر بالإضافة إلى مورد التبليغ في أيام شهر رمضان كما هو المستداول والمعمول، سيما المنبر والتكلم عليه؛ فإن اللازم على المتصدّي له الالتفات إلى هذه الجهة، أو الانتساب إلى قول الآخرين أو كتبهم، ولا يقتصر على ذكر ما يرتبط بهذه الذوات المقدسة من دون العلم أو الاطمئنان، ومن دون الانتساب المذكور، فالاحتياط الذي لا ينبغي تركه هو ترك ذلك في اليوم والاكتفاء بالليل.

١- لا شبهة في تكرّر الكفارة بتكرّر الموجب في يومين أو أزيد؛ سواء اتحد جنس الموجب كالجماع فيها، أو اختلف كالأكل والجماع مثلاً، إنما الإشكال في التكرّر بتكرّر الموجب في يوم واحد، كما إذا جامع مرتين أو أكل كذلك، ويظهر من المتن وجوب الفرق بين الجماع وغيره.

فنقول: أما غير الجماع، فالوجه في عدم التكرّر فيه؛ أنه بارتكاب المفطر الأول يصير صومه فاسداً وإن كان يجب عليه مجرد الإمساك في بقية اليوم، فارتكاب المفطر الثاني لا يكون إفتاراً في الحقيقة، فلا وجه لإيجابه الكفارة إذ لم يقدّم دليل على



مسألة ٤: تجب الكفارة في إفطار صوم شهر رمضان ، وقضائه بعد الزوال ، والنذر المعين ، ولا تجب فيما عداها من أقسام الصوم؛ واجباً كان أو مندوباً ، أفطر قبل الزوال أو بعده . نعم ، ذكر جماعة وجوبها في صوم الاعتكاف إذا وجب ، وهم بين معتم لها لجميع المفطرات ، ومخصص بالجماع ، ولكن الظاهر الاختصاص بالجماع ، كما أنّ الظاهر أنها لأجل نفس الاعتكاف لا للصوم ، ولذا لا فرق بين وقوعه في الليل أو النهار . نعم ، لو وقع في نهار شهر رمضان تجب كفارتان ، كما أنّه لو وقع الإفطار فيه بغير الجماع تجب كفارة

ثبوتها في ما يجب فيه الإمساك ولو مع اتّصاف الصوم بالبطان ، ولا فرق في هذه الجهة بين صورة اختلافه وصورة اتّحاده ، فالوجه فيه واضح .

وأما الجماع ، فقد قال في المتن : إنّه لا ينبغي ترك الاحتياط فيه وإن كان السيّد في العروة<sup>(١)</sup> بعد حكمه بالاحتياط قد قوى التكرّر ، والوجه فيه : أنّ الموضوع للحكم في جملة كثيرة من الروايات ، هو عنوان الجماع الشامل لحالتي التلبّس بالصوم وعدمه مع فرض كونه مكلفاً بالصوم .

وعليه : فتبتني المسألة على أنّ مقتضى الأصل عند اجتماع الأسباب هل هو التداخل أو عدمه ؟ وهذا بخلاف غير الجماع ؛ فإنّه لا يبتني على ذلك ؛ لبطان الصوم بالمفطر الأوّل ، ولم يقدّم دليل على ثبوت الكفارة ولو بعد البطان .

ودعوى انصراف الجماع في تلك الروايات إلى خصوص الجماع الأوّل الواقع في حالة الصوم ، والانصراف عن الجماع الثاني الواقع بعد بطلانه ، غير مسموعة وإن كانت ربما يتوهم في بادئ النظر ، كما لا يخفى .

شهر رمضان فقط<sup>١</sup>.

١- قد تعرّض في هذه المسألة لموارد وجوب الكفّارة في الإفطار، وموارد عدم وجوبها فيه، والمورد المختلف فيه:

فمن القسم الأول: الإفطار في صوم رمضان متعمداً، وقد مرّ البحث في هذا القسم في المسألة الأولى المتقدمة، ولا فرق في هذا القسم بين ما قبل الزوال وما بعده بلا إشكال.

ومنه: قضاء صوم شهر رمضان، وقد فصل فيه بين ما بعد الزوال، وبين غيره بالحكم بثبوت الكفّارة في الأول دون الثاني؛ وذلك لجواز الإفطار في الثاني دون الأول، والظاهر أنّ مورد صورته عدم تضييق الوقت بدخول رمضان الآتي، وإلاّ فهو كالنذر المعين، ويدلّ على الحكم المذكور مضافاً إلى التسام<sup>(١)</sup> تقريباً روايات: منها: موثقة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تقضي شهر رمضان فيكرهها زوجها على الإفطار؟ فقال: لا ينبغي له أن يكرهها بعد الزوال<sup>(٢)</sup>.

ومنها: موثقة عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها، متى يريد أن ينوي الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس، فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان ينوي الإفطار فليفطر. سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس؟ قال: لا. سئل: فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس؟

(١) رياض المسائل ٥: ٣٥٢-٣٥٣، المستند في شرح العروة ٤١: ٣٢٠.

(٢) الكافي ٤: ١٢٢ ح ٦، الفقيه ٢: ٩٦ ح ٤٣٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٨ ح ٨٤٢، الاستبصار ٢: ١٢٠ ح ٣٩٠.

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ١٦، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم وثبته ب ٤ ح ٢.

قال: قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه<sup>(١)</sup>. وربما يقال بأن غاية مفاد الروایتين الدلالة على عدم جواز الإفطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان، وأما الدلالة على ثبوت الكفارة فلا، بل ربما يدلّ ذيل الأخيرة على عدم وجوب الكفارة فيها بلحاظ قوله: «ليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم» الخ، كما ربما ينسب القول به إلى العماني<sup>(٢)</sup>.

وتوهم أنّ جواز الإفطار وعدمه أمر، وثبوت الكفارة والعدم أمر آخر، كما في محرّمات الإحرام، حيث إنّها تصير جائزة في بعض الحالات، ومع ذلك تكون الكفارة ثابتة، كلبس المخيط للرجال في حال الضرورة لمرض ونحوه؛ فإنّه جائز ولكنّ الكفارة غير ساقطة، فمن الممكن في المقام أيضاً القول بجواز الإفطار مع ثبوت الكفارة، مدفوع بأنّ الظاهر أنّ عدم الملازمة هناك يرتبط بحال المكلف، وهنا يكون الجواز مربوطاً بالصوم من حيث قبل الزوال وبعده، فتدبر.

ولكن يدلّ على ثبوت الكفارة فيها بالصراحة بعض الروايات، مثل:

رواية بريد العجلي، عن أبي جعفر<sup>(٣)</sup> في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان، قال: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلا يوم مكان يوم. وإن كان أتى أهله بعد زوال الشمس، فإنّ عليه أن يتصدّق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم، وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع<sup>(٤)</sup>. ولكنها ضعيفة ظاهرة.

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠ ح ٨٤٧، الاستبصار ٢: ١٢١ ح ٣٩٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٣، كتاب

الصوم، أبواب وجوب الصوم وتبته ب ٢ ح ١٠، و ص ٣٤٨، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٤.

(٢) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٣١٩ مسألة ٦٥.

(٣) الكافي ٤: ١٢٢ ح ٥، الفقيه ٢: ٩٦ ح ٤٣٠، المغنّ: ٢٠٠، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٨ ح ٨٤٤، الاستبصار ٢:

١٢٠ ح ٣٩١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ١.

وصحيحة هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضي شهر رمضان؟ فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه، يصوم يوماً بدّل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك<sup>(١)</sup>. هذا، مضافاً إلى كون رواية الكفارة موافقة لفتوى المشهور<sup>(٢)</sup>، بل المتسالم عليه بينهم تقريباً كما عرفت، فعلى تقدير عدم إمكان الجمع الدلالي - كما هو الظاهر - لا بدّ من الأخذ بهما، كما لا يخفى.

ومن هذا القسم: صوم النذر المعين بالذات أو بالعرض كما في صورة التضيق، ولم ينسب الخلاف هنا أيضاً إلا إلى ابن أبي عقيل<sup>(٣)</sup>، ولكن بعدما تكرر ممّا في هذا الشرح أنّ المنذور بما هو له عنوان خاص لا يصير واجباً بوجه، بل الواجب هو عنوان الوفاء بالنذر الذي هو أمر توصلي، ولكن إذا كان المنذور عبادة فاللازم الإتيان به بعنوان العبادية، فإذا نذر صلاة الليل مثلاً لا تصير صلاة الليل واجبة بحيث تبدّل حكمها من الاستحباب إلى الوجوب، بل هي باقية على استحبابها، غاية الأمر لزوم الإتيان بها مع قصد القرية، وهكذا المقام، فإذا فرض أنّه نذر صوم يوم معين بالذات مثلاً، فالصوم لا يصير واجباً بالنذر، بل الواجب هو الوفاء به، وهو لا يتحقّق إلا بالصيام في ذلك اليوم.

وعليه: فالكفارة هنا لا تكون إلا كفارة حنث النذر لا الإفطار في الصوم المنذور، ولذا تثبت هذه الكفارة في سائر موارد مخالفة النذر، وحيث إنّ البحث هنا

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٩ ح ٨٤٥، الاستبصار ٢: ١٢٠ ح ٣٩٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٧، كتاب

الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٢.

(٢) المستند في شرح العروة ٢: ٣٢١.

(٣) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٤١٨ - ٤١٩ مسألة ١٣٤.

في أصل ثبوت الكفارة وعدمه، كما في القسمين الأولين، فالتعرض لمقدارها لا يرتبط بالمقام، بل بكتاب الكفارات، ولعلّه لذا ترك الماتن ﷺ التعرّض لذكر المقدار هنا، بخلاف السيّد ﷺ في العروة، حيث إنّه تعرّض لمقدارها أيضاً<sup>(١)</sup>.

وأما القسم الثاني: الذي لا تجب فيه الكفارة؛ سواء كان واجباً كالصوم الواقع كفارة، أو ثلاثة وسبعة بدل الهدي، كما حقّقناه في محله، أم مندوباً كما في الأغلب، فالدليل على عدم ثبوت الكفارة فيه ولو مع وجوب الصوم بعنوانه - ولا زمه عدم جواز الإفطار عن تعمد واختيار - هو عدم الدليل عليها، مع احتياجه كسائر التكاليف إلى الدليل، وقد عرفت أنّ مجرد عدم جواز الإفطار لا يترتب عليه وجوب الكفارة.

وأما القسم الثالث: الذي كان مورداً للاختلاف فهو صوم الاعتكاف، والكلام فيه تارة: في الجماع، وأخرى: في غيره من المفطرات.

أما الأول: فالظاهر أنّه لا إشكال ولا خلاف في وجوب الكفارة في الجماع في صوم الاعتكاف<sup>(٢)</sup>، وإن وقع الاختلاف في تعيين المقدار، وأنّه هل هو كفارة شهر رمضان، كما ذهب إليه المشهور<sup>(٣)</sup>، أو أنّها كفارة الظهار، كما عن صاحب المدارك<sup>(٤)</sup>؟ والأخبار مختلفة من هذه الجهة وإن كان بينها اتفاق في أصل ثبوت الكفارة، مثل:

موثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن معتكف واقع أهله؟ فقال

(١) العروة الوثقى ٢: ٣٥ مسألة ٢٤٧٠.

(٢) رياض المسائل ٥: ٥٢٦، مستمسك العروة ٨: ٣٥١، المستند في شرح العروة ٢١: ٣٣٤.

(٣) الحوادث الناضرة ١٣: ٤٩٦، رياض المسائل ٥: ٥٢٧، جواهر الكلام ١٧: ٢١٠.

(٤) مدارك الأحكام ٦: ٢٤٤.

(قال خ ل): هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان<sup>(١)</sup>، ورواها في الوسائل في باب واحد مرتين، مع أنه من الواضح عدم ثبوت التعدد في البين.  
وصحيحة زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجامع (أهله خ ل)؟  
قال: إذا فعل فعليه ما على المظاهر<sup>(٢)</sup>.

ولكن قد عرفت أن الكلام هنا لا يكون إلا في أصل ثبوت الكفارة وعدمها لا في مقدارها. وعليه: فلا إشكال في ثبوت الكفارة في الجماع، ولذا لو وقع في الليل الذي لا يصام فيه تكون الكفارة ثابتة، ولم يستفصل في الروايتين عن أن الجماع هل وقع في الليل أو في النهار الذي يصوم المعتكف فيه؟

وأما الثاني: فالمشهور<sup>(٣)</sup> فيه عدم الإيجاب للكفارة؛ إذ لا ملازمة بينه وبين الحرمة، والمحكي عن المفيد والسيدان والعلامة وجوب الكفارة مطلقاً<sup>(٤)</sup>، بل عن الغنية دعوى الإجماع على الإلحاق بالجماع، وهي كما ترى، مضافاً إلى كونه من الإجماع المنقول الذي ليس بحجة، مخالفة للمشهور كما عرفت، ونسب إلى بعض<sup>(٥)</sup> إلحاق الاستمناء بالجماع، وهو فاقد للدليل؛ لأن ما ورد إنما هو بالإضافة إلى الجماع، من دون فرق بين النهار والليل.

ومما ذكرنا ظهر أنه لو كان الاعتكاف في شهر رمضان يكون الجماع في النهار

(١) الفقيه ٢: ١٢٣ ح ٥٣٤، الكافي ٤: ١٧٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩١ ح ٨٨٦ و ٢٩٢ ح ٨٨٨،

الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٣ و ٤٢٥، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٧، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٢ و ٥.

(٢) الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٣٢، الكافي ٤: ١٧٩ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩١ ح ٧٨٧، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٤،

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٦، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ١.

(٣) جواهر الكلام ١٧: ٢٠٨، مدارك الأحكام ٦: ٣٤٩، مستند الشيعة ١٠: ٥٧٥، ذخيرة المعاد: ٥٤٢.

(٤) المقنعة: ٣٦٣، غنية النزوع: ١٤٧، رسائل الشريف المرتضى ٣: ٦٦، تذكرة الفقهاء ٦: ٣١٨.

(٥) المبسوط ١: ٢٩٤، الخلاف ٢: ٢٣٨ مسألة ١١٣، تذكرة الفقهاء ٦: ٣١٨.

مسألة ٥: لو أفطر متعمداً لم تسقط عنه الكفارة - على الأقوى - لو سافر فراراً من الكفارة، أو سافر بعد الزوال، وعلى الأحوط في غيره. وكذا لا تسقط لو سافر وأفطر قبل الوصول إلى حد الترخص على الأحوط. بل الأحوط عدم سقوطها لو أفطر متعمداً، ثم عرض له عارض قهري من حيض أو نفاس أو مرض وغير ذلك وإن كان الأقوى سقوطها. كما أنه لو أفطر يوم الشك في آخر الشهر ثم تبين أنه من شوال، فالأقوى سقوطها كالقضاء<sup>١</sup>.

موجباً لثبوت كفارتين للإفطار في شهر رمضان وللاعتكاف، وهو مع أنه مقتضى القاعدة، يدل عليه رواية عبد الأعلى بن أعين - التي في طريقها محمد بن سنان - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان؟ قال: عليه الكفارة. قال: قلت: فإن وطأها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان<sup>(١)</sup>. ولا مجال لاحتمال التداخل في مثل ذلك بعد كون الموجبين مختلفين وإن فرض اتحاد جنس الكفارتين، فتدبر.

### ١- في هذه المسألة فروع:

الأول: لو أفطر متعمداً فيما لو كان الإفطار موجباً للكفارة وسافر بعد ذلك، فقد فصل في المتن بين ما لو كان السفر لأجل الفرار من الكفارة، أو كان السفر بعد الزوال، فقد قوى فيه عدم سقوط الكفارة، وبين غيره، كما لو لم يكن السفر لأجل الفرار ولم يكن بعد الزوال؛ بأن كان قبله لا للفرار، فاحتاط وجوباً عدم السقوط. أما وجه قوة عدم في الفرض الأول؛ فلأن مقتضى الاستصحاب عدم السقوط؛

(١) الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٣٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٢ ح ٨٨٩، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٥٤٧، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٤.

لفرض الثبوت حين الإفطار بعد تحققه من ناحية، وعدم السفر حال الإفطار، فهو مكلف بالصوم حاله، وقد وقع إفطاره متعمداً، فتجب عليه الكفارة.

ولا مجال لأن يقال: إن السفر قبل الزوال خصوصاً فيها لو كانت نيته من الليل - لا حادثة في النهار - يكشف عن عدم كونه مكلفاً بالصوم الذي هو الإمساك في جميع النهار بقصد الصوم والأمر المتعلق به؛ لأن عنوان الإفطار متعمداً في حاله كان محفوظاً، أفيجوز قطع الصلاة على تقدير الحرمة بمجرد العلم بخروج الحدث منه قبل إتمامها؟ وهل يكون الخروج المزبور كاشفاً عن عدم كون خروجه عن الصلاة فهو غير محرم؟

والمقام كذلك، خصوصاً فيما إذا كان السفر لأجل الفرار عن الكفارة، مع أنه لو كان السفر للفرار المزبور مفترقاً عن تعمد الإفطار الموجب للكفارة لأشير إليه في جملة من الروايات الدالة على ذلك، مع أنه لم تقع الإشارة إليه ولو في واحدة فضلاً عن المتعددة، وهذا مع أنه مقتضى القاعدة، يدل عليه بعض النصوص، مثل:

صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام: أيما رجل كان له مال وحال عليه الحول فإنه يزكّيه. قلت له: فإن وهبه قبل حله بشهر أو يوم؟ قال: ليس عليه شيء أبداً. قال وقال زرارة عنه عليه السلام: أنه قال: أيما هذا بمنزلة رجل أفطر في شهر رمضان يوماً في إقامته ثم خرج في آخر النهار في سفر، فأراد بسفره ذلك إبطال الكفارة التي وجبت عليه، وقال: إنه حين رأى اهللال الثاني عشر وجبت عليه الزكاة، ولكنه لو كان وهبها قبل ذلك لجاز ولم يكن عليه شيء، بمنزلة من خرج ثم أفطر... الخ<sup>(١)</sup>؛ فإنه لا مجال معها للمناقشة في أنه إذا خرج بعد تعمد

(١) الكافي ٣: ٥٢٥ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٣٥ ح ٩٢، الفقيه ٢: ١٧ ح ٥٤، وعنها وسائل الشريعة ٩: ١٦٣،

كتاب الزكاة، أبواب زكاة الذهب والفضة ب ١٢ ح ٢.



الإفطار الموجب للكفارة في آخر النهار الذي يراد به لا محالة بعد الزوال، وكان غرضه من الخروج للسفر إبطال الكفارة فهي لا تسقط، ولأجله لا بد من الحكم به بنحو الفتوى كما في المتن.

نعم، لو كان خروجه في أول النهار، الذي يراد به قبل الزوال بغير قصد الفرار عن الكفارة فقد احتاط فيه وجوباً بعدم السقوط، ولعل الوجه فيه استفادة وحدة الملاك؛ وهو حصول الإفطار في زمان كان مأموراً فيه بالصيام وإن انكشف الخلاف بعد.

الثاني: لو سافر وأفطر قبل الوصول إلى حد الترخّص المجرى للإفطار؛ فإنه احتاط وجوباً أيضاً فيه بالملاك المتقدم.

الثالث: ما لو تعمّد الإفطار ثمّ عرض له عارض قهري من مرض أو حيض أو نفاس أو غيرها، فقد قوى فيه في المتن سقوطها واحتاط استحباباً بالعدم، ولازم ما ذكرنا من الملاك هو القول بعدم السقوط في هذا الفرع أيضاً؛ لأنّه كان مأموراً حين الإفطار بالصيام وعدم جواز الإفطار، لكن يمكن أن يقال بالسقوط هنا؛ لأنّه لم يفعل موجه اختياراً، وحتى لا يكون كالسفر بعد الزوال، بل العلة ناشئة من أمر غير اختياري، وإن شئت قلت: إنّ كما لا يجب في هذه الصورة القضاء في أكثر مواردّها، كذلك لا تجب الكفارة، فتدبر جيّداً.

الرابع: ما لو أفطر في يوم الشك من شوال ثم تبين أنّه لم يكن من شهر رمضان وأن الإفطار قد وقع في يوم العيد، فقد قوى في هذه الصورة عدم وجوب الكفارة ولا القضاء، ولعلّ الوجه فيه أن الإفطار الكذائي واقع في محله، غاية الأمر عدم الاطلاع عليه وكون مقتضى الاستصحاب العدم، ومع انكشاف الخلاف يعلم بالعدم، فلا وجه فيه لشيء من الأمرين أصلاً.

مسألة ٦: لو جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان ، فإن طاعته فعلى كل منهما الكفارة والتعزير ، وهو خمسة وعشرون سوطاً ، وإن أكرهها على ذلك يتحمل عنها كفارتها وتعزيرها ، وإن أكرهها في الابتداء - على وجه سلب منها الاختيار والإرادة - ثم طاعته في الأثناء ، فالأقوى ثبوت كفارتين عليه وكفارة عليها ، وإن كان الإكراه على وجه صدر الفعل بإراداتها وإن كانت مكرهه ، فالأقوى ثبوت كفارتين عليه وعدم كفارة عليها . وكذا الحال في التعزير على الظاهر . ولا تلحق بالزوجة المكرهه الأجنبية . ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة . ولو أكرهت الزوجة زوجها لا تتحمل عنه شيئاً<sup>١</sup> .

١- لو جامع زوجته في شهر رمضان وهو صائم ، فتارة: لا تكون هي صائمة فالحكم لا يعدو عنه ، ولا مجال لاحتمال التحمل . وأما إذا كانت صائمة ففيه صور ثلاث :

الأولى : ما إذا كانت مطاوعة ابتداءً واستدامة ، فعلى كل منها حكمه من الكفارة والتعزير ، والمستند الوحيد في هذا الأمر هي رواية المفضل بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة ، فقال : إن كان استكرهها فعليه كفارتان ، وإن كانت طاعته فعليه كفارة ، وعليها كفارة ، وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد ، وإن كانت طاعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً<sup>(١)</sup> .

قال صاحب الوسائل عليه السلام بعد نقل الرواية : ذكر المحقق في «المعتبر» أن سندها

(١) الكافي ٤: ١٠٣ ح ٩ ، الفقيه ٢: ٧٣ ح ٣١٣ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢١٥ ح ٦٢٥ ، المقنعة ٣٤٨ ، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٥٦ ، كتاب الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ١٢ ح ١ .

ضعيف، لكن علماءنا ادّعوا على ذلك إجماع الإمامية فيجب العمل بها، وتعلم نسبة الفتوى إلى الأئمة عليهم السلام باشتهارها<sup>(١)</sup>، انتهى.

والظاهر أن الأمر كذلك؛ لعدم ذكر التعزير في رواية أخرى، وعدم ثبوته على الصائم المجامع لامراته مع عدم كونها صائغة أصلاً؛ لما عرفت من أن الثابت في هذه الحالة ليس إلا الكفارة، فالحكم بثبوت التعزير في المقام لا بد وأن يكون مستنداً إلى هذه الرواية، والظاهر أن هذا هو مراد المحقق من الإجماع، لا الإجماع المصطلح الذي هو فوق الشهرة، كما صرح به في آخر كلامه، فالإيراد<sup>(٢)</sup> عليه باحتمال أن يكون مراد المحقق التمسك بالإجماع وإلغاء الرواية لضعفها، في غاية البعد.

الثانية: عكس الصورة السابقة، وهو ما لم تكن هناك مطاوعة أصلاً لا ابتداءً ولا استدامة، والحكم فيها - كما يستفاد من الرواية - لزوم تحمله عنها الكفارة والتعزير، فيجب عليه كفارتان كما أنه يجب عليه تعزيران؛ وهما خمسون سوطاً على ما فيها.

الثالثة: ما إذا كانت مكرهة في الابتداء مطاوعة في الاستدامة، وقد فصل فيها في المتن بين ما لو كان الإكراه في الابتداء على وجه سلب منها الاختيار والإرادة ثم طاعته بعد ذلك، فحكم بثبوت كفارتين عليه وكفارة عليها، وبين ما لو كان الإكراه - كما في سائر الموارد - على وجه صدر منها الفعل عن إرادة واختيار، غاية الأمر أن المحرك هو الفرار عن توعيده وتهديده، فقد قوى فيه ثبوت كفارتين عليه وعدم كفارة عليها، وهكذا التعزير.

(١) المعتبر ٢: ٣٨١.

(٢) المرود هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢١: ٣٦٩.

مسألة ٧: لو كان مفطراً لكونه مسافراً أو مريضاً، وكانت زوجته صائمة، لا يجوز إكراهها على الجماع، وإن فعل فلا حوط أن يتحمل عنها الكفارة<sup>١</sup>.

والظاهر أن وجه التفصيل المذكور؛ أن الإكراه الموجب لسلب الاختيار والإرادة في الابتداء كما في الفرض الأول يوجب ثبوت كفارتين عليه، وبالمطauعة البعدية تثبت كفارة عليها، ولا يكون تحمّل الزوج مانعاً عن ثبوتها عليها لأجل المطاوعة، وأمّا الإكراه بالمعنى الآخر فلا ينافي الاختيار والإرادة من الأول، والمطاوعة العارضة لا تؤثر في حدوث الإرادة، غاية الأمر أن الرواية دلّت على تحمّل الزوج لأمرين، فلم يتحقّق هنا عنوان آخر موجب لتغيّر الحكم أو الثبوت على الزوجة زائداً على الزوج.

وبعبارة أخرى: حيث يكون أصل التحمّل على خلاف القاعدة؛ لأنها مقتضية للثبوت على نفس الشخص مع بقاء الإرادة، وللسقوط عنه على تقدير عدمها، والتحمّل يحتاج إلى دليل على الخلاف المذكور، فلا بدّ من الأخذ بالرواية التي قد أخذ فيها عنوان الإكراه لثبوت تحمّل الزوج، من دون التعرّض لصورة المطاوعة بعد الإكراه، بل اللازم الحكم فيها على طبق القاعدة، ومقتضاها ثبوت كفارت ثلاث، بخلاف الإكراه بالمعنى الثاني الذي لا يكاد ينفكّ عن الإرادة والاختيار.

ثمّ إنّه لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة؛ لإطلاق الرواية، نظراً إلى السؤال وترك الاستفصال في الجواب. وحيث عرفت أن التحمّل على خلاف القاعدة مدلولاً عليه بالنصّ، فلا يجري الحكم في الزوجة الصائمة إذا أكرهت زوجها الصائم على الجماع، كما أنّه لا يجري فيها إذا أكره الرجل المرأة الأجنبية على الجماع وإن كانا صائمين؛ لخروج الفرضين عن مورد الرواية.

١- لو كان الزوج مفطراً لكونه مسافراً رجع من سفره بعد الزوال، أو بعد

الإفطار في السفر، أو كان مريضاً لا يجب عليه الصوم، وكانت زوجته صائمة في شهر رمضان، فهنا أمران:

الأول: أنه إذا أكرهها على الجماع من غير مطاوعة، فهل يتحمل عنها الكفارة، غاية الأمر لزوم كفارة واحدة؛ لعدم كونه بنفسه صائماً؟ احتاط وجوباً في المتن بالتحمل، ولكن صرح السيد في العروة<sup>(١)</sup> بالعدم، وهو الظاهر في بادئ النظر؛ بلحاظ ما عرفت من كون التحمل على خلاف القاعدة، ومورد الرواية المتقدمة هما الزوجان الصائمان، فإذا لم يكن الزوج صائماً فهو خارج عنه، ولكن التأمل فيها يقضي بأن منشأ التحمل هي صفة الصوم المتحققة في المرأة وإكراهها على الجماع من دون مطاوعة، ولا فرق في ذلك بين صورة صوم الزوج الموجب لتحقيق الكفارة، وثبوتها عليه في الجماع في شهر رمضان مثلاً، وبين صورة العدم كما في فرض المقام، فالظاهر هو الاحتياط المذكور في المتن.

الثاني: أصل جواز الإكراه في هذه الصورة وعدمه، وقد صرح في المتن بعدم الجواز، كما ربما يحكى<sup>(٢)</sup> عن البعض الآخر؛ نظراً إلى أنه لا يجوز لأحد أن يكره غيره فيما ليس له عليه حق. نعم، في حقه الثابت المشروع له الإكراه، كما بالإضافة إلى المديون القادر على أداء الدين الممتنع فيه، وفي المقام ليس له حق؛ لأن الزوج وإن كان له حق الاستمتاع إلا أنه ليس له هذا الحق في هذه الحالة، كما في حال الحيض. ولكن استظهر بعض الأعلام<sup>(٣)</sup> أنه لا دليل على حرمة إكراه الغير على ما ليس فيه الحق على نحو الكبرى الكلية. نعم، لو كان العمل المكروه عليه محرماً كشرب

(١) العروة الوثقى ٢: ٣٨ مسألة ٢٤٨٧.

(٢) الحاكي هو السيد الخوئي في المبحث في شرح العروة ٢١: ٣٧٤.

المحرم، أو كان الشيء المتوعد عليه أمراً لا يسوغ ارتكابه في حدّ نفسه؛ كما لو هدّده بالقتل أو مثله، كان الإكراه حينئذٍ حراماً. وأمّا لو كان العمل سائغاً وإن لم يكن فيه الحقّ، أو كان التوعد بما هو أيضاً سائغ في حدّ نفسه، كما لو فرض أنّ الزوجة تعمل عملاً غير مناف لحقّ الزوج من خياطة أو نحو ذلك، ولكنّ الزوج لا يعجبه ذلك العمل ولا يرضى به، فيهدّدها بما هو جائز له من الطلاق أو التسريّ عليها، فلا دليل على حرمة مثل هذا الإكراه بعد عدم كونه ظلماً ولا تعدياً، وإنّما هو إلزام وتوعد للغير بالفعل الكذائي أو ترك الكذائي.

فمع كون الأمر المكروه عليه سائغاً في نفسه والإكراه أيضاً بشيء وهو سائغ للمكروه، أهمل هناك مانع عن جواز الإكراه؟ والمقام من هذا القبيل؛ فإنّ تمكين الزوجة الصائغة وإن كان حراماً، إلّا أنّه يرتفع بالإكراه موضوع الحرمة بمقتضى حديث الرفع<sup>(١)</sup>، فيصدر عنها الفعل بنحو سائغ، فإذا أكرهها الزوج بالتوعد بشيء وهو سائغ في نفسه من الطلاق ونحوه، فأبى مانع من هذا الإكراه؟

نعم، الذي ينبغي التكلّم فيه أنّه هل يجوز الإكراه على أمر محرّم في نفسه ولو كان المتوعد عليه مباحاً؛ نظراً إلى صيرورته حلالاً بالإكراه؟ وبعبارة أخرى؛ هل يجوز إيجاد موضوع الجواز بالإكراه أو لا؟ واستظهر عدم الجواز؛ لأنّ المولى إذا نهى شخصين عن عمل يفهم العرف منه أنّ المفاوض للمولى صدور هذا العمل من غير خصوصيّة لجهة الإصدار، وأنّ المتصدّي له هو الفاعل بالمباشرة أو بالتسبب، فإذا منع المولى شخصين عن الدخول عليه، فأكره أحدهما الآخر وأجبره على الدخول، يعاقب المكروه على فعله التسببي وإن كان المكروه معذوراً في عمله.

مسألة ٨: مصرف الكفارة في إطعام الفقراء: إما بإشباعهم، وإما بالتسليم إلى كل واحد منهم مُدّاً من حِنطة، أو شعير، أو دقيق، أو أرز، أو خبز، أو غير ذلك من أقسام الطعام، والأحوط مُدّان، ولا يكفي في كفارة واحدة - مع التمكن من الستين - إشباع شخص واحد مرتين أو مرّات، أو إعطاؤه مُدّين أو أمداد، بل لابدّ من ستين نفساً. ولو كان للفقير عيال يجوز إعطاؤه بعدد الجميع لكل واحد مُدّاً؛ مع الوثوق بأنّه يُطعمهم أو يُعطيههم، والمُدّ ربع الصاع، والصاع ستمائة مثقال وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال<sup>١</sup>.

وقصاري ما يقتضيه حديث الرفع هو رفع العقاب دون المبعوضة، وعلى هذا الأساس يكون البناء على عدم جواز تقديم المأكول النجس إلى المكلف الجاهل ليأكله. نعم، يتوقف ما ذكر على إحراز ثبوت مقتضي الحرمة كما في المقام، وإلا ففي صورة الشك لا يبعد الحكم بالجواز، كما لو جامع الزوج غير الصائم زوجته الصائمة في حال النوم، فإنّ الظاهر أنّه لا بأس بهذا الجماع<sup>(١)</sup>، انتهى تقريباً.

وأنت خير بأنّ ما أفاده بطوله وإن كان في غاية المتانة ولا تجري فيه المناقشة، إلّا أنّ مرجعه إلى ما ذكر من أنّه ليس للزوج حقّ الاستمتاع في هذه الحالة كحال الحيض على ما مثلنا، فإذا أكرهها على الجماع في حال الصوم في رمضان مثلاً، فالحرمة وإن كانت مرفوعة عن الزوجة المكروهة، إلّا أنّه ليس له حقّ الاستمتاع في هذه الحالة، فيكون الإكراه غير جائز.

١- الكلام في هذه المسألة في جهات:

الأولى: لا إشكال في أنّ مصرف الكفارة هو الفقير، وفي أنّ المراد منه هو

المسكين المذكور في الآية<sup>(١)</sup> والروايات؛ لأنهما إذا اجتماعا افترقا وإذا افترقا اجتماعا، والمراد منه من يقابل الغني الذي له مؤونة السنة بالفعل أو بالقوة ولو لأجل القدرة على العمل، كما هو المعمول في زماننا من وجود جماعة مخصوصة معدّين أنفسهم للاستئجار على الأعمال، وذلك يكفي في ارتزاقهم وفي اتّصافهم بالغنى وإن كان لعلّه خلاف العرف، لكن ملاكته في نظر الشرع واحد، كما في الموارد الأخرى، ويدلّ عليه مضافاً إلى ما ذكر، موثقة إسحاق بن عمار الواردة في كفارة الإطعام الدالة على قوله: قلت: فيعطيه الرجل قرابته إن كانوا محتاجين؟ قال: نعم... إلخ<sup>(٢)</sup>، فإنه يظهر منها أنّ الملاك مجرد الحاجة من غير فرق بين القرابة وغيرهم.

الثانية: أنّ للإطعام طريقين:

أحدهما: الإشباع؛ أي إشباع ستين مسكيناً؛ لأنّه وإن كان يتحقّق الإطعام بمسّمّاه وإن لم يبلغ حدّ الإشباع، إلّا أنّ المتفاهم العرفي منه صورة الإشباع، كما في التعبير القرآني الذي أطعمهم من جوع<sup>(٣)</sup>، الظاهر في مقابلة الإطعام مع الجوع، كمقابلة الأمن مع الخوف في الآية<sup>(٤)</sup> المعطوفة على هذه الآية، والظاهر ثبوت المقابلة مطلقاً لا في خصوص المورد، كما لا يخفى.

وثانيهما: التسليم إلى كلّ واحد من الفقراء، وينبغي التكلّم في هذه الجهة من أمرين:

(١) سورة المائدة ٥: ٨٩ و ٩٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٢٩٨ ح ١١٠٣، الاستبصار ٤: ٥٣ ح ١٨٥، تفسير العياشي ١: ٣٣٦ ح ١٦٦، وعنهما وسائل الشريعة ٢٢: ٣٨٦، كتاب الإيلاء والكفارات، أبواب الكفارات ب ١٦ ح ٢.

(٣، ٢) سورة قريش (إيلاف) ٤: ١٠٦.



الأول: هل اللازم مع التسليم إلى الفقراء مدّان، أو مدّ واحد؟ فالمشهور<sup>(١)</sup> على الثاني، والمحكي عن الشيخ ومن تبعه الأول<sup>(٢)</sup>، والظاهر أنّه لم يرد في روايات الباب إلّا مدّ واحد، ولكنّ الشيخ لعلّه استفاد ذلك من ثبوت مدّين في كفارة الظهار؛ نظراً إلى أنّه لا فرق بين المقامين، فإن قلنا بالتفكيك وإمكان الفرق ولزوم الاختصار على المورد فهو، وإلّا فاللازم الحمل على الاستحباب جمعاً بين نصوص البابين، وعلى فرض التعارض فالشبهة تعيّن المدّ في المقام، كما أنّه لو وصلت النوبة إلى الأصل فقتضاء كفاية الاختصار على الأقلّ؛ للدوران بين الأقلّ والأكثر، كما لا يخفى.

الثاني: الظاهر بلحاظ تعيين العدد في الفقراء إشباعاً أو تسليماً لزوم رعاية ذلك بالنسبة إلى الستين، فلا يكفي الأقلّ ولو بلغ ستين مرّة، بل لا بدّ من البلوغ إلى العدد المذكور. نعم، إذا كان للفقير عيال يجوز إعطاء الكفارة إلى الفقير مع الوثوق بإطعامهم إشباعاً أو تسليماً، ولكن لا بدّ من البلوغ إلى العدد المذكور، وهو ستون نفساً.

الجهة الثالثة: المدّ ربع الصاع، وقد اشتهر أنّ النبي ﷺ كان يتوضّأ بمدّ ويغتسل بصاع، وفي المتن ستمائة مثقال وأربعة عشر مثقالاً وربع مثقال، وقد مرّ في باب المياه من كتاب الطهارة في بحث الكر<sup>(٣)</sup> ما يتضمّن التحقيق في هذا المقام ولا حاجة إلى الإعادة، فراجع.

(١) جواهر الكلام ٣٣: ٢٥٨، مستمسك العروة ٨: ٣٧٤، المستند في شرح العروة ٢١: ٣٩٦.

(٢) الخلاف ٤: ٥٦٠ مسألة ٦٢، المبسوط ١: ٢٨٦، الوسيلة ٣٥٣.

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الطهارة، المياه ١٣٥ - ١٥١.

مسألة ٩: يجوز التبرّع بالكفارة عن الميت؛ لصوم كانت أو لغيره . وفي جوازه عن الحي إشكال ، والأحوط العدم ، خصوصاً في الصوم<sup>١</sup>.

١- أما جواز التبرّع بالكفارة عن الميت لصوم كانت أو لغيره - فضافاً إلى أنه لا إشكال فيه بل لا خلاف<sup>(١)</sup> - فلما فصلناه في مبحث الحج النبائي<sup>(٢)</sup> من أن النيابة وإن كانت على خلاف الأصل والقاعدة، إلا أنه قد دلت الروايات الكثيرة<sup>(٣)</sup> على جريانها في الحج والصلاة وأمثال ذلك من الأمور العبادية فضلاً عن غيرها، كأداء دين الميت . نعم ، في الجواز عن الحي إشكال واختلاف ، فالمشهور المنع<sup>(٤)</sup>، وقد جوزه جماعة<sup>(٥)</sup>، كما أن المحقق فصل في محكي الشرائع<sup>(٦)</sup> بين الصوم فلا يجوز، وبين غيره كالعتق والإطعام فيجوز ، واحتاط الماتن بالاحتياط الوجوبي بالعدم مطلقاً، خصوصاً في الصوم.

والدليل على الجواز المطلق، إطلاق كلمة الدين على حقوق<sup>(٧)</sup> الله وكل دين

(١) مستمك العروة ٨: ٣٧٠، المستند في شرح العروة ٢١: ٣٨٤.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج: ١٣/٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢: ٤٤٣، كتاب الطهارة، أبواب الاحتضار ب ٢٨، وج ٨: ٢٧٦، كتاب الصلاة، أبواب قضاء الصلوات ب ١٢، وج ١١: ١٦٣، كتاب الحج، أبواب النيابة في الحج ب ١ و ٢ و ٣، وج ١٨: ٣٧١، كتاب التجارة، أبواب الدين والقرض ب ٣٠.

(٤) جواهر الكلام ١٦: ٣١٤.

(٥) المبسوط ١: ٢٧٦، مختلف الشيعة ٣: ٣١٨ مسألة ٦٣.

(٦) شرائع الإسلام ١: ١٧٦.

(٧) مستند أحمد بن حنبل ١: ٤٨٩ ح ٢٠٠٥، صحيح البخاري ٣: ٢٩٤، كتاب الصوم ب ٤٢ ح ١٩٥٣، صحيح مسلم ٢: ٦٦١، كتاب الصيام ب ٢٧ ح ١٥٤ و ١٥٥، سنن أبي داود: ٥١٤، كتاب الأيمان والنذور ب ٢٦ ح ٣٣١٠.

مسألة ١٠: يكفي في حصول التابع في الشهرين صوم الشهر الأول ويوم من الشهر الثاني، ويجوز له التفريق في البقية ولو اختياراً. ولو أفطر في أثناء ما يعتبر فيه التابع لغير عذر وجب استثنافه، وإن كان للعذر كالمرض والحيض والنفاس والسفر الاضطراري - لم يجب عليه استثنافه، بل يبني على ما مضى. ومن العذر نسيان النية حتى فات وقتها؛ بأن تذكر بعد الزوال<sup>(١)</sup>.

يسوغ فيه التبرع، مع أنه قد أورد<sup>(٢)</sup> على الصغرى بأن إطلاق كلمة الدين عليها وإن ورد في بعض الروايات المعتبرة، لكنه مبني على ضرب من المسامحة ونوع من العناية، وإلا فالمتبادر منه هو الدين المالي. وعلى الكبرى بعدم ثبوت جواز التبرع عن الغير في كل دين، وإنما الثابت في خصوص الديون المالية، وأما أن مطلق ما كان واجباً يصح التبرع به عن الغير، فلم يدل عليه دليل.

وأما التفصيل، فالدليل على عدمه في الصوم ما مر من أن النيابة على خلاف القاعدة، وعلى الجواز في غيره وضوح جريان التوكيل فيه، ولازمه جريان التبرع أيضاً مع أن الملازمة ممنوعة، فالاحتياط كما في المتن، لا يجوز أن يترك.

١- هل التابع في صوم شهرين متتابعين الذي هو إحدى الخصال معتبر بالنسبة إلى جميع أيامها؛ أي الستون أو ما يقرب منه، أو أنه معتبر بالنسبة إلى الشهر الأول ويوم من الشهر الثاني، بحيث يصدق التابع من حيث الشهر، ولا يعتبر التابع في الأيام، شبيه ما ذكرناه في كتاب الحج<sup>(٣)</sup> بالنسبة إلى العمرة المفردة؛ من أن

(١) المورد هو السيد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة ٢١: ٣٨٨ - ٣٩٠.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج ٢: ٢٣٥ - ٢٤٢.

ما ورد «أَنَّ لكلَّ شهرِ عمرة»<sup>(١)</sup> لا يراد به اعتبار فصل مقدار يساوي الشهر بين عمرتين، بل المراد به أَنَّ لكل عنوان من عناوين الشهور عمرة مستقلة؛ فيجوز أن يأتي بعمرة في أواخر رجب، وبعده في أوائل شعبان وإن كانت عن نفسه ولم يتحقق الفصل إلا بمقدار قليل، غاية الأمر تغيير عنوان الشهر وتبدله، بخلاف ما إذا وقع الثانية في نفس الشهر الذي أتى بالأولى فيه؛ فإنه غير جائز وإن كان الفصل أزيد من عشرين يوماً.

وبعبارة أخرى: المتابع الذي أخذ وصفاً هل يعتبر بين الشهرين، أو بين أيامهما أيضاً؟ الظاهر هو الأول، ولازمه أنه لو أفطر في أثناء ما يعتبر فيه المتابع من غير عذر يلزم استثنائه لحصوله. نعم، لو كان مستنداً إلى العذر كالحمض والنفاس أو السفر غير الاختياري لا يجب الاستثناء حينئذٍ، بل يبني على ما مضى ويراعي البقية مثل صورة رعاية المتابع. ثم إنَّ من مصاديق العذر نسيان نية الصوم - الذي هو أمر غير اختياري - حتى فات وقتها؛ بأن يتذكر بعد الزوال.

ومن الروايات الدالة على أصل الحكم رواية الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام، المشتملة على قوله عليه السلام: «وإنما وجب عليه صوم شهرين متتابعين دون أن يجب عليه شهر واحد أو ثلاثة أشهر؛ لأنَّ الفرض الذي فرض الله تعالى على الخلق هو شهر واحد، فضوعف هذا الشهر في الكفارة تأكيداً وتغليظاً عليه، وإنما جعلت متتابعين لئلا يهون عليه الأداء فيستخفَّ به؛ لأنَّه إذا قضاء متفرقاً هان عليه القضاء واستخفَّ بالإيمان»<sup>(٢)</sup>.

(١) وسائل الشريعة ٣٠٧: ١٤، كتاب الحج، أبواب العمرة ب ٦.

(٢) حيون أخبار الرضا عليه السلام ١١٩: ٢ ب ٣٤ قطعة من ح ١، علل الشرائع ٢٧٢ - ٢٧٣ ب ١٨٢ قطعة من ح ٩،

وعنه وسائل الشريعة ٣٧٠: ١٠، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٢ ح ١.

مسألة ١١: لو عجز عن الخصال الثلاث في كفارة شهر رمضان « يجب عليه التصدق بما يطيق ، ومع عدم التمكن يستغفر الله ولو مرة . والأحوط الإتيان بالكفارة إن تمكّن بعد ذلك في الأخيرة <sup>١</sup> .

ومن الروايات الواردة في صورة العذر رواية رفاعه بن موسى قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة تنذر عليها صوم شهرين متتابعين ؟ قال : تصوم وتستأنف أيامها التي قعدت حتى تتم الشهرين . قلت : أرأيت إن هي يئست من المحيض أتقضيه ؟ قال : لا تقضي يجزئها الأول <sup>(١)</sup> .

١- قد صرح السيّد في العروة بأنّه في صورة العجز عن الخصال الثلاث في كفارة مثل شهر رمضان يتخير بين أن يصوم ثمانية عشر يوماً ، أو يتصدق بما يطيق <sup>(٢)</sup> ، وظاهر المتن تعيّن الثاني ، واحتمل أن يكون الأول للمشهور <sup>(٣)</sup> ، والمنشأ وجود روايات في هذا المجال بعضها ظاهرة في أنّ البدل في صورة العجز هو صيام ثمانية عشر يوماً ، والأخرى ظاهرة في أنّ البدل هو التصدق بما يطيق .

فمن الطائفة الأولى : رواية أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ، ولم يقدر على العتق ، ولم يقدر على الصدقة ؟ قال : فليصم ثمانية عشر يوماً عن كلّ عشرة مساكين ثلاثة أيام <sup>(٤)</sup> .

(١) الكافي ٤: ١٣٧ ح ١٠ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٧١ ، كتاب الصوم ، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ١ .

(٢) العروة الوثقى ٢: ٣٩ مسألة ٢٤٨٨ .

(٣) مفاتيح الشرائع ١: ٢٧٤ ، المستند في شرح العروة ٢١: ٣٧٨ .

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٢ ح ٩٤٤ ، الاستبصار ٢: ٩٧ ح ٣١٤ ، المقنعة ٣٤٥-٣٤٦ ، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٨١ ، كتاب الصوم ، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٩ ح ١ .

وفي تعليقه الوسائل<sup>(١)</sup> نقل الرواية عن الاستبصار، عن أبي بصير وسماعة بن مهران قالا: سألتنا أبا عبد الله عليه السلام، وترك قوله: ولم يقدر على العتق، والرواية موثقة وإن كان بعض روايتها من أسناد كتاب كامل الزيارات<sup>(٢)</sup>، وبعضها من أسناد كتاب التفسير لعلي بن إبراهيم<sup>(٣)</sup>.

ومن الطائفة الثانية: ما تقدّم من صحيحة عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أفطر من شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر، قال: يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق<sup>(٤)</sup>. بناءً على كون المراد من قوله عليه السلام: «فإن لم يقدر» عدم القدرة على شيء من الخصال الثلاث كما هو الظاهر، لا عدم القدرة على خصوص الأخيرة.

هذا، وقد رواه في الوسائل في الباب الواحد مرتين من دون أن يكون هناك تعدّد في البين.

والجمع بين الطائفتين اللتين لهما ظهور في التعمين بالحمل على التخفيف، كما عن المشهور.

وحيث إنّ رواية أبي بصير قد نقلها في الوسائل في باب الكفّارات أيضاً<sup>(٥)</sup>، مع أنّ الظاهر الاتحاد وعدم التعدّد، وقد ذكر هناك عنوان الظهار الذي كفّارته الخصال

(١) أي في وسائل الشيعة ٧: ٢٧٩، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الريناني الشيرازي.

(٢) كامل الزيارات ١٦٦ ب ٢٦، الرقم ٢١٧ وص ٢٥٣ ب ٤٩، الرقم ٣٧٨.

(٣) تفسير القمي ١: ٢٠٥.

(٤) تقدّم في ص ١٤٠.

(٥) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٧٢، كتاب الإيلاء والكفّارات، أبواب الكفّارات ب ٨ ح ١ من تهذيب الأحكام ٨:

٢٣ ح ٧٤.

بنحو الترتيب، لا بنحو التخيير كما في كفارة رمضان على ما تقدّم، فلذلك أورد<sup>(١)</sup> على المشهور بعدم ثبوت التعارض بين الروايتين بعد كون موردهما أمرين غير مرتبطين؛ لورود إحديهما في الظهار، والأخرى في كفارة رمضان، وهي المبحوث عنها في المقام، وهو مستند المتن، خصوصاً بعد كون الاتّصاف بالصحة فيه أمراً لا ريب فيه.

ويؤيده أنّه في النقل الآخر الحالي عن التعرّض للظهار يكون المسؤول عنه صورة تعيّن صيام شهرين متتابعين عليه، وهو لا ينطبق على كفارة رمضان، مع أنّ جعل صوم ثمانية عشر يوماً بدلاً عن إطعام ستين مسكيناً وإن كان مناسباً لكفارة اليمين، التي يدلّ عليها قوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ - إِلَى - فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أنّ الظاهر أنّ مورده صورة تعيّن الإطعام عليه، وإلا فاللازم جعل البديل لثلاث لا للأخيرة، خصوصاً مع كونها غير مرتّبة.

ومع الاستشكال في أنّ موردها الظهار، فلا محالة تكون مطلقة، وتكون الصحيحة الواردة في خصوص كفارة رمضان مقيدة. فاللازم حمل المطلق على المقيّد والحكم بتعيّن التصدّق في المقام، كما هو ظاهر المتن.

بقي في المسألة أمران:

أحدهما: أنّه مع عدم التمكن من التصدّق أصلاً يستغفر الله ولو مرّة، فالظاهر أنّه لا دليل عليه بالخصوص من الروايات إلاّ صحيحة علي بن جعفر في كتابه عن

(١) المورد بعض الأعلام عليه السلام في المستند في شرح العروة ٢١: ٣٧٩.

(٢) سورة المائدة ٥: ٨٩.

أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل نكح امرأته وهو صائم في رمضان ما عليه؟ قال: عليه القضاء وعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، فإن لم يجد فليستغفر الله<sup>(١)</sup>. وهي وإن كان مفادها الترتيب في كفارة الإفطار في شهر رمضان، وقد عرفت أن مقتضى التحقيق ثبوتها فيه بنحو التخيير، إلا أن دلالتها على لزوم الاستغفار بطبيعته الصادقة على المرة في صورة عدم التمكن من شيء من الخصال ظاهرة، كما لا يخفى.

ثانيهما: أن مقتضى الاحتياط الوجوبي الإتيان بالكفارة إن تمكّن بعد ذلك في الأخيرة، ولعل الوجه أن سقوط الكفارة بسبب العجز إنما هو مادام العجز باقياً وكونه مؤقتاً به؛ فع فرض التمكن يستكشف عدم السقوط من رأس، غاية الأمر تحيّل وزعم خلافه، فالاحتياط يقتضي ما ذكر، وقد أفق بذلك السيّد في العروة<sup>(٢)</sup>.

ثم إن مورد هذا الاحتياط أو الفتوى - كما في المتن التصريح به - هي الأخيرة التي هو عبارة عن التصدّق بما يطيق، وإلا فلا إشكال في أنه لو كان متمكناً من التصدّق وكان يتصدّق، لا يجب عليه شيء من الخصال الثلاث، ومن البعيد غاية البعد أنه في صورة عدم التمكن من الصدقة، ثم عروض التمكن من الخصال كان يجب عليه الخصال المزبورة، بحيث كان وجود التصدّق مع العجز حاله مسقطاً للثبوت بعد ذهاب العجز. وأما مع عدم فلا يكون هناك إسقاط، فورد الحكم المذكور في المتن إنما هي صورة التمكن من الأخيرة، فتدبر.

(١) مسائل علي بن جعفر ١١٦ ح ٤٧، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٤٨، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك منه الصائم ب ٨ ح ٩.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٣٩ مسألة ٢٤٨٨.



## مسألة ١٢: يجب القضاء دون الكفارة في موارد :

**الأول:** فيما إذا نام المجنب في الليل ثانياً بعد انتباهه من النوم ، واستمرّ نومه إلى طلوع الفجر ، بل الأقوى ذلك في النوم الثالث بعد انتباهتين وإن كان الأحوط شديداً فيه وجوب الكفارة أيضاً ، والنوم الذي احتلم فيه لا يُعدّ من النوم الأولى حتى يكون النوم الذي بعده النوم الثانية ، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط الذي مرّ<sup>١</sup> .

**الثاني:** إذا أبطل صومه لمجرّد عدم النية أو بالرياء أو نية القطع مع عدم

١- قد مرّ هذا البحث في الثامن من الأمور التي يجب الإمساك منها ، ولا نرى حاجة إلى الإعادة ، كما أنّه قد تقدّم المراد من النوم الأولى والنوم الثانية والنوم الثالثة ، والذي أضيف هنا الاحتياط الشديد بالإضافة إلى الكفارة في النوم الثالثة . وقد حكى عن المشهور<sup>(١)</sup> ذهابهم إلى وجوب الكفارة في هذه النوم ، إلا أنّها لم ترد فيه آية ولا رواية ولو ضعيفة ، وإن ادّعي عليه الإجماع في كلمات جملة من الفقهاء رضوان الله عليهم أجمعين<sup>(٢)</sup> ، إلا أنّ الإجماع المنقول ليس بحجة - كما قرّر في علم الأصول<sup>(٣)</sup> - خصوصاً من بعض المدّعين ، والإجماع الكاشف ليس بمحصل ، خصوصاً مع مخالفة جماعة أخرى ، كصاحب المدارك وقبلة الفاضلان<sup>(٤)</sup> ، ولكن مع ذلك لا يجوز التنزّل عمّا في المتن ، فتدبرّ جيّداً .

(١) شرائع الإسلام ١: ١٩٢ ، مسالك الأفهام ٢: ٢٥ .

(٢) الوسيطة: ١٤٢ ، غنية النزوع ١٣٨ ، جامع المقاصد ٣: ٧٠ .

(٣) سبى كامل در اصول فقه ١٠: ٣٢١-٣٢٦ .

(٤) المعبر ٢: ٦٧٤ ، منتهى المطلب ٩: ١٢٧-١٢٨ ، مدارك الأحكام ٦: ٩٠ .

الإتيان بشيء من المفطرات .

الثالث: إذا نسي غسل الجنابة ومضى عليه يوم أو أيام كما مر<sup>١</sup>.

١- ما ذكرناه في أول مباحث كتاب الصوم<sup>(١)</sup> من لزوم أن يكون الصوم مقروناً بنية، ولا يكفي مجرد الإمساك ولو عن جميع المفطرات من دون نية الصوم، أو ما هو بعينه في سائر اللغات؛ لأنه من العناوين القصديّة التي قوامها بالقصد، كعنوان الصلاة، كما أننا ذكرنا فيه<sup>(٢)</sup> عباديّة الصوم وأن يكون قصده مقروناً بنية القربة وخالياً عن الرياء المحلّ بالعباديّة، فمع الإخلال بشيء من الأمرين وإن كان لا يتحقّق الصوم المأمور به في الشريعة، إلّا أنّ غايته عدم التحقّق، وهو يوجب القضاء؛ لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه.

وأما إيجابه للکفارة أيضاً فلم يقدّم دليل عليه، كما أنّه لم يقدّم دليل على وجوب الكفارة في كلّ مورد وجوب القضاء؛ لعدم الملازمة بين الأمرين أصلاً، والمفروض عدم الإتيان بشيء من المفطرات الموجبة للکفارة، وهكذا الإخلال باستمرار النية المعتمدة من حين طلوع الفجر إلى الغروب، وقد ذكرنا<sup>(٣)</sup> أنّ نية القطع معناها عدم استمرار نية الصوم ولو ارتكازاً. وأمّا نية القاطع، فقد فصلنا فيها<sup>(٤)</sup> بأنّه إن رجعت إلى نية القطع يجري عليها حكمها، وإن لم ترجع لا دليل على البطلان بها. وبعبارة أخرى: إن توجه إلى الملازمة ولو بالتبع فهو موجب للبطلان فقط، وإلّا فلا قضاء فضلاً عن الكفارة.

وأما من نسي غسل الجنابة ومضى عليه يوم أو أيام، فقد تقدّم البحث عن

(١، ٢) في ص ٧-١٧.

(٣، ٤) في ص ٥٨-٦٠.

الرابع: إذا أتى بالمفطر قبل مراعاة الفجر، ثم ظهر سبق طلوعه إذا كان قادراً على المراعاة، بل أو عاجزاً على الأحوط. وكذا مع المراعاة وعدم التيقن ببقاء الليل؛ بأن كان ظاناً بالطلوع أو شاكاً فيه على الأحوط وإن كان الأقوى عدم وجوب القضاء مع حصول الظن بعد المراعاة، بل عدمه مع الشك بعدها لا يخلو من قوة أيضاً. كما أنه لو راعى وتيقن البقاء فأكل، ثم تبين خلافه صبح صومه. هذا في صوم شهر رمضان. وأما غيره من أقسام الصوم - حتى الواجب المعين - فالظاهر بطلانه بوقوع الأكل بعد طلوع الفجر مطلقاً؛ حتى مع المراعاة وتيقن بقاء الليل<sup>١</sup>.

حكمه في مسألة تعتمد البقاء على الجنابة<sup>(١)</sup>، ولا حاجة إلى الإعادة، فراجع.

#### ١- في هذا الأمر في الحقيقة فرعان:

الأول: ما إذا أتى بالمفطر قبل مراعاة الفجر ثم ظهر سبق طلوعه، فني فرض القدرة على المراعاة يجب عليه القضاء، وفي فرض العجز على الأحوط. ويدل على وجوب القضاء وإن كان مقتضى الاستصحاب الجواز - مضافاً إلى أنه مقتضى القاعدة: لفرض سبق الطلوع وعدم وقوع مجموع النهار ظرفاً للصوم - صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل تسحر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر وتبين؟ فقال: يتم صومه ذلك ثم ليقضه... الحديث<sup>(٢)</sup>. ولعل مقتضى إطلاق السؤال وترك الاستفصال في الجواب عدم الفرق بين صورة القدرة على المراعاة وصورة العجز وإن كان المتيقن هي الأولى، ولذا احتاط في الثانية بالاحتياط الوجوبي.

(١) في ص ٧٨ - ٨٠.

(٢) الكافي ٤: ٩٦ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٩ ح ٨١٢، الاستبصار ٢: ١١٦ ح ٣٧٩، وغيرها وسائل الشيعة

١٠: ١١٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٤٤ ح ١.

الثاني: ما إذا أتى بالمفطر مع المراعاة وعدم التيقن ببقاء الليل؛ بأن كان ظاناً بالطلوع أو شاكاً فيه، وقد احتاط فيه بالقضاء وإن أفتى بعدم الوجوب في صورة الظن، بل نفى خلوّ عدم الوجوب في صورة الشك عن القوة. والمستند في هذا الفرع موثقة سماعة بن مهران قال: سألته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان؟ فقال: إن كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثم عاد فرأى الفجر فليتم صومه ولا إعادة عليه، وإن كان قام فأكل وشرب ثم نظر إلى الفجر فرأى أنه قد طلع الفجر فليتم صومه ويقضي يوماً آخر؛ لأنه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادة<sup>(١)</sup>. والرواية ظاهرة - خصوصاً مع التعليل المذكور فيها - في التفصيل بين صورة المراعاة فلا يجب القضاء، وبين صورة عدم المراعاة - كما في الفرع الأول - فيجب القضاء وإن كان يجب الصوم بمعنى الإمساك في هذا اليوم أيضاً، كما مر.

وأما التفصيل المذكور في آخر الكلام في صورة تيقن البقاء بالإضافة إلى شهر رمضان وغيره من أقسام الصوم الواجب حتى المعين منه، بصحة الصوم في الأول والبطان في الثاني وإن كان واجباً معيّناً وفرض تيقن البقاء والمراعاة فضلاً عن غيرها، فالوجه في عدم البطان وعدم وجوب القضاء في شهر رمضان موثقة سماعة المتقدمه الدالة على وجوب الإتمام وعدم الإعادة فيه، والوجه في البطان في غيره مطلقاً ما عرفت من أن مقتضى القاعدة في مثله ذلك؛ لعدم وقوع المأثور به في ظرفه الزماني المخصوص، وقد مر أن مورد الموثقة شهر رمضان، فلا بد من

(١) الكافي ٤: ٩٦ ح ٢، الفقيه ٢: ٨٢ ح ٣٦٦، تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٩ ح ٨١١، الاستبصار ٢: ١١٦ ح ٣٧٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١١٥، كتاب الصوم، أبواب ما يمكك عنه الصائم ب ٤٤ ح ٣.

الخامس: الأكل تعويلاً على إخبار من أخبر ببقاء الليل مع كون الفجر طالعاً.

السادس: الأكل إذا أخبره من أخبر بطلوع الفجر لزعمه شخيرة المنبر.

مسألة ١٣: يجوز لمن لم يتيقن بطلوع الفجر تناول المفطر من دون فحص، فلو أكل أو شرب والحال هذه، ولم يتبين الطلوع ولا عدمه، لم يكن عليه شيء. وأما مع عدم التيقن بدخول الليل فلا يجوز له الإفطار، فلو أفطر والحال هذه يجب عليه القضاء والكفارة وإن لم يحصل له اليقين ببقاء النهار وبقي على شكه<sup>١</sup>.

الاقتصار في الحكم المخالف للقاعدة على مورد النص، وفي غيره الرجوع إلى القاعدة التي عرفت أن مقتضاها البطلان.

١- الوجه في وجوب القضاء في الأمر الخامس - ما مر - من أنه مقتضى القاعدة لفرض كون الفجر طالعاً حين الأكل، خصوصاً في صورة عدم حصول الاطمئنان الذي يعامل معه معاملة القطع عند العقلاء؛ لعدم حجية قول الواحد ولو كان عادلاً في الموضوعات الخارجية، كما قرّرناه في كتابنا في القواعد الفقهية<sup>(١)</sup>، كما أنه هو الوجه في وجوب القضاء في الأمر السادس. وأما ما أفاده في المسألة فأمران:

أحدهما: أنه يجوز تكليفاً لغير المتيقن بطلوع الفجر ومن يحكمه تناول المفطر من دون فحص ونظر؛ لاستصحاب بقاء الليل وعدم طلوع الفجر مع عدم وجوب الفحص في الموضوعات الخارجية، فلو تبين بعد ذلك أحد الأمرين فقد تقدّم

**السابع:** الإفطار تعويلاً على من أخبر بدخول الليل ولم يدخل؛ إذا كان المخبر ممن جاز التعويل على إخباره، كما إذا أخبر عدلان بل عدل واحد، وإلا فلا أقوى وجوب الكفارة أيضاً.

**الثامن:** الإفطار لظلمة قطع بدخول الليل منها ولم يدخل؛ مع عدم وجود علة في السماء. وأما لو كانت فيها علة فظن دخول الليل فأفطر ثم بان له الخطأ، فلا يجب عليه القضاء<sup>١</sup>.

حكمه، ومع عدم التبين لا يجب عليه شيء؛ لعدم إحراز القوت بوجه. ثانيهما: أنه لا يجوز تكليفاً الإفطار مع عدم التيقن بدخول الليل؛ لاستصحاب بقاء النهار وعدم دخول الليل. فلو أفطر والحال هذه، فإن حصل له اليقين أو ما يحكمه بعدم كون إفطاره قبل الدخول فلا يجب عليه شيء، وفي غير هذه الصورة يترتب عليه حكم الإفطار مع العلم بالوقوع في اليوم من وجوب القضاء والكفارة؛ لاقتضاء الاستصحاب ذلك.

١- ذكر في الأمر الأول من هذين الأمرين أنه إذا كان المخبر ممن جاز شرعاً التعويل على إخباره، كما إذا أخبر عدلان - أي البيّنة التي تكون شهادتها وإخبارها حجة في الموضوعات - أو عدل واحد بناءً على محتاره من اعتبار قوله فيها، خلافاً لما ذكرنا من عدم الاعتبار؛ لاستلزامه اللغوية لحجية البيّنة بعد اتحادهما من جميع الخصوصيات إلا من جهة العدد قلّة وكثرة، فإذا كان قول العادل الواحد حجة في الموضوعات، فجعل الحجية للأزيد مع عدم دخالة فيه بوجه لا مجال له، كما لا يخفى.

وكيف كان، إذا أخبر من يجوز التعويل على إخباره بدخول الليل فأفطر، ثم

انكشف الخلاف وأنه لم يدخل حين الإفطار، فقد حكم أولاً بوجوب القضاء عليه، وثانياً بوجوب الكفارة أيضاً، بل ربما يقال<sup>(١)</sup> بوجوب الأمرين في صورة عدم الانكشاف أيضاً، والمحكي عن صاحب المدارك<sup>(٢)</sup> عدم وجوب القضاء؛ لقيام الحجة الشرعية على دخول الليل، ومعه لا وجه للقضاء فضلاً عن الكفارة. وأجيب<sup>(٣)</sup> عنه بأن الحكم الشرعي المزبور ظاهري مغيب بعدم انكشاف الخلاف، والبيّنة لا تغير الواقع ولا توجب قلبه، فهذا الإفطار قد وقع في النهار، ومثله محكوم بالبطلان، غاية الأمر أنه معذور في الإفطار في النهار غير معاقب عليه لأجل الاتكال على مثل البيّنة.

وأنت خبير بأنه لو كان الحكم الظاهري المزبور مغيباً من أول الأمر لكان اللازم عدم جواز الإفطار أيضاً؛ لعدم إحراز وجود الغاية وعدمها، فاللازم الالتزام بعدم كونه مغيباً، ولازمه عدم وجوب القضاء فضلاً عن الكفارة، وقد حققنا هذا المطلب في بحث الأصول<sup>(٤)</sup>.

وأما الأمر الثاني: أي الإفطار لظلمة قطع بدخول الليل معها، فقد فصل فيه في المتن بين ما إذا لم تكن علّة في السماء فيجب القضاء، وبين ما إذا كانت في السماء علّة فظن دخول الليل فأفطر ثم بان له الخطأ؛ فإنه لا يجب عليه القضاء. وفيه خلاف بينهم<sup>(٥)</sup>، كما أنه قد وقع الاختلاف في التعبيرات أيضاً<sup>(٦)</sup>، بل في

(١) القائل هو السيّد الخوئي رحمه الله في المستند في شرح العروة ٢٦: ٤٢٦.

(٢) مدارك الأحكام ٦: ٩٤.

(٣) المجيب بعض الأعلام رحمه الله في المستند في شرح العروة ٢١: ٤٢٤.

(٤) سبيل كامل در اصول فقه شيعه ١٤: ٣١١-٣٢٥.

(٥) الحقائق النافذة ١٣: ١٠٥-١٠٦، جواهر الكلام ١٦: ٢٨٣، المستند في شرح العروة ٢١: ٤٢٥.

(٦) شرائع الإسلام ١: ١٧٣.

المتن مع ذكر عنوان القطع في موضوع المسألة ذكر عنوان الظن في أحد فرضيهما، والروايات الواردة فيه مختلفة:

فطائفة تدلّ على عدم وجوب القضاء، مثل:

صحيحة زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك وتكفّ عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً<sup>(١)</sup>. والظاهر أن موردها ما إذا كان المنشأ لعدم الرؤية قبل ذلك وجود علّة في السماء من غيم ونحوه.

ورواية أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت وفي السماء غيم فأفطر، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب؟ فقال: قد تمّ صومه ولا يقضيه<sup>(٢)</sup>. وغير ذلك من الروايات الدالّة على هذا المعنى.

وبإزاء هذه الطائفة موثقة أبي بصير وسماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحاب أسود عند غروب الشمس، فرأوا أنه الليل فأفطر بعضهم، ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس، فقال: على الذي أفطر صيام ذلك اليوم، إن الله - عز وجل - يقول: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٣)</sup> فن أكل قبل أن

(١) الكافي ٣: ٢٧٩ ح ٥، الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧١ ح ٨١٨، الاستبصار ٢: ١١٥ ح ٣٧٦، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ١٢٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥١ ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٠ ح ٨١٦، الاستبصار ٢: ١١٥ ح ٣٧٤، الفقيه ٢: ٧٥ ح ٣٢٦، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ١٢٣، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥١ ح ٣.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٨٧.



التاسع: إدخال الماء في الفم للتبرّد بمضمضة أو غيرها فسبقه ودخل الحلق . وكذا لو أدخله عبثاً . وأما لو نسي فابتلعه فلا قضاء عليه . وكذا لو تمضمض لوضوء الصلاة فسبقه الماء فلا يجب عليه القضاء . والأحوط الاقتصار على ما إذا كان الوضوء لصلاة فريضة وإن كان عدمه لمطلق الوضوء - بل لمطلق الطهارة - لا يخلو من قوّة<sup>١</sup> .

يدخل الليل فعليه قضاؤه ؛ لأنّه أكل متعمداً<sup>(١)</sup> .

والمناقشة في الطائفة المتقدّمة سنداً أو دلالة واضحة المنع ، كما في محكي الجواهر<sup>(٢)</sup> ، والجمع من حيث الدلالة غير ممكن ، فاللازم الرجوع إلى المرجّحات ، والثابت منها هو مخالفة العامة المتحقّقة بالإضافة إلى الطائفة الدالّة على عدم وجوب القضاء ، غاية الأمر في خصوص موردها ؛ وهو ما إذا كان في السماء غيم وإن لم يكن هناك قطع بدخول الغروب ، بل كان مجرد الظنّ لحجّيته بالإضافة إلى المغرب في الصورة المذكورة . ولعلّه هو الوجه في التعبير به في هذه الصورة وإن كان شروع الأمر معنوياً بعنوان القطع ، كما عرفت .

١- قد وردت في هذا المقام روايات ، والعمدة منها روايتان :

إحداهما: رواية عمّار الساباطي قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمضمض فيدخل في حلقه الماء وهو صائم ؟ قال : ليس عليه شيء إذا لم يتعمّد ذلك . قلت : فإن تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء ؟ قال : ليس عليه شيء .

(١) الكافي ٤ : ١٠٠ ح ١ و ٢ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٢٧٠ ح ٨١٥ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ١٢١ ، كتاب

الصوم ، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥٠ ح ١ .

(٢) جواهر الكلام ١٦ : ٢٨٥ .

قلت: فإن تتمعض الثالثة؟ قال: فقال: قد أساء، ليس عليه شيء ولا قضاء<sup>(١)</sup>.  
 ثانيتهما: ما رواه سبعة - في حديث - قال: سألته عن رجل عبت بالماء  
 يتمتعض به من عطش فدخل حلقه؟ قال: عليه قضاؤه، وإن كان في وضوء فلا  
 بأس به<sup>(٢)</sup>. ومقتضى قاعدة الإطلاق والتقييد حمل الأولى على الثانية والحكم بأن  
 التمتعض الموجب لدخول الماء في الحلق قهراً لا يوجب القضاء إذا كان في وضوئه،  
 وأما إذا كان عبثاً أو للفرار من العطش فهو يوجب القضاء، والتعبير بقوله عنه في  
 جواب السؤال عن تتمعض الثالثة: «قد أساء» لا يدل على أزيد من الكراهة،  
 خصوصاً مع التعبير بعده بأنه «ليس عليه شيء ولا قضاء»، فاللازم الالتزام  
 بالتفصيل خلافاً للمتن.

نعم، فيه: أن الأحوط الاقتصار على ما إذا كان الوضوء لصلاة فريضة وإن كان  
 عدمه لمطلق الوضوء بل لمطلق الطهارة لا يخلو عن قوة، والوجه في  
 الإطلاق - مضافاً إلى إطلاق الوضوء الوارد في رواية سبعة المتقدمة - أن الحكم  
 بالقضاء يكون على خلاف القاعدة، فيقتصر فيه على القدر المتيقن؛ وهو التمتعض  
 من عطش أو عبث، والوجه فيه: هو أن الدخول في الحلق في مفروض المسألة  
 قهري غير اختياري، فلا يتحقق فيه التعمد بوجه، فالحكم بالقضاء على خلاف  
 القاعدة.

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٣ ح ٩٩٦، وعنه وسائل الشريعة ١٠: ٧٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٣ ح ٥.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٢ ح ٩٩١، الفقيه ٢: ٦٩ ح ٢٩٠، وعنه وسائل الشريعة ١٠: ٧١، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٢٣ ح ٤.



## القول في شرائط صحّة الصوم ووجوبه

مسألة ١: شرائط صحّة الصوم أمور: الإسلام والإيمان والعقل، والخلو من الحيض والنفاس، فلا يصح من غير المؤمن ولو في جزء من النهار، فلو ارتدّ في الأثناء، ثم عاد لم يصح وإن كان الصوم معيّناً وجدّد النية قبل الزوال. وكذا من المجنون ولو أداراً مستغرقاً للنهار أو حاصلّاً في بعضه، وكذا السكران والمُغنى عليه. والأحوط لمن أفاق من السكر - مع سبق نية الصوم - الإتمام ثم القضاء، ولمن أفاق من الإغماء مع سبقها الإتمام، وإلا فالقضاء. ويصح من النائم لو سبقت منه النية وإن استوعب تمام النهار. وكذا لا يصح من الحائض والنفساء وإن فاجأهما الدم قبل الغروب بلحظة، أو انقطع عنهما بعد الفجر بلحظة.

ومن شرائط صحّته: عدم المرض أو الرمد الذي يضرّه الصوم؛ لإيجابه شدّته أو طول بُرئه أو شدّة ألمه؛ سواء حصل اليقين بذلك أو الاحتمال الموجب للخوف، ويلحق به الخوف من حدوث المرض والضرر بسببه إذا كان له منشأ عقلائي يعتني به العقلاء، فلا يصحّ معه الصوم، ويجوز بل يجب عليه الإفطار. ولا يكفي الضعف وإن كان مُفْرِطاً. نعم، لو كان ممّلاً لا يتحمّل عادة جاز الإفطار،

---

ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ من الصوم ففي الصحة إشكال ، بل عدمها لا يخلو من قوة .

ومن شرائط الصحة : أن لا يكون مسافراً سافراً يوجب قصر الصلاة ، فلا يصح منه الصوم حتى المندوب على الأقوى . نعم ، استثنى ثلاثة مواضع : أحدها: صوم ثلاثة أيام بدل الهدي .

الثاني: صوم بدل البدنة ممن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً ، وهو ثمانية عشر يوماً .

الثالث: صوم النذر المشترط إيقاعه في خصوص السفر ، أو المصرح بأن يوقع سافراً وحضراً دون النذر المطلق<sup>١</sup> .

١- قد تعرض في هذه المسألة لشرائط صحة الصوم واتصافه بكونه موافقاً للأمر به ، وهي أمور كثيرة تكون جملة منها معتبرة في جميع العبادات ، صوماً كانت أو غيره ، والبعض الآخر في الصوم ومثله .

فمن الأولي: الإسلام والإيمان والعقل ؛ فإنها معتبرة في صحة جميع العبادات . أما اعتبار الإسلام: فعلى تقدير القول باختصاص الفروع بغير الكفار ، خصوصاً في مثل الصوم الذي وقع في أول آيته في الكتاب<sup>(١)</sup> الخطاب بالمؤمنين ، فواضح ؛ لعدم تكليف الكفار بالصوم حتى يصح منهم ، وليس عدم تكليفهم كعدم تكليف غير البالغ الذي سيأتي إن شاء الله تعالى في المسألة الثالثة التعرض له ، وذلك لأن تكليف غير البالغ يراد به عدم ثبوت التكليف الإلزامي إيجاباً أو تحريماً عليه ، وإلا

فعبادات الصبي شرعية كما حققناه في محله<sup>(١)</sup>، وأما على تقدير القول بأن الكفار مكلفون بالفروع كما أنهم مكلفون بالأصول، فلا شبهة في أن الكافر إذا كان مشركاً يكون عمله كلا عمل بمقتضى قوله - تعالى -: «لَسِنَ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ»<sup>(٢)</sup> فإذا كان الشرك المتأخر موجباً للحبط، فالشرك المقارن يكون مانعاً عن الصحة بطريق أولى، ومن الواضح بل المسلم أنه لا فرق بين المشرك وغيره من أفراد الكافر.

نعم، هنا شبهة مندفة في محلها، وببالي أنا تعرضنا لها ولجوابها في مباحث الحج<sup>(٣)</sup>، وهي: أن الكافر إذا فرض تكليفه بالعبادات لا يكون قادراً على ذلك؛ لأنه ما دام كونه كافراً لا يصح عبادة منه، وبعد الإسلام يكون التكليف ساقطاً عنه؛ لأن الإسلام يجب ما قبله<sup>(٤)</sup> على ما فصلنا القول في هذه القاعدة في كتابنا في القواعد الفقهية<sup>(٥)</sup>.

وكيف كان، فالإسلام معتبر في الصحة مطلقاً؛ سواء قلنا بأنهم مكلفون بالفروع، أم لم نقل بذلك على خلاف التحقيق، ومرجع ذلك إلى اعتبار الإسلام في مجموع النهار الذي يكون ظرفاً زمانياً للصوم، كما هو مقتضى قوله تعالى: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا

(١) القواعد الفقهية: ١/ ٣٥٥ - ٣٧٠.

(٢) سورة الزمر ٢٩: ٦٥.

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج: ١/ ٣٠٢ - ٣٠٩.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد: ٢/ ٢٨٦، المسند لابن حنبل: ٦/ ٢٣٢ قطعة من ح ١٧٧٩٢ و ص ٢٤٣ ح

١٧٨٢٩ و ص ٢٤٦ ح ١٧٨٤٤، دلائل النبوة: ٤/ ٣٥١، كنز العمال: ١/ ٦٦ ح ٢٤٣، السيرة الحلبية: ٣/ ٣٧.

(٥) القواعد الفقهية: ١/ ٢٦٥ - ٢٨٦.

أَلَصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ<sup>(١)</sup>، وعليه: فيصح ما رتب عليه في المتن من أنه لو ارتد في الأثناء ثم عاد لم يصح، وإن كان تفريع عنوان غير المؤمن مع الحكم باعتبار الإسلام والإيمان معاً مما لا يستقيم، إلا أن يقال بأن عنوان غير المؤمن أعم من أن يكون مسلماً، أم لا يكون كذلك.

وأما اعتبار الإيمان زائداً على الإسلام: فقد وقع التعرّض لمثله في جملة من المباحث الفقهية، وبدل عليه الروايات الكثيرة، إلا أنه لا مجال فعلاً لإيراده مفصلاً.

وأما اعتبار العقل: فلأنه من أركان شرائط الوجوب والصحة؛ فإن القلم مرفوع عن المجنون حتى يفيق<sup>(٢)</sup>، وقد دلت أدلة كثيرة على شرطية العقل للتكليف، وأنه لا عبرة بعمل المجنون وفعله، كما هو كذلك بالنسبة إلى غير العبادات من العقود والإيقاعات أيضاً، ولا يقاس المجنون بالنائم ولو في جميع أجزاء النهار إذا كان صومه عن نية - كما سيأتي - وذلك لما علم من الأدلة من عدم منافاة النوم مع الصوم، خصوصاً ما ورد من أن نوم الصائم عبادة<sup>(٣)</sup>، وهذا بخلاف الجنون، فعروضه ولو في لحظات من النهار مبطل للصوم.

وكذا السكران والمغمى عليه، وإن احتاط فيها استحباباً بأن من أفاق من السكر يتم صومه ثم يقضيه إذا كان مع سبق نية الصوم، ومن أفاق من الإغماء الإتمام، وإلا فالقضاء، ويظهر من بعض الأعلام<sup>(٤)</sup> أن السكران والمغمى عليه

(١) سورة البقرة: ١٨٧.

(٢) الخصال: ٩٣ ح ٤٠، السنن الكبرى للبيهقي: ٨: ٤٦٠ ح ١٧٢١١ - ١٧٢١٣، وج ٤: ٤٤٨ ح ٨٣٠٧.

(٣) وسائل الشريعة: ١٠: ٣٩٥ - ٤٠٣، كتاب الصوم، أبواب الصوم المتدبب ب ١ ح ٤، ١٧، ٢٣ و ٢٤.

(٤) المستند في شرح العروة: ٢١: ٤٥٧.

يلحقان بالنائم؛ لأنّ الدليل على عدم صحّة الصوم من المجنون إن كان هو اشتراط التكليف بالعقل فمثل هذا الاشتراط لم يرد فيها، ولا سيما إذا كانا بالاختيار، وإن كان التكليف مطلقاً من هذه الجهة فلا إشكال إلّا من ناحية النية، والمفروض وجودها كما عرفت.

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ مغايرة النائم للمجنون إنّما هي لأجل ما أشير إليه من الأدلّة التي منها: «أنّ نوم الصائم عبادة» وإلا فلا فرق بينهما بحسب الظاهر، وحينئذٍ يقال: يستفاد حكم النائم من تلك الأدلّة، وأمّا السكران والمغمى عليه، فالظاهر جريان حكم المجنون عليهما، خصوصاً إذا كانا مستوعبين لجميع أجزاء النهار بخلاف النوم، فالفرق متحقّق.

ومن الثانية الحائض والنفساء: فالخلوّ عنها - أي عن الحيض والنفاس - شرط في صحّة الصوم، وقد فرّع عليه أنّه لو فاجأها قبل الغروب ولو بلحظة بطل صوم يومها، ولو فاجأها بعد الفجر ولو بلحظة فكذلك أيضاً، ويدلّ على اعتبار هذا الأمر - مضافاً إلى أنّه لا خلاف فيه - الروايات الكثيرة الدالّة عليهما:

منها: صحيحة المحسبي وأبي الصباح الكناني - التي رواها المشايخ الثلاثة - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة أصبحت صائمة، فلما ارتفع النهار أو كان العشي حاضت أفطر؟ قال: نعم، وإن كان وقت المغرب فلتفطر. قال: وسألته عن امرأة رأت الطهر في أوّل النهار من شهر رمضان فتغتسل (لم تغتسل خل) ولم تطعم، فما تصنع في ذلك اليوم؟ قال: تفطر ذلك اليوم، فإنّما فطرها من الدم<sup>(١)</sup>.

(١) الكافي ٤: ١٣٥ ح ٢ و ص ١٣٦ ح ٧، تهذيب الأحكام ٤: ٣١١ ح ٩٣٩، الفقيه ٢: ٩٤ ح ٤١٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٨، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٥ ح ١.



ومنها: رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرأة ترى الدم غدوة أو ارتفاع النهار أو عند الزوال؟ قال: تفطر... الحديث<sup>(١)</sup>.

ومنها: غير ذلك من الروايات الدالة على اعتبار الأمر المذكور.

وفي مقابلها رواية أبي بصير - الدالة على التفصيل بين ما قبل الزوال وما بعده - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن عرض للمرأة الطمث في شهر رمضان قبل الزوال فهي في سعة أن تأكل وتشرب، وإن عرض لها بعد زوال الشمس فلتغتسل ولتعتد بصوم ذلك اليوم ما لم تأكل وتشرب<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب الوسائل بعد نقل الرواية: أقول: حمله الشيخ على الوهم من الراوي لما مضى ويأتي، ويمكن حمل الاعتداد على احتساب الثواب وتجديد النية للإمساك وإن وجب القضاء؛ إذ لا تصرّح فيه بنفي وجوب القضاء، ويكون المراد بقوله عليه السلام: «ما لم تأكل وتشرب» بعد الغسل.

والرواية شاذة لا عامل بها، بل كما أفاد بعض الأعلام عليه السلام قد بلغت من الحجر مرتبة لم يتعرّض لها في الجواهر، بل ولا صاحب الحقائق، مع دأبه التعرّض لكل رواية تناسب المسألة وإن ضعفت أسانيدها<sup>(٣)</sup>.

وكيف كان، فالرواية معرض عنها لا تصلح لمعارضة ما تقدّم.

ومن شرائط الصحة عدم المرض: وكذا السفر على ما يأتي إن شاء الله تعالى،

(١) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٣ ح ١٢١٧، الاستبصار ١: ١٤٦ ح ٥٠١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٩، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٥ ح ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٣٩٣ ح ١٢١٦، الاستبصار ١: ١٤٦ ح ٥٠٠، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٣٢، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٨ ح ٤.

(٣) المستند في شرح العروة ٢١: ٤٥٩.

والأصل في اشتراط عدمها قوله - تعالى - عقيب إيجاب الصوم وكتابته: «فَسَنَ شَهْدَ مِنْكُمْ أَلْشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»<sup>(١)</sup>.  
 إن قلت: إن غاية مفاد الآية عدم وجوب الصوم عليهما في شهر رمضان، وهو لا ينافي الصحة فيه مع أحدهما.

قلت: إن مفاد الآية أن المجمعول على من شهد الشهر الصيام فيه، وعلى المريض أو المسافر فيه، فالمجمعول عدة من أيام أخر، فما جعل للشاهد لم يجعل لهما، وما جعل لهما لم يجعل للشاهد، وهذا لا ينافي صدق عنوان القضاء على عملهما والإتيان بالصوم في عدة من أيام أخر. وعليه: كما لا ينطبق المجمعول أولاً على عملهما، كذلك لا ينطبق المجمعول ثانياً على العمل في شهر رمضان، ولذا يكون صومهما فيه غير صحيح؛ لعدم تعلّق الجعل به.

وبهذا التقريب يمكن استفادة الشرطية المزبورة من الآية من دون حاجة إلى الرواية أصلاً، ومع قطع النظر عما ذكرنا يرد على الاستدلال بالآية للشرطية؛ لما عرفت من أن غاية مفادها عدم الوجوب لا عدم الصحة، كما هو كذلك بالإضافة إلى البلوغ الذي هو شرط للوجوب لا للصحة، فتدبر جيداً.

ثم إن مثل المرض الرمّد، ففي صحيحة حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصائم إذا خاف على عينيه من الرمّد أقطر<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية سليمان بن عمرو (عمرخ ل) عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اشتكت أم سلمة - رحمها الله - عينها في شهر رمضان، فأمرها رسول الله ﷺ أن تفتّر، وقال:

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

(٢) الفقيه ٢: ٨٤ ح ٣٧٣، الكافي ٤: ١١٨ ح ٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢١٨، كتاب الصوم، أبواب من

يصح منه الصوم ب ١٩ ح ١.

عشاء الليل لعينك ردي<sup>(١)</sup>.

ثم إنَّ شرطية عدم المرض والزَّمْد لا بدَّ وأن تفرض فيما إذا كان الصوم مضراً له بأي نحو من الأنحاء المذكورة في المتن، ولا يعتبر حصول اليقين أو الاطمئنان بذلك، وإلا فالغاية الظنّ، والأكثر ذكرُوا أنَّ مجرد الاحتمال العقلائي كافٍ في الإحراز المجوز للإفطار؛ لصدق الخوف وتحقق عنوانه كما في الصحيحة المتقدمة.

وفي موثقة عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصيبه العطاش حتّى يخاف على نفسه. قال: يشرب بقدر ما يمسك ريقه ولا يشرب حتّى يروى<sup>(٢)</sup>. وليس المراد من قوله: «حتّى يخاف على نفسه» خصوص الخوف على النفس من الهلاك، بل يعمّ ما دونه أيضاً من خوف المرض، فالملاك هو الخوف المتقدّم بالاحتمال العقلائي الذي يرتّب العقلاء عليه الأثر، ولا يكفي مجرد الضعف ولو كان مفرطاً إلا إذا كان ممّالاً يتحتمل في العادة.

ولو صام بزعم عدم الضرر فبان الخلاف بعد الفراغ عن الصوم، فقد استشكل في المتن في الصحة، بل نفى عدمها خالياً عن القوة، ولعلّ الوجه فيه انكشاف عدم الوجوب عليه وإن كان يتخيّل الوجوب، كما إذا انكشف للمرأة وقوع صومها في يوم حيضها وإن كان مقتضى الاستصحاب على تقدير الشك عدم الحدوث.

ومن شرائط الصحة عدم السفر: كما ذكرنا، وقد عرفت أنَّ المجعول في الآية المباركة عدّة أيّام أخر للمريض والمسافر. نعم، استثنى من الصوم في السفر

(١) الفقيه ٢: ٨٢ ح ٣٧٢، علل الشرائع: ٣٨٢ ح ٢، الكافي ٤: ١١٩ ح ٧، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٢١٨.

كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٩ ح ٢.

(٢) الكافي ٤: ١١٧ ح ٦، الفقيه ٢: ٨٤ ح ٣٧٦، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٠ ح ٧٠٢ و ٣٢٦ ح ١٠١١، وعنها

وسائل الشريعة ١٠: ٢١٤، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٦ ح ١.

ثلاثة مواضع :

الأول : صوم ثلاثة أيام بدلاً عن الهدي للعاجز عنه ، قال الله - تعالى - : ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية . والتفسير المذكور في كتاب الحج في أحكام من<sup>(٢)</sup>.

الثاني : صيام ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً ، وكان عاجزاً عن الكفارة التي هي بدنة ، ففي صحيحة ضريس الكناني ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس ؟ قال : عليه بدنة ينحرها يوم النحر ، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة ، أو في الطريق ، أو في أهله<sup>(٣)</sup>.

ومن الواضح أنه ليس المراد من قوله عليه السلام : «في الطريق» الإقامة فيه في محلّ عشرة أيام ولو فرض إمكانه في مكة المكرمة ، مع أنه نادر جداً بالإضافة إلى بعد أعمال منى ، كما لا يخفى .

الثالث : صوم النذر فيما إذا كان النذر مقيداً به ، كما إذا نذر الصوم في المدينة المنورة أيام سفره للحج أو العمرة ، مع العلم بعدم الإقامة فيها عشرة أيام ، أو وقع التصريح في النذر بالعموم في الحضر والسفر ، وأما إذا كان نذر الصوم مطلقاً فصومه في السفر غير جائز .

والمستند في هذا الموضع رواية علي بن مهزيار قال : كتب بNDAR مولى إدريس :

(١) سورة البقرة ١٩٦ : ٢ .

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة ، كتاب الحج ٥ : ٢٧٤ - ٢٨١ .

(٣) الكافي ٤ : ٤٦٧ ح ٤ ، تهذيب الأحكام ٥ : ١٨٦ ح ٦٢٠ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٣ : ٥٥٨ ، كتاب الحج ،

أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة ب ٢٣ ح ٣ .

يا سيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فإن أنا لم أصمه ما يلزم مني من الكفارة؟ فكتب إليه وقرأته: لا تركه إلا من علة، وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك، وإن كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين، نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى<sup>(١)</sup>.

وحكي عن المحقق في المعتبر تضعيف الرواية<sup>(٢)</sup>، مع أن هذا الاستثناء كأنه متسالم عليه بين الأصحاب، وذكر بعض الأعلام المستضعف في علم الرجال والأسانيد ما ملخصه: أن وجه تضعيف المحقق غير معلوم؛ فإنه إن كان النظر إلى علي بن مهزيار فهو من الأجلاء، وإن كان إلى الطريق فأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري الواقع فيه ثقة، وإن كان إلى بندار صاحب الكتابة لأنه مجهول، فهو وإن كان كذلك، إلا أن الاعتبار بقراءة علي بن مهزيار الذي ذكر أنه قرأ جواب الإمام عليه السلام إليه، وإن كان إلى الإضمار فلا يحتمل مع كون الراوي هو ابن مهزيار أن يروي عن غير الإمام عليه السلام، فالرواية معتبرة من حيث السند لا مجال للخدشة فيها. ويمكن أن تكون المناقشة في دلالة الرواية تارة: من جهة عطف المرض على السفر، وهو يدل على ثبوت الحكم في المرض، خصوصاً مع ذكر المرض بعده، مع أن الحكم في المريض لا يدور مدار النية كما هو مذكور في الرواية، بل منوط بخوف الضرر وعدمه، كما عرفت.

وأخرى: من جهة دلالتها بالظهور بل بالصراحة على أن كفارة مخالفة النذر في صورة عدم العلة التصديق على سبعة مساكين، مع أن كفارتها في هذه الصورة إما

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٦ ح ٨٦٧، الاستبصار ٢: ١٢٥ ح ٤٠٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧٩، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٧ ح ٤.

(٢) المعتبر ٢: ٦٨٤.

كفارة الإفطار في شهر رمضان، أو كفارة مخالفة اليمين المذكورة في الآية الشريفة، مع أن الأولى ستون على نحو التخيير، والثانية عشرة كذلك، وليس فيها عدد السبعة بوجه.

وقد أجيب عن الأولى بأن القرينة الخارجية تكشف عن أن الإشارة في قوله ﷺ: «إلا أن تكون نويت ذلك» ترجع إلى خصوص السفر لا مع المرض. وعن الثانية بأن غايته سقوط هذه الفقرة عن الحجية؛ لوجود معارض أقوى، والتفكيك بين الفقرات في الحجية غير عزيز، مع أن الرواية منقولة في بعض الكتب بالعشرة مكان سبعة، فلا إشكال في الرواية<sup>(١)</sup>.

وأنت خير بأنه لو كان السفر عطفاً على المرض لأمكن أن يقال برجوع الاستثناء إلى الأخير أو المجموع، مع أنك عرفت العكس وأن المرض قد عطف على السفر ووقع الاستثناء بعده، مع أنه لا يوجب التمامية؛ لأن الفرض الاستثناء في خصوص النذر فقط، فلا يمكن الجواب عن المناقشة بهذه الصورة. نعم، لا مجال للخدشة في الجواب الثاني؛ أي التفكيك بين فقرات مختلفة من رواية واحدة في الحجية ولزوم الأخذ ببعض؛ لعدم المعارض وترك الآخر لوجود معارض أقوى، كما لا يخفى.

والذي يسهل الخطب استناد المشهور<sup>(٢)</sup> بل الكل إلى هذه الرواية الوحيدة، مع كونها مورثة لشبهة عويص الدفع المذكورة في الأصول مع جوابها. ومحصلها: أنه لا بدّ في النذر من رجحان المتعلق، كنذر الواجبات أو المستحبات، فإذا لم يكن

(١) المستند في شرح العروة ٢١: ٤٦٥-٤٦٦.

(٢) جواهر الكلام ١٦: ٣٣٤-٣٣٥، مستمسك العروة ٨: ٤٠٨، المستند في شرح العروة ٢١: ٤٦٦.

الصوم في السفر راجحاً ولو في المندوب منه كما سيأتي التعرّض له، فكيف يصير بالندر في الصورتين الأولتين - وهما صورة النذر مقيّداً، أو مصرّحاً فيه بالعموم للسفر - راجحاً ويجب الوفاء به ويتّصف بالصحة ؟ والتحقيق موكول إلى محله، فالاستناد بهذا الوجه لا يبق لنا مجالاً للإشكال في الرواية، كما هو ظاهر.

بقي الكلام في هذه المسألة في حكم الصوم المندوب في السفر صحة وبطلاناً، وقد قوّى في المتن عدمه، ونُسب إلى الأكثر الجواز<sup>(١)</sup>، بل عقد في الوسائل باباً لذلك<sup>(٢)</sup>، والمنشأ اختلاف الروايات الواردة في هذا المجال.

فمنها: ما تدلّ على عدم الجواز، مثل:

صحيحة أحمد بن محمد بن محمد بن أبي نصر البرنظي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر؟ قال: أفريضة؟ فقلت: لا، ولكنه تطوّع كما يتطوّع بالصلاة، فقال: تقول: اليوم وغداً؟ قلت: نعم، فقال: لا تصم<sup>(٣)</sup>.

ورواية عمار الساباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول: لله عليّ أن أصوم شهراً، أو أكثر من ذلك أو أقلّ، فيعرض له أمر لا بدّ له من أن يسافر، أيصوم وهو مسافر؟ قال: إذا سافر فليفطر؛ لأنّه لا يحلّ له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره، والصوم في السفر معصية<sup>(٤)</sup>.

(١) راجع السرائر ١: ٣٩٣، ومستمسك العروة الوثقى ٨: ٤١٠-٤١١، والمستند في شرح العروة ٢١: ٤٦٩.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٢، كتاب الصوم، أبواب من يصمّ منه الصوم ب ١٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٥ ح ٦٩٠، الاستبصار ٢: ١٠٢ ح ٣٣٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٢، كتاب الصوم، أبواب من يصمّ منه الصوم ب ١٢ ح ٢.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٨ ح ١٠٢٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٩٩، كتاب الصوم، أبواب من يصمّ منه الصوم ب ١٠ ح ٨.

ومنها: غير ذلك من الروايات الظاهرة في المنع في السفر مطلقاً.  
وفي مقابلها ما يدل على الجواز، مثل:

رواية إسماعيل بن سهيل، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: خرج أبو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقين من شهر شعبان، فكان يصوم، ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فأفطر، ف قيل له: تصوم شعبان وتفطر شهر رمضان؟! فقال: نعم، شعبان إليّ إن شئت صمت وإن شئت لا، وشهر رمضان عزم من الله - عز وجل - عليّ الإفطار<sup>(١)</sup>.

وصحيحة سليمان الجعفري قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: كان أبي عليه السلام يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف، ويأمر بظلّ مرتفع فيضرب له... الحديث<sup>(٢)</sup>. هذا، ولكن رواية إسماعيل - مضافاً إلى إرسائها - في غاية الضعف، وحكاية الفعل في الصحيحة إن كانت في مقام بيان الحكم كما هو الظاهر، يستفاد منها الإطلاق كما قرّرناه في محله، ولا مجال لدعوى الإجمال وإمكان الحمل على النذر، ومن الممكن الاختصاص بيوم عرفة، فالظاهر تقدّم روايات المنع، أو الحمل على النذر جمعاً.

ثم إن السيّد استثنى في العروة من عدم جواز الصوم المندوب أيضاً في السفر، ثلاثة أيام للحاجة في المدينة، ثم قال: والأفضل الأربعاء والخميس والجمعة<sup>(٣)</sup>.

(١) الكافي ٤: ١٣٠ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٦ ح ٦٩٢، الاستبصار ٢: ١٠٢ ح ٣٣٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٣، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٢ ح ٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٨ ح ٩٠١، الاستبصار ٢: ١٣٣ ح ٤٣٣، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٣، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٢ ح ٣.

(٣) للعروة الوثقى ٢: ٤٥، الثالث.



مسألة ٢: يشترط في صحة الصوم المندوب - مضافاً إلى ما مرّ - أن لا يكون عليه قضاء صوم واجب ، ولا يُترك الاحتياط في مطلق الواجب من كفارة وغيرها ، بل التعميم لمطلقه لا يخلو من قوّة<sup>١</sup> .

ويدلّ على الحكم المزبور صحيحة معاوية بن عمار ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إن كان لك مقام بالمدينة ثلاثة أيام صمت أول يوم الأربعاء ، وتصلّي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة ؛ وهي أسطوانة التوبة التي كان ربط نفسه إليها حتى نزل عذره من السماء ، وتقعدها يوم الأربعاء ، ثم تأتي ليلة الخميس الأسطوانة التي تليها ممّا يلي مقام النبي عليه السلام ليلتك ويومك وتصوم يوم الخميس ، ثم تأتي الأسطوانة التي تلي مقام النبي عليه السلام ومصلّاه ليلة الجمعة ، فتصلّي عندها ليلتك ويومك وتصوم يوم الجمعة ... الحديث<sup>(١)</sup> .

ثم إنّ ظاهر الرواية اختصاص الثلاثة بالأيام المذكورة فيها ، ومقتضاء عدم التعديّ عنها ، ولا يوجد في البين رواية مطلقة يكون الجمع بينها ، وبين مثل الصحيحة هو الحمل على اختلاف المراتب وأفضليّة الثلاثة المذكورة ، فلا دليل على جواز التعديّ ، خصوصاً بعد ما عرفت من أن مقتضى الروايات المنع عن الصوم المندوب في السفر ، فتدبر .

١- كلّ ما مرّ في المسألة الأولى من شرائط صحة الصوم معتبر في صحة الصوم المندوب أيضاً ، حتّى عدم السفر الذي قوى فيه عدم الجواز بالإضافة إلى المسافر مع ثبوت الاستثناء في النوعين ، ويشترط في صحة الصوم المندوب - زائداً على

(١) نهذيب الأحكام ٦: ١٦ ح ٣٥ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٢ ، كتاب الصوم ، أبواب من يصح منه الصوم

ما ذكر - أن لا يكون عليه قضاء صوم شهر رمضان، ونهى عن ترك الاحتياط في مطلق الواجب من كفارة وغيرها، بل نفي خلو التعميم عن القوة وإن كان في العبارة اضطراب؛ فإنّ اللازم أن يذكر شهر رمضان بدل الواجب أولاً، ويحتمل غلط النسخة، وكيف كان، فهذا حكمان:

أحدهما: أنه يعتبر في صحة الصوم المندوب أن لا يكون عليه قضاء صوم رمضان، ويدلّ عليه جملة من الروايات، مثل:

صحيفة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن ركعتي الفجر؟ قال: قبل الفجر - إلى أن قال: - أتريد أن تقايس؟ لو كان عليك من شهر رمضان أكنت تنطوع إذا دخل عليك وقت الفريضة؟ فابداً بالفريضة<sup>(١)</sup>.

وصحيفة الحلبي قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل عليه من شهر رمضان طائفة أيتطوع؟ فقال: لا، حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان<sup>(٢)</sup>.

ورواية أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان أيام أيتطوع؟ فقال: لا، حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان<sup>(٣)</sup>. لكن في سند الرواية بحث وإشكال، وفي الأوليين غنى وكفاية، مع أن الظاهر أن الحكم مفروغ عنه حتى عند الرواة عن الأئمة عليهم السلام.

(١) تهذيب الأحكام ٢: ١٣٣ ح ٥١٣، الاستبصار ١: ٢٨٣ ح ١٠٣١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٨ ح ١.

(٢) الكافي ٤: ١٢٣ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٦ ح ٨٣٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٨ ح ٥.

(٣) الكافي ٤: ١٢٣ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٦ ح ٨٣٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٨ ح ٦.

ثانيهما: أنه يعتبر في صحّة الصوم المندوب أن لا يكون عليه واجب آخر من كفارة وغيرها، وربما يستدل له بما رواه الصدوق بإسناده عن الحلبي، وبإسناده عن أبي الصباح الكناني جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه لا يجوز أن يتطوّع الرجل بالصيام وعليه شيء من الفرض<sup>(١)</sup>. قال: وقد وردت بذلك الأخبار والآثار عن الأئمة عليهم السلام<sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب المقنع قال: أعلم أنه لا يجوز أن يتطوّع الرجل وعليه شيء من الفرض، كذلك وجدته في كل الأحاديث<sup>(٣)</sup>.

ولا مجال لحمل هذه الروايات على خصوص قضاء رمضان بسبب الروايات المتقدمة، إذ الطائفتان مشبّهتان، ولا وجه لحمل المطلق على المقيد في المشتبّهين؛ لعدم المنافاة أصلاً، ولعلّه لهذا السبب نفى الخلوّ عن القوّة في المتن كما عرفت.

ولكن ربما يناقش<sup>(٤)</sup> بأنّ الموجود في الفقيه شيء آخر غير ما هو المذكور في الوسائل؛ فإنّ الصدوق قد أخذ الإطلاق في عنوان بابيه، فقال: «باب الرجل يتطوّع بالصيام وعليه شيء من الفرض» وقال: قد وردت الأخبار والآثار عن الأئمة عليهم السلام: أنه لا يجوز أن يتطوّع الرجل بالصيام وعليه شيء من الفرض، ويمنّ روى ذلك الحلبي وأبو الصباح الكناني، عن أبي عبد الله عليه السلام. ولأجله يحتمل أن يكون مراد الصدوق من الروايتين ما تقدّم آنفاً في قضاء شهر رمضان، لكن فهم منه العموم وعدم الاختصاص بالقضاء.

(١) الفقيه ٢: ٨٧ ح ٣٩٢. وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٨

ح ٣٢٠.

(٢) المقنع: ٢٠٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٨ ح ٤.

(٣) أنظر المستند في شرح العروة ٢١: ٥٠٤-٥٠٥.

مسألة ٣: كل ما ذكرنا من أنه شرط للصحة شرط للوجوب أيضاً، غير الإسلام والإيمان. ومن شرائط الوجوب أيضاً البلوغ، فلا يجب على الصبي وإن نوى الصوم تطوعاً وكمل في أثناء النهار. نعم، إن كمل قبل الفجر يجب عليه. والأحوط لمن نوى التطوع الإتمام لو كمل في أثناء النهار، بل إن كمل قبل الزوال ولم يتناول شيئاً، فالأحوط الأولى نية الصوم وإتمامه<sup>١</sup>.

والجواب عن المناقشة: أنه قد صرح نفسه بورود الأخبار والآثار عن الأئمة عليهم السلام بذلك، وهل يمكن أن يكون مقصوده من الجميع الدال عليه العموم المحلى باللام خصوص الروایتين المذكورتين؟ نعم، لا بأس باستفادة العموم من صحيحة زرارة المتقدمة، نظراً إلى أن التعبير بالتطوع والفريضة ولزوم الابتداء بالفريضة قبل التطوع ظاهر في عدم الاختصاص بقضاء رمضان، فما في المتن لا محيص عنه، كما لا يخفى.

١- كل ما ذكر في المسألة الأولى من أنه شرط للصحة، فهو شرط للوجوب أيضاً غير الإسلام والإيمان، أما عمومية الحكم في المستثنى منه فلها عرفت<sup>(١)</sup> من أن الوجه في الشرطية عدم ثبوت التكليف مع فقدان الشرط، وعرفت أيضاً<sup>(٢)</sup> أن الأصل في ذلك قوله - تعالى -: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»<sup>(٣)</sup> وأنها لو حاضت ولو قبل لحظة من الغروب يكشف عن عدم وجوب

(١) في ص ١٩٤-١٩٦.

(٢) في ص ١٩٩.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

الصوم عليها ، كما أنّها لو ظهرت في الجزء الأول من بعد الفجر كذلك . وأمّا الحكم في المستثنى فلما عرفت من ثبوت التكليف بالنسبة إلى الكافر فضلاً عن غير المؤمن .

وأما شرطية البلوغ للوجوب لا للصحة ؛ فلأنّ عبادات الصبي شرعية ، والقلم المرفوع<sup>(١)</sup> إنّما هو قلم التكليف الإلزامية التي توجب مخالفتها استحقاق العقوبة ، ومن الواضح أنّ هذا الشرط كسائر الشروط إنّما يراعى بالإضافة إلى جميع أجزاء النهار ولحظات اليوم ، فإن كمل في أثناء النهار وقد نوى الصوم تطوعاً لا يصير واجباً ، بخلاف ما إذا كمل قبل الفجر بحيث طلع عليه الفجر كاملاً ؛ فإنّه يجب عليه بلا إشكال .

ثمّ إنّ احتياط في المتن باحتياطين :

أحدهما : الصبي الذي نوى صوم التطوع ثمّ كمل في أثناء النهار ، يحتاط بالإتمام . وهل المراد به الاحتياط الوجوبي بقرينة المقابلة مع الاحتياط الآخر الذي وصفه بأنّه أولى ، أو الاحتياط الاستحبابي بقرينة الفتوى قبله بعدم الوجوب ، خصوصاً مع التصريح بقوله : « وإن نوى الصوم تطوعاً » ، كلّ محتمل وإن كان الأول أظهر ؛ لصيرورته كالمسافر الذي قدم قبل الزوال ولم يتناول شيئاً .

ثانيهما : الصبي الذي لم ينو الصوم تطوعاً ، بل كمل قبل الزوال ولم يتناول شيئاً ، فصريح المتن أنّ الاحتياط الاستحبابي فيه يقتضي نيّة الصوم وإتمامه ، ويرد على الأول على التقدير الأول : أنّه لا وجه لوجوب الاحتياط عليه كما لا يخفى ، خصوصاً مع عدم التقييد بما قبل الزوال .

مسألة ٤: لو كان حاضراً فخرج إلى السفر، فإن كان قبل الزوال وجب عليه الإفطار، وإن كان بعده وجب عليه البقاء على صومه وصح، ولو كان مسافراً وحضر بلده أو بلدًا عزم على الإقامة به عشرة أيام، فإن كان قبل الزوال ولم يتناول المفطر، وجب عليه الصوم، وإن كان بعده أو قبله لكن تناول المفطر فلا يجب عليه<sup>١</sup>.

#### ١- في المسألة صورتان:

الأولى: المحاضر الذي خرج إلى السفر، وقد فصل فيه بين أن يكون زمان السفر قبل الزوال، فالواجب عليه الإفطار؛ بمعنى عدم تمامية الصوم معه، وبين أن يكون بعد الزوال، فالواجب عليه البقاء على الصوم ويكون صحيحاً، وهذه الصورة مختلف فيها جداً، والأقوال فيها كثيرة، والروايات على طوائف متعددة: فالطائفة الدالة على ما في المتن من التفصيل روايات كثيرة:

منها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم؟ قال: فقال: إن خرج من قبل أن ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتم صومه (يومه خل)<sup>(١)</sup>. ومقتضى إطلاق الشرطية الأولى عدم الفرق بين صورة تبسيت النية من الليل وعدمه.

ومثلها: روايات أخرى<sup>(٢)</sup> بين صحيحة وموثقة وإن كان بينها اختلاف من حيث التعرض لفرضي المسألة، أو أحد الفرضين.

(١) الكافي: ٤: ١٣١ ح ١، الفقيه: ٢: ٩٢ ح ٤١٢، تهذيب الأحكام: ٤: ٢٢٨ ح ٦٧١، الاستبصار: ٢: ٩٩ ح ٣٢١، وعنهما وسائل الشريعة: ١٠: ١٨٥، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٥ ح ٢.

(٢) وسائل الشريعة: ١٠: ١٨٥، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٥.

وطائفة تدلّ على التفصيل بين تبييت النية ليلاً من دون فرق بين ما قبل الزوال وما بعده، وبين عدم التبييت كذلك، وهذا القول محكي عن جماعة<sup>(١)</sup>، وهذه الطائفة مثل:

صحيحة رفاعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان حين يصبح؟ قال: يتمّ صومه (يومه خل) ذلك... الحديث<sup>(٢)</sup>.

بناءً على ظهور السؤال في عروض السفر بعد نيته مصباحاً.

وموثقة علي بن يقطين، عن أبي الحسن موسى عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله؟ قال: إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله. وإن لم يحدث نفسه من الليلة ثم بدا له في السفر من يومه أتمّ صومه<sup>(٣)</sup>. ومن الواضح إطلاقها في كلتا الصورتين بالنسبة إلى ما قبل الزوال وما بعده.

وواحدة تدلّ على التخيير بين الإفطار والصوم، وظاهر إطلاقها عدم الفرق بين ما قبل الزوال وما بعده، وبين صورة تبييت النية من الليل وغيرها؛ وهي:

صحيحة أخرى لرفاعة بن موسى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يريد السفر في رمضان؟ قال: إذا أصبح في بلده ثم خرج فإن شاء صام وإن شاء أفطر<sup>(٤)</sup>.

(١) رياض المسائل ٥: ٤٧٩ - ٤٨٠، جواهر الكلام ١٧: ١٣٤ - ١٣٥، مستمسك العروة ٨: ٤١٤، المستند في شرح العروة ٢١: ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٨ ح ٦٦٨، الاستبصار ٢: ٩٨ ح ٣١٨، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ١٨٦، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٥ ح ٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٨ ح ٦٦٩، الاستبصار ٢: ٩٨ ح ٣١٩، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ١٨٧، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٥ ح ١٠.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٧ ح ١٠١٩، وعنه وسائل الشريعة ١٠: ١٨٧، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٥ ح ٧.

ويحتمل قوياً أن تكون هي نفس رواية رفاة المتقدمة، إذ من البعيد سؤال رفاة عن الإمام عليه السلام شيئاً واحداً مرتين، وإن كان بينهما اختلاف في التعبير، فمن المحتمل بل المظنون وحدة الرواية لا تعددها وإن كان الراوي عن رفاة مستعدداً، ففي إحداهما ابن أبي عمير، وفي الأخرى الحسن بن عليّ الوشاء.

هذا، ولم ينقل التخيير حتى عن واحد من أصحابنا الإمامية رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. فالعمدة الجمع بين الطائفتين الأولتين دلالة أو علاجاً.

فنقول: ربّما يقال بتقديم الطائفة الأولى؛ لأنها أصحّ سنداً ومخالفة لمذهب العامة، والطائفة الأخرى موافقة لهم على ما حكى في الحقائق <sup>(١)</sup> عن العلامة <sup>(٢)</sup> عن جملة من أكابر فقهاء الناس بل أكثرهم، ولكن ذكر بعض الأعلام عليهم السلام <sup>(٣)</sup> ما يرجع إلى وجود الجمع الدلالي بينهما يرفع اليد عن إطلاق كلّ منهما بالآخر، والمحكم بأنّه لو كان السفر قبل الزوال، فإن كان مع تبين النية ليلاً فليفطر، وإلا فمع انتفاء أحد الأمرين لا بدّ وأن يصوم، وهو المحكي عن مبسوط الشيخ عليه السلام <sup>(٤)</sup>، وربّما تجعل صحيحة رفاة الأولى شاهدة لهذا الجمع بناءً على الصحيح، كما نقلنا عن الوسائل <sup>(٥)</sup>، لا بناءً على قوله: «حتى يصبح» كما في النسخة المطبوعة من التهذيب حديثاً، وفي بعض الكتب الفقهية <sup>(٦)</sup>.

(١) الحقائق الناضرة ١٣: ٤٠٦-٤٠٧.

(٢) منتهى المطلب ٩: ٢٨٨-٢٨٩.

(٣) المستند في شرح العروة ٢١: ٤٨١.

(٤) المبسوط ١: ٢٨٤.

(٥) وكذا في الوافي: ١١/ ٣١٣ ح ١٠٩٤١.

(٦) مثل منتهى المطلب: ٢/ ٥٩٩ (طبع الحجري) ولكن في الطبع الجديد: ٩/ ٢٩٠ حين يصح.



وأنت خير بأن الأمر في رواية رفاة كما ذكرنا من التردد بين روايتين وعدم إمكان الأخذ بشيء منها، فاللازم ملاحظة الطائفتين مع قطع النظر عنهما، والظاهر ثبوت المعارضة وعدم إمكان الجمع الدلالي في البين؛ إذ جعل المناطق في إحداهما: الزوال قبلاً وبعداً، وفي الأخرى: تبين نية السفر ليلاً وجوداً وعدمًا، ولا يمكن الجمع بين المناطق، فاللازم الرجوع إلى المرجحات، والظاهر أن الشهرة موافقة للتفصيل المذكور في المتن، والحكم بكون السفر قبل الزوال يضرب بالصوم؛ سواء كان مع تبين النية في الليلة الماضية وعدمه، وهو أوفق بشرطية عدم السفر المستفادة من الآية على ما عرفت، خصوصاً مع أن رواياته أكثر وأصح، فاللازم الأخذ بها.

الصورة الثانية: المسافر الذي قدم إلى بلده، أو إلى محلّ عازم على الإقامة فيه عشرة أيام مع عدم تناوله للمفطر بوجه، وقد فصل فيه في المتن أيضاً بين أن يكون قدومه قبل الزوال، فيجب عليه نية الصوم والبقاء عليه، وبين أن يكون قدومه بعد الزوال، فالصوم غير واجب عليه.

ويدلّ عليه - مضافاً إلى ما مرّ<sup>(١)</sup> في المسألة الرابعة من مسائل النية التي وقع التعرّض فيها لوقت النية؛ من أنه لو فاتته النية لعذر كنسيان أو غفلة أو جهل بكونه رمضان؛ أو مرض أو سفر، فزال عذره قبل الزوال يمتدّ وقتها إلى الزوال لو لم يتناول المفطر، فإذا زالت الشمس فات محلّها، وقد تقدّم شرحه مفصلاً - الروايات المتعدّدة الدالة كلّ واحدة منها على بعض المطلوب، وملاحظة المجموع يقتضي ما ذكرنا، مثل:

(١) في ص ٣٣-٣٧، المقام الثاني.

مسألة ٥: المسافر الجاهل بالحكم لو صام صبح صومه ويجزئه؛ على حسب ما عرفت في الجاهل بحكم الصلاة؛ إذ القصر كالإفطار، والصيام كالتمام، فيجري هنا حيثيذ جميع ما ذكرناه بالنسبة إلى الصلاة، فمن كان يجب عليه التمام، كالمكاري والعاصي بسفره والمقيم والمتردّد ثلاثين يوماً وغير ذلك، يجب عليه الصيام. نعم، يتعین عليه الإفطار في سفر الصيد للتجارة،

موثقة سماعة قال: سألت عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس وقد أكل؟ قال: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئاً، ولا يواقع في شهر رمضان إن كان له أهل<sup>(١)</sup>. والسؤال يشعر بل يدلّ على مفروغية الوجوب عند السائل في صورة عدم الأكل، كما أن النهي عن المواقعة إمّا لرعاية حرمة رمضان، وإمّا للزوم تحمّل الكفارة عن الأهل في صورة الإكراه، أو بطلان صومها في غير هذه الصورة. ورواية يونس قال: قال في المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان وقد أكل قبل دخوله، قال: يكفّ عن الأكل بقيّة يومه وعليه القضاء... الحديث<sup>(٢)</sup>. ورواية أحمد بن محمد - التي في سندها سهل - قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل قدم من سفر في شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال؟ قال: يصوم<sup>(٣)</sup>. ومنها: غير ذلك من الروايات<sup>(٤)</sup>.

- (١) الكافي ٤: ١٣٢ ح ٨، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٣ ح ٧٥١، الاستبصار ٢: ١١٣ ح ٣٨، وعنهما وسائل الشيعية ١٠: ١٩٢، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٧ ح ١.
- (٢) الكافي ٤: ١٣٢ ح ٩، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٤ ح ٧٥٢، الاستبصار ٢: ١١٣ ح ٣٩، وعنهما وسائل الشيعية ١٠: ١٩٢، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٧ ح ٢.
- (٣) الكافي ٤: ١٣٢ ح ٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٥ ح ٧٥٥، وعنهما وسائل الشيعية ١٠: ١٩٠، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٦ ح ٤.
- (٤) وسائل الشيعية ١٠: ١٨٩، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٦.

والاحتياط بالجمع في الصلاة ، ويجب قضاء الصوم في الناسي لو تذكر بعد الوقت ، دون الصلاة كما مر ، ويتعين عليه الإفطار في الأماكن الأربعة ويتغير في الصلاة ، ويتعين عليه البقاء على الصوم لو خرج بعد الزوال وإن وجب عليه القصر ، ويتعين عليه الإفطار لو قدم بعده؛ وإن وجب عليه التمام إذا لم يكن قد صلى ، وقد تقدم في كتاب الصلاة أن المدار في قصرها هو وصول المسافر إلى حد الترخّص ، فكذا هو المدار في الصوم ، فليس له الإفطار قبل الوصول إليه ، بل لو فعل كانت عليه مع القضاء الكفارة على الأحوط<sup>١</sup> .

### ١- الكلام في هذه المسألة في أمور:

الأول: الملازمة بين الإفطار وقصر الصلاة ، وكذا بين الصيام والإتمام ، ويدلّ عليها بعنوان الأصل الأولي والضابطة الأصلية - وإن كان يتحقّق بينهما الافتراق تارة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، مضافاً إلى أنّه لا خلاف<sup>(١)</sup> فيه ظاهراً - عدّة من الروايات ، مثل :

صحيحة معاوية بن وهب ، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال : هذا واحد ، إذا قصّرت أفطرت ، وإذا أفطرت قصّرت<sup>(٢)</sup> .

الثاني: المسافر الجاهل بالحكم ، وبأنّه لا يجب عليه الصيام ، ولو كان جهله عن تقصير صحّ صومه ويجزئه ، كما إذا كان جاهلاً بالقصر فصلّى تماماً ، وقد اشتهر أنّ الجاهل المقصر معذور في موردين : أحدهما : القصر والإتمام . ثانيهما : الجهر والإخفات . أمّا الدليل على الإجزاء في المقام فجملة من الروايات :

(١) رياض المسائل ٥ : ٤٧٨ .

(٢) الفقيه ١ : ٢٨٠ ح ١٢٧ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠ : ١٨٤ ، كتاب الصوم ، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ٤ ح ١ .

منها: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل صام شهر رمضان في السفر؟ فقال: إن كان لم يبلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فليس عليه القضاء، وقد أجزأ عنه الصوم<sup>(١)</sup>.

ومثلها: صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي<sup>(٢)</sup>.

ومنها: صحيحة عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من صام في السفر بجهالة لم يقضه<sup>(٣)</sup>.

وبمثل هذه الروايات يقيّد الإطلاق في صحيحة معاوية بن عمار قال: سمعته يقول: إذا صام الرجل رمضان في السفر لم يجزئه وعليه الإعادة<sup>(٤)</sup>، بالحمل على صورة عدم الجهل.

ثم إن مرجع ما ذكر إلى مدخلية العلم بالحكم في ثبوته، وهنا شبهة مندفة في علم الأصول في كتاب القطع<sup>(٥)</sup>، كما أن البحث عن استحقاق عقوبة الجاهل في مثل المورد المفروض وعدمه في كتاب الاشتغال من الأصول<sup>(٦)</sup>.

الثالث: في موارد الافتراق بين المقام، وبين مسألة القصر والإتمام، وقد تعرّض

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢١، ٦٤٦ وص ٣٢٨ ح ١٠٢٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٧٩، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٢.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٠ - ٢٢١ ح ٦٤٣، ٦٤٤، الكافي ٤: ١٢٨ ح ١، الفقيه ٢: ٩٣ ح ٤١٧، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ١٧٩، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٣.

(٣) الكافي ٤: ١٢٨ ح ٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٨٠، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ٥.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٢١ ح ٦٤٥، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٧٩، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢ ح ١.

(٥) أنظر معتمد الأصول ١: ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٦) أنظر معتمد الأصول ٢: ١٣٦ - ١٣٩.

في المتن لها .

أولها: سفر الصيد لفرض التجارة؛ فإنه حكم فيه بتعين الإفطار فيه في الصوم، وبلزوم الاحتياط بالجمع في الصلاة، والتحقيق في بحث صلاة المسافر .  
ثانيها: أن الناسي لو تذكر بعد الوقت يجب عليه قضاء الصوم وإن كان غير مستحق للعقوبة لفرض النسيان، ولا يجب عليه قضاء الصلاة، كما مرّ في بحث القضاء من الصلاة .

ثالثها: قد مرّ ثبوت التخيير في الصلاة بين القصر والإتمام في الأماكن الأربعة مع الاختلاف في حدودها سعة وضيقاً، وأما الصوم فمع عدم قصد الإقامة كما هو المفروض، فلم يدلّ دليل على التخيير فيه، بل اللازم تعيين الإفطار كسائر الموارد .  
رابعها: قد عرفت<sup>(١)</sup> التفصيل فيمن يسافر في شهر رمضان مثلاً، بين أن يكون خروجه من المنزل إلى السفر قبل الزوال فيفطر، وبين أن يكون خروجه إليه بعد الزوال فيبقى على صومه، مع أنه يتعين عليه التقصير إن لم يصلّ وإن خرج بعد الزوال، كما أنه لو قدم بعد الزوال يجب عليه الإفطار، مع أنه يتعين عليه الإتمام إذا لم يصلّ، والوجه فيه واضح .

الأمر الرابع: قد تقدّم في كتاب الصلاة أن المدار في قصرها في صورة السفر هو الوصول إلى حدّ الترخّص، فكذا هو المدار في الصوم؛ فإنه لا يجوز له الإفطار قبل الوصول إلى ذلك الحدّ، فلو أفطر قبله يجب عليه القضاء والكفارة على الأحوط؛ لصدق تعمّد الإفطار مع عدم جوازه، ومن الممكن عدم الوصول إلى ذلك الحدّ بالانصراف عن السفر، أو عروض الموت، أو مثلها، كما لا يخفى .

مسألة ٦: يجوز على الأصح السفر اختياراً في شهر رمضان ولو كان للفرار من الصوم، لكن على كراهية قبل أن يمضي منه ثلاثة وعشرون يوماً، إلا في حج أو عمرة، أو مال يخاف تلفه، أو أخ يخاف هلاكه. وأما غير صوم شهر رمضان من الواجب المعين، فالأحوط ترك السفر مع الاختيار، كما أنه لو كان مسافراً فالأحوط الإقامة لإتيانه مع الإمكان، وإن كان الأقوى في النذر المعين جواز السفر وعدم وجوب الإقامة لو كان مسافراً<sup>(١)</sup>.

#### ١- البحث في المسألة في موردين:

أحدهما: السفر في شهر رمضان ولو لمن وجب عليه الصيام على تقدير المقام، وجعل الجواز فيه على الأصح ولو كان السفر للفرار من الصوم، لكن على كراهية قبل أن يمضي منه ثلاثة وعشرون يوماً.

ففي صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحاً، ثم يبدو له بعد ما يدخل شهر رمضان أن يسافر؟ فسكت، فسألته غير مرة، فقال: يقيم أفضل إلا أن تكون له حاجة لا بد له من الخروج فيها، أو يتخوف على ماله<sup>(١)</sup>. والظاهر أن المراد هو اللابدية العرفية لا الشرعية.

وفي رواية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنه سئل عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه أيام؟ فقال: لا بأس بأن يسافر ويفطر ولا يصوم<sup>(٢)</sup>.

(١) الكافي ٤: ١٢٦ ح ٢، الفقيه ٢: ٨٩ ح ٣٩٩، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٨١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣ ح ١.

(٢) الفقيه ٢: ٩٠ ح ٤٠١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٨١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣ ح ٢.

وفي رواية أبي بصير - التي رواها عنه علي بن أبي حمزة - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخروج إذا دخل شهر رمضان؟ فقال: لا إلا فيما أخبرك به: خروج إلى مكة، أو غزو في سبيل الله، أو مال يخاف هلاكه، أو أخ يخاف هلاكه، وإِنَّه ليس أخاً من الأب والأم<sup>(١)</sup>.

ومرسلة علي بن أسباط، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا دخل شهر رمضان فلله فيه شرط، قال الله - تعالى -: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾<sup>(٢)</sup> فليس للرجل إذا دخل شهر رمضان أن يخرج إلا في حج، أو في عمرة، أو مال يخاف تلفه، أو أخ يخاف هلاكه، وليس له أن يخرج في إتلاف مال أخيه، فإذا مضت ليلة ثلاث وعشرين فليخرج حيث شاء<sup>(٣)</sup>.

ولا شك في الدلالة على الكراهة لا الحرمة؛ لدلالة الاستثناء ولو بالنسبة إلى بعض المستثنيات على ذلك، كالعمرة غير الواجبة على من في المدينة، وإطلاق المال الذي يخاف تلفه، فلا إشكال بملاحظة الروايات في أن الحكم بعدم الجواز بالإضافة إلى المستثنى منه إنما هو على سبيل الكراهة، وفي الاستثناء في الموارد المذكورة، وأن مورد الاستثناء قبل أن يمضي ثلاثة وعشرون يوماً من رمضان، فإذا مضت الأيام المذكورة التي بمضيها يدرك ليلة القدر لا محالة ظاهراً، فلا كراهة أصلاً.

(١) الفقيه ٢: ٨٩ ح ٣٩٨، تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٧ ح ١٠١٨، الكافي ٤: ١٢٦ ح ١، وعن وسائل الشيعة ١٠:

١٨١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٣ ح ٣.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢١٦ ح ٦٢٦، وعن وسائل الشيعة ١٠: ١٨٢، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه

الصوم ب ٣ ح ٦.

المورد الثاني: الواجب المعين غير شهر رمضان، وقد فصل فيه بين النذر المعين وغيره، كالتقصاء الذي ضاق وقته، والصيام بدل الهدي؛ بأن الأقوى في الأول جواز السفر وعدم لزوم الإقامة، وإن كان مقتضى الاحتياط الاستحبابي عدم الإقامة، ومقتضى الاحتياط الوجوبي في غيره عدم، والإقامة لو كان مسافراً لإتيانه مع الإمكان.

والظاهر أن الوجه في الأقوائية في النذر ما عرفت<sup>(١)</sup> من أن الواجب في النذر إنما هو عنوان الوفاء بالنذر لا العنوان المنذور؛ فإنه باق على حكمه الأصلي، فإذا لم يصير الصوم واجباً فما المانع من السفر؟ وإن كان مستلزماً لعدم القدرة على الوفاء. نعم، يحتمل استحباباً. والوجه في الاحتياط الوجوبي دلالة بعض الروايات الواردة في هذا المجال، مثل:

موثقة سماعة قال: سألت عن الصيام في السفر؟ فقال: لا صيام في السفر، قد صام أناس على عهد رسول الله ﷺ فسأهم: العصاة، فلا صيام في السفر إلا ثلاثة أيام التي قال الله - عز وجل - في الحج<sup>(٢)</sup>.

وصحيحة زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لم يكن رسول الله ﷺ يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره، وكان يوم بدر في شهر رمضان، وكان الفتح في شهر رمضان<sup>(٣)</sup>.

(١) في ص ١٦١.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٠ ح ٦٧٧، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٠، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١١ ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٥ ح ٦٩١، الاستبصار ٢: ١٠٢ ح ٣٣٣، وعنهما رسائل الشيعة ١٠: ٢٠١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١١ ح ٤.



مسألة ٧: يكره للمسافر في شهر رمضان - بل كل من يجوز له الإفطار - التملّي من الطعام والشراب ، وكذا الجماع في النهار ، بل الأحوط تركه وإن كان الأقوى جوازه<sup>١</sup>.

مسألة ٨: يجوز الإفطار في شهر رمضان لأشخاص : الشيخ والشيخة إذا تعذّر أو تعسّر عليهما الصوم ، ومن به داء العطاش؛ سواء لم يقدر على الصبر أو تعسّر عليه ، والحامل المقرب التي يضّر الصوم بها أو بولدها ، والمرضة القليلة اللبن إذا أضّر الصوم بها أو بولدها ، فإن جميع هذه الأشخاص يفطرون ، ويجب على كل واحد منهم التكفير بدل كل يوم بمئدة من الطعام ، والأحوط مئدان ، عدا الشيخين وذوي العطاش في صورة تعذّر الصوم عليهم ؛ فإن وجوب الكفارة عليهم محلّ إشكال ، بل عدمه لا يخلو من قوّة ، كما أنّه على الحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن إذا أضّر بهما - لا بولدهما - محلّ تأقل<sup>٢</sup>.

١- وجه الكراهة حفظ حرمة شهر رمضان - الذي هو شهر الله ، خصوصاً بالإضافة إلى المسافر القادر على الصيام - ولا خصوصيّة للجماع وإن احتاط فيه استحباباً بالترك ، وقد دلّ على كلا الحكمين روايات ، فراجعها<sup>(١)</sup>.

٢- الكلام في هذه المسألة في مقامات :

الأول: أنّه يجوز الإفطار في شهر رمضان لأشخاص ، فاعلم أنّ الآية الشريفة<sup>(٢)</sup> الواردة في فريضة الصوم - وأنّه مكتوب على المؤمنين كما كتب على الذين من قبلهم<sup>(٣)</sup> - قد وقع فيها التعرّض لعناوين ثلاثة : الشاهد للشهر ، ومن كان مريضاً ،

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٥-٢٠٨، كتاب الصوم، أبواب من يصحّ منه الصوم ب ١٣.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٣، ١٨٥.

أو على سفر، وفي الذيل قوله - تعالى -: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ»<sup>(١)</sup>، والظاهر أن الالتزام بأن كلمة «لا» محذوفة قبل قوله - تعالى -: «يُطِيقُونَهُ» مشكل جداً؛ لأنه لا يلائم مع كون الآية في مقام بيان هذه الفريضة المهمة، وأنها الآية الأولى الدالة على هذا الحكم المهم.

فالأولى أن يقال كما قيل بأن المراد من «الذين يطيقونه» هم الذين إذا أرادوا الصوم لابد وأن يتفقدوا نهاية طاقتهم وقدرتهم في هذا الطريق، وبدونه لا يقدرّون أصلاً، ففي الحقيقة يكون الصيام في غاية العسر والحرج، وهو المناسب - لما في ذيل الآية - من إرادة اليسر دون العسر.

وكيف كان، فنفس آية الصوم ظاهرة في عدم وجوب الصوم على الشيخ والشيخة في صورة تعذر الصوم عليهما أو تعسره، مضافاً إلى قاعدة نفي الحرج، وإن كان التعبير بالجواز في عنوان المسألة - كما في المتن - ربما يشعر بل يدلّ على عدم وجوب الصوم تعيينياً عليهما، إلا أن الظاهر وجوب الإفطار عليهما كما يدلّ عليه قوله: «فإن جميع هذه الأشخاص يفطرون». ويدلّ عليه أيضاً ما اخترناه في قاعدة «لا حرج»؛ من أن السقوط فيها إنما هو على نحو العزيمة لا الرخصة<sup>(٢)</sup>، ومع قطع النظر عن الآية فالروايات الواردة في هذا المجال كثيرة:

منها: ما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدق كلّ واحد منهما في كلّ يوم بمدة من طعام ولا قضاء عليهما، فإن لم يقدرّا فلا شيء عليهما. وفي سند آخر للشيخ عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام:

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٤.

(٢) قاعدة نفي الحرج، المطبوع ضمن ثلاث رسائل: ١٥٧ - ١٦٢.

ويتصدق كل واحد منها في كل يوم بمدين من طعام<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما رواه المشايخ الثلاثة أيضاً عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان؟ قال: تصدق في كل يوم بمد حنطة<sup>(٢)</sup>. والراوي مهمل.

ومنها: صحيحة عبد الله بن سنان قال: سألته عن رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان؟ قال: يتصدق كل يوم بما يجزئ من طعام مسكين<sup>(٣)</sup>.

ومنها: مرسل ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام: في قول الله - عز وجل -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾. قال: الذين كانوا يطيقون الصوم فأصابهم كبر أو عطاش أو شبه ذلك فعليهم لكل يوم مد<sup>(٤)</sup>. ومنها: غير ذلك من الروايات الدالة على ذلك، الواردة في تفسير الآية المباركة أو مستقلة<sup>(٥)</sup>. والدقة تقضي بأن المراد منها وجوب الإفطار عليهم ولزوم التصدق، والحمل على التخيير بين الصيام والتصدق خلاف الظاهر.

ومن الأشخاص المذكورين في المسألة، الحامل المقرب إذا كان صومها مضراً

(١) الكافي ٤: ١١٦، ٤، الفقيه ٢: ٨٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٨، ٦٩٧ و ٦٩٨، الاستبصار ٢: ١٠٤ ح ١.

٣٣٨ و ٣٣٩، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٩ - ٢١٠، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ١ و ٢.

(٢) الكافي ٤: ١١٦ ح ٢، الفقيه ٢: ٨٥ ح ٣٧٩، تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٨ ح ٦٩٦، الاستبصار ٢: ١٠٣ ح ٣٣٧.

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٢١١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ٤.

(٣) الكافي ٤: ١١٦ ح ٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢١١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ٥.

(٤) الكافي ٤: ١١٦ ح ٥، الفقيه ٢: ٨٤ ح ٣٧٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢١١، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥ ح ٦.

(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٢٠٩، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٥.

بها أو بولدها، بلا إشكال ولا خلاف<sup>(١)</sup> في شيء من الفرضين.

أما في الفرض الأول؛ فلائنه - مضافاً إلى أنه من مصاديق المريض توصيف الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة في بعض الروايات المتقدمة بحصول الضعف عن صوم شهر رمضان، وإلى أنه من مصاديق شبه الكبير أو العطاش - ما ورد فيما هو أهون من شهر رمضان من النذر من رواية محمد بن جعفر قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنَّ امرأتِي جعلت على نفسها صوم شهرين فوضعت ولدها وأدركها الحبل فلم تقو على الصوم؟ قال: فلتتصدق مكان كل يوم بمدٍّ على مسكين<sup>(٢)</sup>.

وأما في الفرض الثاني، فقد استدلل<sup>(٣)</sup> له بلزوم حفظ النفس المحترمة، والفرض عدم التمكن من الجمع بينه وبين الصوم، ومن الواضح أهمية الأول، لكن الضرر المتوجه إلى الولد أعم من هلاكه، ومسألة وجوب حفظ النفس المحترمة وأهميته من جميع الواجبات غير منقحة موضوعاً وحكماً. وهل يحتمل أن يجب على الإنسان رفع اليد عن أعماله وبذل أمواله للمرضى الموجودين في المستشفيات الذين يجري فيهم خوف الهلاك؟ واللازم تنقيح المسألة، خصوصاً مع ملاحظة أهميتها وكثرة الآثار المترتبة عليها.

وعلى أي، فالظاهر أنه لا خلاف في جواز الإفطار لها إذا كانت خائفة على ولدها دون نفسها.

(١) رياض المسائل ٥: ٤٩١، جواهر الكلام ١٧: ١٥١، مستمسك العروة ٨: ٤٤٩، المستند في شرح العروة ٥٠: ٢٢.

(٢) للفتية ٢: ٩٥ ح ٤٢٤، الكافي ٤: ١٣٧ ح ١١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢١٦، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ١٧ ح ٢.

(٣) المستند في شرح العروة ٥٠: ٢٢.

ومتهم: المرضعة القليلة اللبن كذلك؛ يعني إذا كان الصوم مضراً بها أو بولدها، ويدل على الحكم فيها صحيحة محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن تفطرا في شهر رمضان؛ لأنهما لا تطيقان الصوم، وعليهما أن تصدق كل واحدة منهما في كل يوم تفطر فيه بمدة من طعام، وعليهما قضاء كل يوم أفطرتا فيه، تقضياه بعد<sup>(١)</sup>. والتعليل الواقع فيها يفيد أموراً:

الأول: عدم ثبوت الحكم في المستثنى منه بصورة الإطلاق، بل يختص بما إذا كان الصوم حرجياً.

الثاني: أن ثبوت أصل الحكم إنما هو لدخولها تحت قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ...﴾<sup>(٢)</sup>. غاية الأمر أنه حينئذٍ يشكل بأن ظاهر الآية - بالإضافة إلى الأشخاص المذكورين - وجوب الفدية بدلاً عن القضاء، فالجمع بين وجوب التصديق وجوب القضاء فيما بعد، كأنه خارج عما هو المتفاهم عندنا من الآية.

الثالث: أن الملاك نفس المرضعة لا ولدها، فالحكم بالنسبة إلى الولد يحتاج إلى دليل آخر؛ وهو ما ذكر في الحامل المقرب الذي يضر الصوم بولدها، وقد عرفته مع ما فيه.

المقام الثاني: في مقدار الفدية.

فتقول: ظاهر الآية الشريفة في قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٣٩ ح ٧٠١، الكافي ٤: ١١٧ ح ١، الفقيه ٢: ٨٤ ح ٣٧٨، وعن مسائل الشيعة ١٠:

٢١٥، كتاب الصوم، أبواب من يصع منه الصوم ١٧ ح ١.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٤.

طَعَامٌ مُشْكِينٌ<sup>(١)</sup> هو ثبوت الفدية الواحدة؛ أي مَدَّ واحد من الطعام، وقد وقع التصريح بذلك في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة آنفاً، لكن في صحيحته الأخرى ثبوت مَدَّين؛ وهي ما رواه عن الصادق عليه السلام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول... وذكر مثله، إلا أنه قال: ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم مَدَّين من طعام<sup>(٢)</sup>، قال صاحب الوسائل بعد نقل الروایتين: حمله الشيخ على الاستحباب تارة، وعلى من قدر على المَدَّين أخرى، وحمل الأوّل على من لم يقدر إلا على مَدَّ واحد.

أقول: ما ذكرناه مراراً من اتحاد الرواية وعدم التعدّد فيها إذا كان الراوي واحداً، إلا أنّ مورده ما إذا كان المروي عنه أيضاً واحداً؛ نظراً إلى أنّ الراوي - خصوصاً - لو كان مثل محمد بن مسلم، وخصوصاً مع البناء على كتابة الرواية وضبطها - لا يسأل أمراً واحداً عن إمام واحد مرّتين، والمروي عنه في المقام متعدّد؛ فإنّه في أحدهما أبو جعفر الباقر عليه السلام، وفي الأخرى أبو عبد الله الصادق عليه السلام، إلا أنّ المسالك يجري هنا أيضاً؛ فإنّ مثل محمد بن مسلم لا يسأل عن الإمامين شيئاً واحداً، خصوصاً مع عدم الاعتراض في صورة اختلاف الجوابين، فيغلب على الظنّ بتحقيق اشتباه في البين. هذا على حسب نقل التهذيب، ولكن في الاستبصار في كلا الموردين أبو جعفر عليه السلام. وبالنسبة لا دليل على وجوب أزيد من مَدَّ واحد كما هو مقتضى الآية، فجعل الاحتياط في مَدَّين - كما في المتن - لا وجه له، إلا أن يكون المراد هو الاحتياط الاستحبابي، فلاحظ.

المقام الثالث: في أصل وجوب الكفارة على الأشخاص المذكورين في المسألة، الذين يجوز لهم الإفطار، فقد استشكل في المتن في وجوبها على

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٤.

(٢) تقدّمت في ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

**مسألة ٩:** لا فرق في المرضعة بين أن يكون الولد لها أو متبرّعة برضاعه أو مستأجرة، والأحوط الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها في الرضاع تبرّعاً، أو بأجرة من أيّيه، أو منها، أو من متبرّع<sup>١</sup>.

الشيخين وذوي العتاش في صورة تعذر الصوم عليهم، بل نفى خلوّ العدم عن القوة، والوجه فيه - مضافاً إلى قاعدة لا حرج، بناءً على المختار من أنّ السقوط إنّما هو على نحو العزيمة لا الرخصة -: أنّ الجمع بين لزوم الإفطار ولزوم الكفارة غير معهود وإن كان ربّما يلاحظ مثله في باب الحجّ؛ فإنّه يجب على المريض ولو في حال الإحرام لبس المخيط، ومع ذلك يجب عليه الكفارة، وظاهر الآية الشريفة - الدالّة على وجوب الفدية وثبوتها في صورة الإطاقة، كقوله - تعالى -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...﴾ الآية<sup>(١)</sup> - وإن كان هو الثبوت بالإضافة إليهم، إلّا أنّ شمولها لمن يتعذر عليه الصيام ممنوع.

وقد تأمّل في المتن في الوجوب على الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن إذا كان الصوم مضراً بهما لا بولدتهما، والظاهر أنّ الوجوب في الفرض الثاني لا تأمّل فيه بخلاف الفرض الأوّل، مع أنّ صحيحة محمد بن مسلم المتقدّمة الواردة فيها الدالّة على الوجوب ظاهرة في ذلك، خصوصاً مع التعليل الواقع فيها بأنّها لا يطيقان، فإنّ هذا التعليل ظاهر في تحقّق الإضرار بالنسبة إلى أنفسهما، كما لا يخفى، فالتأمّل فيه في غير محلّه، إلّا أن يكون المراد نفي الوجوب والتأمّل فيه في الفرض الثاني دون الأوّل، وهو أيضاً خلاف ظاهر الرواية، فتدبرّ.

١- أمّا عدم الفرق في المرضعة بين الموارد المذكورة فلا إطلاق دليلها، مثل

الصحيحة المتقدمة، ولا دليل على التقييد واختصاص الحكم بالمرضة الخاصة، وأما كون مقتضى الاحتياط الوجوبي الاقتصار على صورة عدم وجود من يقوم مقامها في الرضاع تبرعاً أو بأجرة وإن كان الولد لها، كما هو مقتضى إطلاقها، فلها حكمي<sup>(١)</sup> عن جماعة من الوجوب مع وجود من يقوم مقامها في الرضاع، بل وجود ما يقوم مقام الرضاع، كما هو المتداول في هذه الأزمنة؛ من الاستفادة من اللبن المجفف، أو من لبن بعض الحيوانات، مثل البقر والغنم.

وربما يستدل له بمكاتبة علي بن مهزيار قال: كتبت إليه - يعني: علي بن محمد<sup>(٢)</sup> - أسأله عن امرأة ترضع ولدها وغير ولدها في شهر رمضان، فيشتد عليها الصوم وهي ترضع حتى يُعشى عليها ولا تقدر على الصيام، أترضع وتفطر وتقضي صيامها إذا أمكنها، أو تدع الرضاع وتقوم؟ فإن كانت ممن لا يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها فكيف تصنع؟ فكتب: إن كانت ممن يمكنها اتخاذ من يرضع ولدها وأتمت صيامها، وإن كان ذلك لا يمكنها أفطرت وأرضعت ولدها وقضت صيامها متى ما أمكنها<sup>(٣)</sup>.

وهذه الرواية وإن كانت واضحة الدلالة على التفصيل، إلا أنه حيث رواها في الوسائل عن ابن إدريس في آخر السرائر من كتاب مسائل الرجال، وسند ابن إدريس إليه مورد للمناقشة لأجل جهالته، فالاستدلال بها على الوجوب مشكل، ويمكن أن يقال باختصاص التعليل الواقع في الصحيحة المتقدمة بصورة عدم التمكن المزبور. وعليه: فيصح ما في المتن من جعل مقتضى الاحتياط الوجوبي ذلك، فتأمل.

(١) رياض المسائل ٥: ٤٩٣، العروة الوثقى ٢: ٥١، المستند في شرح العروة الوثقى ٢٢: ٥٦.

(٢) مستطرات السرائر: ٦٧ ح ١١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢١٦، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم.



مسألة ١٠: يجب على الحامل والمرضة القضاء بعد ذلك ، كما أنَّ الأحوط وجوبه على الأولين لو تمكنا بعد ذلك<sup>(١)</sup>.

١- أما وجوب القضاء على الحامل والمرضة المذكورة؛ فلقوع التصريح بذلك في مثل الصحيحة المتقدمة فلا ريب في ذلك. وأما الأولان اللذان يراد بهما الشيخ والشيخة وذو العطاش، فقد احتاط في المتن الوجوب عليهما مع تمكّنها بعد ذلك ؛ والمنشأ أنَّ ظاهر الآية الشريفة لعلة عدم الوجوب بالإضافة إليهما؛ لما عرفت<sup>(٢)</sup> من أنَّ الآية قد تعرّضت لحكم ثلاثة عناوين، وليست فيها دلالة على وجوب القضاء الذي يعبر عنه فيها بـ «عدة من أيام آخر»، بل الواجب على الذين لا يطيقونه فدية طعام فقط.

لكن قوى السيد في العروة وجوب القضاء مع التمكن بعد ذلك<sup>(٣)</sup>، كما قد نسب إلى المشهور<sup>(٤)</sup>، ولعلَّ وجهه صدق القوات، والفرض التمكن من القضاء، مع أنَّ صدقه محل إشكال؛ لعدم دلالة الآية على الإيجاب عليه من الأول، لا في شهر رمضان ولا بعنوان عدة من أيام آخر، كما في المسافر والمريض، ومع عدم الوجوب عليه من أول الأمر لا يتحقّق عنوان القوات، خصوصاً مع التصريح في بعض الروايات بالعدم.

ففي صحيحة محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدّق كلّ واحد منهما في كلّ يوم بمدّ من طعام، ولا قضاء عليهما، فإن لم يقدر فلا شيء.

(١) في ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٥٠، فصل في موارد جواز الإفطار.

(٣) مفاتيح الشرائع ١: ٢٤١، مستمسك العروة ٨: ٤٤٦.

عليها<sup>(١)</sup>، ويؤيده التعبير بإجزاء الفداء المذكورة في الآية في بعض الروايات الصحيحة<sup>(٢)</sup>. وعليه: فلا موجب للاحتياط الوجوبي وإن كان الاحتياط الاستحبابي ممثلاً لا ينبغي الارتباب فيه، كما لا يخفى.

(١) تقدمت في ص ٢٢٣.

(٢) وسائل الشريعة ١٠: ٢٠٩-٢١٣، كتاب الصوم، أبواب من يصغ منه الصوم ب ١٥.



## القول في طريق ثبوت هلال شهر رمضان وشوّال

يثبت الهلال بالرؤية وإن تفرّد به الرائي ، والتواتر والشياع المفيد للعلم ، ومُضيّ ثلاثين يوماً من الشهر السابق ، وبالبينة الشرعية ، وهي شهادة عدلين ، وحكم الحاكم إذا لم يعلم خطؤه ولا خطأ مستنده . ولا اعتبار بقول المنجمين ، ولا بتطوّل الهلال أو غيبوبته بعد الشفق في ثبوت كونه لئيلة السابقة وإن أفاد الظن<sup>١</sup> .

---

١- يثبت الهلال مطلقاً لا في خصوص الشهرين المذكورين في العنوان بأمور :  
الأول : الرؤية وإن تفرّد بها الرائي وانحصرت به ، ويدلّ على ثبوت الهلال بها - مضافاً إلى إفادتها للعلم الذي هو حجة عقلية ، أو الاطمئنان الذي هو حجة عقلائية ؛ ضرورة أن إحراز العنوان المأخوذ في موضوع الحكم لا سبيل له أولى من العلم وما يقوم مقامه - الروايات الكثيرة الدالة على الثبوت بالرؤية مطلقاً ؛ سواء كانت مقرونة برؤية الغير أم لا ، وفي بعضها التصريح بذلك .

ففي صحيحة عليّ بن جعفر ، عن أخيه عليه السلام قال : سألته عن يرى هلال شهر رمضان وحده لا يبصره غيره ، أله أن يصوم ؟ قال : إذا لم يشك فيه فليصم وحده ،

وإلا يصوم مع الناس إذا صاموا<sup>(١)</sup>. وقد اشتهر ما يدلّ على أنّه يصام للرؤية ويفطر للرؤية<sup>(٢)</sup>.

الثاني والثالث: التواتر والشياع بشرط إفادتهما للعلم، والثبوت في هذا الفرض واضح، إنّما الكلام في صورة عدم إفادة العلم، والعمدة في البحث في هذا المجال هو غير التواتر؛ لأنّ فرض ثبوت التواتر مع فرض عدم إفادة العلم لعلّه غير ممكن؛ فإنّ التواتر بأنواعه المختلفة لفظياً أو معنوياً أو إجمالياً يفيد العلم. وأمّا الشياع فربّما يقال فيه بالاعتبار وإن لم يفد إلا الظنّ، ويستدلّ عليه ببعض الأدلّة غير الناهضة لإثبات ذلك. وقد تكلمنا في هذا المجال في هذا الشرح في كتاب القضاء<sup>(٣)</sup> - على ما هو بياني - مثل ما ورد في قصّة إسماعيل وما قال أبوه الإمام عليه السلام له، ولا نرى حاجة إلى الإعادة.

الرابع: مضيّ ثلاثين يوماً من الشهر السابق مع ثبوت أوله، ويدلّ عليه: أولاً: أنّ الشهر في لسان الشرع لا يزيد على ثلاثين، بل قد ينقص بيوم واحد، وقد اشتهر عناوين الشهور الإثنتي عشرة التي منها شهر رمضان، الذي هو موضوع البحث في هذا الكتاب، ويبدو في النظر أنّ السنة المركّبة من الشهور المشار إليها في باب الخمس - الذي يكون من الأمور المتعلّقة له هو ما يفضل من الربيع هي مؤونة السنة عند آخرها - هي هذه السنة المعبر عنها بالسنة القمرية،

(١) مسائل علي بن جعفر: ١٤٩ ح ١٩٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٦١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢.

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٢٥٢ - ٢٦٠، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٣.

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب القضاء: ٥١ - ٥٣.

ولكن لأجل خصوصية في الخمس قد ذكرنا هناك تبعاً للماتن عليه السلام <sup>(١)</sup> أن المراد بالسنة في خصوص باب الخمس هي السنة الشمسية .

والوجه فيه إجمالاً... وإن فصلناه هناك -: أن المؤونة إنما يكون اختلافها نوعاً باختلاف الفصول الأربعة المتحققة في السنة الشمسية ، فع إرادة الشارع وحكمه بتعلق الخمس بما يفضل عن مؤونة السنة ، فمراده المؤونة الرائجة المختلفة بالاختلاف المذكور طبعاً ، وهذا لا دلالة له على أن مراد الشارع من السنة مطلقاً ذلك ، كما لا يخفى .

وثانياً: الروايات الكثيرة الدالة على أن شهر رمضان قد يكون ثلاثين ، وقد ينقص بيوم واحد ، وأنه يصيب شهر رمضان ما يصيب الشهور من التمام والنقصان ، وفي رواية إسحاق بن عمار ، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال : إن خفي عليكم فأتوا الشهر الأول ثلاثين <sup>(٢)</sup> .

الخامس: البيّنة الشرعية التي هي عبارة عن شهادة عدلين ، ويدل على حجيتها في هذا المقام أمران :

أحدهما: ما يدل على حجية البيّنة في الموضوعات الخارجية مطلقاً ، وقد ذكرناه في كتابنا في القواعد الفقهية <sup>(٣)</sup> ، وبالي أنا ذكرنا هناك أن عنوان البيّنة - كما هو المأخوذ في الرواية المعروفة لمسعدة بن صدقة المتصفة بأنها موثقة ، كما أفاده الشيخ الأعظم عليه السلام في الرسائل <sup>(٤)</sup> ، حيث قال عليه السلام في ذيلها : والأشياء كلّها على هذا

(١) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة ، كتاب الخمس : ١٢٠ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ١٥٨ ح ٤٤١ ، الاستبصار ٢ : ٦٤ ح ٢٠٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٢٦٥ ، كتاب

الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٥ ح ١٢ .

(٣) القواعد الفقهية ١ : ٤٧٩ - ٤٨٥ .

(٤) فرائد الأصول (الرسائل) ٣ : ٣٥١ و ٣٨١ .

حتى يستبين لك غير هذا، أو تقوم به البيّنة<sup>(١)</sup>. والروايات المذكورة في كتاب القضاء الدالة على أنّ البيّنة على المدعي، واليمين على المدعى عليه أو على من أنكر<sup>(٢)</sup>، وفي رأسها الرواية الحاكية لقول النبي ﷺ: إنما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان<sup>(٣)</sup> - اصطلاح في الشرع وإن لم يكن له حقيقة شرعية مبحوث عنها في الأصول، ولا يكون بالمعنى اللغوي الصرف، كما يدلّ عليه المقابلة مع الاستبانة في الرواية المتقدمة، وقد ذكرنا في ذلك الكتاب<sup>(٤)</sup> أنّ حجّة البيّنة دليل على عدم حجّة خبر الواحد - ولو كان عادلاً - في الموضوعات، وإلاّ تلزم اللغوية في حجّة البيّنة المشاركة معه في العدالة المختلفة في العدد، فنفس ثبوت الحجّة للبيّنة دليل على عدم ثبوتها في خبر الواحد، والتفصيل في محله.

ثانيهما: ما يدلّ على الاعتبار في خصوص المقام، مثل:

صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لا أجيز في الهلال إلاّ شهادة رجلين عدلين<sup>(٥)</sup>. ومن الواضح أنّ الحصر فيها إضافي.

وصحيحة حماد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

(١) الكافي ٥: ٣١٣ ح ٤٠، وعنه وسائل الشيعة ١٧: ٨٩، كتاب التجارة، أبواب ما يكتسب به ب ٤ ح ٤.

(٢) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣٣ - ٢٣٥، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ب ٣ و ص ٢٩٣ ب ٢٥ ح ٣، والمفردات في غريب القرآن: ٦٨.

(٣) الكافي ٧: ٤١٤ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ٢٧: ٢٣٢، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم وأحكام الدعوى ب ٢ ح ١.

(٤) أي القواعد الفقهيّة ١: ٤٩٤ - ٥٠١.

(٥) الكافي ٤: ٧٦ ح ٢، الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٣٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١.

لا تجوز شهادة النساء في الهلال، ولا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين<sup>(١)</sup>.  
وصحيحة منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: صم لرؤية الهلال  
وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه<sup>(٢)</sup>.  
والروايات الدالة على هذا الأمر كثيرة جداً.

لكن في مقابلها بعض ما يتخيل معارضته للروايات المتقدمة؛ وهو بين ما يدل  
بظاهره على عدم حجية البيّنة مطلقاً، وبين ما يدل على عدم الحجية فيما إذا لم تكن  
في السماء علّة، كما حكى عن صاحب الحقائق عليه السلام<sup>(٣)</sup>.

فمنها: رواية حبيب الخزاعي (الحشمي، الجماعي خ ل) قال: قال  
أبو عبدالله عليه السلام: لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة،  
وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علّة فأخبرا أنها  
رأياه، وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أن المراد من الشرط في الشرطية هي صورة ما لو كان بالمصر علّة وفي  
غيره لا تكون كذلك، لا الأعمّ ممّا إذا كان في الخارج علّة أم لا، ويؤيده قوله عليه السلام:  
«فأخبرا أنها رأياه»؛ فإنه يدل على الإخبار بالرؤية لأجل عدم الغيم وصحو  
السماء. وأمّا المخبر به، فهل يكون أمرين: الرؤية، وصيام قوم أو إفطارهم لها على

(١) الكافي ٤: ٧٧ ح ٤، الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٤٠، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام  
شهر رمضان ب ١١ ح ٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٧ ح ٤٣٦، الاستبصار ٢: ٦٣ ح ٢٥٠، المقنعة: ٢٩٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠:  
٢٨٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٤.

(٣) الحقائق الناضرة ١٣: ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٩ ح ٤٤٨، وص ٣١٧ ح ٩٦٣، الاستبصار ٢: ٧٤ ح ٢٢٧، وعنهما وسائل الشيعة  
١٠: ٢٩٠، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٣.



تقدير أن يكون العطف بـ «و» الظاهر في ثبوت المعية وتحقق الاجتماع؟ ويحتمل قوياً أن يكون العطف بـ «أو» الدال على كفاية أحد الأمرين .  
وكيف كان، فقد يناقش<sup>(١)</sup> في الرواية تارة: من حيث السند، وأخرى: من حيث الدلالة .

أما من جهة السند: فلأجل حبيب الخزاعي أو الجباعي؛ فإنه مجهول، وحبيب الخثعمي - كما في بعض الكتب الحاكي للرواية<sup>(٢)</sup> - وإن كان موثقاً، إلا أنه لم يكن الثابت في المقام هو الرجل الموثق، بل المردّد بينه وبين غيره، فلا اعتبار بالرواية من حيث السند .

وأما من جهة الدلالة: فمن جهة أن مفادها عدم جواز شهادة رجلين عدلين مع عدم وجود الغيم في السماء وعلّة فيها، مع أنه على هذا التقدير يطمأن بخطئها، ولا تكون مثل هذه البيّنة مشمولة لدليل الحجّة .

أقول: هذا ليس إشكالاً في دلالة الرواية، بل يكون بياناً لعلّة عدم جواز شهادة رجلين مع عدم وجود الغيم في السماء، مع أن حصول الاطمئنان بخطئها في هذه الصورة، إن كان مرجعه إلى ما ذكرنا من حجّة الاطمئنان في نظر العقلاء فالضري ممنوعة؛ لأنّ حصول الاطمئنان الكذافي في الصورة المذكورة ممنوع . وإن لم يكن مرجعه إلى ما ذكرنا فالكبرى ممنوعة، وعدم شمول أدلّة الحجّة له غير ظاهر .

فالأولى أن يقال بأنّه مع وجود المعارضة بين هذه الرواية على فرض اعتبارها

(١) المناقش هو السيد الخوئي رحمه الله في المستند في شرح العروة ٢٢: ٦٥ - ٦٦ .

(٢) أي في وسائل الشيعة ٧: ٢١ ح ١٣، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرياني الشيرازي .

والروايات الكثيرة الصحيحة المتقدمة، يكون الترجيح مع تلك الروايات؛ لاستناد المشهور إليها<sup>(١)</sup>، وقد قررنا أن أول المرجحات هي الشهرة الفتوائية، كما لا يخفى. ومنها: رواية القاسم بن عروة، عن أبي العباس، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصوم للرؤية، والفطر للرؤية وليس الرؤية أن يراه واحد، ولا إثنان، ولا خمسون. قال في الوسائل بعده: ورواه الصدوق بإسناده عن القاسم بن عروة، عن أبي العباس الفضل بن عبد الملك مثله<sup>(٢)</sup>.

وقد نوقش<sup>(٣)</sup> فيها أيضاً سنداً ودلالة. أما السند؛ فلأجل القاسم بن عروة؛ لأنه لم يوثق وإن ورد توثيقه في بعض الرسائل<sup>(٤)</sup> غير الثابتة.

وأما الدلالة؛ فلأن الظاهر كون المراد منها لزوم العلم أو ما قام الدليل على قيامه مقام العلم في ذلك، وليس مجرد رؤية الغير ولو بلغ خمسين كافياً في ذلك كما يقول به الناس، حيث يعتمدون على مجرد دعوى الغير الرؤية بمن يصلي ويصوم، من غير اشتراط العدالة في اعتبار الشهادة، ولذا لم يذكر التقييد بها في الرواية أصلاً، فلا ينافي ما دلّ على قيام البيّنة وهي شهادة رجلين عدلين مقام العلم.

وهذا الأمر يجري بالإضافة إلى الرواية السابقة أيضاً، فالمراد أن شهادة خمسين أيضاً لا اعتبار بها مع فرض عدم العدالة، ويمكن أن يقال بإشعار الرواية السابقة

(١) المعبر ٢: ٦٨٦، اللعة الدمشقية: ٢٧، مسالك الأنعام ٢: ٥١، مدارك الأحكام ٦: ١٦٧، ذخيرة المعاد: ٥٣١، رياض المسائل ٥: ٤١٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٦ ح ٤٣٦، الاستبصار ٢: ٦٣ ح ٢٠١، الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٦٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٩٠، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٢.

(٣) المناقب هو السيد الخوني عليه السلام في المستند في شرح العمدة ٢٢: ٦٧.

(٤) المسائل الصاغانية المطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد ٣: ٧٢.

بذلك باعتبار التشبيه بالقسامة ، فتدبر .

وكيف كان ، يجري هنا أيضاً ما ذكرناه في ذيل السابقة على فرض المعارضة من ثبوت الترجيح مع تلك الروايات .

ومنها : صحيحة محمد بن مسلم - التي رواها عنه أيوب<sup>(١)</sup> وحماد - عن أبي جعفر<sup>(٢)</sup> قال : إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، وليس بالرأي ولا بالتظني ، ولكن بالرؤية . ( قال : خل ) والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد : هو ذا هو ، وينظر تسعة فلا يرونه ، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف ، وإذا كانت علة فأتّم شعبان ثلاثين . وزاد حماد فيه : وليس أن يقول رجل : هو ذا هو ، لا أعلم إلا قال : ولا خمسون<sup>(٣)</sup> . ورواه في الوسائل في باب آخر قبل هذا الباب عن أبي أيوب ... إلخ<sup>(٤)</sup> ، والظاهر أنه هو الصحيح .

ودلتها ظاهرة فيما قلناه ؛ من أنه لا عبرة بالرأي ولا بالتظني في قبال العامة ، وليس فيها أيضاً إشعار بتوصيف الشاهد بالعدالة ، فلا تنافي ما يدل على اعتبار شهادة رجلين بشرط أن يكونا عدلين ، من دون فرق بين الموارد وصورتي وجود العلة وعدمها .

ومنها : رواية أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزّاز ، عن أبي عبد الله<sup>(٥)</sup> قال : قلت له : كم يجزئ في رؤية الهلال ؟ فقال : إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله

(١) كذا في الوسائل ٧ : ٢٠٩ ح ١١ ، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرتاني الشيرازي ، ولكن في الطبعة الجديدة : أبي أيوب ، وفي هامشه : في نسخة أيوب ( هامش المخطوط ) .

(٢) تهذيب الأحكام ٤ : ١٥٦ ح ٤٣٣ ، الاستبصار ٢ : ٦٣ ح ٢٠٣ ، الكافي ٤ : ٧٧ ح ٦ ، الفقيه ٢ : ٧٦ ح ٣٣٤ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠ : ٢٨٩ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١١ .

(٣) وسائل الشيعة ١٠ : ٢٥٢ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٣ ح ٢ .

فلا تؤدّوا بالتظنيّ، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علّة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر<sup>(١)</sup>.

وليس المراد من قوله ﷺ في الذيل: «ولا يجزئ في رؤية الهلال... إلخ» جعل المناط خمسين بحيث لا يقبل أنقص من هذا العدد ولو بواحدة، ويقبل شهادة خمسين أو أزيد، كما أن المراد من قوله ﷺ: «يدخلان ويخرجان من مصر» هو الخروج منه إلى محلّ لم يكن في السماء فيه علّة وغيم؛ ضرورة أنّه مع اتحاد داخل المصر وخارجه من حيث وجود العلّة في السماء، لا فائدة في الدخول والخروج ولا مجال فيه للتفصيل. مضافاً إلى عدم إشعار في الرواية باعتبار العدالة في صورة قبول الشهادة، ولا يقول بظاهره أحد على الظاهر.

فاللزام حمل الرواية على عدم اعتبار الرأي والتظنيّ كما في كثير من الروايات السابقة، وإن كان السؤال فيها يظهر منه أن المسؤول هي الكيّة المجزئة في رؤية الهلال، ولكنّ التأمل في الجواب - خصوصاً مع ملاحظة قوله ﷺ: «فلا تؤدّوا بالتظنيّ» - يرشد إلى ما ذكرنا، فلا دلالة للرواية على اعتبار عدد خاص، كما أنّها لا تنفي اعتبار العدالة، ولا دلالة لها على التفصيل بين وجود العلّة وثبوتها في السماء وعدمها، ولو فرض الدلالة على ذلك فالترجيح مع تلك الروايات. وقد انقدح من جميع ما ذكرنا اعتبار البيّنة مطلقاً في إثبات الهلال.

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٠ ح ٤٥١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٩، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٠.

السادس: حكم الحاكم مع ثبوت قهدين، عدم العلم بخطئه في الحكم، وعدم العلم بخطأ مستنده.

أما أصل ثبوت هذا الحكم، وكون حكم الحاكم من طرق ثبوت الهلال في الجملة، فقد نسب إلى المشهور<sup>(١)</sup>، وخالفهم فيه البعض الآخر<sup>(٢)</sup>، وربما يستدل له بروايات:

منها: صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا شهد عند الإمام شاهدان أنها رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، وإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم وأخر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم<sup>(٣)</sup>. حيث إنها تدلّ على مفروغية أن أمر الصيام والإفطار يثبت بأمر الإمام، وأنه إذا أمر بالإفطار يجب على الناس الإفطار؛ سواء كانت الشهادة المذكورة فيها قبل زوال الشمس أو بعده، غاية الأمر الافتراق بين الصورتين في الصلاة - أي صلاة عيد الفطر - من جهة لزوم التأخير في الثانية إلى الغد دون الأولى.

وقد أجاب بعض الأعلام عليه السلام عن الاستدلال بالرواية للمقام بما يرجع محصله إلى أنها أجنبية عن محلّ الكلام بالكلية، وإنما هي ناظرة إلى وجوب إطاعة الإمام، وأنه متى أمر بالإفطار وجب؛ لكونه مفترض الطاعة، من غير حاجة إلى صدور

(١) الدروس الشرعية ١: ٢٨٦، مدارك الأحكام ٦: ١٧٠-١٧١، ذخيرة المعاد ٣: ٥٣١، مشارق الشمس ٣: ٤٧٥، المستند في شرح العروة ٢٢: ٨٠.

(٢) الحقائق الناضرة ١٣: ٢٥٩ و ٢٦٣، مستند الشيعة ١٠: ٤١٨-٤٢٠.

(٣) الفقيه ٢: ١٠٩ ح ٤٦٧، الكافي ٤: ١٦٩ ح ١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٧٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٦ ح ١.

حكم منه الذي هو إنشاء خاص؛ لعدم فرضه في الحديث، وإنما المفروض مجرد قيام الشهود لديه وصدور الأمر منه، وهو غير الحكم بالضرورة، وهذه الإطاعة خاصة بمن هو إمام بقول مطلق، ولم ينهض دليل على إثبات هذه الولاية المطلقة لغيره من الفقهاء في عصر الغيبة، بعد انحصار وجوب الإطاعة بعنوان الإمام بمعناه المعهود عند المتشريعة، فالرواية خاصة بالإمام وإن كان التطبيق محمولاً على التقية أحياناً، ولا مساس للصحيحة بنفوذ حكم الحاكم والمجتهد الجامع للشرائط<sup>(١)</sup>.

وأنت خير بأنه لا ظهور في الرواية في وجوب إطاعة الإمام حتى يقال بأن المراد منه هو الإمام المطلق - الذي هو من مصاديق أولى الأمر في الآية الشريفة المعروفة<sup>(٢)</sup> - بل الغرض الأصلي من الرواية بيان أمرين:

الأول: كفاية مضي ثلاثين يوماً من الهلال الذي قد رأياه الشاهدان قبلاً.

والثاني: التفصيل بين قبل الزوال وبعده في الصلاة، كما ذكرنا.

نعم، لا ينبغي الإغماض عن أن المفروض عنه في الرواية كون أمر الإفطار بيد الإمام، وأما الإمام الأمر بذلك من هو؟ فلا دلالة للرواية عليه وليست بصدد بيانه، ويؤيده أن ظاهر الرواية وجوب الأمر على الإمام في الصورة المفروضة فيها، ولا مجال لإيجاب حكم على الإمام المعصوم عليه السلام من ناحية إمام آخر، فالمراد من الإمام من كان متصدياً لهذه المسائل من الأئمة، غاية الأمر عدم دلالة الرواية على مورد تحققه، فإذا قلنا بثبوت ولاية الفقيه كما لا بد من البحث عنها في محلها، فلا بد من الالتزام بجواز الحكم المزبور للولي الفقيه؛ لوجود هذه المزية في المعصوم بلا كلام.

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٨٠-٨١.

(٢) سورة النساء ٥٩: ٤.

نعم، لا بدّ لاستفادة الولاية للفقهاء من الاستناد إلى دليل آخر غير هذه الرواية، والذي ينبغي بل لا بدّ وأن يلاحظ في الرواية أنّ أمر الإفطار والصيام لم يكن بأيدي الأئمة عليهم السلام أصلاً، فهذا دليل على أنّ الرواية ليست ناظرة إلى هذا المعنى. وكيف كان، فدعوى كونها غير ناهضة لحكم المقام أمر، وكونها ظاهرة فيما أفاد أمر آخر، ولا ارتباط بينهما في النفي والإثبات.

ومنها: ما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين وقام النعمة عن محمد بن محمد بن عصام، عن محمد بن يعقوب، عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان عليه السلام: أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك - إلى أن قال: - وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجة الله عليهم... إلخ<sup>(١)</sup>. نظرنا إلى أنّ أمر الهلال، خصوصاً في شهر رمضان وفي شهر ذي الحجة من الحوادث الواقعة، فاللازم الرجوع فيه إلى رواة الحديث الذين هم الفقهاء والمجتهدون، فقولهم حجة على الأئمة بمقتضى الرواية الدالة على أنّ حجة الله جعلهم حجة على الناس.

وقد نوقش في الرواية سنداً ودلالة:

أما السند: فلجهالة ابن عصام، وكذا إسحاق بن يعقوب المدّعي لرؤية خطّ الإمام عجل الله تعالى فرجه الشريف.

وأما الدلالة: فلا مجال المراد من الحوادث الواقعة الواردة في الرواية؛ لجريان

(١) كمال الدين: ٤٨٤ ب ٤٥ قطعة من ح ٤، غيبة الطوسي: ٢٩١ قطعة من ح ٢٤٧، الاحتجاج ٢: ٥٤٣، الرقم ٣٤٤، وغيرها وسائل الشيعة ٢٧: ١٤٠ كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١١ ح ٩.

احتمالات فيه :

الأول : موارد الشبهات الحكمية ؛ وهي الأمور التي تتفق خارجاً ولم يعلم حكمها ، كما لو مات زيد وله ثياب أو مصاحف عديدة ولم يعلم أن الحسوة هل تختص بواحد منها أو تشمل الكل ؟ ونحو ذلك ، وقد أمر على هذا التقدير بالرجوع إلى الرواة ، فتكون الرواية حينئذٍ من أدلة حجّية الخبر لو كان المراد هو الراوي ، أو من أدلة حجّية الفتوى لو كان المراد هو المجتهد . وعلى التقديرين لا ارتباط للرواية بالمقام ؛ فإن غاية مدلولها لزوم رجوع الجاهل إلى العالم والسؤال عن الحكم ، ومن الواضح أن في زمانهم عليه السلام ، وحتى ما بعده بقليل ، كان المرجع للسؤال في هذه الشبهات عند تعذر الوصول إلى الإمام عليه السلام أو تعرّسه ، هم رواة الأحاديث .

الثاني : الشبهات الموضوعية الواقعة مورد النزاع والخصومة والمطروحة في باب القضاء ، فتكون الرواية حينئذٍ من أدلة نفوذ القضاء ، ويبعد هذا الاحتمال - مضافاً إلى بعده في نفسه - أمران :

أحدهما : أنه لو كان المراد هذا الاحتمال لقال : فارجعوها ، بدل قوله عليه السلام : «فارجعوا فيها» .

ثانيهما : أنه لا مدخل للراوي بما هو راوٍ في مسألة القضاء ؛ لعدم كونها من شؤونه ، مع أن ظاهر الرواية الدخالة .

الثالث : مطلق الحوادث التي منها ثبوت الهلال الذي هو محل البحث في المقام . ثم قال المناقش ما حاصله : إن هذا الاحتمال هو مبني الاستدلال ، ولكنه لا مقتضي له بعد وجود الطرق الشرعية المتعددة لاستعلام الهلال ، كالأمر الخمسة المتقدمة ، ومن الواضح أن الأمر بالرجوع إنما هو فيما لو كان الإمام عليه السلام حاضراً وكان الوصول إليه ممكناً ، ومسألة الهلال لا تكون كذلك ؛ فإنه لا تجب فيها مراجعة الإمام عليه السلام



بوجه، ولم يعهد ذلك في عصر أحد من الأئمة عليهم السلام حتى أمير المؤمنين عليه السلام في زمان خلافته الظاهرية، فحصل الرواية وجوب الرجوع إلى الفقيه فيما يجب فيه الرجوع إلى الإمام عليه السلام، ولا دلالة فيها على ثبوت الولاية المطلقة للفقيه الشاملة للمقام<sup>(١)</sup>. أقول: إن كان المقصود من وجود الطرق الشرعية السابقة لاستعلام حال الهلال، وجودها بالإضافة إلى الشيعة، فهم كأئمتهم عليهم السلام كانوا مجبورين بإطاعة قضاء الناس والمشاكله معهم في الأمر المربوط بالصيام والإفطار، وببالي أن في الرواية - التي ذكرها الشيخ الأعظم رحمته الله - قوله عليه السلام: «لن أفطر يوماً من شهر رمضان أحب إلي من أن يضرب عني»<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وإن كان المقصود وجود تلك الطرق لغير الشيعة أيضاً، فيدفعه أولاً: أنه غير معلوم. وثانياً: أنه مع وجودها كيف يلزمون أنفسهم بالتبعية لحكامهم في هذه الجهة، مع أنه من الواضح ثبوت التبعية عندهم، وهذا يشعر بل يدل على ثبوت هذا الحق بالإضافة إلى حكام الشيعة.

وأما وجه عدم المعهودية في زمن الأئمة عليهم السلام، في غير زمان أمير المؤمنين عليه السلام فواضح؛ لما عرفت، وأما في زمان المولى وخلافته الظاهرية - فضافاً إلى قلّة مدّتها، وابتلائه في جلّها بالحروب المعروفة - يدفعه عدم العلومية، ومن المحتمل رجوع الناس إلى ذاته المقدّسة وشخصه الشريف، بل لا يبعد أن يقال: إن سيرة المتشرّعة الثابتة في هذه الأزمنة من الرجوع إلى مراجعهم في هذا الأمر، كان أصلها

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٨٢-٨٤.

(٢) الكافي ٤: ٨٣ ح ٩، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ١٣٢، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٥٧ ح ٤، ولفظ «لن» ليس بوجوديهما.

(٣) كتاب الصوم للشيخ الأنصاري: ٨٦.

ما هو المتداول من السابق ومعهداً من زمن أمير المؤمنين عليه السلام.

ويؤيد الاحتمال الثالث عموم «الحوادث الواقعة» في الرواية باعتبار كونها جمعاً محلياً باللام، مع أن إطلاق كلمة «الحادثة» - الدالة على وجود أمر جديد وشيء لم يكن قبلاً - على الشبهة الحكيمة وعلى الشبهات الموضوعية في باب التنازع والتخاصم محل نظر، بل منع، وإطلاقها على الهلال الذي يترتب عليه آثار مهمة، خصوصاً بالإضافة إلى الشهرين، فالظاهر الصحة، سيما مع ملاحظة ما ذكرنا من تبعية الناس لحكامهم في ذلك، فالإنصاف تمامية دلالة الرواية وإن كان بحث ولاية الفقيه يحتاج إلى نطاق أوسع.

ومنها: مقبولة عمر بن حنظلة المعروفة، المشتبهة على قوله عليه السلام: ينظران من كان منكم بمن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردة، والراد علينا راد على الله، وهو على حدّ الشرك بالله... الحديث<sup>(١)</sup>.

ونوقش<sup>(٢)</sup> فيها أيضاً بضعف السند والدلالة:

أما ضعف السند: فلائنه وإن تلقاها الأصحاب بالقبول ووسمت بالمقبولة، إلا أنه لم تثبت وثاقة ابن حنظلة وإن وردت فيه رواية<sup>(٣)</sup> ظاهرة في أنه في أعلى مراتب

(١) الكافي ١: ٦٧ ح ١٠، تهذيب الأحكام ٦: ٣٠١ ح ٨٤٥، الاحتجاج ٢: ٢٦٠، الرقم ٢٣٢، وعنهما وسائل الشريعة ٢٧: ١٣٦، كتاب القضاء، أبواب صفات القاضي ب ١١ ح ١.

(٢) المناقش هو السيد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة ٢٢: ٨٤-٨٦.

(٣) الكافي ٣: ٢٧٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٢: ٢٠ ح ٥٦، وعنهما وسائل الشريعة ٤: ١٣٣، كتاب الصلاة، أبواب المواقيت ب ٥ ح ٦ و ص ١٥٦ ب ١٠ ح ١.

التوثيق، لكن الرواية ضعيفة من حيث السند في نفسها.  
ولكن الظاهر أن المناقشة في سندها إنما هو لأجل وجود مبنى عدم انجبار  
الضعف بالشهرة، وإلا فعلى مبنى الانجبار - كما هو المختار - لابد من الاختيار كما  
وصفت بالمقبولة.

وأما من حيث الدلالة: فلما قيل: من أن دلالتها تتوقف على مقدمتين:  
وحاصل الأولى: أن دلالة المقبولة على جعل منصب القضاء في زمن الغيبة بل  
الحضور وإن كانت ثابتة بل واضحة، خصوصاً مع ملاحظة التعبيرات التي فيها،  
إلا أن المنصب المزبور يختص بمورد النزاع المفروض في صدر الحديث، وإن كان في  
أمر يرجع إلى الهلال، كما إذا تمتع بامرأة إلى الشهر، فوقع الاختلاف في الانقضاء  
وعدمه من جهة رؤية الهلال وعدمها، فترافعا عند الحاكم وقضى بالهلال؛ فإن  
حكمه حينئذ نافذ بلا إشكال، وأما نفوذ حكمه حتى في غير مورد الترافع - كما هو  
البحث في المقام - فلا دلالة للمقبولة عليه أصلاً.

وحاصل الثانية: أن وظيفة القضاة لم تكن مقصورة على ختم المنازعات فقط،  
بل كان المتعارف لدى قضاة العامة التدخل في جميع الشؤون التي تبتلي بها العامة،  
ومنها: التعرض لأمر الهلال والتصدي للحكم بالرؤية أو بعدمها، فإذا كان هذا من  
شؤون قضاة العامة وثبت نصب الإمام قاضياً، فبطبيعة الحال يثبت له جميع تلك  
المناصب. ولكنك خير بأن هذه المقدمة أيضاً غير بيّنة ولا مبيّنة؛ لعدم كونها من  
الواضحات؛ فإن مجرد التصدي لا يكشف عن كونه من وظائف القضاة حتى يدل  
نصب أحد لهذا المنصب على ثبوت الجميع، مع احتمال أنهم ابتدعوا هذا المنصب  
لأنفسهم كسائر بدعهم؛ لعدم ثبوت الملازمة الشرعية، بل ملازمة خارجية  
محضة، فلم يثبت بمجرد نصب القاضي حق الدخالة له في هذه المرحلة.

والجواب عما يتعلق بالمقدمة الأولى: هو أن مورد المقبولة وإن كانت صورة التنازع والترافع، بل التنازع في الدين أو الميراث كما هو مورد السؤال فيها، إلا أنه لا ينبغي الإشكال في أن مفادها عام لجميع الموارد من دون اختصاص بتلك الصورة؛ فإن غرض الإمام عليه السلام بيان أمر كلي وإعطاء الضابطة في حق رواية الأحاديث الناظرين في حلالهم وحرامهم، وقد سئل فيها عن الوظيفة فيما إذا اختلف الحكم لأجل اختلاف مستندهم، فأجاب عليه السلام في هذا المجال بلزوم الرجوع إلى المرجحات المذكورة فيها ثم التخيير مع عدمها، ولذا تمسك الفحول بالمقبولة في باب علاج المتعارضين، بل جعلوا المقبولة في رأس الأدلة العلاجية، فراجع باب التعادل والتراجيح في علم الأصول.

وهل يسوغ التفوه بأن حكم الحاكم بالهلال في مثل المثال المذكور واجب الإطاعة دون مثل المقام الذي لا يكون فيه تنازع؟ فهل مخالفة حكم المجتهد في هذه الصورة ليست استخفافاً بحكم الله ورداً عليهم عليه السلام؟ فإذا حكم بثبوت الهلال يوم الشك وأفطر الناس فيه لا يكون هذا استخفافاً بحكم الله، بخلاف ما إذا حكم بنفس ذلك في مورد النزاع والاختلاف، ولعمري أن هذا الفرق من الغرابة بمكان، وبعيد جداً عن فهم العرف الذين هم الملاك في فهم الروايات الصادرة.

وعما يتعلق بالمقدمة الثانية: أن الظاهر ثبوت هذا المنصب لقضاة العامة على طبق موازينهم ولو كانت فاسدة عندنا وكان وجوب إطاعتهم بحيث يخاف ضرب العنق من المخالفة، وقد أشرنا<sup>(١)</sup> إلى أن الأئمة عليهم السلام قد حجّوا معهم حدود مائتين سنة، ولم يصدر منهم ما يدل على عدم حجّية حكم قضاتهم على طبق موازينهم

الفاسدة، ولو لم يكن كذلك لصدر منهم ذلك غير مرّة، والظاهر أنّ فقهاءهم لم يتعرّضوا لعدم الحجية طبقاً لها، واللازم الرجوع إلى كتاب الخلاف للشيخ الطوسي رحمته الله، أو بداية المجتهد لابن رشد القرطبي، وغيرهما من الكتب المستعرّضة لفتاويهم.

وكيف كان، فالتأمل في المقبولة يقضي بدلالتها على حجية حكم الحاكم ولو في غير مورد الترافع والتخاصم كالهلال. والنقض بحكم الحاكم بالغروب، حيث إنّهُ لا يكون مسوّغاً للإفطار، بل لابدّ في جوازه من الاتكال على الطرق الأخرى علماً وعلمياً، وبدونها يجري استصحاب بقاء النهار وعدم تحقّق الغروب، يدفعه أنّه على تقدير تسليم ذلك يمكن أن يقال بوجود الفرق من جهات:

منها: تكرر هذا العنوان في كلّ يوم مرّة بخلاف الهلال.

ومنها: - وهي العمدّة - أن رفع الشكّ في أمر الغروب لا يتوقّف على أزيد من الصبر دقائق متعدّدة، وبعده يجوز تحقّقه، بخلاف الهلال الذي ربّما يكون الشك فيه باقياً إلى آخر الشهر، بل إلى آخر العمر؛ ولأجله لا تكون المراجعة إلى الحاكم معهودة بالإضافة إلى الغروب. فالإنصاف عدم تماميّة النقض المذكور.

بقي الكلام في طريقتي حكم الحاكم في القيدتين المذكورين في المتن، والوجه فيه: أنّ حجية الأمانة إنّما هي في صورة عدم العلم بالخلاف، فإذا علم به لا يبق مجال لطريقتي شيء آخر، كما هو ظاهر.

بقي الكلام في أصل المسألة في أمور:

الأول: أنّه لا اعتبار بقول المنجمين - ولو في العصر الحاضر الذي تكامل علمه وتجهّزت أسبابه، وتكرّرت آلاته - في صورة عدم إفادة العلم؛ وذلك لأصالة عدم

حجية الظنّ فيما لم يثبت الدليل على اعتباره، كما هو المحقّق في الأصول<sup>(١)</sup>، وفي المقام لم يدلّ دليل على الاعتبار، بل قام الدليل على العدم؛ لتطابق النصوص على حصر الثبوت بما تقدّم من الطرق، فقول المنجّم بما هو منجّم لا يكون معتبراً.

الثاني: أنّه لا اعتبار بتطوّق الهلال في ثبوت كون أوّل الشهر الليلة الماضية، ونسب إلى الصدوق أنّ الهلال إذا كان مطوّقاً - بأن كان النور في جميع أطراف القمر كطوق محيط به - فهو أمانة كونه لليلتين، فيحكم بأنّ السابقة هي الليلة الأولى ولو لم ير الهلال فيها<sup>(٢)</sup>، وحكي عن صاحب الذخيرة الميل إليه فيها<sup>(٣)</sup>، وعن تهذيب الشيخ<sup>(٤)</sup> القول به في خصوص ما إذا كان في السماء علة من غيم ونحوه<sup>(٥)</sup>.

والمستند ما رواه المشايخ الثلاثة بإسنادهم عن محمد بن مرزوم، عن أبيه، عن أبي عبد الله<sup>(٦)</sup> قال: إذا تطوّق الهلال فهو لليلتين، وإذا رأيت ظلّ رأسك فيه فهو لثلاث<sup>(٧)</sup>، والمحكي في الجواهر عن العلامة في التذكرة<sup>(٨)</sup> رمي السند بالضعف<sup>(٩)</sup>، مع أنّ سند الصدوق إلى محمد بن مرزوم وإن كان كذلك، إلّا أنّ سند الكليني والشيخ الطوسي إليهما ليس كذلك على ما حقّقه بعض الأعلام<sup>(١٠)</sup>. غاية الأمر أنّ

(١) سبى كامل در اصول فقه ١٠: ٤١-٤٧.

(٢) رياض المسائل ٤١٦: ٥-٤١٧، جواهر الكلام ١٦: ٣٧٥، المستند في شرح العروة ٢٢/ ١٠٠-١٠١.

(٣) ذخيرة المعاد: ٥٣٤.

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٨-١٧٩.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ١٧٨ ح ٤٩٥، الاستبصار ٢: ٧٥ ح ٢٢٩، الكافي ٤: ٧٨ ح ١١، الفقيه ٢: ٧٨ ح ٣٤٢، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٢٨١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٩ ح ٢.

(٦) تذكرة الفقهاء ٦: ١٤٠-١٤١.

(٧) جواهر الكلام ١٦: ٣٧٥.

(٨) المستند في شرح العروة ٢٢: ١٠١-١٠٢.

المشهور لم يعمل بهذه الرواية، والشيخ كما عرفت وإن أفتى بها إلا أنه حملها على صورة وجود الغيم في السماء ومثله.

نعم، ربما يقال بمعارضتها مع طائفتين من الروايات:

إحدهما: ما في الحدائق<sup>(١)</sup> من المعارضة مع الروايات الدالة على أن من أفطر يوم الشك لا يقضيه إلا مع قيام البيّنة على الرؤية، حيث إن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين صورة وجود التطويق وعدمه.

ثانيتهما: ما يدل على أن الصوم والإفطار لا يكونان إلا بالرؤية، وقد اشتهر كما عرفت<sup>(٢)</sup>: ضم للرؤية وأفطر للرؤية.

وهنا خدشة رابعة في الرواية؛ وهي اشتغالها على اعتبار ظل الرأس فيه لثلاث، مع أنه لم يقل به أحد ظاهراً.

والجواب: أمّا عن عدم عمل المشهور بالرواية - ولذا لم يذكروا التطويق من العلامات بوجه - فهو أن القادح في الحجية بناءً على ما هو مقتضى التحقيق، كما ذكرناه مراراً، هو الإعراض، وعدم العمل أعم منه، خصوصاً مع ملاحظة ما ذكره بالإضافة إلى الظل.

وأما عن المعارضة مع الطائفة الأولى: أنه ما المانع من حمل المطلقات فيها على صورة عدم التطويق، كسائر موارد حمل المطلق على المقيّد في الفقه؟ وهو ليس بتأدّ بل شائع، ويؤيده لزوم الحمل فيما إذا ثبت هلال رمضان من غير طريق البيّنة من الطرق المتعدّدة المذكورة، غير الرؤية التي يكون مفروض الرواية عدمها؛

(١) الحدائق الناضرة ١٣: ٢٩٠.

(٢) في ص ٢٣٤.

لكونه يوم الشك كما لا يخفى.

وهذا يجاب عن الطائفة الثانية؛ فإنها مطلقات ولا دلالة فيها على الحصر، خصوصاً مع عدم التعرض إلا للرؤية، ولا مانع من تقييدها بمثل الرواية بعد اشتهاار التقييد وحمل المطلق على المقيد، كما أنه لابد من التصرف فيها بلحاظ الطائفة الأخرى؛ لأن مفادها الحصر في الرؤية، ومفاد تلك الطائفة الحصر في أمرين، فتدبر.

وأما الحدشة الرابعة: فمدفوعة بإمكان التفكيك في الرواية وعدم العمل ببعض فقراتها؛ فإنه لا يوجب طرد الرواية رأساً، ولذا يخطر بالبال أولاً لزوم العمل بالرواية في المقام والالتزام بمفادها مطلقاً من دون أي قيد، كما صنعه الشيخ على ما عرفت.

نعم، يجري فيها احتمال أن تكون الرواية غير متعوضة لحكم شرعي، بحيث تكون في مقام بيان الحكم بطريقة التطويق شرعاً كسائر الطرق المتقدمة، بل في مقام بيان حكم تكويني واقعي، وأن التطويق بمقتضى القواعد الفلكية والعلوم النجومية يكشف عن عدم كون الليلة ليلة أول الشهر، بل هي الثانية من الليالي، والكشف فيه كشف قطعي بمقتضى تلك القواعد، ويؤيده جعل الظل دليلاً؛ أي كاشفاً قطعياً عن الليلة الثالثة. وعليه: فتخرج الرواية عن مرحلة التعبد الشرعي. هذا، ولكن الالتزام بمثل ذلك مشكل بالإضافة إلى الروايات بعد كون شأن الأئمة عليهم السلام بيان الأحكام الشرعية والمسائل التعبدية، مع أن شمول أدلة حجية خبر الواحد للرواية على هذا التقدير مشكل، خصوصاً على المختار من عدم اعتبار أخبار العدل الواحد في الموضوعات الخارجية. نعم، لو كانت الرواية قطعي الصدور، أو كان المطلب مسموعاً من شخص الإمام عليه السلام لما كان فيه ريب. مع أن



القائلين باعتبار هذا الأمر، إتماً مطلقاً أو مع وجود القيد المذكور، لا يروونه إلا طريقاً شرعياً، لا كاشفاً قطعياً.

وبالجملة: لم ينهض دليل يطمئن إليه على اعتبار هذا الطريق بوجه.

الأمر الثالث: أنه لا اعتبار بغيوبته بعد الشفق أيضاً في كون أول الشهر هي الليلة الماضية، كما ذهب إليه بعضهم على ما حكى<sup>(١)</sup>، خلافاً للمشهور<sup>(٢)</sup>، حيث لم يروا ذلك من الطرق والأمارات.

والمستند ما رواه الشيخ بإسناده عن إسماعيل بن الحسن (بحر)<sup>(٣)</sup> عن أبي عبد الله عليه السلام، ورواه الكليني بإسناده عن الصلت الخزّاز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين<sup>(٤)</sup>. والظاهر كما هو المنقول عن غالب الكتب إسماعيل بن الحرّ، وفي بعض النسخ إسماعيل بن الحسن، وعلى أيّ فالرواية ضعيفة لجهالة إسماعيل على التقديرين، وكذا الصلت الخزّاز على رواية الكليني.

ومع ذلك فهي معارضة برواية أبي علي ابن راشد قال: كتب إليّ أبو الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وأرّخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان، وذلك في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وكان يوم الأربعاء يوم شكّ، وصام أهل بغداد يوم الخميس،

(١) المقنع: ١٨٣.

(٢) رياض المسائل: ٤١٥-٤١٦، جواهر الكلام: ١٦: ٣٦٥، مستمسك العروة: ٨: ٤٦٤، المستند في شرح العروة: ٢٢: ٩٢.

(٣) كذا في الوسائل: ٧: ٢٠٤ ح ٣، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرّبّاني الشيرازي، وفي الطبعة الجديدة: إسماعيل بن الحرّ.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤: ١٧٨ ح ٤٩٤، الاستبصار: ٢: ٧٥ ح ٢٢٨، الكافي: ٤: ١٧٧ ح ٧ و ٧٨ ح ١٢، الفقيه: ٢: ٧٨ ح ٣٤٣، وعنهما وسائل الشيعة: ١٠: ٢٨٢، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٩ ح ٣.

**مسألة ١:** لا بدّ في قبول شهادة البينة أن تشهد بالرؤية ، فلا تكفي الشهادة العلمية<sup>١</sup>.

وأخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس ، ولم يغيب إلا بعد الشفق بزمان طويل .

قال فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس ، وأنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء . قال : فكتب إليّ : زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا . قال : ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عمّا كتبت به إليه ، فقال لي : أولم أكتب إليك إنّما صمت الخميس ولا تصم إلا للرؤية<sup>(١)</sup>.

والرواية - مضافاً إلى اعتبارها - ظاهرة في أنّ الغيبوبة بعد الشفق لا تكون أمانة كاشفة عن ثبوت الهلال في الليلة الماضية ، بل الأمانة الكاشفة هي الرؤية المتحققة بالإضافة إلى هذه الليلة ، وعلى فرض التعارض فهذه الرواية مقدّمة ؛ لا اعتبارها سنداً وإن كانت دلالة الأخرى أيضاً ظاهرة ، فالحق مع المتن وفاقاً للمشهور .

١- يدلّ على هذه اللابديّة - مضافاً إلى أنّ الرؤية مأخوذة في مفهوم الشهادة ، فعنوان العالم مغاير لعنوان الشاهد ؛ لأنّ الشهود في مقابل الغيبوبة ، وإطلاق هذا العنوان على الشاهد باعتبار حضوره ورؤيته في جميع الموارد ، من غير اختصاص بهذا المقام ، فالبينة في باب الحدود عبارة عن شهادة من كان حاضراً في الواقعة الموجبة للحدّ ، وقد اشتهر أنّ الشاهد في باب الزنا لا بدّ وأن يكون رائياً للعمل

(١) تهذيب الأحكام ٤: ١٦٧ ح ٤٧٥ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨١ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٩ ح ١ .

مسألة ٢: لا يعتبر في حجبة البيّنة قيامها عند الحاكم الشرعي ، فهي حجة لكلّ من قامت عنده ، بل لو قامت عند الحاكم ، وردّ شهادتها من جهة عدم ثبوت عدالة الشاهدين عنده، وكانا عادلين عند غيره ، يجب ترتيب الأثر عليها من الصوم أو الإفطار . ولا يعتبر اتحادهما في زمان الرؤية بعد توافقهما على الرؤية في الليل . نعم ، يعتبر توافقهما في الأوصاف ، إلّا إذا اختلفا في بعض الأوصاف الخارجة ممّا يُحتمل فيه اختلاف تشخيصهما، ككون القمر مرتفعاً أو مطوّفاً، أو له عرض شمالي أو جنوبي؛ فإنّه لا يبعد معه قبول شهادتهما إذا لم يكن فاحشاً.

القبیح كالميل في المكحلة ، ولذا تصدّوا لدفع شبهة أنّه كيف تجتمع عدالة الشاهد المعتبرة بلا خلاف مع ادّعائه الرؤية بالنحو المذكور الموجب للمفسق بطبعه ؟ والتفصيل في كتاب القضاء والشهادات<sup>(١)</sup> - الروايات الواردة في خصوص المقام ، مثل :

صحیحة منصور بن حازم ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته ، فإن شهد عندكم شاهدان مرضیان بأنّهما رأياه فاقضه<sup>(٢)</sup> .  
وصحیحة عبيد الله بن عليّ الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال عليّ عليه السلام : لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلّا شهادة رجلين عدلين<sup>(٣)</sup> .  
وغيرهما من الروايات التي يظهر منها ذلك .

(١) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب القضاء والشهادات: ٤٥٥ - ٤٥٩.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٧ ح ٤٣٦ ، الاستبصار ٢: ٦٣ ح ٢٠٥ ، المقنعة: ٢٩٧ ، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٤ .

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٠ ح ٤٩٨ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٨ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٧ .

ولو وصفه أحدهما أو كلاهما بما يخالف الواقع - ككون تحدّبه إلى السماء عكس ما يرى في أوائل الشهر - لم يسمع شهادتهما، ولو أطلقا أو وصف أحدهما بما لا يخالف الواقع وأطلق الآخر كفى<sup>١</sup>.

### ١- في هذه المسألة أمور:

الأول: أنّ البيّنة حجّة لكلّ من قامت عنده، ولا يعتبر في حجّيتها القيام عند الحاكم؛ لعموم دليل الحجّية أولاً، وعدم إمكان القيام عند الحاكم غالباً، وعدم الجدوى له ثانياً بالنظر إلى حكم الحاكم؛ لما عرفت من أنّه وإن كان لا بدّ وأن تكون البيّنة قد شهدا بالرؤية، إلّا أنّه لا بدّ في اعتبار الحكم الإنشاء بمثل قوله: «حكمت بذلك»، كما في موارد فصل الخصومة ورفع المنازعة؛ فإنّها لا تفصل إلّا بالحكم وإنشائه.

وكيف كان، فحيث إنّ موارد قيام البيّنة كثيرة جدّاً، ولا تختصّ بباب القضاء ولا بأمر رؤية الهلال، مثل الشهادة بالخمريّة ونظائرها، فاللازم الأخذ بها لكلّ من قامت عنده، من دون اعتبار وجود الحاكم فضلاً عن قيام البيّنة عنده.

الثاني: لو قامت البيّنة عند الحاكم وردّ شهادتهما من جهة عدم ثبوت عدالة الشاهدين عنده بل ثبوت الفسق، ولكنّهما كانا عادلين عند غيره ممّن قامت عنده، يجب عليه ترتيب الأثر عليهما من الصوم أو الإفطار؛ لأنّ الثبوت عند الحاكم مقدّمة لحكمه، والمفروض الاعتناء بالشهادة لا بالحكم.

الثالث: لا يعتبر اتّحادهما في زمان الرؤية، وأنّه هل كان أوّل المغرب أو بعده مثلاً، بعد التوافق على أصل الرؤية في الليلة المخصوصة؟ والوجه فيه وجود الفصل بين زمان طلوعه وغروبه ولو كانت المدّة قليلة. وعليه: فيمكن الاختلاف بينهما من حيث الرؤية في أوّل تلك المدّة أو وسطها أو آخرها، ولا منافاة بينهما حينئذٍ أصلاً.

الرابع: يعتبر توافقهما في الأوصاف؛ فإنه وإن كان لا يعتبر في قبول الشهادة التعرض للوصف، بل تكفي الشهادة بأصل الرؤية، ولا يلزم الشاهد بذكر الخصوصيات والأوصاف، إلا أنه في فرض التعرض إذا كانا مختلفين في الأوصاف لم تقبل شهادتهما؛ لعدم قيام البيّنة على شيء واحد، بل شهد كل واحد من العدلين بما يغير الآخر، واستثنى من ذلك ما إذا كان الأوصاف التي اختلفا فيها مما يحتمل فيه الاختلاف في التشخيص بشرط أن لا يكون فاحشاً، مثل الأمثلة المذكورة في المتن؛ فإنه لا يقدح الاختلاف المذكور الراجع إلى التشخيص في اعتبار الشهادة وقبولها، خصوصاً مع ملاحظة وجود الاختلاف كثيراً في خصوصيات المرئي المسلم كزيد المرئي وعمر المرئي وهكذا.

نعم، في صورة كون الاختلاف فاحشاً بحيث لا يكون عند العرف غير معتنى به لا مجال لقبول الشهادة؛ لما عرفت من عدم التوافق على الشهادة على أمر واحد، وعدم جريان احتمال كون الاختلاف راجعاً إلى التشخيص.

الخامس: لو وصفه أحدهما أو كلاهما بما يخالف الواقع، ككون تحدّيه إلى السوء عكس ما يُرى في أوائل الشهر؛ لأنّ دليل حجّية البيّنة بنحو الإطلاق أو في خصوص المقام منصرف عن مثل المورد الذي تكون الشهادة فيه على خلاف الواقع. وإن شئت قلت: إنّ حجّيتها مقصورة بما لو لم يكن الواقع مكشوفاً ولو في الجملة، ومع الانكشاف لا يبقى لها مجال ولو في صورة الاتفاق فضلاً عن الخلاف.

السادس: لو أطلقا معاً، أو أطلق أحدهما ووصف الآخر بما لا يخالف الواقع كنى في قبول الشهادة؛ لما عرفت من أنّه لا يعتبر في قبول الشهادة بالرؤية بيان الأوصاف، بل يكفي مجرد أصل الشهادة بالرؤية، وحينئذٍ فع إطلاقهما لا مجال للمناقشة في القبول، كما أنّه مع إطلاق أحدهما وبيان الآخر للوصف الذي

مسألة ٣: لا اعتبار في ثبوت الهلال بشهادة أربع من النساء ، ولا برجل وامرأتين ، ولا بشاهد واحد مع ضمّ اليمين<sup>(١)</sup> .

لا يخالف الواقع لا بدّ من الالتزام بالقبول بعد عدم لزوم التعرّض للأوصاف أصلاً ، والمفروض كون وصف الآخر غير اللازم غير مخالف للواقع ، فتدبر .

١- أمّا عدم الاعتبار في ثبوت الهلال بشهادة النساء منفردة أو منضمة إلى رجل واحد فيدلّ عليه أخبار كثيرة ، مثل :

صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليّاً عليه السلام كان يقول : لا أجزى في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين<sup>(٢)</sup> .

وقد رواها في الوسائل في باب واحد مرتين<sup>(٣)</sup> ، مع أن من الواضح عدم التعدّد ، خصوصاً مع أن الراوي عن الحلبي في كليهما هو حماد بن عثمان .

وصحيحة محمد بن مسلم قال : لا تجوز شهادة النساء في الهلال<sup>(٤)</sup> .

ورواية حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : لا تجوز شهادة النساء في الهلال ، ولا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين<sup>(٥)</sup> ، ومع كون الراوي

(١) الكافي ٤: ٧٦ ح ٢ ، الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٣٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٦ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٨٠ ح ٤٩٩ ، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٨ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٨ .

(٣) الكافي ٤: ٧٧ ح ٣ ، تهذيب الأحكام ٦: ٢٦٩ ح ٧٢٥ ، الاستبصار ٣: ٣٠ ح ٩٧ ، عنها وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٢ و ج ٢٧: ٣٥٦ ، كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٨ .

(٤) الكافي ٤: ٧٧ ح ٤ ، تهذيب الأحكام ٦: ٢٦٩ ح ٧٢٤ ، الفقيه ٢: ٧٧ ح ٣٤٠ ، عنها وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٧ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٣ و ج ٢٧: ٣٥٥ ، كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ١٧ .

عن الحلبي في الروايتين الأولتين هو حماد، يغلب على الظن أن حماداً نقل الرواية مع الوساطة لابدونها، كما لا يخفى.

ورواية شعيب بن يعقوب، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال: لا أجزى في الطلاق ولا في الهلال إلا رجلين<sup>(١)</sup>.

وفي مقابلها رواية واحدة دالة على التفصيل بين الفطر والصوم، وأنه تقبل شهادة النساء في الثاني؛ وهي رواية داود بن الحصين، عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث طويل - قال: لا تجوز شهادة النساء في الفطر إلا شهادة رجلين عدلين، ولا بأس في الصوم بشهادة النساء ولو امرأة واحدة<sup>(٢)</sup>.

والرواية وإن كانت معتبرة من حيث السند، إلا أن التعبير في ناحية الفطر بعدم الجواز، وعدم قبول شهادة النساء مطلقاً بالإضافة إليه، وبعدم البأس في ناحية الصوم إنما يشعر بل يدل على عدم ثبوت الهلال بشهادة النساء. غاية الأمر أنه حيث إن الأمر دائر بين الحرمة والعدم في الإفطار، وبين الوجوب والاستحباب في ناحية الصوم، فقد وقع الاختلاف بين التعبيرين، وعلى تقدير المعارضة فالترجيح مع الروايات الكثيرة المتقدمة، لا لكثرتها بل لموافقتها للشهرة التي هي أول المرجحات على المختار، كما مر مراراً.

وأما عدم الاعتبار بشاهد واحد وعين، فيدل عليه - مضافاً إلى بعض الروايات المتقدمة الدالة على حصر القبول في شهادة رجلين عدلين - رواية أحمد بن محمد

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٦ ح ٩٦٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٩، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٩.

(٢) تهذيب الأحكام ٦: ٢٦٩ ح ٧٢٦، الاستبصار ٣: ٣٠ ح ٩٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٢٩١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٥، وج ٢٧: ٣٦١، كتاب الشهادات ب ٢٤ ح ٣٦.

مسألة ٤: لا فرق بين أن تكون البيّنة من البلد أو خارجه ، كان في السماء علة أو لا . نعم ، مع عدم العلة والصحو واجتماع الناس للرؤية وحصول الخلاف والتكاذب بينهم؛ بحيث يقوى احتمال الاشتباه في العدلين ، ففي قبول شهادتهما حينئذ إشكال<sup>(١)</sup> .

ابن عيسى في نوادره، عن أبيه، رفعه قال: قضى رسول الله ﷺ بشهادة الواحد واليمين في الدين، وأما الهلال فلا إلا بشاهدي عدل<sup>(١)</sup>.  
ورواية عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: لا تصم إلا للرؤية أو يشهد شاهدا عدل<sup>(٢)</sup>.

نعم، هنا رواية واحدة تدلّ بإطلاقها على الاكتفاء بشهادة عدل واحد، وهي صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين... الحديث<sup>(٣)</sup>. ولكن الإطلاق قابل للتقييد، مضافاً إلى أنّ النسخ مختلفة، ففي بعضها «العدول»<sup>(٤)</sup> بصيغة الجمع، وإلى أنّه قد رواها في الوسائل في باب آخر، «بيّنة عدل»<sup>(٥)</sup>.

١- الوجه في عدم الفرق إطلاق دليل حجية البيّنة، كما أنّ الوجه في الإشكال في

(١) نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ١٦٠ ح ٤١٠، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٩٢، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٧.

(٢) المقنعة: ٢٩٧، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٩٢، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ١٦.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٨ ح ٤٤٠ و ص ١٧٧ ح ٤٩١، الاستبصار ٣: ٦٤ ح ٢٠٧ و ص ٧٣ ح ٢٢٢، الفقيه ٢: ٣٧٧ ح ٣٣٧، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٢٦٤، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٥ ح ١١ و ص ٢٧٨ ب ٨ ح ١.

(٤) كما في الاستبصار ٢: ٦٤ ح ٢٠٧ و تهذيب الأحكام ٤: ١٧٧ ح ٤٩١.

(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٢٨٨، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١١ ح ٦.



**مسألة ٥:** لا تختص حجية حكم الحاكم بمقلّديه ، بل حجة حتى على حاكم آخر لو لم يثبت خطؤه أو خطأ مستنده<sup>(١)</sup>.

صورة اجتماع الأمور المذكورة، قوة احتمال الاشتباه في العدلين، وفي الحقيقة حصول الطمأنينة بخلافها، وأدلة الحجية قاصرة عن الشمول لصورة الاطمئنان بالخلاف، وقد وردت الرواية أنه في صورة الصحو «إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف»<sup>(٢)</sup> ولا أقل من الإشكال في الشمول كما في المتن.

١- وجه عدم الاختصاص - حتى لو لم يكن له مقلّد أصلاً، أو كان غيره أعلم - إطلاق دليل الحجية، وأنّ الرادّ عليه كالرادّ على الأئمة عليهم السلام، ولا فرق فيه بين المقلّد وبين غيره مطلقاً، كما أنّ حكم الحاكم في باب القضاء أيضاً مثل ذلك، غاية الأمر أنّ حكم الحاكم مطلقاً إنّما يكون نافذاً لأجل أنّه طريق، وهو حجة لمن لا يكون عالماً بالخلاف، وإلا ففي صورة ثبوت خطئه أو خطأ مستنده لا اعتبار به.

وقد اشتهرت هذه الرواية - في كتاب القضاء - الدالة على أنّه قال رسول الله ﷺ:  
 إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان، وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، فأيّما رجل قطعت له من مال أخيه شيئاً فأيّما قطعت له به قطعة من النار<sup>(٣)</sup>.  
 وبالجملّة: لا إشكال في الحجية مطلقاً، وفي أنّ العلم بالخلاف مانع عن النفوذ والحجية، فتدبر.

(١) تقدّم في ص ٢٤١.

(٢) الكافي ٧: ٤١٤ ح ١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٢٩ ح ٥٥٢، معاني الأخبار: ٢٧٩، وعن وسائل الشريعة ٢٧:

٢٣٢، كتاب القضاء، أبواب كيفية الحكم ب ٢ ح ١.

مسألة ٦: لو ثبت الهلال في بلد آخر دون بلده ، فإن كانا متقاربين أو علم توافق أفقهما كفى ، وإلا فلا<sup>(١)</sup> .

١- لا إشكال<sup>(٢)</sup> في كفاية الرؤية في بلد آخر مع اتحاد أفقه مع هذا البلد أو تقاربه ، كما أنه لا إشكال<sup>(٣)</sup> في الكفاية فيما إذا كانت الرؤية هناك مستلزمة للثبوت هنا بالأولوية القطعية ، كما لو كان البلد المرئي فيه شرقياً بالإضافة إلى هذا البلد ، كبلاد الهند بالنسبة إلى العراق ؛ لأنه لا يمكن الرؤية هناك مع عدم إمكان الرؤية هنا ، إنما الإشكال فيما إذا لم تكن هذه الأولوية ، كالرؤية في بلاد الغرب ، فهل يكتفى بذلك بالنسبة إلى البلد الشرقي أم لا ؟ ظاهر المشهور هو الثاني<sup>(٤)</sup> ، ولكن ذهب جماعة من الأعظم إلى الأول<sup>(٥)</sup> ، منهم : بعض الأعلام<sup>(٦)</sup> في موارد متعددة ، وقد شيد أركان هذا القول على طبق القاعدة ومقتضى الروايات في شرحه على العروة على ما في التقريرات ، فقال ما ملخصه :

إننا لا نرى أي وجه لاعتبار الاتحاد عدا قياس حدوث الهلال وخروج القمر عن تحت الشعاع بأوقات الصلوات في شروق الشمس وغروبها ، فكما أنها تختلف باختلاف الآفاق ، وفي بعض الروايات «إنما عليك مشرقك ومغربك...»<sup>(٧)</sup> فكذا الهلال ، ولكنه تحيّل فاسد وإن كان هو مستند المشهور ، مع أنه لا علاقة ولا ارتباط

(١) ٢٠١ جواهر الكلام ١٦ : ٣٦٠ - ٣٦١ ، مستمسك العروة ٨ : ٤٧٠ ، المستند في شرح العروة ٢٢ : ١١٥

(٢) المبسوط ١ : ٢٦٨ ، الحدائق الناضرة ١٣ : ٢٦٣ ، مفاتيح الشرائع ١ : ٢٥٧ .

(٣) منتهى المطلب ٩ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، الوافي ١١ : ١٢٠ - ١٢١ ، الحدائق الناضرة ١٣ : ٢٦٤ - ٢٦٧ ، مستند الشيعة

١٠ : ٤٢٢ - ٤٢٤ .

(٥) تهذيب الأحكام ٢ : ٢٦٤ ح ١٠٥٣ ، الاستبصار ١ : ٢٦٦ ح ٩٦١ ، الفقيه ١ : ١٤٢ ح ٦٦١ ، أمالي الصدوق :

١٣٩ ح ١٣٩ ، وعن وسائل الشيعة ٤ : ١٩٨ ، كتاب الصلاة ، أبواب المواقيت ب ٢٠ ح ٢ .

بين شروق الشمس وغروبها، وبين سير القمر بوجهه؛ لأنَّ الأرض بمقتضى كرويتها يكون النصف منها مواجهاً للشمس دائماً، ويعبَّر عنه بقوس النهار، والنصف الآخر غير مواجه كذلك، ويعبَّر عنه بقوس الليل، وهذان القوسان في حركة وانتقال دائماً حسب حركة الأرض على ما هو المقطوع به في هذه الأعصار. ويتشكَّل من هاتيك الحركة الشروق والغروب، ونصف النهار ونصف الليل، وبين الطلوعين، وما بين هذه الأمور من الأوقات المتفاوتة، وهذه الحالات المختلفة منتشرة في أقطار الأرض، ففي كلِّ آن يتحقَّق شروق في نقطة من الأرض، وغروب في نقطة أخرى مقابلة لها، فهي نسبة قائمة بين الأرض والشمس.

وهذا بخلاف الهلال؛ فإنه إنَّما يتولَّد ويتكوَّن من كيفة نسبة القمر إلى الشمس، من دون مدخل لوجود الكرة الأرضية في ذلك بوجهه، والسرُّ أنَّ القمر في نفسه جرم مظلم، وإنَّما يكتسب النور من الشمس نتيجة المواجهة معها، فالنصف منه مستنير دائماً، والنصف الآخر مظلم كذلك، غير أنَّ النصف المستنير لا يستبين لنا على الدوام، بل يختلف زيادة ونقصاً حسب اختلاف سير القمر؛ فإنه لدى طلوعه عن الأفق من نقطة المشرق في الليلة الرابعة عشرة من كلِّ شهر - بل الخامسة عشرة فيما لو كان الشهر تاماً - يكون تمام النصف منه المتَّجه نحو الغرب مستنيراً حينئذٍ؛ لمواجهته الكاملة مع النير الأعظم، كما أنَّ النصف الآخر المتَّجه نحو الشرق مظلم.

ثمَّ إنَّ هذا النور يأخذ في قوس الغزول في الليالي المقبلة، وتقلُّ سعته شيئاً فشيئاً حسب اختلاف سير القمر إلى أن ينتهي في أواخر الشهر إلى نقطة المغرب، بحيث يكون نصفه المنير مواجهاً للشمس، ويكون المواجه لنا هو تمام النصف الآخر المظلم، وهذا هو الذي يعبَّر عنه بتحت الشعاع والمحاق، فلا يرى منه أيُّ جزء؛ لأنَّ

الطرف المستدير غير مواجه لنا لا كلاً كما في الليلة الرابعة عشرة، ولا بعضاً كما في الليالي السابقة عليها أو اللاحقة.

ثم بعدئذ يخرج شيئاً فشيئاً عن تحت الشعاع، ويظهر مقدار منه من ناحية الشرق ويُرَى بصورة هلال ضعيف، وهذا هو معنى تكوّن الهلال وتولّده، فحق كان جزء منه قابلاً للرؤية ولو بنحو الموجبة الجزئية فقد انتهى به الشهر القديم، وكان مبدءاً لشهر قريّ جديد، إذن فتكوّن الهلال عبارة عن خروجه عن تحت الشعاع بمقدار يكون قابلاً للرؤية ولو في الجملة، وهذا كما ترى أمر واقعي وحداني لا يختلف فيه بلد عن بلد.

وعلى هذا فيكون حدوثها بداية لشهر قريّ لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقها ومغاربها وإن لم ير الهلال في بعض مناطقها. نعم، هذا إنّما يتّجه بالإضافة إلى الأقطار المشاركة محلّ الرؤية في الليل ولو في جزء يسير منه؛ بأن تكون ليلة واحدة ليلة لها وإن كانت أوّل ليلة لأحدهما وآخر ليلة للآخر.

ثم أيّد ما أفاده ببعض الآيات وبعض الروايات<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي أفاده وأصّر عليه وإن كان يقوّبه بعض الأمور الأخر، مثل عنوان ليلة القدر الظاهر في كونها ليلة واحدة للجميع، لا أن لكلّ صقع من الأصقاع المتغايرة في الآفاق ليلة خاصّة لاختلاف رؤية الهلال فيها، وكذلك عنوان العيدين الذي يكون ظاهر الدعاء الوارد في قنوته كونه عيداً لجميع المسلمين في جميع أقطار العالم. خصوصاً مع ذكر المسلمين بصورة الجمع المحلّي بالآلام المفيد للعموم، إلّا أنّه

(١) فمن الآيات سورة الرحمن ١٧: ٥٥، وسورة الزخرف ٤٣: ٣٨، ومن الروايات ما نقله في وسائل الشريعة

١٠: ٢٥٤ ح ٩ وص ٣٦٥ ح ١٣، وص ٢٧٨ ح ٣، وص ٢٩٢ ح ١.

(٢) للمستند في شرح العروة ٢٢: ١١٦-١٢٢.

مع ذلك يترجّح في النظر الرأي المشهور؛ لأنّ الملاك في أوّل الشهر رؤية الهلال لا تولّد الهلال، وهي متوقّفة على مقدار نوره. وبعبارة أخرى: قد وقع الخلط في كلامه ﷺ بين نور الهلال وولادته، والمعتبر في الرؤية هو نوره.

ودعوى عدم مدخلية الكرة الأرضية في وضع القمر - كما قد صرّح به من أنّه لو لم تكن هذه الكرة موجودة في الفضاء لكان القمر واجداً لتلك الحالات - لعلّه ممّا لا يمكن الالتزام به، خصوصاً مع ملاحظة ما في تعريف الخسوف من أنّه عبارة عن حيلولة الأرض بينه وبين الشمس، ثمّ أنّه على هذا المبنى لا وجه للتخصيص بالإضافة إلى الأقطار المشاركة محلّ الرؤية في الليل ولو في جزء يسير منه؛ لأنّه بعدما كان الهلال أمراً واحداً واقعاً غير قابل للتعدّد لا يبقى مجالاً للتبعض.

واستلزام عدمه المطلق لثبوت الرؤية في جزء من النهار في بعض الأقطار - لما عرفت من أنّه أمر وحداني، ومن المعلوم أنّه لا مجال لصوم يومها - دليل على وجود التبعض واختلاف الأصقاع في ذلك، مع أنّ إيكال الأمر إلى الرؤية المتحقّقة في أقصى نقاط العالم مع عدم وجود مسلم فيه بل شيعي أصلاً، وعدم انكشاف الحال إلّا بعد أيام ممّا لا يمكن احتاله بنظر الشرع، والبعض المذكور لم يلتزم به طول عمره حتى بالنسبة إلى الحجاز مع كونه مقبلاً في العراق.

ودعوى عدم مبالاتهم في أمر الرؤية لأنّ الأمر بيد غيرهم، يدفعها حجّ الأنسمة ﷺ طول قرنين مطابقاً لنظرهم وموافقاً لرأيهم<sup>(١)</sup>، مع أنّ اعتناءهم بمثل هذه الأمور لعلّه أزيد من الشيعة وإن كانت أعباهاهم غير مقبولة، ونحن لا ننكر أنّ الإحاطة بمقائق هذه الأمور موكولة إلى علم الهيئة، خصوصاً في هذه الأزمنة

(١) تقدّم توضيح ذلك في ص ١٣٩.

والأعصار، فراجع.

هذا، ولكن التحقيق العميق بملاحظة الروايات الواردة في المسألة، خصوصاً بعضها الخالي من جهة الإشكال في السند والمتن، يقتضي الذهاب إلى عدم اعتبار اتحاد الأفق، أو تقارب البلدين اللذين رأي القمر في أحدهما دون الآخر من جهة الأفق، وتوضيحه يحتاج إلى ذكر أمور:

الأول: أن وحدة الأفق بعنوانه لا تكون مذكورة في شيء من الكتب الفقهية القديمة بل المتوسطة، ولا في شيء من الروايات الواردة في هذا الباب. نعم، صرح بعض كالمحقق في الشرائع بالتفصيل بين المتقاربين والمتباعدين<sup>(١)</sup>، كما أنه وقع التصريح من بعض خصوصاً في بعض كتبه بعدم الفرق بينهما<sup>(٢)</sup>. وقد وقع الخلاف في معنى التباعد والتقارب بوجود متعدّدة لا يعتمد شيء منها على ركن وثيق، حتى أنه حكى عن صاحب الجواهر<sup>(٣)</sup> أن الربع المسكون من الأرض كلّ مناطقتها متقاربة<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن البلاد الإسلامية في أزمنة صدور الروايات من الأئمة<sup>(٥)</sup> المتعديين كان البعد بينها بمرحلة كان أفقها مختلفاً، فلاحظ المدينة المنورة مع الكوفة، أو مع الشام، أو مع مصر الذي كتب مولانا أمير المؤمنين<sup>(٦)</sup> عهداً إلى مالك الأشتر<sup>(٧)</sup> الذي كان يريد ولايته في مصر، ولكنه صار مسموماً قبل الوصول إليه من ناحية عمال معاوية بتوطئته وأمره، وكان التباعد بين البلاد الإسلامية بمرحلة حكى عن

(١) شرائع الإسلام ١: ٢٠٠.

(٢) منتهى المطلب ٩: ٢٥٢-٢٥٣، الحقائق الناضرة ١٣: ٣٦٤-٣٦٧.

(٣) جواهر الكلام ١٦: ٣٦١.

(٤) نهج البلاغة: ٤٢٦-٤٤٥ كتاب ٥٣، تحقيق الدكتور صبحي الصالح.

هرون الملعون خطاباً إلى السحاب: أمطري في أي بلد تريدان<sup>(١)</sup>؛ لأنّه من البلاد التي يكون تحت سيطرة الإسلام ومعدودة من البلاد الإسلامية.

الثالث: أنّ هذه المسألة لو كان فيها تفصيل كان على الأئمة عليهم السلام بيان وإرشاد المسلمين إليه؛ لأنّ عموم الابتلاء بها في جميع الأزمان والأعصار لا ريب فيه ولا إشكال يعتريه، مع أنّه - كما عرفت - لا يكون في شيء من الروايات الواردة في الصوم إشعار بهذا المعنى، فضلاً عن الدلالة.

الرابع: ثبوت الإطلاق في بعض الروايات الصحيحة، مثل رواية هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال فيمن صام تسعة وعشرين قال: إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أتهم صاموا ثلاثين على رؤية قضى يوماً<sup>(٢)</sup>.

فإنّ ترك الاستفصال في الجواب دليل على أنّه لا فرق بين البلاد القريبة والبعيدة أصلاً، ويدلّ على هذا المعنى روايات متعدّدة. وما حكى عن المشهور<sup>(٣)</sup> - من اعتبار اتّحاد الأفق أو تقارب البلدين؛ مستنداً إلى أنّه لا فرق بين الرؤية، وبين عناوين زوال الشمس وغروبها وطلوع الفجر المختلفة بحسب البلاد - يمكن الجواب عنه بأنّ الرؤية يلاحظ فيها عنوان الشمس والقمر. وأمّا العناوين المذكورة فالملاحظ فيها الشمس والأرض، فلا مجال لمقايسة أحدهما بالآخر، وما ذكرناه جواباً عن بعض الأعلام عليهم السلام فإنّما هو مجرد استبعاد لا دليل، فيترجّح في النظر بعد مراجعة المسألة ثانياً بأدلتها، أنّه لا وجه لدعوى اعتبار وحدة الأفق أو مثله.

(١) لم نعر عليه عاجلاً.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ١٥٨ ح ٤٤٣، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٦٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٥ ح ١٣.

(٣) الحقائق الناضرة ١٣: ٢٦٣، المستند في شرح العروة الوثقى ٢٢: ١١٥.

مسألة ٧: لا يجوز الاعتماد على التلغراف ونحوه في الإخبار عن الرؤية ، إلا إذا تقارب البلدان أو عُلم توافقهما في الأفق وتحقق ثبوتها هناك ؛ إمّا بحكم الحاكم أو بالبيّنة الشرعية ، وبكفي في تحقق الثبوت كون المخابر بيّنة شرعية .

١- الاستثناء في المتن مبنيّ على ما مرّ في المسألة السابقة من اعتبار وحدة الأفق أو تقاربه ، كما أنّ أصل عدم جواز الاعتماد على التلغراف ونحوه في الإخبار عن الرؤية إمّا هو لعدم الدليل على حجّية مثله. نعم ، في صورة المستثنى لا بدّ من الثبوت هناك إمّا بحكم الحاكم أو بالبيّنة الشرعية . واكتفى في المتن في تحقق الثبوت كون المخابر بيّنة شرعية .

أقول: ولا بدّ من إضافة إحراز كون التلغراف من جانبها ، وإلاّ فإذا احتتمل أن يكون التلغراف واقعاً من ناحية غيرها لا يجوز الاعتماد عليه. نعم ، لا مانع من الالتزام بكفاية الظنّ الاطمئنانيّ الذي يعامل معه عند العرف والعقلاء معاملة القطع الذي هي حجة بنظر العقل ، كما أشرنا إليه مراراً ، فتدبّر .





## القول في قضاء صوم شهر رمضان

لا يجب على الصبيّ قضاء ما أفطر في زمان صباه ، ولا على المجنون والمغنى عليه قضاء ما أفطرا في حال العذر ، ولا على الكافر الأصلي قضاء ما أفطر في حال كفره ، ويجب على غيرهم حتى المرتدّ بالنسبة إلى زمان ردّته ، وكذا الحائض والنفساء وإن لم يجب عليهما قضاء الصلاة<sup>١</sup>.

---

١- أمّا عدم الوجوب على الصبيّ البالغ بالإضافة إلى قضاء ما أفطر في زمان صباه ، وكذا على المجنون الذي ارتفع جنونه فليس لأجل عدم كونها مكلفين بالأداء حتى يجب عليهما القضاء ، كيف ؟ والمريض والمسافر ومثلها لا يجب عليهم الأداء ، ومع ذلك يجب عليهم القضاء ، بل لأجل استمرار سيرة المتشرّعة القطعيّة على ذلك ، بل يمكن أن يقال ببلوغه حدّ الضرورة ؛ أي ضرورة الفقه ، ولم يرد في شيء من الروايات الصادرة مع عموم الابتلاء بذلك إشعار بوجوب القضاء ، فلا رتاب في هذا الأمر .

وأمّا عدم الوجوب على المغنى عليه : ففي العروة ؛ سواء نوى الصوم قبل

الإغناء أم لا<sup>(١)</sup>، وهو إشارة إلى خلاف ما نُسب إلى جماعة<sup>(٢)</sup> من التفصيل بين ما كان مسبوقاً بالنية، وما لم يكن كذلك، بلزوم القضاء في خصوص الثاني.

والمسألة مبنية على أن الإغناء هل هو بمنزلة النوم - غاية الأمر أنه نوم شديد لا يتحقق فيه الاستيقاظ غالباً بسرعة النوم - أو بمنزلة الجنون؟ فعلى الثاني: لا يجب القضاء مطلقاً، وعلى الأول: فرق بين الصورتين؛ لأنَّ النائم ولو في جميع النهار الذي هو ظرف الصوم إذا كان مسبوقاً بالنية لا يجب عليه القضاء، كما مرَّ<sup>(٣)</sup> في شرائط الصوم. وأما إذا لم يكن نومه مسبوقاً بالنية فيجب عليه القضاء، والإنصاف أنه لا بدَّ في المسألة من ملاحظة رواياتها، فنقول:

منها: صحيحة أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: أسأله عن المغنى عليه يوماً أو أكثر، هل يقضي ما فاته أم لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضي الصوم ولا يقضي الصلاة<sup>(٤)</sup>.

ومنها: رواية علي بن محمد القاساني قال: كتبت إليه عليه السلام وأنا بالمدينة: أسأله عن المغنى عليه يوماً أو أكثر، هل يقضي ما فاته؟ فكتب عليه السلام: لا يقضي الصوم<sup>(٥)</sup>.

(١) العروة الوثقى ٢: ٥٥، فصل في أحكام القضاء.

(٢) المقنعة: ٣٥٢ ب ٢٤، رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٧، الخلاف ٢: ١٩٨ مسألة ٥١، المراسم العلوية: ٩٨، المهذب ١: ١٩٦.

(٣) في ص ١٩٦-١٩٧.

(٤) تهذيب الأحكام ٣: ٣٠٣ ح ٩٢٨ وج ٤: ٢٤٣ ح ٧١١، وفي ح ٧١٤ بإسناده عن علي بن مهزيار، عنه عليه السلام مثله، وفي ج ٣: ٣٠٣ ح ٩٢٧ بإسناده عن علي بن محمد بن سليمان، عنه عليه السلام مثله، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٦، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٤ ح ١.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٣ ح ٧١٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٦، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٤ ح ٢.

وفيهما إشعار بوجوب قضاء الصلاة عليه، خصوصاً مع ملاحظة إطلاق السؤال.  
ومنها: صحيحة علي بن مهزيار أنه سأل - يعني: أبا الحسن الثالث عليه السلام - عن هذه  
المسألة - يعني: مسألة المغمى عليه - فقال: لا يقضي الصوم ولا الصلاة، وكلما  
غلب الله عليه فإله أولى بالعدر<sup>(١)</sup>.

ولكن بإزائها ما يدل على الوجوب، مثل:  
صحيحة منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن المغمى عليه شهراً  
أو أربعين ليلة؟ قال: فقال: إن شئت أخبرتك بما أمر به نفسي وولدي، أن تقضي  
كل ما فاتك<sup>(٢)</sup>. وليس ذكر الأربعين موجباً للانصراف عن الصوم؛ لأن شهر  
رمضان لا يتجاوز عن ثلاثين، كما لا يخفى.

ورواية حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يقضي المغمى عليه  
ما فات<sup>(٣)</sup>.

ونوقش<sup>(٤)</sup> فيها سنداً بأنها ضعيفة، ودلالة بأنها مطلقة قابلة للتقييد، وعلى  
تقدير المعارضة لا بد من الأخذ بتلك الطائفة الدالة على عدم الوجوب؛ لموافقتها  
للمشهرة الفتوائية.

وأما الكافر: ففي المتن التفصيل بين الكافر الأصلي فلا يجب القضاء عليه، وبين

(١) الفقيه ١: ٢٣٧ ح ١٠٤٢، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٧، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه الصوم ب ٢٤ ح ٦.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٥ ح ٧٢٥، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٧، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه  
الصوم ب ٢٤ ح ٤.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٣ ح ٧١٦، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٢٢٧، كتاب الصوم، أبواب من يصح منه  
الصوم ب ٢٤ ح ٥.

(٤) المناقش هو السند الخروئي عليه السلام في المستند في شرح العروة ٢٢: ١٥٣.

غيره حتى المرتد فيجب عليه القضاء، ويدل على عدم الوجوب في الكافر الأصلي - مضافاً إلى أنه لم يعهد من النبي أو الأئمة ﷺ تكليف من يتشرف بالإسلام بقضاء ما فاتته في حال الكفر، وإلى قاعدة الجبّ المعروفة المعنونة في القواعد الفقهية<sup>(١)</sup> - الروايات المتعددة الدالة عليه، مثل:

صحيحة عيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن قوم أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام، هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء ولا يومهم الذي أسلموا فيه إلا أن يكونوا أسلموا قبل طلوع الفجر<sup>(٢)</sup>.

وصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ أنه سئل عن رجل أسلم في النصف من شهر رمضان ما عليه من صيامه؟ قال: ليس عليه إلا ما أسلم فيه<sup>(٣)</sup>.

وموثقة مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله ﷺ، عن آبائه ﷺ أن علياً ﷺ كان يقول في رجل أسلم في نصف شهر رمضان: إنّه ليس عليه إلا ما يستقبل<sup>(٤)</sup>.

وفي مقابلها صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل أسلم بعدما دخل شهر رمضان أيام (أياماً خل) فقال: ليقض ما فاتته<sup>(٥)</sup>. وذكر صاحب

(١) القواعد الفقهية ١: ٢٦٥-٢٨٦، والقواعد الفقهية للجنوري ﷺ ١: ٤٧.

(٢) الكافي ٤: ١٢٥ ح ٣، الفقيه ٢: ٨٠ ح ٣٥٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٥ ح ٧١٨، الاستبصار ٢: ١٠٧ ح ٣٤٩، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٢ ح ١.

(٣) الكافي ٤: ١٢٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٥ ح ٧٢٧، الاستبصار ٢: ١٠٧ ح ٣٤٨، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٨، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٢ ح ٢.

(٤) الكافي ٤: ١٢٥ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٦ ح ٧٢٩، الاستبصار ٢: ١٠٧ ح ٣٥٠، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٨، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٢ ح ٤.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٦ ح ٧٣٠، الاستبصار ٢: ١٠٧ ح ٣٥١، وعنها وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٩، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٢ ح ٥.

الوسائل بعد نقل الرواية أقول: حملة الشيخ على كون الفوات بعد الإسلام، ويمكن حملة على المرتد إذا أسلم، أو على الاستحباب.

وصريح بعض الروايات المتقدمة عدم كفاية الإسلام في النهار في وجوب قضاء صوم ذلك اليوم، بل في بعضها التصريح باستثناء ما إذا كان الإسلام قبل طلوع الفجر، ولكن المنسوب إلى الشيخ<sup>(١)</sup> أنه إذا كان الإسلام قبل الزوال ولم يأت بالمفطر وجب الصوم حينئذ بعد تجديد النية، وفي صورة عدم يجب عليه قضاء ذلك اليوم.

والظاهر أنه تعدى عن المسافر الذي يقدم قبل الزوال ولم يأت بالمفطر، حيث يجب عليه الصوم أداءً ومع المخالفة قضاءً، ولكنه قياس لا أصل له، خصوصاً بعد كون مقتضى إطلاق صحيحة العيص خلافه. هذا كله بالإضافة إلى الكافر الأصلي.

وأما المرتد: فالظاهر وجوب القضاء عليه، من دون فرق بين المرتد الفطري والملي، كما هو صريح العروة<sup>(٢)</sup>، لا لأجل ما حكى عن صاحب الجواهر<sup>(٣)</sup> من الاستدلال بعموم «من فاتته فريضة فليقضها»<sup>(٤)</sup>؛ لأنه كما قيل لا أصل له، بل الدليل إنما ورد في خصوص الصلاة، ولا دليل على قياس الصوم بها، بل لأجل أنه لا فرق بين المرتد وغيره من حيث التكليف بالفروع، وقد اخترنا في محله<sup>(٥)</sup> أن الكفار أيضاً مكلفون بالفروع، فضلاً عن المرتد الذي لا خلاف فيه في ذلك، وقبول التوبة وعدمه لا دخل له بمسألة القضاء.

(١) المبسوط ١: ٢٨٦.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٥٥ مسألة ٢٥٢٢.

(٣) جواهر الكلام ١٧: ١٥، المستند في شرح العروة ٢٢: ١٦٠.

(٤) الفوائد الفقهية ١: ٣٢٣-٣٤١.

مسألة ١: قد مرّ عدم وجوب الصوم على من بلغ قبل الزوال ولم يتناول شيئاً. وكذا على من نوى الصوم ندباً وبلغ في أثناء النهار، فلا يجب عليهما القضاء لو أفطرا وإن كان أحوط<sup>١</sup>.

مسألة ٢: يجب القضاء على من فاته الصوم لسكر؛ سواء كان شرب المسكر للتداوي أو على وجه الحرام، بل الأحوط قضاؤه لو سبقت منه النية وأتم الصوم<sup>٢</sup>.

وأما الحائض والنفساء: فيجب عليهما قضاء الصوم دون الصلاة، ويدلّ عليه - مضافاً إلى سيرة المتشرّعة، بل يكون التفصيل المذكور كالبدهي عندهم - النصوص المتعدّدة<sup>(١)</sup> وكذا الفتاوى<sup>(٢)</sup>. وقد استدلّ الإمام عليه السلام بهذا التفصيل في بعض الروايات على قصور إدراكنا عن الوصول إلى ملاكات الأحكام وفلسفتها، وإلاّ فعقولنا تحكم بقضاء الصلاة بعد كونها أهمّ من العبادات الأخرى، إن قبلت قبل ما سواها وإن ردّت ردّاً ما سواها<sup>(٣)</sup>، فالتفصيل المذكور دليل على قصور العقول، ومحلّ البحث فيها كتاب الطهارة.

١- قد مرّ البحث في هذه المسألة مفصّلاً، ولا نرى حاجة إلى الإعادة أصلاً.

٢- قد تقدّم حكم المغمى عليه وأن مقتضى الأدلة الكثيرة سيماً الروايات المتعدّدة التي فيها الصحاح، عدم وجوب قضاء الصوم عليه، ولكن لا مجال

(١) وسائل الشيعة ٢: ٣٤٦، كتاب الطهارة، أبواب العيوض ب ٤١ و ص ٣٩٤، أبواب النفاس ب ٦.

(٢) رياض المسائل ٥: ٣٩٥، جواهر الكلام ١٧: ٨، مصباح الفقيه ١٤: ٤١٩.

(٣) راجع وسائل الشيعة ٤: ٣٤، كتاب الصلاة، أبواب أعداد الفرائض ب ٨ ح ١٠، ومستدرک الوسائل ٣: ٢٥.

مسألة ٣: المخالف إذا استبصر لا يجب عليه قضاء ما أتى به - على وفق مذهبه أو مذهب الحق - إذا تحقق منه قصد القربة ، وأما ما فاتته في تلك الحال يجب عليه قضاؤه<sup>١</sup> .

لاستفادة حكم السكران منها ، خصوصاً مع ملاحظة الضابطة الواردة في بعضها ؛ وهي: «كلما غلب الله على عباده فآله أولى بالعدر». ومن الواضح أن السكران لا يكون مصداقاً لهذا العنوان ، من دون فرق بين أن يكون شرب المسكر جائزاً له لأجل التداوي ، أو على وجه الحرام ، وحينئذ فالقاعدة تقتضي وجوب القضاء في صورة الفوت ، وإن كان في حال السكر لا يتوجه إليه التكليف بالأداء ؛ لعدم الشعور والالتفات ، فقياس السكران بالمغمى عليه مع الفارق جداً .

وفي المتن احتياط وجوباً بالقضاء لو سبقت منه النية وأتم الصوم ، والظاهر أن مفروضه ما لو وقع الشرب قبل الفجر ، وإلا فيبطل الصوم بمجرد الشرب ولو كان للتداوي . نعم ، لا يجب عليه الكفارة في صورة الاضطرار إلى الشرب لأجله . وأما القضاء فهو واجب عليه .

وأما في المورد المفروض فوجه الاحتياط دون الفتوى احتمال كون السكر كالنوم ، والحرمه وعدمها لا دخل لوجودها وعدمها فيما نحن فيه من مسألة القضاء وإن كان بين السكر والنوم فرق واضح ، خصوصاً مع ملاحظة أن نوم الصائم عبادة<sup>(١)</sup> ، ومن المعلوم عدم جريان العبادية في السكر ، فقتضى الاحتياط الوجوبي في المورد المفروض الجمع بين إتمام الصوم والقضاء ، فتدبر .

١- المخالف إذا استبصر وقال بالولاية ، فإن أتى بالصوم في حال عدم الاستبصار

(١) وسائل الشريعة ١٠: ١٣٦ ، كتاب الصوم ، أبواب آداب الصائم ب ٢ ح ٢ ، ص ٣٩٦-٤٠٣ ، أبواب الصوم

المندوب ب ١ ح ٤ ، ١٧ ، ٢٣ ، ٢٤ .



مسألة ٤: لا يجب الفور في القضاء . نعم ، لا يجوز تأخير القضاء إلى رمضان آخر على الأحوط ، وإذا أخر يكون موسعاً بعد ذلك <sup>١</sup>.

على وفق مذهبه بحيث يرى نفسه عاملاً بالوظيفة الصومية ، أو على وفق مذهب الحق مع تحقق قصد القرية منه ، فالظاهر عدم وجوب القضاء عليه . أمّا في الصورة الثانية فواضح . وأمّا في الصورة الأولى ، فإنّ عمله وإن كان باطلاً واقعاً لأجل فقدان الولاية ، إلّا أنّه قامت الأدلّة الكثيرة سيّما السيرة العملية على عدم وجوب القضاء عليه ، وقد قام الدليل في الكافر على عدم الوجوب عليه بعد الإسلام <sup>(١)</sup> ، ولا ينبغي قياس الصوم بمثل الزكاة التي ورد التعليل في بعض أدلّة الوجوب بأنّه لم يضعها في موضعها .

وبالجملة: لا إشكال في عدم وجوب القضاء عليه في هذا الفرض .

وأما ما فات من المخالف المستبصر في تلك الحال بحيث كان يرى نفسه مشغول الذمّة بقضاء ما فاتته من الصوم ، فالظاهر أنّه لا دليل على عدم وجوب القضاء عليه بعد الاستبصار ، كما هو المعروف المشهور بل المتسالم عليه عند الأصحاب <sup>(٢)</sup> ؛ لانصراف أدلّة عدم وجوب القضاء عليه عن هذا الفرض . نعم ، هنا رواية رواها الشهيد في الذكرى <sup>(٣)</sup> يظهر منها الإطلاق وعدم الوجوب في هذا الفرض أيضاً ، لكنّها ضعيفة من حيث السند ، ولا يمكن التعويل عليها في الحكم المخالف للقاعدة .

١- يدلّ على عدم لزوم الفورية في قضاء الصوم - مضافاً إلى إطلاقات الكتاب

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٣٢٧-٣٢٩، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٢ .

(٢) الحدائق الناضرة ١٣: ٢٩٥، المستند في شرح العروة ٢٢: ١٦٤ .

(٣) ذكرى الشيعة ٢: ٤٣٢، وعنه وسائل الشيعة ١: ١٢٧، كتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات ب ٣٦ ح ٤،

وعن اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ «رجال الكشي» ٣٦١، الرقم ٦٦٧ .

والسنة - صريح صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أي شهر شاء <sup>(١)</sup>.

وقد ورد في بعض الأخبار أن نساء النبي صلى الله عليه وآله كن يقضين ما فاتهن من صيام رمضان في شعبان كي لا يمنعن النبي صلى الله عليه وآله من الاستمتاع <sup>(٢)</sup>.

وبالجملة: لا إشكال كما أن الظاهر أنه لا خلاف في التوسعة بالنسبة إلى السنة الأولى وعدم لزوم القضاء فوراً بمجرد خروج رمضان <sup>(٣)</sup>. نعم، احتاط في المتن وجوباً بأنه لا يجوز التأخير إلى رمضان آخر، وقد ذكر مثل ذلك في العروة، ولكنه قال بعد ذلك: لا دليل على حرمة <sup>(٤)</sup>، ولكن المشهور <sup>(٥)</sup> ظاهراً هو الثاني، واستدل <sup>(٦)</sup> عليه بأحد أمور:

أحدها: التعبير عن التأخير إليه بالتواني كما في بعض الروايات الصحيحة <sup>(٧)</sup> أو بالتهاون كما في بعض الروايات الأخرى <sup>(٨)</sup>؛ نظراً إلى أن التعبيرين يشعران

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٤ ح ٨٢٨، الاستبصار ٢: ١١٧ ح ٣٨٠، الكافي ٤: ١٢٠ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٥ ح ٤٢٧، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٤١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٦ ح ٥.

(٢) الكافي ٤: ٩٠ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٣٠٨ ح ٩٣٢ و ٣١٦ ح ٩٦٠، الفقيه ٢: ٥٧ ح ٢٥١، شواب الأعمال: ٨٥ ح ٩، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٤٨٦، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب ب ٢٨ ح ٢.

(٣) غنائم الأيام ٥: ٣٧٩، متمسك العروة ٨: ٥٠٦، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠١.

(٤) العروة الوثقى ٢: ٥٨ مسألة ٢٥٣٩.

(٥) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠١.

(٦) المستند هو السيد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠١-٢٠٤.

(٧) الكافي ٤: ١١٩ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠ ح ٧٤٣، الاستبصار ٢: ١١٠ ح ٣٦١، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ١.

(٨) تهذيب الأحكام ٤: ٢٥١ ح ٧٤٦، الاستبصار ٢: ١١١ ح ٣٦٤، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٦.

بالوجوب، وأنه<sup>(١)</sup> كان لا يجوز التواني والتهاون.

هذا، ولكن الغاية الإشعار لا الدلالة، وأن التعبيرين يصدقان حقيقة مع عدم الوجوب، ويتحققان في الواجب الموسع مع عدم امتثاله في أوائل أزمئة الإمكان، مع أنك عرفت تقرير النبي ﷺ نساءه على تأخير قضاء الصوم إلى شعبان. ثانيها: التعبير عن التأخير بالتضييع الذي لا يلائم إطلاقه إلا مع ترك الواجب. والجواب عنه هو الجواب عن الأول.

ثالثها: التعبير بكلمة «الفدية»: أي الكفارة المجعولة لجبران الحزازة الحاصلة بترك الواجب مثلاً.

وضعه واضح لا يحتاج إلى البيان، مع أن إطلاق الفدية لم يقع إلا في خصوص بعض الموارد؛ كمن استمر به المرض، ولا مجال لاحتمال الحرمة فيه بوجه، خصوصاً مع ملاحظة الأمر بالفدية في موارد لا يحتمل فيه الحرمة بوجه، كما في بعض محرمات الإحرام.

رابعها: الأمر بالصدقة عليه في جملة من الروايات<sup>(٢)</sup>.

والجواب: أنه لا ملازمة بين وجوب الصدقة وعدم جواز التأخير، ومرجع هذه الروايات إلى التخيير بين البدار والصدقة، ويدل على عدم الوجوب صريحاً رواية سعد بن سعد، عن رجل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل يكون مريضاً في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك أو أكثر، ما عليه في ذلك؟ قال: أحب له تعجيل الصيام، فإن كان آخره فليس

(١) أي المستدل.

(٢) وسائل الشريعة ١٠: ٣٣٥-٣٣٩، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥.

مسألة ٥: لا يجب الترتيب في القضاء ولا تعيين الأيام ، فلو كان عليه أيام فصام بعددها بنية القضاء كفى وإن لم يعين الأول والثاني ، وهكذا<sup>(١)</sup>.

عليه شيء»<sup>(١)</sup>. ولكنها ضعيفة السند وإن كان لا فرق فيها من حيث الدلالة بين ما كان منشأ الإفطار وجوازه المرض، أو غيره كالسفر ونحوه، وإن كان ظاهر بعض الروايات اختصاص الحكم بمن استمر عليه المرض؛ كرواية ضعيفة للفضل بن شاذان دالة على ما ذكرنا، مع الاشتغال على التعليل بقوله ﷺ: «لأنه دخل الشهر وهو مريض، فلم يجب عليه الصوم في شهره ولا في سنته للمرض الذي كان فيه، ووجب عليه الفداء»<sup>(٢)</sup>.

فانقدح أنه لا دليل على حرمة التأخير وإن كان مقتضى الاحتياط عدمه. ثم الظاهر أنه على فرض عدم جواز التأخير إلى رمضان آخر فتوى أو احتياطاً، فالظاهر أنه يصير بعد التأخير موسعاً، وليس الواجب بعد التأخير فوراً بحيث يصير كالفور بعد الفورية، والعمدة في جواز ذلك عدم الدليل على حرمة التأخير بعد ما أخر عن رمضان التالي.

١- الدليل على عدم وجوب الترتيب وكذا التعيين، إطلاقات الأدلة الواردة في الكتاب والسنة، وقد يفصل بين ما تكون الذمة مشغلة به متصفاً بخصوصية، بها يمتاز عن غيره وإن شاركه في الصورة؛ كالظهرين، والأداء والقضاء، ونافلة الفجر

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٢ ح ٧٤٩، الاستبصار ٢: ١١١ ح ٣٦٥، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٧.

(٢) علل الشرائع ٢٧١ ح ٩، عيون أخبار الرضا ﷺ ٢: ١١٧ ح ١، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٣٢٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٨.

وفريضته، وأن في مثله لابد من تعلق القصد بإحدى الخصوصيتين كي تتشخص وتتميز عن غيرها في مقام التفرغ، فلا يكفيه الإتيان بالصورة المشتركة فقط، وبين ما لا يكون متصفاً بأية خصوصية حتى في صقع الواقع وفي علم الله سبحانه، ولا يمتاز عن غيره إلا في مجرد الاثنينية وكونها فردين من طبيعة واحدة، وجب أحدهما بسبب والآخر بسبب آخر، كما لو استدان من زيد درهماً ثم استدان منه درهماً آخر، فإن الثابت في الذمة أولاً لا مائز بينه وبين ما ثبت ثانياً.

نعم، قد يمتاز أحدهما عن الآخر بأمر خارجي وأثر جعلي، كما لو جعل لأحد الدينين رهناً، أو لأحد القضاءين نذراً، فنذر من فاته يومان من شهر رمضان أن لا يؤخر قضاء اليوم الثاني عن شهر شوال مثلاً، ففي مثله لا مناص من تعلق القصد بما له الأثر في حصول ذلك الأثر وترتبته خارجاً من فك الرهن أو الوفاء بالنذر، ولو أدى الواجب من غير قصد الخصوصية فهو طبعاً يقع عباً هو أخف مؤنة، وهو الطبيعي المنطبق قهراً على العاري عن تلك الخصوصية، فلا يحصل به الفك ولا البرّ بالنذر. هذه خلاصة ما أفاده بعض الأعلام رحمهم الله على ما في تقريراته في شرح العروة الوثقى<sup>(١)</sup>.

ويرد عليه: أولاً: أن لزوم اعتبار قصد الظهريّة والعصريّة، وكذا الأمثلة المذكورة ليس لأجل الاشتراك في الصورة المتحقق فيها، بل لأجل أنه كما يعتبر قصد عنوان أصل الصلاة لكونه من العناوين القصدية غير المتحققة بدون القصد، كذلك يعتبر قصد عناوين الأنواع كالظهريّة والعصريّة وإن لم يكن هناك اشتراك في الصورة، كصلاة المغرب.

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ١٧٦-١٧٧.

مسألة ٦: لو كان عليه قضاء رمضانين أو أكثر، يتخير بين تقديم السابق وتأخيرهِ. نعم، لو كان عليه قضاء رمضان هذه السنة مع قضاء رمضان سابق، ولم يسع الوقت لهما إلى رمضان الآتي، يتعين قضاء رمضان هذه السنة على الأحوط. ولو عكس فالظاهر صحة ما قدمه ولزمه الكفارة؛ أعني كفارة التأخير<sup>١</sup>.

وثانياً: أن التفصيل في الصورة الثانية - التي لا يتصف الواجب بأية خصوصية - في صقع الواقع وفي علم الله سبحانه، بين ما لم يكن هناك امتياز من جهة أمر خارجي وأثر جملي، وبين ما كان هناك امتياز من تلك الجهة، كما في مثال الاستدانة المذكور - مما لا يكاد يستقيم؛ فإن الظاهر ترتب ذلك الأمر الخارجي والأثر الجملي في الصورة الثانية بأداء فرد من الدين؛ ضرورة أن أداء الدين وإن كان من العناوين القصديّة، إلّا أن انضمام نيّة خصوص الدين الذي وقع في مقابله الرهن لا دليل عليه، ولذا لو دفع الدين الواحد الواقع في مقابله الرهن مع عدم التوجّه إلى الرهن حال الأداء، لا مجال للمناقشة في الفك.

وكذا الوفاء بالنذر؛ فإنّه وإن كان واجباً قصديّاً، إلّا أنّه لا يعتبر فيه قصد القربة، فمن نذر تطهير ثوبه من النجاسة فألقى ثوبه في الماء من دون الالتفات إليه يصير طاهراً لا محالة وإن لم يتحقّق منه التطهير مباشرة، ولم يتحقّق منه القصد إليه، والمقام من هذا القبيل.

فالمحصّل أنّه لا يجب رعاية الترتيب ولا التعيين مطلقاً، من دون فرق بين الموارد كما هو ظاهر المتن.

١ - أمّا التخيير بين تقديم السابق وتأخيرهِ فلما عرفت من عدم لزوم البدار وصيرورة الوقت موسّعاً بدخول رمضان الآتي، في صورة سعة الوقت لكلّهما يتخير في القضاء بين تقديم السابق وتأخيرهِ، وفي صورة عدم سعة الوقت لكلّهما

احتياط بلزوم تعيين قضاء رمضان هذه السنة؛ نظراً إلى القول بلزوم البدار قبل مجيء رمضان الآتي، ولكن حيث لم نقل بذلك فاللزام أن يقال بأن الاحتياط استحبابي.

ثم إن السيد الطباطبائي رحمه الله ذكر في ذيل مثل المسألة في العروة الوثقى فرعاً آخر قال: ولو أطلق في نيته انصرف إلى السابق انتهى<sup>(١)</sup>. وقد صحّحه بعض الأعلام المتقدم ذكره في المسألة السابقة في شرح العروة بما يرجع إلى أن وجه الصحة ليس هو الانصراف على حدّ انصراف اللفظ إلى معناه؛ لأنّه لا خصوصية لأحد الرمضانين بما هو كذلك كي تنصرف النية إليه، بل لأجل أن الثاني يمتاز بخصوصية خارجية زائدة على نفس الطبيعة؛ وهي التضييق على القول به أو الكفارة، وما لم يقصد يكون الساقط هو الطبيعي الجامع المنطبق طبعاً على الفاقد لتلك الخصوصية، الذي هو الأخف مؤونة؛ وهو رمضان الأول، نظير ما تقدّم من مسألة استدانة درهم ثم استدانة درهم آخر وله رهن، حيث عرفت أنّه ما لم يقصد الثاني في مقام الوفاء لا يترتب عليه فكّ الرهن<sup>(٢)</sup>.

ويرد عليه - مضافاً إلى ما أوردنا عليه في المسألة السابقة -: أن الانصراف إلى السابق ليس لأجل ما أفاده، بل لأجل أنّه مع اشتغال الذمّة بأمرين سابق ولاحق مع كونها مثلين - كما هو المفروض في المقام - يكون رفع الاشتغال عند العرف مسوقاً إلى الأمر الأول، ولا حاجة إلى نيته بهذا العنوان. نعم، لو عيّن الثاني يكون الظاهر الصحة مع لزوم الكفارة، كما في المتن.

(١) العروة الوثقى ٥٦: ٢ مسألة ٢٥٣٠.

(٢) المستد في شرح العروة ١٧٨: ٢٢.

مسألة ٧: لو فاته صوم شهر رمضان لمرض أو حيض أو نفاس ومات قبل أن يخرج منه ، لم يجب القضاء وإن استحبّ النيابة عنه<sup>(١)</sup>.

١- المقصود من الموت قبل أن يخرج من رمضان هو الموت قبل وجوب القضاء عليه ؛ سواء كان في رمضان أو بعده قبل الوجوب ، كما إذا مات في اليوم العيد. وذكر السيّد في العروة بعد الحكم باستحباب النيابة بأنّ الأولى إهداء الثواب إليه<sup>(٢)</sup>.  
ويدلّ على أصل الحكم في المسألة بالإضافة إلى المريض روايات كثيرة :  
منها : صحيحة منصور بن حازم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض في شهر رمضان فلا يصحّ حتى يموت ؟ قال : لا يقضى عنه<sup>(٣)</sup>.

ومنها : موثقة سماعة بن مهران قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يقدر على الصيام ، فمات في شهر رمضان أو في شهر شوال ؟ قال : لا صيام عليه ولا يقضى عنه<sup>(٤)</sup>. والمراد من الموت في شهر شوال هو الموت مع استمرار المرض إليه وعدم وجوب القضاء عليه .

ومنها : صحيحة محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألت عن رجل أدركه رمضان وهو مريض ، فتوفي قبل أن يبرأ ؟ قال : ليس عليه شيء ، ولكن يقضى عن الذي يبرأ ثم يموت قبل أن يقضى<sup>(٥)</sup>. ومن الواضح أنّ المراد حصول البراءة بنحو

(١) العروة الوثقى ٢: ٥٦ مسألة ٢٥٢٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٧٣٤ ، الاستبصار ٢: ١٠٨ ح ٣٥٣ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٢ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٩.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٧٣٣ ، الاستبصار ٢: ١٠٨ ح ٣٥٢ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٢ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ١٠.

(٤) الكافي ٤: ١٢٣ ح ٢ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٨ ، الاستبصار ٢: ١١٠ ح ٣٥٩ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٠ ، كتاب الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٢.



يقدر معها على القضاء.

وأما بالإضافة إلى الحيض والنفاس: فيدلّ على الحكم ذيل صحيحتي منصور وساعة المتقدمين وغيرهما، فالحكم في أصل المسألة ممّا لا إشكال فيه.

وأما استحباب النية عنه: فالظاهر أنّ الصوم لم يكن واجباً على المنوب عنه ولا مستحبّاً عليه؛ لأنّ المفروض عدم قدرته وعدم التمكن من الصوم، لا أداء ولا قضاء، وتدلّ عليه صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في سؤال، فأوصتني أن أقضي عنها؟ قال: هل برئت من مرضها؟ قلت: لا ماتت فيه. قال: لا يقضى <sup>(١)</sup> عنها؛ فإنّ الله لم يجعله عليها. قلت: فإنّي أشتهي أن أقضي عنها وقد أوصتني بذلك؟ قال: كيف تقضي عنها شيئاً لم يجعله الله عليها، فإن اشتهيت أن تصوم لنفسك فصم <sup>(٢)</sup>. والظاهر أنّ المراد من اشتناء الصوم عن نفسه هو ما أفاده السيّد من أنّ الأولى إهداء الثواب إليها بعد عدم ثبوت حكم القضاء عليها حقّ ينوب عنها.

ومنه يظهر أنّه لا وجه للحكم باستحباب النية عنها المتفرّعة على مجعوليّة الحكم على المنوب عنه ولو بنحو الاستحباب، كما في الحجّ الذي يؤقّى به نية عن صاحب عجل الله تعالى فرجه الشريف <sup>(٣)</sup>.

(١) في الوسائل: لا تقضي.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٧، الاستبصار ٢: ١٠٩ ح ٣٥٨، الكافي ٤: ١٣٧ ح ٨، علل الشرائع: ٣٨٢ ح ٤، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٢، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ١٢.

(٣) الخرائج والجرائع ١: ٤٨٠ ح ٢١، وعن فرج المصموم: ٢٥٦، وبحار الأنوار ٥٢: ٥٩ ح ٤٢، ومستدرک الوسائل ٨: ٧٠، كتاب الحجّ، أبواب النية في الحجّ ب ١١ ح ٩٠٩، وفي وسائل الشيعة ١١: ٢٠٨، كتاب الحجّ، أبواب النية في الحجّ ب ٣٤ ح ٢ وإنبات الهداة ٣: ٦٩٥ ح ١٢ عنه مختصراً.

تتمة: ربما يظهر من المتن اختصاص عدم الوجوب بالطوائف الثلاث المذكورة في المتن، فلا يشمل مثل المسافر في شهر رمضان إذا مات فيه، أو في أول يوم من شوال، أو مع استدامة سفره إلى ما بعد رمضان إلى أن مات فيه، ولكن ربما يقال<sup>(١)</sup> بعدم الاختصاص نظراً إلى بعض الروايات، مثل:

مرسلة ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يموت في شهر رمضان - إلى أن قال: - فإن مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صحّ بعد ذلك ولم يقضه، ثم مرض فمات، فعلى وليه أن يقضي عنه؛ لأنه قد صحّ فلم يقض ووجب عليه<sup>(٢)</sup>. نظراً إلى أن تعليل القضاء بقوله عليه السلام: «لأنه قد صحّ فلم يقض» مشعر بل دالّ على أن موردَه من كان متمكناً من القضاء ولم يقض، ولم يتحقق التمكن في الفروض المزبورة، فلا يجب القضاء فيها.

ويرد عليه: وجود الفرق بين المريض والمسافر، فإن الثاني يتمكن من القضاء ولو بالإقامة في محلّ، والأوّل غير متمكّن منه. وبعبارة أخرى: يختصّ حكم الرواية بمورده، وهو التفصيل بين المريض الذي استمرّ به المرض إلى أن مات، وبين المريض الذي صار صحيحاً وتمكّن من القضاء، فلا يعمّ المسافر، مع أن الرواية مرسلة كما ذكرنا، فلا يصح الاستدلال بها.

وصحيحة أبي بصير المتقدمة؛ نظراً إلى أن مقتضى عموم التعليل فيها الشمول للفروض المذكورة؛ لأنه لم يجعل القضاء عليه في تلك الفروض.

ويرد على الاستدلال بالصحيحة وبالتعليل الواقع فيها بقوله عليه السلام: «فإن الله

(١) أنظر المستند في شرح العروة ٢٢: ١٨٣.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٩ ح ٧٣٩، الاستبصار ٢: ١١٠ ح ٣٦٠، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٣٣٣، كتاب

الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ١٣.

مسألة ٨: لو فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لعذر واستمرّ إلى رمضان آخر، فإن كان العذر هو المرض سقط قضاؤه وكفّر عن كلّ يوم بمدة، ولا يجزئ

لم يجعله عليها» أنّه يجري في التعليل احتمالان:

أحدهما: أنّ مرجع الضمير هو أصل الصوم، ومعناه حينئذٍ أنّ كلّ من لم يجعل الله عليه الصوم لا يجب عليه القضاء، وهو ممّا لا يمكن الالتزام به؛ لأنّ كثيراً ممّن لا يجب عليه الصوم يجب عليه القضاء، كالمرضى مع التمكن من الصيام بعد رمضان، والمسافر إذا أقام، أو رجع عن السفر بعد سؤال.

ثانيهما: أن يكون مرجع الضمير في التعليل هو القضاء، ولعلّه الظاهر من الاحتمالين، فيختصّ موردّه بما إذا لم يكن القضاء مجعولاً عليه كالحائض. ودعوى كون عدم الجعل عليه في الصور الثلاث مطلقاً ممنوعة أوّل الكلام، مع أنّ هنا روايات تدلّ على التفصيل بين المريض والطامث، وبين المسافر، مثل:

موثقة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت، فأتت قبل أن يخرج رمضان، هل يقضى عنها؟ فقال: أمّا الطمئت والمرض فلا، وأمّا السفر فنعم<sup>(١)</sup>.

وصحيحة أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت، فأتت قبل خروج شهر رمضان، هل يقضى عنها؟ قال: أمّا الطمئت والمرض فلا، وأمّا السفر فنعم<sup>(٢)</sup>.

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٩ ح ٧٤١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٤، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ١٦.

(٢) الكافي ٩: ١٣٧ ح ٩، الفقيه ٢: ٩٤ ح ٤٢٣، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٠، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٤.

القضاء عن التكفير. وإن كان العذر غير المرض كالسفر ونحوه، فالأقوى وجوب القضاء فقط. وكذا إن كان سبب الفوت هو المرض وسبب التأخير عذراً آخر أو العكس، لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين القضاء والمدة، خصوصاً إذا كان العذر هو السفر، وكذا في الفرع الأخير<sup>١</sup>.

### ١- في المسألة فروع متعددة:

الأول: ما لو فاته شهر رمضان أو بعضه واستمر إلى رمضان آخر، وكان العذر هو المرض، فالمعروف والمشهور<sup>(١)</sup> كما في المتن من سقوط القضاء ولزوم التكفير عن كل يوم مبدئاً؛ للروايات الكثيرة الدالة على كلا الحكيمن، ولم يستبعد صاحب الجواهر البلوغ إلى حد التواتر<sup>(٢)</sup>، مثل:

صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قال: سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر؟ فقالا: إن كان برأ ثم توفى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه، وتصدق عن كل يوم مبدئاً من طعام على مسكين، وعليه قضاؤه. وإن كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان آخر، صام الذي أدركه، وتصدق عن الأول لكل يوم مبدئاً على مسكين، وليس عليه قضاؤه<sup>(٣)</sup>.

(١) مختلف الشيعة ٣: ٣٨٢ مسألة ١١١، رياض المسائل ٥: ٤٣٧، مستند الشيعة ١٠: ٤٤٢، جواهر الكلام ١٧: ٢٤-٢٥، المستند في شرح العروة ٢٢: ١٨٥.

(٢) جواهر الكلام ١٧: ٢٥.

(٣) الكافي ٤: ١١٩ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠ ح ٧٤٣، الامتياز ٢: ١١٠ ح ٣٦١، وغنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ١.

وصحيحة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض، ولا يصح حتى يدركه شهر رمضان آخر، قال: يتصدق عن الأول ويصوم الثاني<sup>(١)</sup>. وغيرهما من الروايات الدالة على ذلك، مثل صحيحة علي بن جعفر<sup>(٢)</sup> وغيرها، المفصلة بين القضاء والتكفير بعدم وجوب الأول، ووجوب الثاني بالصراحة أو بالدلالة العرفية<sup>(٣)</sup>.

والآية الشريفة الواردة في الصوم، الدالة على أن «مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»<sup>(٤)</sup> يكون موردها - كما يظهر من الحكم بإيجاب القضاء - هي صورة التمكن من الصوم في تلك الأيام التي يكون المتبادر منها هي الأيام بين الرمضانيين، فلا تشمل مثل هذا الفرع الذي يكون عذر المرض مستمراً إلى رمضان الثاني، فهي قاصرة عن الحكم بوجوب القضاء في مثل الفرع، كما لا يخفى، وعلى تقدير العموم أو الإطلاق فاللازم التخصيص أو التقييد بمثل الروايات المتقدمة بعد جواز التخصيص والتقييد بخبر الواحد المعتمد، فضلاً عن المتواتر كما لا يخفى.

لكن بإزاء القول المشهور قولان:

أحدهما: ما عن ابن أبي عقيل وابن بابويه<sup>(٥)</sup> وبعض آخر<sup>(٦)</sup> من وجوب القضاء

(١) الكافي ٤: ١١٩ ح ٢، نهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠ ح ٧٤٤، الاستبصار ٢: ١١١ ح ٣٦٢، الفقيه ٢: ٩٥ ح ٤٢٩،

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٢.

(٢) قرب الإسناد: ٢٣٢ ح ٩١٠، مسائل علي بن جعفر: ١٠٥ ح ٧، وعنهما وسائل ١٠: ٣٣٨، كتاب الصوم،

أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٩، وفي البحار ٩٦: ٢٣١ ملحق ح ٢ عن قرب الإسناد.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥.

(٤) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

(٥) حكى عنهما في مختلف الشيعة ٣: ٣٨٢ مسألة ١١١ وصرح ٣٨٧ مسألة ١١٣.

عليه بعد رمضان الثاني دون الكفارة، ومستنده ظاهراً رواية أبي الصباح الكناني قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة، ثم أدركه شهر رمضان قابل؟ قال: عليه أن يصوم وأن يطعم كل يوم مسكيناً، فإن كان مريضاً فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل، فليس عليه إلا الصيام إن صح. وإن تابع المرض عليه فلم يصح فعليه أن يطعم لكل يوم مسكيناً<sup>(٧)</sup>.

نظراً إلى أن الإمام عليه السلام قسم المكلف ثلاثة أقسام: قسم يجب عليه القضاء والفداء، وقسم يجب عليه القضاء خاصة؛ وهو الذي استمر به المرض إلى رمضان قابل، وقسم يجب عليه الفداء فقط؛ وهو الذي تابع - أي استمر - به المرض سنين عديدة، والمقام من القسم الثاني الذي يجب عليه القضاء فقط. ويرد على الاستدلال بها:

أولاً: أنها ضعيفة السند؛ لأن بعض رواها مشترك بين الضعيف والثقة، ولا قرينة على كونه هو الثاني، وإن حكى عن جامع الرواة ذلك<sup>(٨)</sup>.

وثانياً: ليس في الرواية دلالة على أن العذر المؤجل للإفطار في رمضان هو المرض، بل فرض المرض إنما هو بالنسبة إلى ما بعد رمضان الأول.

وثالثاً: قصور الدلالة في الرواية؛ لتوقفها على أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «فإن كان مريضاً فيما بين ذلك» هو استمرار المرض إلى رمضان الثاني، مع أن مقتضى المقابلة بين الشرطيتين المذكورتين في الجواب - اللتين فصل بينهما وحكم

(٦) الخلاف ٢: ٢٠٦ مسألة ٦٣، السرائر ١: ٣٩٥-٣٩٦، الكافي في الفقه: ١٨٤، غنية النزوع: ١٤١، تحرير الأحكام الشرعية ١: ٤٩٩-٥٠٠.

(٧) الكافي ٤: ١٢٠ ح ٣، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥١ ح ٧٤٥، الاستبصار ٢: ١١١ ح ٣٦٣، ومنها وسائل الشريعة ١٠: ٣٦١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٣.

(٨) جامع الرواة ٢: ١٧٧.

في إحداهما بأنه ليس عليه إلا الصيام، وفي الأخرى بتعين الإطعام، ووضوح كون المراد بالتتابع هو الاستمرار - هو أن يكون مورد الشرطية الأولى عدم الاستمرار، ومورد الشرطية الثانية هو الاستمرار، ولذا حكى عن صاحب المدارك<sup>(١)</sup> الاستدلال بالرواية لنظر المشهور والحكم بسقوط القضاء وتعين الكفارة<sup>(٢)</sup>.

ثانيهما: ما حكى عن ابن الجنيّد من وجوب<sup>(٣)</sup> القضاء والكفارة معاً<sup>(٤)</sup>. ويمكن أن يستدل له بموثقة سماعة قال: سألته عن رجل أدركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك لم يصمه؟ فقال: يتصدّق بدل كلّ يوم من رمضان الذي كان عليه بمدة من طعام، وليصم هذا الذي أدرك. فإذا أفطر فليصم رمضان الذي كان عليه؛ فإنّي كنت مريضاً فرّ عليّ ثلاث رمضان لم أصحّ فيهنّ، ثمّ أدركت رمضاناً آخر فتصدّقت بدل كلّ يوم ممّا مضى بمدة من طعام، ثمّ عافاني الله - تعالى - وصمتهنّ<sup>(٥)</sup>. نظراً إلى فعل الإمام عليه السلام.

ولكن حملها الشيخ عليه السلام على الاستحباب جمعاً بينها، وبين صحيحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثمّ أدرك رمضان آخر وهو مريض، فليصدّق بمدة لكلّ يوم، فأما أنا فإنّي صمت وتصدّقت<sup>(٦)</sup>؛ فإنّها ظاهرة في أنّ قضاء الإمام عليه السلام كان أمراً مستحبّاً، ولا بأس بل لا محيص إلا عن

(١) مدارك الأحكام ٦: ٢١٣-٢١٤.

(٢) المراد منها: القدية.

(٣) أي الاحتياط الوجوبي على ما في المختلف ورياض المسائل.

(٤) حكى عنه في مختلف الشيعة ٣: ٢٨٦ مسألة ١١٣ ورياض المسائل ٥: ٤٣٣.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢٥١ ح ٧٤٧، الاستبصار ٢: ١١٢ ح ٣٦٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٥.

(٦) تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٢ ح ٨٤٨، الاستبصار ٢: ١١٢ ح ٣٦٧، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٦، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٤.

حمل الروايات المتقدمة النافية للقضاء على عدم وجوبه وإن كان أمراً مستحباً .  
فانقدح أن المتبع في المسألة هو النظر المشهور، وأنه لا مجال لشيء من القولين  
في مقابله .

الفرع الثاني : ما إذا كان العذر المستمر غير المرض ، كالسفر في رمضان المستمر  
إلى رمضان الثاني مع عدم تخلل المرور إلى الوطن ، أو الإقامة الموجبة للإتمام  
ولصحة الصيام في محل من بلد أو قرية ، وقد قوى في المتن وجوب القضاء عليه  
فقط وإن احتاط في العروة بالجمع بينه وبين المد<sup>(١)</sup> . والظاهر أن الاحتياط وجوبي  
وإن كان يمكن أن يقال بأنه استحبابي ؛ لظهور كلامه في تعيين القضاء عليه ، فتدبر .  
وكيف كان ، فمقتضى القاعدة ثبوت القضاء في هذا الفرع ، كما أن مقتضاها في  
الفرع الأول أيضاً ذلك ، إلا أنه قد وردت روايات معتبرة على سقوط القضاء في  
المرض المستمر ، كما عرفت .

وأما في المقام : فلم ترد رواية على اتحاد حكم السفر والمرض عدا رواية الفضل  
ابن شاذان ، عن الرضا عليه السلام ، المروية في علل الصدوق وعيونهم . قال في حديث  
طويل : - إن قال : فلم إذا مرض الرجل أو سافر في شهر رمضان فلم يخرج من  
سفره ، أو لم يقو من مرضه حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر وجب عليه الفداء  
للأول وسقط القضاء ، وإذا أفاق بينهما أو أقام ولم يقضه وجب عليه الفداء  
والقضاء ؟ ... إلخ<sup>(٢)</sup> ؛ فإن ظاهرها مفروغية اشتراك السفر مع المرض في صورة

(١) العروة الوثقى ٢ : ٥٧ مسألة ٢٥٣٤ .

(٢) علل الشرائع : ٢٧١ ح ٩ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١١٧ ح ١ ، وعنهما وسائل الشريعة ١٠ : ٣٣٧ ، كتاب  
الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٨ .



الاستمرار في سقوط القضاء، وقد وصفها في الجواهر بالحجبة والصحة<sup>(١)</sup>، غير أنها ساقطة عن الاعتبار من أجل هجر الأصحاب وإعراضهم عنها؛ لأنه لم يقل بضمونها أحد مثلاً، فهي مهجورة متروكة، وإلا فهي نفسها صحيحة واجدة لشرائط الحجبة.

أقول: ذكر بعض الأعلام المتخصص في علم الرجال أيضاً: لا أدري كيف وصفها - يعني صاحب الجواهر - بالصحة، مع أن الرواية ضعيفة السند جداً حتى مع الغض عن الهجر<sup>(٢)</sup>.

وعليه: فالقاعدة المتضمنة للزوم القضاء باقية على حالها في السفر وإن خرج عنها بالإضافة إلى المرض، كما عرفت.

الفرع الثالث: ما إذا كان سبب القوت المجوز له هو المرض، وسبب التأخير عذراً آخر كالسفر أو العكس، وظاهر المتن وجوب القضاء فقط في كلتا صورتين وإن قال: «لكن لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين القضاء والمدّ، خصوصاً إذا كان العذر هو السفر، وكذا في الفرع الأخير».

أقول: الدليل على وجوب القضاء ما عرفت من أنه مقتضى القاعدة في جميع الموارد، غاية الأمر الخروج عنها فيما إذا كان العذر هو المرض وقد استمر إلى رمضان آخر؛ للروايات المتقدمة. وأما في غيره فالقاعدة باقية بحالها.

ولكن ذكر بعض الأعلام<sup>(٣)</sup> في شرح العروة أنه لو كان سبب الإقطار هو السفر، وسبب التأخير هو استمرار المرض بين رمضانين، فالظاهر سقوط القضاء حينئذ

(١) جواهر الكلام ١٧: ٣٢-٣٣.

(٢) المستند في شرح العروة ٢٢: ١٩١.

والانتقال إلى الفداء؛ فإن النصوص المتقدمة من صحاح محمد بن مسلم ووزارة وعلي بن جعفر وإن لم تشمل هذه الصورة؛ إذ موردها ما إذا كان العذر هو المرض حدوثاً وبقاءً، فلا تشمل ما لو كان الاستمرار مستنداً إليه دون الإفطار، ولعل في سببته للإفطار مدخلاً في الحكم.

ولكن إطلاق صحيحة عبدالله بن سنان غير قاصر الشمول للمقام، فقد روى عن أبي عبدالله عليه السلام قال: من أفطر شيئاً من رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر وهو مريض، فليتصدق بمد لكل يوم، فأما أنا فإني صمت وتصدقت<sup>(١)</sup>؛ فإن العذر يعم المرض وغيره بمقتضى الإطلاق، كما أن ظاهرها - ولو بمعونة عدم التعرض لحصول البرء في البين - استمرار المرض بين المرضين، ومع الغض والتزك عن هذا الاستظهار ففائته الإطلاق لصوري استمرار المرض وعدمه، فيقتد بما دل على وجوب القضاء لدى عدم الاستمرار، فلا جرم تكون الصحيحة محمولة بعد التقييد على صورة الاستمرار. ثم قال:

فإن قلت: إطلاق الصحيحة من حيث شمول العذر للسفر وغيره معارض بإطلاق الآية المباركة الدالة على وجوب القضاء على المسافر؛ سواء استمر به المرض إلى رمضان قابل أم لا؟ فكيف يمكن الاستناد إليها؟

قلت: كلا، لا معارضة بينها وإن كانت النسبة بين الإطالقين عموماً من وجه؛ إذ الصحيحة ناظرة إلى الآية المباركة، فهي حاكمة عليها شارحة للمراد منها، لا من قبيل الحكومة المصطلحة، بل بمعنى صلاحيتها للقرينة بحيث لو اجتمعا في كلام واحد لم يبق العرف متحيراً في المراد، فلو فرضنا أن الصحيحة كانت جزءاً من

الآية المباركة - بأن كانت هكذا: «فإن كنتم مرضى أو على سفر فعذّة من أيّام آخر، ومن كان معذوراً فأفطر ثمّ استمرّ به المرض إلى رمضان آخر فليصدّق» - لم يتوهم العرف آية معارضة بين الصدر والذيل، بل جعل الثاني قرينة للمراد من الأوّل، وأنّ وجوب القضاء خاصّ بغير المعذور الذي استمرّ به المرض، أمّا هو فعليه الفداء ليس إلّا.

وهذا هو المناط الكلّي في تشخيص الحكومة وافتراقها عن باب المعارضة، كما نبّهنا عليه في بعض مباحثنا الأصوليّة<sup>(١)</sup>، فإذا لم يكن تعارض لدى الاتصال وفي صورة الانضمام، لم يكن مع الانفصال أيضاً<sup>(٢)</sup>. انتهى موضع الحاجة.

أقول: إنّه وإن كان قد أجاد فيما أفاد من ضابطة الحكومة والفرق بينها وبين المعارضة، إلّا أنّك عرفت أنّ المتبادر من قوله - تعالى -: «فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»<sup>(٣)</sup> هي الأيام الواقعة بين الرضاين، التي انقطع فيها العذر وهو متمكّن من القضاء، فلا تشمل الآية صورة استمرار المرض أو السفر إلى رمضان الثاني، خصوصاً مع ندرته في نفسه؛ فإنّهما لا يبيحان نوعاً خصوصاً الثاني.

وأما صحيحة عبدالله بن سنان المتقدّمة فوردها - كما هو المتبادر منها - صورة كون العذر هو المرض، ولا إطلاق لها ليشمل السفر أيضاً. ويؤيد ما ذكرنا من عدم دلالة الآية على حكم صورة استمرار العذر ولو بالإضافة إلى المرض، التعرّض فيها لثبوت الفدية في الذين يطيقونه؛ سواء قلنا بأنّ المراد منه لا يطيقونه، أو أنّ المراد إعمال شدة الطاقة كما تقدّم.

(١) مصباح الأصول ٣: ٢٤٨ - ٢٥٠.

(٢) المستند في شرح العروة ٢٢: ١٩٢ - ١٩٤.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٨٥.

مسألة ٩: لو فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر، بل متعمداً ولم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر، وجب عليه - مضافاً إلى كفارة الإفطار العمدي - التكفير بمدة كل يوم والقضاء فيما بعد. وكذا يجب التكفير بمدة لو فاته لعذر ولم يستمر ذلك العذر ولم يطرأ عذر آخر، فتهاون حتى جاء رمضان آخر. ولو كان عازماً على القضاء بعد ارتفاع العذر، فاتفق عذر آخر عند الضيق، فلا حوط الجمع بين الكفارة والقضاء<sup>(١)</sup>.

كما أنك عرفت<sup>(١)</sup> أن الحكم في صحيحة عبدالله بن سنان هو اختصاص الإمام بالجمع بين القضاء والإطعام، وأن الشيخ قد حملها على الاستحباب، وهي قرينة على أن المراد بالأخبار الظاهرة في عدم القضاء هو عدم وجوبها وإن كانت مستحبة، فالظاهر ما عليه المتن في المقام وإن قال بأنه «لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع بين القضاء والمدة»، وهو في محله.

١- في هذه المسألة أيضاً فروع متعددة:

الأول: ما لو فاته شهر رمضان أو بعضه لا لعذر بل متعمداً ولم يأت بالقضاء إلى رمضان آخر؛ أي مع التمكن من القضاء وتركه عمداً، ففي المتن وجب عليه - مضافاً إلى كفارة الإفطار العمدي - التكفير بمدة كل يوم والقضاء فيما بعد. أقول: أما ثبوت كفارة الإفطار العمدي؛ فلأن المفروض في هذا الفرع أن الفوت كان متعمداً لا لعذر وفيه الكفارة المخصوصة. وأما ثبوت القضاء فلهذه الجهة أيضاً؛ لأنك عرفت سقوطه وثبوت الكفارة بمدة فيما لو كان الفوت مستنداً إلى المرض، وقد استمر المرض إلى رمضان آخر، وفي المقام لا يكون كذلك.

وأما ثبوت التكفير بمدّ بدل كلّ يوم أيضاً فلصحيحة زرارة المشتملة على قوله ﷺ: **فإن كان صَحَّ فيما بينها ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامها جميعاً ويتصدّق عن الأوّل<sup>(١)</sup>**.

ولصحيحة محمد بن مسلم المتضمنة لقوله ﷺ: **إن كان براً ثمّ تَوَانَى قبل أن يدركه رمضان الآخر صام الذي أدركه، وتصدّق عن كلّ يوم بمدّ من طعام على مسكين، وعليه قضاؤه<sup>(٢)</sup>**. وبمثلها يقيّد إطلاق التصدّق في مثل الرواية الأولى؛ فإنّ المستفاد منها أنّه مع التمكن من القضاء لو تركها ولم يأت بها يجب عليه التكفير بمدّ في جميع الموارد الذي يجب القضاء.

**الفرع الثاني:** ما لو فاته لعذر ولم يستمرّ ذلك العذر إلى رمضان الآتي، بل صار متمكناً من القضاء، ومع ذلك لم يصم تهاوناً وتسامحاً، فإنّ ظاهر المتن وجوب التكفير عليه؛ أي بمدّ لكلّ يوم، وثبوت القضاء لأجل عدم الإتيان به مع التمكن منه؛ لأنّ المفروض عدم استدامة العذر وعدم استمراره وإن كان سقوط القضاء في خصوص ما كان العذر المستمرّ هو المرض.

وكيف كان، فالقدر المتيقّن من مورد الصحيحتين المذكورتين في الفرع الأوّل هي هذه الصورة، ومن الواضح دلالتها على ثبوت كفارة المدّ مضافاً إلى القضاء.

**الفرع الثالث:** هي الصورة المتقدّمة مع عزمه على القضاء بعد ارتفاع عذره فاتّفق عذر آخر عند الضيق؛ أي ضيق الوقت عن القضاء، وقد احتاط في المتن وجوباً بالجمع بين الكفارة والقضاء وإن نفي البعد عن كفاية القضاء

(١) الكافي ٤: ١١٩ ذ ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٥٠ ذ ٧٤٤، الاستبصار ٢: ١١١ ذ ٣٦٢، الفقيه ٢: ٩٥ ح ٤٢٩، وعنهما وسائل الشريعة ١٠: ٢٣٥، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٢.

(٢) تقدّم في ص ٢٨٩.

مسألة ١٠: لا يتكزّر كفارة التأخير بتكزّر السنين ، فإذا فاتته ثلاثة أيّام من ثلاث رمضان متتاليات ولم يقضها ، وجب عليه كفارة واحدة للأوّل ، وكذا للثاني ، والقضاء فقط للثالث إذا لم يتأخّر إلى رمضان الرابع <sup>١</sup>.

صاحب العروة <sup>(١)</sup>، مع أنك عرفت أنّ مقتضى القاعدة ثبوت القضاء ، وسقوطه في العذر المستمرّ إذا كان مرضاً إنّما هو لأجل الدليل ، والوجه في ثبوت الكفارة إطلاق الصحيحتين المتقدمتين ، خصوصاً صحيحة زرارة .

نعم ، في رواية أبي بصير : فإن تهاون به وقد صحّ فعله الصدقة والصيام جميعاً... إلخ <sup>(٢)</sup>، حيث إنّ ظاهرها ثبوت الجمع في مورد التهاون لا العزم على الإتيان ثمّ طرؤ العذر عند الضيق ، ولكن - مضافاً إلى ضعف سندها - يكون في مقابلها موثقة سماعة قال : سألته عن رجل أدركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك لم يصمه ؟ فقال : يتصدّق بدل كلّ يوم من رمضان الذي كان عليه بمدة من طعام ، وليصم هذا الذي أدركه ، فإذا أفطر فليصم رمضان الذي كان عليه... إلخ <sup>(٣)</sup> . فالظاهر كما في المتن من أنّ مقتضى الاحتياط الوجوبي الجمع بين الكفارة والقضاء .

١- المراد من مورد المسألة العاشرة كما يظهر من التفريع ما إذا صار متمكناً من القضاء بين الرمضانين ومع ذلك لم يقض ، كما إذا فاتته ثلاثة أيّام من ثلاث

(١) للعروة الوثقى ٢: ٥٧ مسألة ٢٥٣٥ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٥١ ح ٧٤٦ ، الاستبصار ٢: ١١١ ح ٣٤٦ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٧ ، كتاب

الصوم ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٥ ح ٦ .

(٣) تقدّمت في ص ٢٩٢ .

مسألة ١١: يجوز إعطاء كفارة أيتام عديدة من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد، فلا يجب إعطاء كل فقير مدّاً واحداً ليوم واحد<sup>١</sup>.

مسألة ١٢: يجوز الإفطار قبل الزوال في قضاء شهر رمضان ما لم يتضيق. وأما بعد الزوال فيحرم، بل تجب به الكفارة وإن لم يجب الإمساك بقيّة اليوم.

رمضانات متتاليات، ولم يقضها مع التمكن من القضاء ووجوبها، وقد عرفت أن تأخير القضاء إلى رمضان الثاني مع التمكن منه موجب لثبوت كفارة التأخير، والمقصود من المسألة أن هذه الكفارة لا تتكرّر بتكرّر السنين، ولا يتوهم الاكتفاء بالكفارة عن القضاء، ولذا ذكر أن للثالث القضاء فقط؛ بمعنى كون الثابت في الأولين هو القضاء والكفارة معاً.

ونقول: يجري مثله فيما إذا لم يكن هناك قضاء أصلاً، كصورة استمرار المرض إلى ثلاث سنين؛ فإن ذلك لا يوجب تكرّر الكفارة بالنسبة إلى كلّ سنة، بل تكفي كفارة واحدة للأول، وكفارة ثانية للثاني، والقضاء للثالث مع البرء بعده بحيث صار متمكناً من القضاء، وهكذا. وقد عنون صاحب العروة كلا الفرضين فيها ونفى لزوم التكرّر في كليهما<sup>(١)</sup>.

١- المستفاد من الأدلة لزوم إعطاء الكفارة بمدّ لكل يوم لعنوان الفقير، فاللازم الإعطاء للفقير بهذا المقدار، وأما احتمال لزوم الإعطاء إلى الفقراء المتعدّدين فلا وجه له، كما أن عدم جواز إعطاء فقير واحد أقلّ من مدّ كذلك. فالعدد في المقام ناظر إلى كميّة الكفارة، ولا يلاحظ فيه عدد الفقير، بخلاف كفارة الإفطار العمدي، حيث إنّ اللازم تحقّق عنوان السنين، فالعدد هناك ناظر إلى كميّة الفقير، فتدبر.

والكفارة هنا إطعام عشرة مساكين لكل مسكين مئة ، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام<sup>١</sup>.

١- البحث في هذه المسألة تارة: من حيث الحكم التكليفي وجواز الإفطار وعدمه. وأخرى: من جهة الكفارة في صورة عدم الجواز، فنقول:  
أما البحث من الجهة الأولى: فقد وردت فيها روايات:  
منها: صحيحة جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في الذي يقضي شهر رمضان: إنّه بالخيار إلى زوال الشمس، فإن كان تطوعاً فإنه إلى الليل بالخيار<sup>(١)</sup>.

ومنها: موثقة إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الذي يقضي شهر رمضان هو بالخيار في الإفطار ما بينه وبين أن تزول الشمس، وفي التطوع ما بينه وبين أن تغيب الشمس<sup>(٢)</sup>.

ودلالة مثلها على جواز الإفطار قبل زوال الشمس مما لا يكاد ينكر، إلا أنه لا بد من التقييد بعدم صورة التضييق، وإلا فهو محرم.

وأما البحث من الجهة الثانية: الراجعة إلى الكفارة، فيدل على ثبوت الكفارة المزبورة عدة من الروايات أيضاً:

منها: ما رواه المشايخ الثلاثة عن بريد العجلي، عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان، قال: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠ ح ٨٤٩، الاستبصار ٢: ١٢٢ ح ٣٩٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٦، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٤ ح ٤.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٠ ح ٨٤٨، الاستبصار ٢: ١٢٢ ح ٣٩٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ١٨، كتاب الصوم، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ٤ ح ١٠.



فلا شيء عليه إلا يوم مكان يوم، وإن كان أتى أهله بعد زوال الشمس فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم، وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع<sup>(١)</sup> على اختلاف يسير بينهم.

ومنها: رواية هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضي شهر رمضان؟ فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه، يصوم يوماً بدل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك<sup>(٢)</sup>. وفي الوسائل: حملة الشيخ على ما يوافق الأول؛ لدخول وقت الصلاتين عند الزوال.

ويعارضهما ظاهراً رواية زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاءً من شهر رمضان فأتى النساء؟ قال: عليه من الكفارة ما على الذي أصاب في شهر رمضان؛ لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان<sup>(٣)</sup>. وفي الوسائل: حملة الشيخ على الاستحباب، وجوز فيه الحمل على الإفطار مع الاستخفاف، ويمكن الحمل على التشبيه في وجوب الكفارة لا في قدرها. وكيف كان، فالأوليان موافقتان للمشهور، فالرواية المعارضة لا بد من تأويلها أو طرحها.

(١) الكافي ٤: ١٢٢ ح ٥، الفقيه ٢: ٩٦ ح ٤٣٠، المقنع: ٢٠٠، تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٨ ح ٨٤٤، الاستبصار ٢:

١٢٠ ح ٣٩١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٩ ح ٨٤٥، الاستبصار ٢: ١٢٠ ح ٣٩٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٧، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٧٩ ح ٨٤٦، الاستبصار ٢: ١٢١ ح ٣٩٣، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٤٨، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٩ ح ٣.

مسألة ١٣: الصوم كالصلاة في أنه يجب على الولي قضاء ما فات عن الميت مطلقاً . نعم ، لا يبعد عدم وجوبه عليه لو تركه على وجه الطغيان ، لكن الأحوط الوجوب أيضاً ، بل لا يترك هذا الاحتياط . لكن الوجوب على الولي فيما إذا كان فوته يوجب القضاء ، فإذا فاته لعذر ومات في أثناء رمضان ، أو كان مريضاً واستمر مرضه إلى رمضان آخر ، لا يجب ؛ لسقوط القضاء حينئذ . ولا فرق بين ما إذا ترك الميت ما يمكن التصديق به عنه وعدمه وإن كان الأحوط في الأول مع رضا الورثة الجمع بين التصديق والقضاء . وقد تقدّم في قضاء الصلاة بعض الفروع المتعلقة بالمقام<sup>(١)</sup> .

#### ١- يقع الكلام في هذه المسألة في جهتين :

الأولى : في أصل الوجوب في الجملة ، والظاهر أنه المشهور<sup>(٢)</sup> ، وفي المقابل ابن أبي عقيل الذي أنكر وجوب القضاء وأوجب التصديق عنه ، إما من ماله أو مال الولي ، وحكي عنه ادعاء تواتر الأخبار به ناسباً القول بالقضاء إلى الشذوذ<sup>(٣)</sup> ، وقد حكم جملة من الأصحاب بغرابة هذه الدعوى منه<sup>(٤)</sup> ؛ نظراً إلى عدم ورود رواية تدلّ على التصديق . نعم ، في البين روايتان - ولا يتحقق بهما التواتر - استدللّ له بإحديهما العلامة في محكي التذكرة<sup>(٥)</sup> ، وبالأخرى غيره<sup>(٦)</sup> .

(١) كفاية الفقهاء المشتهر به كفاية الأحكام ١ : ٢٥٧ - ٢٥٨ ، مستند الشيعة ١٠ : ٤٥٦ ، المستند في شرح العروة ٢٠٥ : ٢٢ .

(٢) حكي عنه في مختلف الشيعة ٣ : ٣٩٢ مسألة ١١٦ .

(٣) جواهر الكلام ١٧ : ٣٥ .

(٤ ، ٥) المستند في شرح العروة ٢٢ : ٢٠٧ ، ولكن العلامة نفسه ما استدللّ برواية أبي مريم في التذكرة ٦ : ١٧٦ ، بل نقل استدلال السيد المرتضى بها في الانتصار ٧٠ - ٧١ ، والظاهر أنه وقع اشتباه من صاحب المستند في النسبة إلى العلامة .

إحداهما: ما في الفقيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: قلت له: رجل مات وعليه صوم يصام عنه أو يتصدق؟ قال: يتصدق عنه فإنه أفضل<sup>(١)</sup>. ومن العجب عدم تعرض صاحب الوسائل لهذه الرواية أصلاً، والكلام فيها ثارة: من حيث السند. وأخرى: من حيث الدلالة.

أما من جهة السند: فقد وصفها في محكي الحقائق<sup>(٢)</sup> بالصحة، ولكن بعض الأعلام عليه السلام مع تبحره في علم الرجال وتصنيفه في هذا العلم كتاباً مفصلاً - لحظه بعض الأعظم من الفضلاء<sup>(٣)</sup> - أنكر صحة الرواية؛ لأنها مرويّة في الفقيه بصيغة المجهول، حيث قال: وروي عن محمد بن إسماعيل، فهي رواية مرسلّة لا اعتبار بها<sup>(٤)</sup>. وأضيف إليه ما كرّرناه من عدم حجّية هذا النحو من مراسلات الفقيه وإن كانت مراسلاته الأخرى معتبرة.

وأما من جهة الدلالة: فالمفروض في محلّ البحث هو قضاء الولي لا الأجنبي، وليس في سؤال الرواية إشعار بذلك لو لم تقل بدلالته على كون المتصدّي هو الأجنبي، ولا محالة يكون متبرّعاً، فالسؤال إنّما هو عن أن المتبرّع هل يكون التصدق عن الميت أفضل أو الصيام عنه؟ والرواية دالة على أن الصدقة أفضل، كما نطقت به جملة من النصوص الأخرى<sup>(٥)</sup>.

ثانيتهما: ما رواه المشايخ الثلاثة من صحيحة أبي مريم الأنصاري، عن

(١) الفقيه ٣: ٢٣٦ ح ١١١٩.

(٢) الحقائق الناضرة ١٣: ٣٢١.

(٣) أي محمد الجواهري بعنوان «المفيد من معجم رجال الحديث».

(٤) المستند في شرح العروة الوثقى ٢٢: ٢٠٦.

(٥) وسائل الشيعة ١٠: ٤٣٣-٤٣٥، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١١ ح ٦-٦.

أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا صام الرجل شيئاً من شهر رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مات فليس عليه شيء (قضاء خل)، وإن صحَّ ثم مرض ثم مات وكان له مال تصدَّق عنه مكان كلِّ يومٍ بمَدَّةٍ، وإن لم يكن له مال صام عنه وليه<sup>(١)</sup>، هكذا في روايتي الصدوق والكليني، وفي رواية الشيخ: وإن لم يكن له مال تصدَّق عنه وليه<sup>(٢)</sup>، والرواية كما عرفت صحيحة من حيث السند ولو من بعض طرقها.

وأما من جهة الدلالة: فقد أورد عليها في محكيّ الجواهر بابتداء الاستدلال على رواية الشيخ. وأما على رواية الصدوق والكليني فلا دلالة لها؛ لدالتها حينئذ على وجوب الصيام على الوليِّ المطابق لمذهب المشهور، ولا ريب أنَّ الكافي والفقيه أضبط، فتقدَّم روايتهما على رواية الشيخ لدى المعارضة، فالرواية حينئذ من أدلَّة المشهور، ولا تصلح لأن تقع مستندة لابن أبي عقيل<sup>(٣)</sup>.

واستشكل عليه بعض الأعلام عليهم السلام بما ملخصه: أنَّ في كلامه مناقشتين:

الأولى: أنَّه لا شكَّ في أنَّ الكافي والفقيه أضبط، إلَّا أنَّ هذا إنما يوجب التقديم فيما إذا كانت هناك رواية واحدة مروية بزيادة ونقيصة، أو نفي وإثبات، أو تبديل لفظ بلفظ، فيرجَّح حينئذ ما أثبتته الأولان؛ لأضبطيتهما وكثرة اشتباه التهذيب، كما نصَّ عليه في الحقائق<sup>(٤)</sup>، وأما إذا كان التهذيب ناقلاً لكلتا الروايتين، فروى تارة:

(١) الكافي ٤: ١٢٣ ح ٣، الفقيه ٢: ٩٨ ح ٤٣٩، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٦، الاستبصار ٢: ١٠٩ ح ٣٥٧، وعنهما وسائل الشيعة ١: ٣٣١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٧.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٨ ح ٧٣٥، الاستبصار ٢: ١٠٩ ح ٣٥٦، وعنهما وسائل الشيعة ١: ٣٣١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٨.

(٣) جواهر الكلام ١٧: ٣٦، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠٨.

(٤) الحقائق الناضرة ١٣: ٣٢٠-٣٢١.

يعين ما أثبتته الكتابان. وأخرى: بكيفية أخرى بطريق آخر هو أيضاً صحيح كما في المقام. فهذا ليس من الاختلاف في اللفظ، بل هما روايتان مرويتان بطريقتين، فهذا أجنبني عن الترجيح بالأضبطية<sup>(١)</sup>.

قلت: إن نقل الشيخ للرواية في موضعين من التهذيب بطريقتين لا يدل على تعدد الرواية، بل هي رواية واحدة كما أشرنا إليه مراراً، وحينئذ لا يبق مجال لدعوى التعدد، بل نقله في موضع من التهذيب بما يوافق الكتابين مؤيد للأضبطية في المقام، فالظاهر أن الرواية موافقة لما أثبتته الكتابان، وأوردها كذلك في موضع من التهذيب.

المناقشة الثانية: أن الرواية لو كانت مشتملة واقعاً على كلمة «تصدق» - كما ذكره العلامة ورواه الشيخ - أمكن المناقشة حينئذ بأن هذا لا ينافي القضاء، فيجب على الولي التصديق من مال الميت من جهة التأخير، وإلا فن ماله زيادة على القضاء، إذ لا دلالة في الرواية على نفي القضاء بوجه، بل لعل مقتضى المقابلة مع المصدر المشتمل على نفي القضاء لدى استمرار المرض ثبوت القضاء هنا؛ أي في فرض عدم الاستمرار الذي تعرّض له في الذيل، فيمكن أن تجب الكفارة أيضاً من جهة التواني؛ لأنه صحّ ولم يقض اختياراً، فيكون موته في البين بمنزلة استمرار المرض. وكيفما كان، فبناءً على هذه النسخة ليست في الرواية أية دلالة على نفي القضاء. وأما بناءً على نسخة الكافي والفقهاء التي رجّحها في الجواهر فهي حينئذ واضحة الدلالة على عدم القضاء ابتداءً، حيث علّق الصوم على ما إذا لم يكن له مال،

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠٨.

فوجوبه في مرتبة متأخرة عن التصدق<sup>(١)</sup>.

ثم إن ما أفاده في ذيل المتن من عدم الفرق بين ما إذا ترك الميِّت ما يمكن التصدق به عنه وعدمه - وإن احتاط في الأول بالجمع بين القضاء والكفارة مع رضا الورثة - مبني ظاهراً على إشعار الحكم في الرواية في هذه الصورة، بل دلالتة على عدم وجوب القضاء في صورة ثبوت تركة للميِّت وإمكان التصدق به عنه، مع أنك عرفت ابتناء هذه الدلالة على روايتي الكليني والصدوق كما لا يخفى؛ ضرورة أنه على رواية الشيخ لا تعرض فيها للقضاء، لا أنها تنفيه. فثبوت التصدق به عنه لا ينافي ثبوت القضاء على الولي بعد ثبوت مال له، فتدبر.

أقول: لو فرضت دلالتها على عدم وجوب القضاء - بناءً على رواية الشيخ - تكون الرواية معارضة مع الروايات الكثيرة الدالة على وجوب القضاء على الولي، والترجيح مع تلك الروايات الموافقة للمشهور؛ لأن الشهرة أول المرجحات في المتعارضين.

الجهة الثانية: بعد ما ثبت أصل وجوب القضاء في الجملة، فهل يختص الحكم بما إذا فات لعذر من مرض أو سفر أو نحوهما، أو يعم ما تركه عمداً، أو أتى به وكان باطلاً من جهة التقصير في أخذ المسائل؟ وإن احتاط بالقضاء بالإضافة إلى جميع ما عليه، وإن كان من جهة ترك الصوم عمداً، وقد خصّه بما إذا تمكّن في حال حياته من القضاء وأهمل، وإلا فلا يجب؛ لسقوط القضاء حينئذٍ؛ يعني عن الميِّت، وفي المتن قال: لا ينبغي ترك الاحتياط بالإضافة إلى الترك في صورة الطغيان. والحق أن في المسألة طائفتين من الأخبار:

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٠٨-٢٠٩.

إحداهما: مثل صحيحة حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام، قال: يقضي عنه أولى الناس بميراثه <sup>(١)</sup>. ومثلها مكاتبة الصغار <sup>(٢)</sup>؛ نظراً إلى أن مقتضى ترك الاستفصال هو ثبوت الإطلاق وشموله للمعذور وغيره، ودعوى الانصراف إلى المعذور ممنوع جداً، خصوصاً بعد كون الصوم أمراً مشكلاً.

ثانيتها: موثقة أبي بصير <sup>(٣)</sup> ومرسلة ابن بكير <sup>(٤)</sup> الواردتان في مورد العذر من مرض أو سفر، إلا أن الظاهر أن الموردية لا تقتضي التخصيص، لكن الفتوى يلزم القضاء عنه في هذه الصورة مشكل، والظاهر ما في المتن والعروة <sup>(٥)</sup>. وقد تقدّم في كتاب الصلاة في باب القضاء بعض الفروع المتعلقة بالمقام، والتفصيل هناك فراجع.

(١) الكافي ٤: ١٢٣ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٣١، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٥.

(٢) الكافي ٤: ١٢٤ ح ٥، الفقيه ٢: ٩٨ ح ٤٤١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٤٧ ح ٧٣٦، الاستبصار ٢: ١٠٨ ح ٣٥٥.

وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٠، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ٣.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٥ ح ١٠٧، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٣٣٢، كتاب الصوم، أبواب أحكام شهر رمضان ب ٢٣ ح ١١.

(٤) تقدّم في ص ٢٨٧.

(٥) العروة الوثقى ٢: ٥٩ مسألة ٢٥٤٠.

## القول في أقسام الصوم

وهي أربعة : واجب ، ومندوب ، ومكروه ، ومحظور ؛ فالواجب منه : صوم شهر رمضان ، وصوم الكفارة ، وصوم القضاء ، وصوم دم المتعة في الحج ، وصوم اليوم الثالث من أيام الاعتكاف ، وصوم النذر وأخويه وإن كان في عدّ صوم النذر وما يليه من أقسام الصوم الواجب مسامحة<sup>(١)</sup> .

---

١- أمّا الواجب منه فهو :

١- صوم شهر رمضان ووجوبه - مضافاً إلى ثبوت الارتكاز عند المستشرعة ؛ لأنّه من فروع الدين - يدلّ عليه الكتاب<sup>(٢)</sup> والسنة المتواترة<sup>(٣)</sup> ، وفي بعض الروايات وصفه بأنّه من أركان الدين<sup>(٤)</sup> .

٢- صوم الكفارة ، الذي سيأتي البحث عنه وعن أقسامه المختلفة ، فانتظر .

٣- صوم القضاء على الشخص أو على وليّه بعد مماته ، وقد تقدّم البحث عن

---

(١) سورة البقرة ٢ : ١٨٣ .

(٢) وسائل الشيعة ١٠ : ٧ ، كتاب الصوم ، أبواب وجوب الصوم ونيته ب ١ ، و ص : ٢٣٩ ، أبواب أحكام شهر رمضان ب ١ .

(٣) الكافي ٤ : ٦٢ ح ١ ، الفقيه ٢ : ٤٤ ح ١٩٦ ، عنها وسائل الشيعة ١٠ : ٣٩٥ ، كتاب الصوم ، أبواب الصوم المندوب ب ١ ح ١ .



كليهما مفضلاً.

٤- صوم دم المتعة في الحج؛ والمقصود منه الصوم بدل الهدي لمن لا يقدر عليه، ويدل عليه قبل كل شيء قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَمِىَ الْهَجِّ وَتَبَعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾<sup>(١)</sup>. وقد فصلنا الكلام في هذا النوع في كتاب الحج مع الفروع المتعلقة به في أحكام منى<sup>(٢)</sup>.

٥- صوم اليوم الثالث من أيام الاعتكاف، وسيأتي<sup>(٣)</sup> في بحثه عن قريب إن شاء الله تعالى أن الاعتكاف وإن كان أمراً مستحباً، إلا أنه بعد اليومين من الشروع تجب إدامته المشروطة بالصوم في اليوم الثالث.

٦- صوم النذر وأخويه من العهد واليمين، وأشار في الذيل إلى ما ذكرناه مراراً من أن تعلق النذر لا يوجب صيرورة المنذور واجباً، بل متعلق الوجوب فيه هو الوفاء بالنذر، غاية الأمر عدم تحققه في الخارج إلا بإتيان المنذور، فصلاة الليل المستحبة لا تصير واجبة بالنذر، بل الواجب هو الوفاء، وصلاة الليل باقية على استحبابها بعنوانها، ولذا لا يعتبر قصد التقرب في الوفاء بالنذر وإن كان معتبراً في المنذور لأجل كونه عبادياً، كما لا يخفى.

(١) سورة البقرة ٢: ١٩٦.

(٢) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج ٥: ٢٧٤.

(٣) في ص ٣٦٢-٣٦٤.

## القول في صوم الكفارة

وهو على أقسام :

منها: ما يجب مع غيره ؛ وهي كفارة قتل العمد ، فتجب فيها الخصال الثلاث ، وكذا كفارة الإفطار بمحرّم في شهر رمضان على الأحوط<sup>١</sup> .

---

١- ذكر بعض الأعلام رحمته الله ما ملخصه : أنّ ظاهر إطلاق كلمات الأصحاب ومعاهد الإجماعات - بل قد يظهر من المحقق رحمته الله إرساله إرسال المسلّمات<sup>(١)</sup> - أنّ هذا الحكم عامّ يشمل جميع موارد القتل العمدي ، من دون الاختصاص بما تثبت فيه الدية غير المجتمعة مع القصاص . وقد استفاد من النصوص الثاني ؛ فإنّها لا تدلّ على الكفارة إلّا لدى العفو عن القصاص والانتقال إلى الدية ، ويلحق به ما إذا لم يكن تنفيذ القصاص لفقد بسط اليد في المحاكم الشرعي ، أو ما إذا لم يكن مشروعاً ، كما في قتل الوالد ولده .

وأما فيما استقرّ عليه القصاص لمشروعيته وعدم عفو أولياء المقتول ، فلا دلالة في شيء من النصوص على وجوب الكفارة ؛ بأن يكفّر أولاً ثمّ يقتل ، بل قد يظهر من بعض النصوص خلافه ، وأنّ توبة القاتل تتحقّق بمجرد القصاص ؛ فإن كان

ومنها: ما يجب بعد العجز عن غيره وهي كفارة الظهار وكفارة قتل الخطأ؛ فإن وجوب الصوم فيهما بعد العجز عن العتق. وكفارة الإفطار في قضاء شهر رمضان؛ فإن الصوم فيها بعد العجز عن الإطعام. وكفارة اليمين؛ وهي عتق رقبة، أو إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، وإن لم يقدر فصيام ثلاثة أيام<sup>(١)</sup>.

هناك إجماع على الإطلاق، وإلا فإثباته في غاية الإشكال<sup>(٢)</sup>. أقول: ويؤيد الإطلاق - مضافاً إلى إرسال مثل المحقق للمسألة إرسال المسلمات، وإلى أنه لم ينقل الخلاف في شيء من فروضها من أحد - أن ظاهر قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ رَجْمَتُهُمْ خَسِيدًا فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> عدم تحقق التوبة للقاتل بمجرد القصاص، فهل يمكن الالتزام بأن قتل الوالد لولده مثلاً مستثنى من هذه الآية؟ نعم، يبقى شيء؛ وهو أن ظاهرهم في كتاب القصاص عدم ثبوت غيره في قتل العمد، إلا أن يقال بأنهم اعتمدوا في ذلك على بيان ثبوت الكفارة أيضاً في كتاب الصوم، كما صنعه في المتن وما يشابهه. وأما الاحتياط الوجوبي في كفارة الإفطار بحرم في شهر رمضان، فقد تقدم بحثه في باب ما يمسك عنه الصائم<sup>(٤)</sup>، فراجع.

١- أما كفارة الظهار: فقتضى الآية الشريفة الواردة ترتب صوم شهرين متتابعين على العتق، قال الله - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى -: - فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup> الخ. وقد وردت بذلك عدة

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٣١-٢٣٢.

(٢) سورة النساء ٤: ٩٣.

(٣) في ص ١٥٣-١٥٧.

(٤) سورة المجادلة ٥٨: ٤-٣.

كثيرة من الروايات <sup>(١)</sup>، نعم، في عدة أخرى منها عطف هذه الخصال بلفظة «أو» <sup>(٢)</sup> الظاهرة في التخيير دون الترتيب.

هذا، ولكن صراحة الآية المباركة والطائفة الأولى من الروايات في الترتيب يمنع عن الأخذ بها، ولا يبقى مجالاً للجمع، فاللازم التصرف في الطائفة الثانية وحمل كلمة «أو» على بيان الأقسام، لا الترتيب في العمل. ومثله كثير في الاستعمالات. وأما كفارة قتل الخطأ: فقتضى الآية الشريفة الواردة فيها <sup>(٣)</sup> ترتب الصيام على العتق. نعم، الآية خالية عن التعرض للإطعام، إلا أن النصوص المتعددة دالة على ثبوتها <sup>(٤)</sup>، وقد نسب إلى المفيد والسلار <sup>(٥)</sup> التخيير، وليس لها مستند بوجه.

وأما كفارة الإفطار في قضاء شهر رمضان: فقد مرّ عن قريب <sup>(٦)</sup>. وأما كفارة اليمين: فصرح الآية المباركة الواردة فيها لزوم صيام ثلاثة أيام <sup>(٧)</sup> مع العجز عما يجب أولاً. نعم، في موقفة زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن شيء من كفارة اليمين؟ فقال: يصوم ثلاثة أيام. قلت: إن ضعف عن الصوم وعجز. قال: يتصدق على عشرة مساكين <sup>(٨)</sup>. ولكنها - مضافاً إلى ضعف سندها - محمولة

(١) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٠٣، كتاب الظهار ب ١، ص ٣٥٩-٣٦٢، كتاب الإيلاء والكفارات، أبواب الكفارات ب ١.

(٢) سورة النساء ٤: ٩٢.

(٣) وسائل الشيعة ٢٢: ٣٧٤، كتاب الإيلاء والكفارات، أبواب الكفارات ب ١٠ ح ١، وج ٢٩: ٣٤، كتاب القصاص، أبواب القصاص في النفس ب ١١ ح ٤.

(٤) المقنعة: ٥٧٠، المراسم العلوية: ١٩٠.

(٥) في ص ٢٩٧-٢٩٩.

(٦) سورة المائدة ٥: ٨٩.

(٨) الكافي ٧: ٤٥٣ ح ١١، تهذيب الأحكام ٨: ٢٩٨ ح ١١٠٤، الاستبصار ٤: ٥٢ ح ١٨٠، وغيرها وسائل الشيعة

٢٢: ٣٧٧، كتاب الإيلاء والكفارات، أبواب الكفارات ب ١٢ ح ٦.

وكفارة خدش المرأة وجهها في المصاب حتى أدمته وبتفها رأسها فيه .  
وكفارة شق الرجل ثوبه على زوجته أو على ولده ؛ فإنهما ككفارة اليمين .  
وكفارة الإفاضة من عرفات قبل الغروب عامداً ؛ فإنها ثمانية عشر يوماً بعد  
العجز عن بدنة<sup>(١)</sup> .

وكفارة صيد المحرم النعمة ؛ فإنها بدنة ، فإن عجز عنها بفض ثمنها على  
الطعام ، ويتصدق به على ستين مسكيناً لكل مسكين مده على الأقوى ، والأخوط  
مدان ، ولو زاد عن الستين اقتصر عليهم ، ولو نقص لم يجب الإتمام والاحتياط

على مثل ما في الوسائل من حمل الإطعام هنا على ما دون المد ، فلا ينافي الإطعام  
الواجب قبل الصيام ، وعلى تقدير بعده فاللزام رد علمه إلى أهله .

١- أما ثبوت كفارة اليمين في الفرعين الأولين: فهو المعروف المشهور<sup>(٢)</sup> ،  
والتقييد - أي تقييد الخدش بالإدماء - وإن كان مخالفاً لإطلاق الأصحاب ، إلا أنه  
قد ورد به النص . ونسب الخلاف إلى ابن إدريس<sup>(٣)</sup> ، فأنكر وجوب الكفارة في  
المقام ، لكن المحكي عن الجواهر<sup>(٤)</sup> إنكار هذه النسبة ، وقد نسب الخلاف إلى  
صاحب المدارك<sup>(٥)</sup> .

ومستند الحكم رواية خالد بن سدير أخى حنان بن سدير قال : سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن رجل شق ثوبه على أبيه - إلى أن قال - وإذا شق زوج على

(١) رياض المسائل ١١: ٢٤٦ ، جواهر الكلام ٣٣: ١٨٦ ، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٣٨ .

(٢) السرائر ٣: ٧٨ .

(٣) جواهر الكلام ٣٣: ١٨٦ .

(٤) مدارك الأحكام ٦: ٢٤٣ .

بالمدين إنما هو فيما لا يوجب النقص عن الستين ، وإلا اقتصر على المدة ويُتم الستين ، ولو عجز عن التصدق صام على الأحوط لكلّ مدّة يوماً إلى الستين ، وهو غاية كفارته ، ولو عجز صام ثمانية عشر يوماً .

وكفارة صيد المُحرّم البقر الوحشي ؛ فإنّها بقرة ، وإن عجز عنها يفضّ ثمنها على الطعام ، ويتصدق به على ثلاثين مسكيناً لكلّ واحد مدّة على الأقوى ، والأحوط مدان ، فإن زاد فله ، وإن نقص لا يجب عليه الإتمام ، ولا يحتاط

امراته ، أو والد على ولده فكفارته حنث يمين ، ولا صلاة لها حتى يكفرا ، أو يتوبا من ذلك ، فإذا خدشت المرأة وجهها ، أو جزّت شعرها ، أو تنفته ، ففي جزّ الشعر عتق رقبة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وفي الخدش إذا دميت ، وفي التنف كفارة حنث يمين ... إلخ<sup>(١)</sup> .

وقد استشكل<sup>(٢)</sup> على الرواية بضعف السند من جهة الراوي ، ولكن الدلالة ظاهرة ، كما أنّ الظاهر انجبار ضعف سند الرواية بعمل الأصحاب على طبقها ، كما هو مقتضى التحقيق عندنا على ما مرّ مراراً ، فاللازم الأخذ بها والفتوى على طبقها .

وأما كفارة الإفاضة من عرفات قبل الغروب عامداً ؛ فإنّها في الرتبة الأولى هي البدنة ، ومع العجز عنها صيام ثمانية عشر يوماً ، وقد حقّقنا هذا الفرع في كتابنا في شرح تحرير الوسيلة من هذا الكتاب في باب الحج مفصلاً<sup>(٣)</sup> ، وقد طبع مرّتين في إيران وغيرها ، فراجع .

(١) تهذيب الأحكام ٨ : ٣٢٥ ح ١٢٠٧ ، وعنه وسائل الشيعة ٢٢ : ٤٠٢ ، كتاب الإيلاء والكفارات ، أبواب الكفارات ب ٣١ ح ١ .

(٢) المستشكل هو السيّد الخوئي رحمه الله في المستند في شرح العروة ٢٢ : ٢٣٩ .

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة ، كتاب الحج ٥ : ٩٥ - ٩٩ .

بالمُتَذِن مع إيجابه النقص كما تقدّم ، ولو عجز عنه صام على الأحوط عن كلّ مدّ يوماً إلى الثلاثين ، وهي غاية كفّارته ، ولو عجز صام تسعة أيّام . وحمّار الوحش كذلك ، والأحوط أنّه كالنقمة .

وكفّارة صيد المُحرّم الغزال ، فإنّها شاة ، وإن عجز عنها يفضّ ثمنها على الطعام ، ويتصدّق على عشرة مساكين لكلّ مدّ على الأقوى ، ومُدّان على الأحوط . وحكم الزيادة والنقيصة ومورد الاحتياط كما تقدّم . ولو عجز صام على الأحوط عن كلّ مدّ يوماً إلى عشرة أيّام غاية كفّارته ، ولو عجز صام ثلاثة أيّام<sup>١</sup> .

١- ما أفاده من أنّ في صيد المحرم النعمة بدنة ، وأنّ في صيد المحرم البقر الوحشيّ بقرة ، وكذا في حمّار الوحش ، وفي صيد الغزال شاة ، هو مقتضى الكتاب<sup>(١)</sup> والسنة<sup>(٢)</sup> المتظافرة ، ولكن حيث إنّ العمدة في هذا البحث بيان صوم الكفّارة الذي هو عنوان الباب ، ففي صورة العجز عن الكفّارة الأولى يفضّ الثمن على الطعام ، غاية الأمر أنّه يتصدّق به على الستين في البدنة ، وعلى الثلاثين في البقرة ، والعشرة في الغزال . ثمّ ينتقل إلى ثمانية عشر يوماً ، وتسعة أيّام ، وثلاثة أيّام ، واحتياط وجوباً في هذه الجهة .

والوجه في ذلك أنّه لا دليل قوياً على وجوب الصوم ، بل هو مقتضى الاحتياط الوجوبي ، كما أنّه احتياط استحباباً بالمدين في كلّ واحد من الموارد الثلاثة ، والأمر في الزيادة والنقيصة ما ذكره فيها ، كما لا يخفى ، والتحقيق الأزيد مذكور في كتاب الكفّارات<sup>(٣)</sup> .

(١) سورة المائدة ٩٥ : ٥ .

(٢) وسائل الشريعة ٥ : ١٣ ، كتاب الحج ، أبواب كفّارات الصيد ب ١ .

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة ، كتاب الكفّارات : ٢٧٠ - ٣٠٩ .

ومنها: ما يجب مختيراً بينه وبين غيره؛ وهي كفارة الإفطار في شهر رمضان، وكفارة إفساد الاعتكاف بالجماع، وكفارة جزأ المرأة شعرها في المصاب، وكفارة النذر والمهد؛ فإنها فيها مغيرة بين الخصال الثلاث<sup>(١)</sup>.

١- أقول: أما كفارة الإفطار العمدي في شهر رمضان: فقد تقدم الكلام فيها<sup>(٢)</sup>. وأما كفارة إفساد الاعتكاف بالجماع: يعني في صومه، فالمشهور أنها مخيرة<sup>(٣)</sup>، وقيل: إنها مرتبة<sup>(٤)</sup>، والأخبار الواردة فيها مختلفة:

ففي موثقة سماعة التي رواها الصدوق والشيخ، ولأجله توهم كونها روايتين مع أنها رواية واحدة، إحداهما: مارواه الصدوق عنه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ فقال: (قال خل) هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان<sup>(٥)</sup>. وظاهر إطلاق السؤال وإن كان يعم بدواً الواقعة في غير الصوم، إلا أن التنزيل منزلة الإفطار في شهر رمضان ظاهر في الاختصاص بالجماع حال الصوم. والأخرى: مارواه الشيخ بإسناده عنه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن معتكف واقع أهله؟ قال: عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً... الحديث<sup>(٥)</sup>. وفي مقابلها صحيحتان تدلان على أنها مرتبة.

(١) في ص ١٤٠-١٤٩.

(٢) تذكرة الفقهاء ٦: ٣١٦، رياض المسائل ٥: ٥٢٧، جواهر الكلام ١٧: ٢١٠ و ج ٣٣: ١٧١، مستمسك العروة ٨: ٥٩٥، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٤١.

(٣) مدارك الأحكام ٦: ٣٥٠، مفاتيح الشرائع ١: ٢٧٩، الحلائق الناضرة ١٣: ٤٩٦-٤٩٧، مستند الشيعة ١٠: ٥٧٣.

(٤) نقلت في ص ١٦٢-١٦٣.

(٥) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٢ ح ٨٨٨، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٧، كتاب الصوم، أبواب الاعتكاف ب ٦ ح ٥.



إحداهما: صحيحة زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجامع (أهله خل)؟ قال: إذا فعل فعله ما على المظاهر<sup>(١)</sup>.

ثانيتهما: صحيحة أبي ولاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائبا، فقدم وهي معتكفة بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها، فتهتأت لزوجها حتى واقعها؟ فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها، فإنّ عليها ما على المظاهر<sup>(٢)</sup>.

وقد جمع المشهور<sup>(٣)</sup> بين الصحيحتين وبين الموثقة بحمل الأولين على الاستحباب.

وربما يقال<sup>(٤)</sup> بإمكان الخدشة فيه؛ نظراً إلى أنّ الموثقة غير صريحة في التخيير؛ لجواز أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «بمغزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان»، وكذا قوله عليه السلام: «عليه ما على الذي... إلخ» أنّهما متماثلان في ذات الكفارة والفرد المستعمل في مقام التكفير. وأمّا كيفية التكفير من كونه على سبيل الترتيب أو التخيير فغير صريحة فيها، غاية أنها ظاهرة بمقتضى الإطلاق في الثاني، فيمكن رفع اليد عنه بصراحة الصحيحتين في أنّها كفارة الظهار التي لا شك أنّها على سبيل

(١) تقدّمت في ص: ١٦٣.

(٢) الكافي ٤: ١٧٧ ح ١، الفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٤، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٧، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٢، ومنها وسائل الشريعة ١٠: ٥٤٨، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٦.

(٣) المعتمد ٢: ٧٣٧، منتهى المطلب ٩: ٥٣٧، تذكرة الفقهاء ٦: ٣١٦، جواهر الكلام ١٧: ٢١٠، وسائل الشريعة ١٠: ٥٤٨، كتاب الاعتكاف ب ٦ ذ ٦، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٤٣.

(٤) القائل هو السيّد الخوئي رحمته الله.

الترتيب، فتكون الصحيحتان مقيدتين لإطلاق المؤثقة، وتكون نتيجة الجمع بعد ارتكاب التقييد أن الكفارة هي كفارة الظهار.

ودفعها نفسه بأن ارتكاب التقييد مبني على تقديم ظهور المقيد على المطلق الذي هو من فروع تقديم ظهور القرينة على ذبها، حيث إن المقيد بمثابة القرينة للمراد من المطلق عرفاً، بحيث لو جمعاً في كلام واحد لم يبق العرف متحيراً، ولا يرى بينها تهاقناً، كما لو قلنا في جملة واحدة: «أعتق رقبة، وأعتق رقبة مؤمنة»، فما هو قرينة حال الاتصال قرينة حال الانفصال، غاية الأمر أن الأول مصادم للظهور، والثاني مصادم للحجية بعد انعقاد أصل الظهور؛ فلأجل هذه النكته يتقدم ظهور المقيد على المطلق، وهذا الضابط كما ترى غير منطبق على المقام - إلى أن قال: - فالإنصاف أن الطائفتين متعارضتان ولا يمكن الجمع العرفي بينهما بوجه.

ثم قال ما ملخصه: إن الأقوى ما ذكره المشهور، إما لترجيح المؤثقة على الصحيحتين؛ نظراً إلى مخالفتها للعامة ولو في الجملة، وإما لأنه بعد التعارض يرجع إلى الأصل العملي، وهو البراءة في الدوران بين التعيين والتخير لا الاحتياط<sup>(١)</sup>.

أقول: ما أفاده من أن الجمع بين الطائفتين خارج عن الجمع العرفي بل متعارضتان، مما لا ينبغي المناقشة فيه، إلا أن الرجوع إلى مخالفة العامة بعد كونه واقعاً في الدرجات البعدية من المرجحات، خصوصاً مع تصريحه بالمخالفة في الجملة، مما لا يكاد يستقيم، كما أن الأصل الجاري في الدوران بين التعيين والتخير ليس هو البراءة بنحو الإطلاق، بل موارد مختلفة كما حققناه في الأصول<sup>(٢)</sup>.

(١) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) لم نجده عاجلاً.

**مسألة:** يجب التتابع في صوم شهرين من كفارة الجمع وكفارة التخيير والترتيب، ويكفي في حصوله صوم الشهر الأول ويوم من الشهر الثاني كما مر. وكذا يجب التتابع على الأحوط في الثمانية عشر بدل الشهرين، بل هو الأحوط في صيام سائر الكفارات، ولا يضر بالتتابع فيما يشترط فيه ذلك الإفطار في الأثناء لعذر من الأعذار، فيبني على ما مضى كما تقدم<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فالحق مع المشهور؛ لأن الشهرة الفتوائية مطابقة للموثقة، ولا يبعد أن يكون وجه جمع المشهور إرادتهم عدم طرح الطائفة الأخرى بنحو الإطلاق، لا أنه هو الجمع العرفي المخرج للمورد عن المتعارضين، فتدبر جيداً. وأما كفارة جز المرأة شعرها في المصاب: فقد تقدمت في رواية خالد بن سدير المتقدمة في صدر المسألة، وعرفت انخبار ضعفها بفتوى المشهور. وأما كفارة النذر والعهد: فهي مذكورة في كتاب النذر والعهد مفصلاً<sup>(٢)</sup>، وقد ذكرناها هناك.

١- لا إشكال<sup>(٣)</sup> في وجوب التتابع في صوم شهرين في الموارد المذكورة في المتن. وسيأتي حكم التتابع في الثمانية عشر بدل الشهرين، بل في مطلق صيام سائر الكفارات.

وأما كفاية التتابع بالنحو المذكور في المتن: مع أنه خلاف فهم العرف، فيدل عليها روايات:

عمدتها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن قطع صوم كفارة اليمين وكفارة

(١) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب النذر والعهد: ٢٦٣-٢٦٦.

(٢) مستمسك العروة: ٨: ٥٢٠، المستند في شرح العروة: ٢٢: ٢٥٢.

الظهار وكفارة القتل، فقال: إن كان على رجل صيام شهرين متتابعين، والتابع أن يصوم شهراً ويصوم من الآخر شيئاً أو أياً ما منه... إلخ<sup>(١)</sup>. وقد أفق المشهور<sup>(٢)</sup> بذلك، ومقتضى إطلاقها حصول التابع بذلك في جميع موارد الصيام شهرين متتابعين، فما نسب إلى السيّدين والشيخين<sup>(٣)</sup> من اختصاص حصول التابع بهذه الكيفية بما إذا كان آثماً في التفريق لأجل كونه عامداً خلاف هذه الصحيحة، ولا يكون له مستند، خصوصاً بعد أنه لا يكون آثماً بوجه؛ لأن التفريق على طبق الصحيحة لا يكون إنثماً، وعلى خلافها مبطل للكفارة.

وأما التابع في صوم ثمانية عشر يوماً بدل الشهرين احتياطاً: فقد ذهب المشهور<sup>(٤)</sup> إلى اعتبار التابع.

ونوقش فيه بأن اعتبار التابع هنا خلاف إطلاق الدليل، خصوصاً بعد تقييد الشهرين بالتابع كما عرفته مراراً.

ولكن أجيب عن هذه المناقشة بما أرسله المفيد<sup>(٥)</sup> في المقنعة<sup>(٦)</sup> من مجيء الآثار عنهم<sup>(٧)</sup> بذلك. ولكن الظاهر - كما اعترف به المتبوعون - عدم العثور على أي خبر يدل على اعتبار التابع في المقام، والبديهة عن صوم الشهرين لا تقتضي ذلك، كما

(١) الكافي ٤: ١٣٨ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٣ ح ٨٥٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧٤، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ٩.

(٢) مختلف الشيعة ٣: ٤٢٣ مسألة ١٣٧، جواهر الكلام ١٧: ٧٩، العروة الوثقى ٢: ٦٢ مسألة ٢٥٤٩، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٣.

(٣) رسائل الشريف المرتضى ٣: ٥٨، غنية النزوع ١٤٢، النهاية ١٦٦، المقنع ٢٠٣.

(٤) جواهر الكلام ١٧: ٦٧، مستمسك العروة ٨: ٥٢١، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٤.

(٥) المقنعة: ٣٤٦.

يظهر من الجواهر<sup>(١)</sup>، حيث أفاد أن المأمور به ليس مطلق الثمانية عشر ليطالب بالدليل على اعتبار التابع، بل ما كان جزءاً من الشهرين، حيث يظهر من دليلها أن المراد الاختصار على هذا المقدار بدلاً من الأصل، فأسقط الزائد لدى العجز إرفاقاً وتخفيفاً على المكلفين، فتكون متتابعة لا محالة؛ لاعتبارها إلى واحد وثلاثين يوماً، فتكون معتبرة في ثمانية عشر يوماً منها بطبيعة الحال<sup>(٢)</sup>.

والجواب عنه: أن مطلق البدلية من الشهرين مع توصيفها بالتتابع دون البدل لا يقتضي اعتبار التابع في البدل، مع أن بدلية صوم الثمانية عشر من الشهرين غير ثابتة، بل يظهر من بعض الروايات<sup>(٣)</sup> بدلية صوم العدد المذكور من الإطعام دون الصيام. بل ربما يقال<sup>(٤)</sup>: إنه على فرض البدلية لا دليل على كون صيام العدد بدلاً من مثل هذا العدد بالإضافة إلى الشهر الذي يعتبر فيه التابع، فن المحتمل كونه بدلاً من الشهر الآخر أو المتوسط بين الشهرين. وقد عرفت أن روايات المفيد<sup>(٥)</sup> مرسلة وهي غير معتبرة، فلم يبق في البين دليل على اعتبار التابع وإن كان مجموع ذلك موجباً للحكم بالاحتياط كما في المتن.

وأما صيام سائر الكفارات: فاعتبار التابع فيه هو المشهور<sup>(٦)</sup> بين الأصحاب أيضاً. قال المحقق في محكي الشرائع<sup>(٧)</sup>: إنه يعتبر التابع في جميع أقسام الصيام

(١) جواهر الكلام ١٧: ٦٧.

(٢) أنظر المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٤-٢٥٥.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣١٢ ح ٩٤٤، الاقتصار ٢: ٩٧ ح ٣١٤، المقنعة: ٣٤٥-٣٤٦، وغيرها وسائل الشريعة ١٠: ٣٨١، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٩ ح ١.

(٤) أنظر المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٥-٢٥٦.

(٥) مستمسك العروة ٨: ٥٢٢، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٦.

(٦) شرائع الإسلام ١: ٢٠٥.

ما عدا موارد أربعة : صوم النذر وأخويه من العهد واليمين ؛ فإنه يتبع قصد الناذر في التتابع وعدمه ، وصوم قضاء شهر رمضان ، وصوم ثمانية عشر بدل البدنة الواجبة في كفارة الصيد ، وصوم سبعة أيام بدل الهدي دون الثلاثة المكّلة للعشرة . ففي هذه الموارد المستثناة يجوز التفريق حتى اختياراً ، وما عدا ذلك - مما يجب فيه الصوم مدة من ثلاثة أيام ، أو ثمانية عشر ، أو شهرين ونحو ذلك - يجب فيه التتابع .

واستدلّ له في الجواهر بانصراف الإطلاق إلى التتابع ؛ نظراً إلى أنّه المنسب عرفاً من الصوم مدة ، مؤيداً بفتوى الأصحاب بذلك ، قال فيها : وهذا نظير ما ذكره في ثلاثة الحيض ، والاعتكاف ، وعشرة الإقامة ، من اعتبار الاتصال والتوالي ؛ فإنّ المستند في الكلّ هو الانصراف المزبور .

وأيدّه بما رواه الصدوق في العلل عن الفضل بن شاذان من تعليل التتابع في الشهرين بقوله عليه السلام : وإنما جعلت متتابعين لئلا يهون عليه الأداء فيستخفّ به ؛ لأنّه إذا قضاها متفرّقاً هان عليه القضاء واستخفّ بالإيمان<sup>(١)</sup> ؛ فإنّ موردها وإن كان كفارة الإفطار في شهر رمضان ، إلّا أنّه يظهر من العلة عموم الحكم لكلّ كفارة ، وأنها مبنية على التصعيب والتشديد كي لا تهون عليه المخالفة ولا يستخفّ بها ، وقد اعترف بأنّ ما أفاده المحقّق في ذيل كلامه صحيح ، حيث قال : وحينئذ بان أنّ الكليّة المزبورة في محلّها في المعظم أو الجميع<sup>(٢)</sup> .

وقد أورد<sup>(٣)</sup> على الكليّة المزبورة ، وعلى استثناء الموارد المذكورة :

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢ : ١١٩ ب ٣٤ قطعة من ح ١ ، علل الشرائع : ٢٧٣ ب ١٨٢ قطعة من ح ٩ ، وعنهما

وسائل الشيعه ١٠ : ٣٧٠ ، كتاب الصوم ، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٢ ح ١ .

(٢) جواهر الكلام ١٧ : ٦٧ - ٦٨ .

(٣) المورد هو السيّد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة .

أما الأول: فبأنه لا يمكن المساعدة على دعوى الكليّة بإطلاقها؛ نظراً إلى أن الانصراف المزبور بحيث كان مستنداً إلى حاقّ اللفظ غير متحقق. نعم، ربّما يكون هناك بعض القرائن التي بضميمتها يستفاد الانصراف، وأما مع التجرد فلا. ويرشد إلى ذلك ملاحظة الجمل الخبريّة، فإذا قلت: أقنا في مشهد الرضا عليه السلام عشرة أيّام، فهل ينصرف اللفظ إلى الإقامة المتوالية، بحيث لو كنت قد خرجت خلاها إلى قرية وبثّ ثمة ليلة أو ليلتين، وكان مجموع المكث في البلد عشرة لم يجز لك التعبير المذكور؟ وهكذا الأمثلة الأخرى. فدعوى الانصراف عريّة عن الشاهد ويدفعها الإطلاق.

وأما الثاني: فلأنّ اعتبار الثلاثة في الحيض إنّما هو للتصريح بذلك، ووقوعه في مقام التحديد ظاهر في إرادة الاتّصال والاستمرار، ومثله - بل أوضح حالاً - ثلاثة الاعتكاف؛ للزوم المكث في المساجد وبطلانه بالخروج لا لعذر قبل استكمال الثلاثة. وكذا الحال في عشرة الإقامة؛ لوضوح أنّ لكلّ سفر حكماً يخصّه، وهو موضوع مستقلّ بحاله؛ ضرورة أنّ الأسفار المتعدّدة مع كون الإقامة في المجموع عشرة أو أزيد لها أحكام متعدّدة مستقلّة، وكذا الحال في المتردّد ثلاثين يوماً. وأما الاستشهاد برواية العلل، ففيه:

أولاً: أنّ موردها كفّارة الإفطار في شهر رمضان، ولعلّ لهذا الشهر خصوصيّة استدعت مزيد الاهتمام بشأنه، كما يؤيّد التعبير عنه بأنّه من دعائم الدين <sup>(١)</sup>، ولأجله كانت كفّارته مبنية على التصعيب والتشديد، فلا يقاس به غيره، وغاية ما

(١) علل الشرائع: ٣٠٣ ب ٢٤٥ ح ١، وعنه وسائل الشريعة ٣: ٧٧، كتاب الطهارة، أبواب صلاة الجنازة ب ٥ ح ١٧، وبحار الأنوار ٨١: ٣٤٣ ح ٤.

هناك أن يتعدى إلى خصوص صوم الثمانية عشر يوماً بدل الشهرين من كفارة الإفطار من شهر رمضان، مع أنه لم يقدّم دليل على كونه بدلاً عن الشهرين. وثانياً: أنها ضعيفة السند؛ لضعف طريق الصدوق إلى الفضل بن شاذان، مع أنه قام الدليل على عدم اعتبار التابع في مطلق الصيام إلا ثلاثة أيّام في كفارة اليمين؛ وهي:

صحیحة عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كلّ صوم يفرّق إلا ثلاثة أيّام في كفارة اليمين<sup>(١)</sup>، في موارد الشكّ يتمسك بعموم العام، ولا وجه لما صنعه في الجواهر من الحمل على إرادة التفرقة من بعض الوجوه، مثل فرض العذر ونحوه<sup>(٢)</sup>؛ فإنه تصرف في ظاهر اللفظ بلا موجب<sup>(٣)</sup>.

وما أفيد وإن كان صحيحاً لا مجال للفرار عنه بمقتضى القاعدة، إلا أن فتوى المشهور باعتبار التابع في مثل هذا النحو من الصيام - وإن كان توصيف الشهرين في كفارة الإفطار في شهر رمضان دون غيره ظاهراً في اعتبار التابع في خصوص مثلها - هو الاحتياط برعاية التابع في الجميع، كما تقدّم.

بقي الكلام في الفرع الأخير الذي ذكره في المتن: وهو أنه لا يضرّ بالتابع فيما يشترط فيه الإفطار لعذر من حيض أو نفاس، ويدلّ عليه - مضافاً إلى أن بعض الأعذار ربما يتحقّق في طول كلّ شهر عادة، كالحيض بالإضافة إلى أغلب النساء، أو أحياناً من غير اختيار كالمرض ونحوه - عدّة من الروايات:

منها: صحیحة رفاعة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين

(١) الكافي ٤: ١٤٠ ح ١، وعنه وسائل الشيعية ١٠: ٣٨٢، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ١٠ ح ١.

(٢) جواهر الكلام ١٧: ٧٤-٧٧.

(٣) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٥٧-٢٦٠.



متتابعين، فصام شهراً ومرض؟ قال: يبني عليه، الله حبسه. قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وأفطرت أيام حيضها. قال: تقضيها. قلت: فإنها قضتها ثم يشت من الحيض؟ قال: لا تعيدها، أجزأها ذلك<sup>(١)</sup>. فإن مقتضى التعليل جريان الحكم في جميع الموارد المشابهة.

ومنها: صحيحة سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين، فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض، فإذا برأ يبني على صومه أم يعيد صومه كله؟ قال: بل يبني على ما كان صام، ثم قال: هذا بما غلب الله عليه، وليس على ما غلب الله - عز وجل - عليه شيء<sup>(٢)</sup>. وغيرهما من الروايات الواردة بهذا المضمون.

ولكن بإزاء الجميع صحيحة جميل ومحمد بن حمران، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل الحر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض، قال: يستقبل، فإن زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقي<sup>(٣)</sup>.

وقد حملت<sup>(٤)</sup> تارة: على الاستحباب، مع أن الجملة الواقعة في الجواب جملة خبرية، ولا معنى لحملها على الاستحباب، بل هو إرشاد إلى الفساد. وأخرى: على

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٤ ح ٨٥٩، الاستبصار ٢: ١٢٤ ح ٤٠٢، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧٤، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ١٠.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٤ ح ٨٥٨، الاستبصار ٢: ١٢٤ ح ٤٠١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧٤، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ١٢.

(٣) الكافي ٤: ١٣٨ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٤ ح ٨٦١، الاستبصار ٢: ١٢٤ ح ٤٠٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧١، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ٣.

(٤) المعتبر ٢: ٧٢١، وسائل الشيعة ١٠: ٣٧١-٣٧٢.

ما حكى عن الشيخ<sup>(١)</sup> من الحمل على ما إذا لم يبلغ المرض حداً يمنع عن الصوم؛ فإن التفصيل منافي لذلك قطعاً.

وقد ذكر بعض الأعلام<sup>(٢)</sup> بعد الحكم ببعده الحملين الأولين، ما يرجع إلى أنه لو كنّا نحن وهذه الصحيحة، وكانت سليمة عن المعارض، لالتزمنا بالتخصيص في النصوص المتقدمة؛ لأنها مطلقة من حيث الكفارة ومن حيث العذر، وهذه خاصة بكفارة الظهار وبعذر المرض، فيخصّص ويلتزم بالاستثناف وعدم جواز البناء على ما مضى في خصوص هذا المورد، إلا أنها في موردها مبتلاة بالمعارض.

وهي صحيحة أخرى لرفاعة - الواردة في الظهار بعينه - عن أبي عبد الله<sup>(٣)</sup> قال: المظاهر إذا صام شهراً ثم مرض اعتدّ بصيامه<sup>(٤)</sup>. ومعلوم أن المخصّص المبتلى في مورده بالمعارض غير صالح للتخصيص. إذا تسقط الروايتان بالمعارضة، فيرجع إلى عموم الروايات المتقدمة الدالة على البناء مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

أقول: ولا يجري في هذا المجال ما ذكرناه مراراً من اتّحاد الروايتين في مثل ذلك وعدم تعدّدهما؛ لأنّ فرض السؤال في الرواية الأخيرة لرفاعة كان من الإمام<sup>(٦)</sup>، مع أنّ السؤال في روايته الأولى مذكور في كلام السائل، والذي يسهّل الخطب أن المسألة اتّفاقية، والرواية المخالفة معرض عنها.

ثم إنّ المشهور<sup>(٧)</sup> المطابق لمقتضى التعليل إطلاق عدم مانعية الإفطار لعذر عن

(١) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٥، الاستبصار ٢: ١٢٥.

(٢) نواذر أحمد بن محمد بن عيسى: ٦٥ ح ١٣٥، تهذيب الأحكام ٨: ٣٢٢ ح ١١٩٥، وعنهما رسائل الشيعة ١٠: ٣٧٥، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ١٣، وج ٢٢: ٣٩٦، كتاب الإبلاء والكفارات، أبواب الكفارات ب ٢٥ ح ٢.

(٣) المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) رياض المسائل ٥: ٤٩٤، جواهر الكلام ١٧: ٧٥.

البناء؛ سواء كان في الشهرين المتتابعين، أو الكفّارات التي حكمنا فيها باعتبار التتابع احتياطاً، وحكي عن صاحب المدارك<sup>(١)</sup> إنكار البناء مطلقاً؛ نظراً إلى اختصاص النصوص بالشهرين بأجمعها ما عدا رواية ابن أشيم<sup>(٢)</sup> الضعيفة على المشهور، فلا بدّ من الاقتصار في الحكم المخالف لمقتضى القاعدة على مورد النص، فيبقى المكلف في غيره تحت العهدة إلى أن يتحقّق الامتثال برعاية التتابع. ويردّه: أنّ الروايات الدالة على عدم قدح الإفطار لعذر وإن كانت واردة في مورد الشهرين، إلا أنّ بعضها<sup>(٣)</sup> مشتمل على التعليل الجاري في غيرهما، مضافاً إلى أنّ أصل الحكم فيه احتياطي، كما عرفت.

(١) مدارك الأحكام ٦: ٢٤٧.

(٢) الكافي ٤: ١٤١ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٧ ح ٨٦٨، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٧١، كتاب الصوم، أبواب يقية الصوم الواجب ب ٣ ح ٢.

(٣) وهي رواية سليمان بن خالد المتقدمة.

## وأما المندوب منه

فالمؤكد منه أفراد :

منها: صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وأفضل كيفيتها: أول خميس منه ، وآخر خميس منه ، وأول أربعاء في العشر الثاني .

ومنها: أيام البيض ؛ وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر .

ومنها: يوم الغدير ؛ وهو الثامن عشر من ذي الحجة .

ومنها: يوم مولد النبي ﷺ ؛ وهو السابع عشر من ربيع الأول .

ومنها: يوم مبثته ﷺ ؛ وهو السابع والعشرون من رجب .

ومنها: يوم دحو الأرض ؛ وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة .

ومنها: يوم عرفة لمن لم يضعفه الصوم عما عزم عليه من الدعاء مع تحقق الهلال على وجه لا يحتمل وقوعه في يوم العيد .

ومنها: يوم المباهلة ؛ وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة ، يصومه بقصد

القربة المطلقة، وشكراً لإظهار النبي ﷺ فضيلة عظيمة من فضائل مولانا

أمير المؤمنين عليه السلام .

ومنها: كل خميس وجمعة .

---

ومنها: أول ذى الحجة إلى يوم التاسع .  
ومنها: رجب وشعبان كلّاً أو بعضاً ولو يوماً من كلّ منهما .  
ومنها: يوم النيروز .  
ومنها: أول يوم من المحرم وثالثه<sup>١</sup> .

١- يدلّ على استحباب الصوم في جميع الأيام ما عدا الأيام المحظورة والمكروهة - مضافاً إلى كونه عبادة، ولازم العباديّة الاستحباب - قوله - تعالى - في الحديث القدسي: الصوم لي وأنا أجزي به<sup>(١)</sup>، وقوله: الصوم جنة من النار<sup>(٢)</sup>، وأنّ نوم الصائم عبادة<sup>(٣)</sup>، والأخبار الكثيرة<sup>(٤)</sup>. كما أنّها تدلّ على تأكّد استحبابه في الأيام المذكورة في المتن.

وتلك الأخبار - وإن فرض الخلل في بعضها - تكون مستظهرة بقاعدة التسامح في أدلة السنن، ولا فرق في جريان هذه القاعدة بين أصل الاستحباب وتأكّده. وعليه: فلا حاجة إلى البحث في كلّ واحد منها أصلاً كما لا يخفى، ولو قلنا بشمول أخبار<sup>(٥)</sup> «من بلغ» للفتاوي أيضاً، يكفي الفتوى بذلك من مثل الماتن<sup>❦</sup>.

(١) الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٨، تهذيب الأحكام ٤: ١٥٢ ح ٤٢٠، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٤٠٠، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١ ح ١٥ و ١٦.

(٢) الكافي ٤: ٦٢ ح ١ و ٣، الفقيه ٢: ٤٤ ح ١٩٦ و ص ٤٥ ح ٢٠٠، تهذيب الأحكام ٤: ١٩١ ح ٥٤٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٩٥، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١ ح ١ و ص ٣٩٨ ح ٨ و ص ٤٠٠ ح ١٣.

(٣) الكافي ٤: ٦٤ ح ١٢، الفقيه ٢: ٤٦ ح ٢٠٧، نواب الأعمال: ٧٥ ح ٢ و ٣، المقنعة: ٣٠٤، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٣٩٦، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١ ح ١ و ص ٤٠١ ح ١٧ و ص ٤٠٣ ح ٢٣ و ٢٤.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٣٩٥-٤٠٧، كتاب الصوم، أبواب الصوم المندوب، ب ١.

(٥) وسائل الشيعة ١: ٨٠-٨٢، كتاب الطهارة، أبواب مقدّمة العبادات ب ١٨، وبحار الأنوار ٢: ٢٥٦ ب ٣٠ ح ١-٤.

## وأما المكروه

فصوم الضيف نافلة من دون إذن مضيئة ، وكذا مع نهيه ، والأحوط تركه حتى مع عدم الإذن . وصوم الولد من دون إذن والده مع عدم الإيذاء له من حيث الشفقة ، ولا يترك الاحتياط مع نهيه وإن لم يكن إيذاءً . وكذا مع نهى الوالدة . والأحوط إجراء الحكم على الولد وإن نزل والوالد وإن علا ، بل الأولى مراعاة إذن الوالدة أيضاً .

والأولى ترك صوم يوم عرفة لمن يضعفه الصوم عن الأدعية والاشتغال بها ، كما أن الأولى ترك صومه مع احتمال كونه عيداً . وأما الكراهة بالمعنى المصطلح حتى في العبادات فيهما فالظاهر عدمها<sup>١</sup> .

---

١- المراد بالكراهة ليست هي الكراهة المصطلحة ، بل بمعنى قلّة الثواب إلا بالإضافة إلى بعض الأقسام المذكورة في ذيل المسألة ، ونقول :

من المكروهات صوم الضيف نافلة من دون إذن مضيئه ، فضلاً عن صورة نهيه ، وقد احتاط بالترك حتى مع عدم الإذن ، فنقول :

إن الأقوال في المسألة على ما ذكرها في الجواهر ثلاثة : فالمعروف والمشهور

الكراهة مطلقاً<sup>(١)</sup>، وذهب جماعة كالشيخين<sup>(٢)</sup> والمحقق في المعتبر<sup>(٣)</sup>، وابن إدريس في السرائر<sup>(٤)</sup>، والعلامة في التبصرة<sup>(٥)</sup>، وجمع آخر<sup>(٦)</sup> إلى عدم الجواز، فلا يصح الصوم بدون الإذن.

واحتمل في الجواهر<sup>(٧)</sup> تنزيل كلامهم على صورة النهي، فيتحد مع القول الثالث الذي اختاره المحقق في الشرائع من التفصيل بين عدم الإذن فيكره، وبين النهي فلا يصح ولا ينعقد، والروايات الواردة في هذا المجال كثيرة.

منها: صحيحة الفضيل بن يسار - التي رواها الصدوق عنه - عن أبي عبد الله عليه السلام (أبي جعفر عليه السلام خ ل) قال: قال رسول الله ﷺ: إذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم، ولا ينبغي للضيف أن يصوم إلا بإذنهم لئلا يعملوا (له خ ل) الشيء فيفسد (عليهم خ ل)، ولا ينبغي لهم أن يصوموا إلا بإذن الضيف لئلا يحتشمهم فيشتبهى الطعام فيتركه لهم<sup>(٨)</sup>.

والظاهر دلالتها على الكراهة، غاية الأمر أنه لا يكون لها دلالة على أن الكراهة عامة لجميع أهل البلد الذي يدخل عليه بالإضافة إلى المؤمنين، كما يدل عليه

(١) رياض المسائل ٥: ٤٦٧، جواهر الكلام ١٧: ١١٦-١١٨، المستند في شرح العروة ٢٢: ٣٢٠.

(٢) المقنعة: ٣٦٧، النهاية ١٧٠، المبسوط ١: ٢٨٣.

(٣) المعتبر ٢: ٧١٢.

(٤) السرائر ١: ٤٢٠.

(٥) تبصرة المتعلمين: ٦٨.

(٦) الروضة البهية ٢: ١٣٧، الوافي ١١: ٨٨، الحقائق الناضرة ١٣: ٢٥٣.

(٧) جواهر الكلام ١٧: ١١٨.

(٨) الفقيه ٢: ٩٩، ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ ب ١١٥ ح ١ و ٢، الكافي ٤: ١٥١ ح ٣، وعنها مسائل الشيعة

١٠: ٥٧٨، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحزم والمكروه ب ٩ ح ١.

التعليل بقوله ﷺ: «لئلا يعملوا...»، والتعبير بالعموم إنما هو للإرشاد إلى أنه ينبغي أن يكون ضعيفاً على واحد منهم، ويؤيد الكراهة الحكم بها في عكس المسألة، مع أنه لم يقل أحد بالحرمة فيه، بل لم يتعرضوا للحكم بالكراهة فيه أصلاً.

وصحيحة الصدوق أيضاً بإسناده عن نشيط بن صالح، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه، ومن طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه وأمره، ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته لمولاه أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مولاه وأمره، ومن برّ الولد بأبيه أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن أبيه وأمرها، وإلا كان الضيف جاهلاً، وكانت المرأة عاصية، وكان العبد فاسداً عاصياً، وكان الولد عاقاً<sup>(١)</sup>.

وأما من حيث الدلالة: فقد حملها المحقق<sup>(٢)</sup> على صورة النهي ليتحقق العصيان والفسوق والعقوق، فيراد من جهل «الضيف» المذكور في الذيل صورة نهي المضيف وعدمه، ولكن الظاهر أن لسانها لسان الكراهة؛ ضرورة عدم تحقق العصيان والفسوق بمجرد عدم تحقق الإذن.

ولكن هذا الحمل مما لا سبيل إليه؛ فإنه من المحتمل أن يكون المراد من عصيان المرأة ما إذا كان الصوم منافياً لحق الزوج؛ فإنه حينئذ محرم، والمراد من العقوق خصوص صورة التأذي، فالصوم المذكور مكروه أشد الكراهة؛ ضرورة أن المراد هو الصوم مع عدم استلزام التحريم بعنوان آخر من تضييع الحق أو التأذي، كما لا يخفى.

(١) الفقيه ٢: ٩٩ ح ٤٤٥، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٠، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ١٠ ح ٢.

(٢) المعتمد ٢: ٧١٢، شرائع الإسلام ١: ٢٠٩.



ومما ذكرنا ظهر حكم صوم التطوُّع للولد بدون إذن الوالد؛ فإنَّ الظاهر الاختصاص بصورة تحقُّق الإيذاء المستلزمة للعقوق، من دون فرق بين الوالد والوالدة، ومن دون فرق بين أن يكون الولد في الرتبة الدانية أو عدمه، كما لا فرق في الوالدين بين الطبقة الأولى والثانية وما بعدها.

وأما ما أفاده في الذيل من أنَّ الأولى ترك صوم يوم عرفة لمن يُضعفه الصوم عن الدعاء الذي كان بصدد الإتيان بها، كما أنَّ الأولى ترك صومه مع احتمال كونه عيداً محرماً فيه الصوم كما سيأتي، وذكر عقبيها: «وأما الكراهة بالمعنى المصطلح حتى في العبادات فيها فالظاهر عدمها».

والظاهر أنَّ المراد به أنَّ الإتيان بالصوم في اليومين المذكورين لا يرجع إلى الكراهة المصطلحة؛ بمعنى ثبوت الرجحان بالإضافة إلى الترك، كما أنَّه لا يرجع إلى الكراهة في العبادات بمعنى قلَّة الثواب، بل مرجع أولويَّة الترك إلى أهميَّة الدعاء في يوم عرفة، ورعاية عدم تحقُّق الصوم في يوم العيد المحرَّم وإن كان مقتضى الاستصحاب الجواز؛ نظراً إلى استصحاب عدم تحقُّق العيد، كما أنَّ الظاهر أنَّه لو اختار الصوم بدلاً عن الدعاء مع إرادة الاشتغال بها وحصول الضعف له، لا يكون صومه ذات حزازة أصلاً.

## وأما المحظور

فصوم يومي العيدين ، وصوم يوم الثلاثين من شعبان بنية أنه من رمضان ، وصوم أيام التشريق لمن كان بمنى ناسكاً كان أو لا ، والصوم وفاء بنذر المعصية ، وصوم السكوت ؛ بمعنى كونه كذلك منوياً ولو في بعض اليوم. ولا بأس بالسكوت إذا لم يكن منوياً ولو كان في تمام اليوم . وصوم الوصال ، والأقوى كونه أعم من نية صوم يوم وليلة إلى السحر ويومين مع ليلة ، ولا بأس بتأخير الإفطار إلى السحر، وإلى الليلة الثانية مع عدم النية بعنوان الصوم وإن كان الأحوط اجتنابه . كما أن الأحوط ترك الزوجة الصوم تطوعاً بدون إذن الزوج ، بل لا ترك الاحتياط مع المزاحمة لحقه ، بل مع نهيه مطلقاً<sup>١</sup> .

### ١- الصوم المحظور على أنواع :

الأول : صوم يومي العيدين ؛ فإنه لا خلاف ولا إشكال في حرمة<sup>(١)</sup> حرمة تشريعية ، كالصلاة والصوم للمرأة الحائض ؛ فإنه لا يجوز الإتيان بواحد منها

(١) المعتبر ٢: ٧١٢، رياض المسائل ٥: ٤٦٩، مستند الشيعة ١٠: ٥٠٧، جواهر الكلام ١٧: ١٢١، مستمسك

العروة ٨: ٣٩٩، المستند في شرح العروة ٢٢: ٣٢٦.

بقصد الأمر، وقد دلت عليه النصوص المستفيضة<sup>(١)</sup>، بل من الأمور المسلّمة عند المتشرّعة. والمشهور<sup>(٢)</sup> إطلاق القول بذلك، خلافاً لما عن الصدوق والشيخ وابن حمزة<sup>(٣)</sup> من الجواز في كفّارة القتل في أشهر الحرم، لكن الظاهر هو القول المشهور، وقد ذكر السيّد<sup>(٤)</sup> في العروة أنّ القول بجوازه للقاتل شاذّ، والرواية<sup>(٥)</sup> الدالّة عليه ضعيفة سنداً ودلالة<sup>(٥)</sup>.

الثاني: صوم يوم الثلاثين من شعبان بنية أنّه من رمضان، والوجه في ذلك أنّه مع اقتضاء الاستصحاب عدم دخول رمضان وبقاء شعبان، لا يكون متعلّقاً للأمر الوجوبي وإن كان في الواقع من رمضان، فصوم يوم الشكّ كذلك بنية أنّه من رمضان تشريع محرّم.

الثالث: صوم أيام التشريق لمن كان بمنى، ناسكاً كان أو لا، وتدلّ عليه جملة من الروايات:

منها: موثقة زياد بن أبي الحلال قال: قال لنا أبو عبد الله<sup>(٦)</sup>: لا صيام بعد الأضحى ثلاثة أيام، ولا بعد الفطر ثلاثة أيام، إنّها أيام أكل وشرب<sup>(٦)</sup>، ونحوها

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥١٣-٥١٦، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرّم والمكروه ب ١.

(٢) المختصر المفيد: ١٣٥، مختلف الشيعة ٣: ٣٧٦ مآلة ١٠٦، الحدائق الناضرة ١٣: ٣٨٨، رياض المسائل ٤٧١: ٥.

(٣) النهاية: ١٦٦، الوسيلة: ١٤٨، ولم نجده في كتب الصدوق عاجلاً.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٣٨٠، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٨ ح ١ و ٢.

(٥) العروة الوثقى ٢: ٦٧.

(٦) الكافي ٤: ١٤٨ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٣٣٠ ح ١٠٣١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥١٨، كتاب الصوم،

أبواب الصوم المحرّم والمكروه ب ٢ ح ٩ و ص ٥١٩ ب ٣ ح ١.

غيرها<sup>(١)</sup>، وهي وإن كانت مطلقة من جهة عدم التخصيص بمن كان بمنى، إلا أن هنا روايات تدل على الاختصاص، مثل:

صحبة أبي أيوب، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يصوم ذا الحجة كله إلا أيام التشريق... الحديث<sup>(٢)</sup>.

وصحبة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن صيام أيام التشريق؟ فقال: أما بالأمصار فلا بأس به، وأما بمنى فلا<sup>(٣)</sup>.

وموثقة عمار بن موسى الساباطي، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الأضحية بمنى؟ فقال: أربعة أيام<sup>(٤)</sup>. ومن الواضح أن كونها أربعة لا يرجع إلى حرمة الصوم، وإلا فأفعال الحج قسم منها يختص بيوم العيد، وقسم منها مشترك بين العيد والاثنين بعده، فالمراد هو الصوم.

ثم إن قوله عليه السلام في موثقة زياد بن أبي الحلال: «ولا بعد الفطر ثلاثة أيام» وإن لم يقع الفتوى به ولا بد من حملة على الكراهة، إلا أن وحدة السياق مع قيام الروايات المتكثرة على المنع في المقام لا تقتضي الحكم بالكراهة فيه.

ثم إن الظاهر - كما أفاده في المتن - إطلاق الحكم لمن كان بمنى بالنسبة إلى الناسك وغيره، فلا وجه لتوهم الفرق بينهما.

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥١٩، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٣.

(٢) الكافي ٤: ١٣٨ ح ٤، تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٩ ح ١٠٢٧، الفقيه ٢: ٩٧ ح ٤٣٨، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٢٧٣، كتاب الصوم، أبواب بقية الصوم الواجب ب ٣ ح ٨.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٧ ح ٨٩٧، الاستبصار ٢: ١٣٢ ح ٤٢٩، المقنع: ٢٨٤، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٥١٦، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٢ ح ١.

(٤) الفقيه ٢: ٢٩١ ح ١٤٣٩، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٥١٧، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٢ ح ٤.

الرابع: الصوم وفاء بنذر المعصية، والسّر فيه: أن نذر المعصية حيث لا يكاد ينعد؛ لا اعتبار الرجحان في متعلّق النذر، ومن المحقّق أنّ عنوان الوفاء بالنذر عنوان قصديّ؛ لا يكاد يتحقّق من دون قصد الوفاء، ينتج أن الصوم بهذا القصد لا يكون واجداً لمزّة، فلا يكاد يشرع الإتيان به لحصول التشريع، ونحن وإن حقّقنا جواز اجتماع الأمر والنهي، بل وصحّة الجمع إذا كان عبادة، كالصلاة في الدار المغصوبة<sup>(١)</sup>، إلا أن ذلك فيما إذا تعلّق القصد بعنوان الصلاة فقط، وفي المقام أيضاً نقول بالصحّة مع تعلّق القصد بعنوان الصوم، وأمّا الصوم بعنوان الوفاء فلا. وقال السيّد في العروة: ويلحق به ما إذا نذر الصوم زجراً عن طاعة صدرت منه أو عن معصية تركها<sup>(٢)</sup>. ويدلّ على ذلك أيضاً ما رواه الصدوق بإسناده عن الزهري، عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث قال: وصوم نذر المعصية حرام<sup>(٣)</sup>. وبإسناده عن حماد بن عمرو وأنس بن محمّد، عن أبيه جميعاً، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام - في وصيّة النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام - قال: وصوم نذر المعصية حرام<sup>(٤)</sup>، وغير ذلك من الروايات.

الخامس: صوم السكوت؛ بأن ينوي في صومه السكوت عن الكلام في تمام النهار أو بعضه بجعله في نيّته من قيود صومه، والسّر فيه: أن الأمور التي يجب

(١) وسائل الشيعة ٥: ١١٩، كتاب الصلاة، أبواب مكان المصلّي ب ٢.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٦٨، الرابع.

(٣) الفقيه ٢: ٤٧ قطعة من ح ٢٠٨، المقننة: ٣٦٦، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥١٣، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحزوم والمكروه ب ١ ح ١.

(٤) الفقيه ٤: ٢٦٦ قطعة من ح ٨٢١، عنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٢٥، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرم والمكروه ب ٦ ح ٢.

الإمساك عنها معدودة محدودة، والسكوت ليس منها، فإذا نواه في رديف سائر الأمور يكون غير مشروع، فتتحقق الحرمة التشريعية. نعم، إذا لم يجعله قيداً وفي رديف سائر الأمور - وإن كان بانياً على السكوت تمام النهار لئلا يجري في كلامه التهمة والكذب ونحوهما - فلا مانع منه.

السادس: صوم الوصال بكلا محتمليه للذين هما: صوم يوم وليلة إلى السحر، أو صوم يومين وليلة؛ بأن جعل ترك الإفطار في الليلة جزءاً من صومه، والعلة دلالة الآية الشريفة على وجوب إتمام الصوم إلى الليل<sup>(١)</sup>، وبعده يجوز الأكل والشرب إلى الفجر، فإذا جعل الليل جزءاً فهو غير مشروع. نعم، في المتن: «لأبأس بتأخير الإفطار إلى السحر وإلى الليلة الثانية مع عدم النية بعنوان الصوم»، وإن جعل مقتضى الاحتياط الاستحبابي ذلك.

السابع: ما جعله مقتضى الاحتياط مطلقاً؛ وهو صوم الزوجة تطوعاً بدون إذن الزوج، بل نهى عن ترك الاحتياط فيما إذا كان صوم الزوجة كذلك منافياً لحق الزوج، بل فيما إذا نهى الزوج وإن لم يكن منافياً لحقه، كما فعله السيّد<sup>(٢)</sup> في العروة<sup>(٣)</sup>، والسر فيه: أنه لا يكاد يزاحم حق الزوج شيء من المستحبات، وقد ذكرنا في كتاب الحجّ في مبحث الحجّ النذري<sup>(٤)</sup> أن نذر الزوجة الحجّ من مال نفسها يحتاج إلى الإذن وإن كان المال لها بشخصها، فإذا نهاها عن الصوم تطوعاً لا تترك الاحتياط بالعدم، فضلاً عما إذا كان صومها منافياً لحقه. ويدلّ على ذلك أيضاً روايات:

(١) سورة البقرة ٢: ١٨٧.

(٢) للعروة الوثقى ٢: ٦٨، السابع.

(٣) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحجّ ١: ٤٤١ - ٤٤٤، المبحث الثاني.

منها: رواية محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: ليس للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا بإذن زوجها<sup>(١)</sup>.

ومنها: مرسل القاسم بن عروة، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يصلح للمرأة أن تصوم تطوعاً إلا بإذن زوجها<sup>(٢)</sup>.  
ومنها: غير ذلك من الروايات<sup>(٣)</sup>.

هذا تمام الكلام في شرح كتاب الصوم من تحرير الوسيلة، وأنا العبد المفتاق إلى رحمة الربّ الغفور الكامل الغنيّ محمد الفاضل اللنكراني، عني عنه وعن والديه المحرّمين، ومن الله أستمدّ لإتمام هذا الشرح وإن كان كلّ ما يتمنى المرء لا يدركه، إلا أنّ العناية الإلهية والنعمة الربوبية تجعل للإنسان الاطمئنان بذلك، هذا مع كبر السنّ، ووجود أمراض كثيرة محتاجة إلى المعالجة الدائمة، وهذه الليلة ليلة ولادة أمّ الأئمة عليهم السلام وسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء - سلام الله عليها وعلى آبائها وعلى بعليها، وعلى الأئمة الطاهرين عليهم السلام ولدها - من سنة ١٤٢٤ من الهجرة النبوية القمرية، والسلام على من أتبع الهدى.

(١) الكافي ٤: ١٥٢ ح ٤، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٢٧، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرّم والمكروه ب ٨ ح ١.

(٢) الكافي ٤: ١٥١ ح ١، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٢٧، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرّم والمكروه ب ٨ ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٢٧-٥٢٨، كتاب الصوم، أبواب الصوم المحرّم والمكروه ب ٨.

## خاتمة في الاعتكاف

وهو اللبث في المسجد بقصد التعبد به . ولا يعتبر فيه ضمّ قصد عبادة أخرى خارجة عنه وإن كان هو الأحوط ، وهو مستحبّ بأصل الشرع ، وربما يجب الإتيان به لأجل نذر أو عهد أو يمين أو إجارة ونحوها ، ويصحّ في كلّ وقت يصحّ فيه الصوم ، وأفضل أوقاته شهر رمضان ، وأفضله العشر الآخر منه . والكلام في شروطه وأحكامه <sup>١</sup> .

### ١- الكلام يقع في أمور:

الأول: أنّ الاعتكاف بحسب اللغة <sup>(١)</sup> هو الاحتباس والإقامة على شيء بالمكان ، كما في قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله - تعالى - : ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَضْنَامٍ لَهُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وغير ذلك من الموارد ، ولكنه في الشرع عبارة عن اللبث في المسجد <sup>(٤)</sup> بقصد العباديّة ، كما هو المرتكز عند المتشرّعة .

(١) لسان العرب ٤: ٤٠١ ، مجمع البحرين ٢: ١٢٥٣-١٢٥٤ ، المفردات: ٣٤٣ .

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٧ .

(٣) سورة الأعراف ٧: ١٣٨ .

(٤) جامع المقاصد ٣: ٩٤ ، رياض المسائل ٥: ٥٠٣ ، مستند الشيعة ١٠: ٥٤٣ ، جواهر الكلام ١٧: ١٥٩ ،

المستند في شرح العروة ٢٢: ٣٣٥ .



الثاني: أنه هل يعتبر فيه ضم قصد عبادة أخرى خارجة عن اللبث، كالاشتغال بالصلاة، أو بقراءة القرآن، أو نحوهما؟ الظاهر هو العدم وإن جعله مطابقاً للاحتياط الاستحبابي.

والدليل عليه أولاً: ظاهر الكتاب، قال - تعالى -: ﴿وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَرَا بَيْنَنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾<sup>(١)</sup>؛ نظراً إلى أن جعل الاعتكاف قسماً للطواف والركوع والسجود دليل على أن الاعتكاف عبادة مستقلة كسائر العناوين.

وثانياً: الروايات، مثل:

صحيحة داود بن سرحان قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف فماذا أقول؟ وماذا أفرض على نفسي؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لابد منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك<sup>(٢)</sup>. فجواب الإمام عليه السلام واقتصره على مجرد الكون في المسجد، المقرون بقصد العبادة لا محالة دليل على عدم اعتبار غير ذلك.

الثالث: أنه مستحب بأصل الشرع، وقال في المتن: إنه ربما يجب الإتيان به لأجل نذر أو عهد أو يمين أو غيرها.

أقول: أما استحبابه بأصل الشرع فلا مجال لإنكاره؛ لثبوته كذلك عند المتشرعة حتى النبي صلى الله عليه وآله من الصدر الأول، ويدل على ذلك السؤال عن بعض خصوصياته في الروايات، مثل ما مر وغيره.

(١) سورة البقرة ٢: ١٢٥.

(٢) الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٢٨، الكافي ٤: ١٧٨ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٧ ح ٨٧٠، ومنها وسائل الشيعة ١٠:

٥٥٠، كتاب الاعتكاف ب ٧ ح ٣.

وأما الوجوب لأجل مثل العناوين المذكورة في المتن، فلعلّه يخالف ظاهراً مع ما تكرر من الماتن رحمته في موارد متعدّدة؛ من أنّ الواجب في النذر هو عنوان الوفاء به، ولا يسري الحكم من هذا العنوان إلى المنذور، فصلاة الليل لا تصير واجبة ولو تعلّق النذر بها، وهكذا في العهد واليمين والإجارة ومثلها.

الرابع: أنّه يصحّ في كلّ وقت يصحّ فيه الصوم؛ لعدم التقيد بوقت خاص. نعم، أفضل أوقاته شهر رمضان، ويدلّ عليه مثل:

موثّقة السكوني، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجّتين وعمرتين<sup>(١)</sup>. ولو توقّش في سند الرواية يكون في البين قاعدة التسامح في أدلّة السنن.

وأفضله العشر الأواخر منه، كما هو المعروف من سيرة النبي ﷺ، وتدلّ عليه صحيحة أبي العباس الباق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اعتكف رسول الله ﷺ في شهر رمضان في العشر الأول، ثمّ اعتكف في الثانية في العشر الوسطى، ثمّ اعتكف في الثالثة في العشر الأواخر، ثمّ لم يزل عليه السلام يعتكف في العشر الأواخر<sup>(٢)</sup>؛ فإنّ استمرار الاعتكاف منه عليه السلام في العشر الأواخر كاشف عن شدّة الاهتمام به في هذا الوقت، كما لا يخفى.

(١) الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٣١، المعنّى: ٢١٠، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٤، كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٣.

(٢) الكافي ٤: ١٧٥ ح ٣، الفقيه ٢: ١٢٣ ح ٥٣٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٤، كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٤.



## القول في شروطه

يشترط في صحته أمور :

الأول: العقل ، فلا يصح من المجنون ولو أدواراً في دور جنونه ، ولا من السكران وغيره من فاقدِي العقل .

الثاني: النية ، ولا يعتبر فيها بعد التعيين أزيد من القربة والإخلاص . ولا يعتبر فيها قصد الوجه - من الوجوب أو الندب - كغيره من العبادات ، فيقصد الوجوب في الواجب والندب في المندوب وإن وجب فيه الثالث ، والأولى ملاحظته في ابتداء النية، بل تجديدها في الثالث .

ووقتها في ابتداء الاعتكاف : أول الفجر من اليوم الأول ؛ بمعنى عدم جواز تأخيرها عنه ، ويجوز أن يشرع فيه في أول الليل أو أثنائه فينبويه حين الشروع ، بل الأحوط إدخال الليلة الأولى أيضاً والنية من أولها<sup>١</sup> .

---

١- يشترط في صحة الاعتكاف أمور :

الأمر الأول: العقل، ويترتب عليه عدم الصحة من المجنون ولو أدواراً في دور جنونه ، ولا من السكران وغيره من فاقدِي العقل ، وجعل « الأمر الأول » العقل دون البلوغ - كما في المتن - إنما هو لأجل أنَّ عبادات الصبي شرعية لا تمريئية ، كما

حَقَّقْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ<sup>(١)</sup>، خُصُوصاً مَعَ مَلاحِظَةِ مَا عَرَفَتْ مِنْ أَنَّ الْعِتْكَافَ لَا يَكُونُ بَعْنَوَانَهُ إِلَّا مُسْتَحْتَباً، وَلَا يُعْرَضُ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ وَلَوْ صَارَ مُتَعَلِّقاً لِلنَّذْرِ وَشَبَّهِهِ.

وَكَيْفَ كَانَ، فَالْوُجُوهُ فِي اعْتِبَارِ الْعَقْلِ فِي صَحَّةِ الْعِتْكَافِ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِقَصْدِ الْمَجْنُونِ وَفَاقِدِ الْعَقْلِ، وَلِذَا يَكُونُ عَمْدُهُ خَطَأً وَالدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، فَقَصْدُهُ كَلَا قَصْدَ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَجْنُونِ بَيْنَ الْمَطْبُوقِ وَالْأَدْوَارِيِّ فِي دَوْرِ جُنُونِهِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: النِّيَّةُ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا نِيَّةُ عُنْوَانِ الْعِتْكَافِ؛ لِأَنَّ مَجْرَدَ اللَّسْبِ فِي الْمَسْجِدِ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ هَذَا الْعُنْوَانُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُنَاوِينِ الْقَصْدِيَّةِ، كَعُنْوَانِ الصَّلَاةِ وَعُنْوَانِ الصَّوْمِ، وَيَشْتَرِطُ فِيهِ زَائِدٌ عَلَى قَصْدِ الْعِتْكَافِ الْقُرْبَةَ وَالْإِخْلَاصَ؛ لِلْاعْتِبَارِ فِي الْعُنَاوِينِ الْعِبَادِيَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ التَّعْيِينِ فِي الْمَتْنِ عَدَمُ لَزُومِ تَعْيِينِ الْعِتْكَافِ، وَأَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَ، كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْعُرْوَةِ<sup>(٢)</sup>، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اعْتَبِرَ التَّعْيِينُ فِي مِثْلِ الصُّورَةِ بَعْنَوَانِهِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ أَصْلًا، كَمَا أَنَّهُ لَا إِشْعَارَ فِي الْعِبَارَةِ بِذَلِكَ، بَلْ هِيَ مُنْطَبِقَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَصْدِ الْعُنْوَانِ.

نَعَمْ، لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ قَصْدُ الْوُجْهِ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ، خُصُوصاً بَعْدَ عَدَمِ اتِّصَافِهِ بِالْوُجُوبِ أَصْلًا، بَلِ الْوَاجِبُ هِيَ الْعُنَاوِينُ الْأُخْرَى الْمُتَّحِدَةُ مَعَهُ. نَعَمْ، لَا بِأَسْ بِالْإِلْتِزَامِ بِوُجُوبِهِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْيَوْمِ الثَّالِثِ، الَّذِي يُجِبُّ الْبَقَاءَ عَلَى الْعِتْكَافِ فِيهِ بِصِيَامِهِ وَرِعَايَةِ وَظَائِفِهِ.

(١) الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ ١: ٣٥٥-٣٧٠.

(٢) الْعُرْوَةُ الْوُثْقَى ٢: ٧١، الْأَمْرُ الثَّالِثُ.

الثالث: الصوم ، فلا يصح بدونه ، ولا يعتبر فيه كونه له ، فيكفي صوم غيره واجباً كان أو مستحباً ، مؤدياً عن نفسه أو متحتماً عن غيره ؛ من غير فرق بين أقسام الاعتكاف وأنواع الصيام ، بل يصح إيقاع الاعتكاف النذري والإجاري في شهر رمضان إن لم يكن انصراف في البين ، بل لو نذر الاعتكاف في أيام معينة ، وكان عليه صوم مندور ، أجزأه الصوم في أيام الاعتكاف وفاءً بالنذر<sup>١</sup> .

والوقت للشروع فيه هو أول اليوم من أيام الاعتكاف ؛ بمعنى عدم جواز التأخير عنه ، ويجوز أن يشرع فيه في أول الليلة وفي أثنائه ، بل احتاط في المتن استحباباً بإدخال جميع الليلة الأولى في الاعتكاف ؛ بأن ينويه حين الشروع ، وذكر فيه أيضاً أن الأولى ملاحظة اليوم الثالث في ابتداء النية ، بل تجديدها في الثالث ؛ لصيرورة الاعتكاف بالإضافة إليه واجباً كما مر ذكره ، وغير خفي أن المراد بالنية هنا لا يفاير المراد بها في مثل الصلاة والصوم ؛ فإن المراد في الجميع ليس هو الإخطار ، بل الداعي الذي لا بد من بقائه إلى آخر العمل ولو ارتكازاً ، ولا ينافيه النوم بوجه .

١- يدل على اشتراط الاعتكاف بالصيام - مضافاً إلى أنه لا خلاف فيه بل الاجماع<sup>(١)</sup> عليه - عدة كثيرة من الروايات :  
منها : صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا اعتكاف إلا بصوم... الحديث<sup>(٢)</sup> . وظاهرها نفي الصحة كما لا يخفى .

(١) المعتمد ٧٢٦: ٢ ، رياض المسائل ٥: ٥٠٤ ، مستند الشيعة ١٠: ٥٤٥ ، جواهر الكلام ١٧: ١٦٤ ، مستمسك العروة ٨: ٥٤٢ .

(٢) الفقيه ٢: ١١٩ ح ٥١٦ ، الكافي ٤: ١٧٦ ح ٣ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٦ ، كتاب الاعتكاف ب ٢ ح ٣ .

الرابع: أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام بلياليها المتوسطة . وأما الأزيد فلا بأس به . ولا حد لأكثره وإن وجب الثالث لكل اثنين ، فإذا اعتكف خمسة أيام وجب السادس ، وإذا صار ثمانية وجب التاسع على الأحوط وهكذا . واليوم من

ومثلها: صحيحة محمد بن مسلم<sup>(١)</sup> . وفي موثقته التي عدت رواية مستقلة - ولكن الظاهر أنها متحدة مع الرواية الأولى - قوله ﷺ : لا يكون الاعتكاف إلا بصيام<sup>(٢)</sup> . وغير ذلك من الروايات<sup>(٣)</sup> الواردة بهذا المضمون .

والذي ينبغي التنبيه عليه في هذا الأمر أن المستفاد من الأدلة مدخلية طبيعة الصيام في تحقق الاعتكاف ، فلا فرق بين أقسام الصوم وأقسام الاعتكاف ، وكونه مؤدياً عن نفسه أو عن غيره ، وقد عرفت استمرار النبي ﷺ على الاعتكاف في شهر رمضان ، خصوصاً في العشر الأواخر منه ، وفي المتن « بل يصح إيقاع الاعتكاف النذري والإجاري في شهر رمضان » ، خصوصاً مع ما عرفت من أن الأمر في العنوانين لم يتعلق إلا بالوفاء بهما .

نعم ، لو كان هناك انصراف في البين لا يجوز ، وقد ترقى في المتن إلى أنه « لو نذر الاعتكاف في أيام معينة ، وكان عليه صوم مندور ، أجزاء الصوم في أيام الاعتكاف وفاء بالنذر » ؛ لعدم تقيّد أحد النذرين بما يخالف الآخر ؛ لما عرفت من أن الشرط هي الطبيعة .

هذا ، وقد فرغ السيّد في العروة على اعتبار هذا الأمر أنه لا يصح وقوعه من المسافر في غير المواضع التي يجوز الصوم فيها ، ولا من الحائض والنفساء ، ولا في

(١) الكافي ٤: ١٧٦ ح ٢ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٦ ، كتاب الاعتكاف ب ٢ ح ٦ .

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٨ ح ٨٧٤ ، وعنه وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٧ ، كتاب الاعتكاف ب ٢ ح ٨ .

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٥-٥٣٨ ، كتاب الاعتكاف ب ٢ .

طلوع الفجر إلى زوال الحمرة المشرقية ، فلو اعتكف من طلوع الفجر إلى غروب اليوم الثالث كفى ، ولا يشترط إدخال الليلة الأولى ولا الرابعة وإن جاز ، وفي كفاية الثلاثة التليفية ؛ بأن يشرع من زوال يوم مثلاً إلى زوال الرابع ، تأمّل وإشكال<sup>١</sup> .

العبدین<sup>(١)</sup>، ويرد على بعض ما قرّع أنّه بالنسبة إلى الحائض والنفساء لا يكون بطلان الاعتكاف لأجل عدم صحّة الصوم منها، بل لأجل عدم جواز اللبث في المسجد عليهما، كما لا يخفى .

١- يدلّ على اعتبار هذا الأمر أيضاً - مضافاً إلى أنّه لا خلاف فيه، بل الإجماع عليه<sup>(٢)</sup> - عدّة من الروايات :

منها: صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيّام، الحديث<sup>(٣)</sup> .

ومثلها: موثقة عمر بن يزيد<sup>(٤)</sup> بضميمة ارتكاز الاستمرار في الاعتكاف، ولولاه كان يتحقّق بثلاثة أيّام وإن خرج في لياليها من المسجد، لكن هذا الارتكاز يحكم بدخول الليلتين المتوسّطتين . وأمّا الأزيد من الثلاثة فقد حكم في المتن بأنّه

(١) العروة الوثقى ٢: ٧١، الأمر الرابع .

(٢) المعتمد ٢: ٧٢٨، منتهى المطلب: ٤٧٨/٩، رياض المسائل ٥: ٥٠٥، مستند الشيعة ١٠: ٥٤٦ - جواهر الكلام ١٧: ١٦٦، مستمك العروة ٨: ٥٤٤ .

(٣) الكافي ٤: ١٧٧ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٦، الاستبصار ٢: ١٢٨ ح ٤١٨، الفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٥، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٤، كتاب الاعتكاف ب ٤ ح ٢ .

(٤) تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٨، الاستبصار ٢: ١٢٩ ح ٤١٩، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٥، كتاب الاعتكاف ب ٤ ح ٥ .



لا بأس به، والظاهر أنه لا خلاف فيه<sup>(١)</sup>.

ويدل عليه موثقة أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار، إن شاء زاد ثلاثة أيام آخر، وإن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام آخر<sup>(٢)</sup>. ودلالتها على جواز الأزيد من الثلاثة في الجملة مما لا إشكال فيها، وقد صرح في العروة بأنه لا بأس بالأزيد وإن كان الزائد يوماً أو بعض يوم، أو ليلة أو بعضها<sup>(٣)</sup>.

أقول: الزائد إذا كان يوماً أو يومين فلا مانع منه. وأما إذا كان بعض يوم فالظاهر أنه لا يجتمع مع اعتبار الصوم في أيام الاعتكاف كما عرفت، وذكر في المتن أنه «لا حد لأكثره»، فالظاهر أن الدليل عليه عدم تعرض الدليل لبيان الحد الأكثر، فقتضى الإطلاقات الجواز كذلك. نعم، اليوم الثالث من كل يومين يجب اعتكافه، كالיום الثالث من الاعتكاف الأول، كما يدل عليه الموثقة التي تقدمت آنفاً، واحتاط في المتن وجوباً ذلك.

بقي الكلام في المراد من اليوم الذي لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام؛ والظاهر أن المراد منه هو اليوم الذي يجب صيامه في شهر رمضان، فهو من طلوع الفجر إلى زوال الحمرة المشرقية، وقد عرفت أن دخول الليلتين المتوسطتين إنما هو

(١) مستند الشيعة ١٠: ٥٤٦، جواهر الكلام ١٧: ١٦٦، مستمسك العروة ٨: ٥٤٤، المستند في شرح العروة ٣٥٥: ٢٢.

(٢) الكافي ٤: ١٧٧ ح ٤، الفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٧، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٨ ح ٨٧٢، الاستبصار ٢: ١٢٩ ح ٤٢٠، ومنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٤، كتاب الاعتكاف ب ٤ ح ٣.

(٣) العروة الوثقى ٢: ٧٢، الأمر الخامس.

**الخامس:** أن يكون في أحد المساجد الأربعة : المسجد الحرام ، ومسجد النبي ﷺ ، ومسجد الكوفة ، ومسجد البصرة ، وفي غيرها محلّ إشكال ، فلا يترك الاحتياط في سائر المساجد الجامعة يأتيانه رجاءً ولا احتمال المطلوبية . وأما غير الجامع كمسجد القبيلة أو السوق فلا يجوز<sup>١</sup> .

لا تركاز الاستمرار في تحقّق الاعتكاف . ولا يشترط إدخال الليلة الأولى ولا الليلة الرابعة . وفي المتن : «وفي كفاية الثلاثة التلفيقيّة ؛ بأن يشرع من زوال يوم مثلاً إلى زوال الرابع ، تأمّل وإشكال» . والظاهر أنّ وجه التأمل والإشكال عدم تحقّق الثلاثة عرفاً بذلك ، وإذا كان الشروع من الزوال والختم إليه يتحقّق هذا العنوان ، ولكنّ الظاهر هو الأوّل .

١- حكي عن المشهور، بل إدّعي عليه الإجماع<sup>(١)</sup> : أنّ الاعتكاف لا يصحّ إلّا في المساجد الأربعة المذكورة في المتن ، وعن جماعة كالحقّق والشهيدين ، والمفيد من المتقدّمين<sup>(٢)</sup> ، وكثير من المتأخّرين<sup>(٣)</sup> : أنّه يصحّ في كلّ مسجد جامع ، بخلاف مثل مسجد القبيلة والسوق ، وربما يقال<sup>(٤)</sup> بصحّة الاعتكاف في كلّ مسجد تنعقد به الجماعة الصحيحة ، والدليل على القول المنسوب إلى المشهور روايتان : إحداهما : مرسلّة المفيد في المقنعة قال : روي أنّه لا يكون الاعتكاف إلّا في

(١) الانتصار : ٢٠٠ ، الخلاف : ٢ : ٢٢٧ ، الغنية : ١٤٦ ، المعتمد : ٢ : ٧٣١ ، منتهى المطلب : ٩ : ٤٩١-٤٩٢ ، مختلف الشيعية : ٣ : ٤٤١ ، رياض المسائل : ٥ : ٥٠٧-٥١٠ .

(٢) المقنعة : ٣٦٣ ، المعتمد : ٢ : ٧٣٢ ، شرائع الإسلام : ١ : ١٩٣ ، الدروس الشرعية : ١ : ٢٩٨ ، اللعة الدمشقيّة : ٦١ ، مسالك الأنهار : ٢ : ٩٩ ، الروضة البيّنة : ٢ : ١٥٠ .

(٣) ذخيرة المعاد : ٥٣٩ ، مستند الشيعية : ١٠ : ٥٥٣ ، جواهر الكلام : ١٧ : ١٧٢-١٧٣ ، كشف الغطاء : ٤ : ٩٧ .

(٤) القائل هو ابن أبي عقيل ، على ما حكى عنه في منتهى المطلب : ٩ : ٤٩١ .

مسجد جمع فيه نبي أو وصي نبي، قال: وهي أربعة مساجد: المسجد الحرام جمع فيه رسول الله ﷺ، ومسجد المدينة جمع فيه رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين ﷺ، ومسجد الكوفة، ومسجد البصرة جمع فيها أمير المؤمنين ﷺ<sup>(١)</sup>. والجواب عن الاستدلال بها - مضافاً إلى أن المفيد لم يعمل بها بشخصه - أنها من المرسلات التي لا اعتبار بها؛ لأنها منسوبة إلى الرواية، كما ذكرناه مراراً.

ثانيتها: صحيحة عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه إمام عدل صلاة جماعة، ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة، ومسجد المدينة ومسجد مكة<sup>(٢)</sup>. والظاهر أن الجملة الأخيرة قرينة على أن المراد بالإمام العدل هو الإمام المعصوم ﷺ.

ودعوى<sup>(٣)</sup> أن انسباق الإمام العدل إلى المعصوم ﷺ غير ظاهر؛ لأنه ليس إلا كالشاهد العدل، مدفوعة باستلزامها اللغوية للجملة الأخيرة بعد صلاة الإمام المعصوم ﷺ جماعة في المساجد الأربعة قطعاً، خصوصاً مع التعبير بعدم البأس، فالإنصاف تمامية دلالتها وصحة سندها كما عرفت.

وأما القول الذي ذهب إليه كثير من المتأخرين، فيدل عليه عدة من الروايات: منها: صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله ﷺ قال: لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع... الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) المقنعة: ٣٣، المقنع: ٢٠٩، وعنهما وسائل الشيعة ٥٤٢: ١٠، كتاب الاعتكاف ب ٣ ح ١٢.

(٢) الكافي: ٤: ١٧٦ ح ١، الفقيه: ٢: ١٢٠ ح ٥١٩، وعنهما وسائل الشيعة ٥٤٠: ١٠، كتاب الاعتكاف ب ٣ ح ٨.

(٣) المستند في شرح العروة: ٢٢: ٣٦٨.

(٤) الفقيه: ٢: ١١٩ ح ٥١٦، الكافي: ٤: ١٧٦ ح ٣، وعنهما وسائل الشيعة ٥٣٦: ١٠، كتاب الاعتكاف ب ٢ ح ٣.

وص ٥٣٨ ب ١ ح ١.

ومنها: صحيحة داود بن سرحان: عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أَرَى الْاِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ عليه السلام، أَوْ مَسْجِدِ جَامِع... الحديث<sup>(١)</sup>.

ومنها: موثقة علي بن عمران (غراب خ ل) عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام قال: الْمُعْتَكِفُ يَعْتَكِفُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ<sup>(٢)</sup>.

وربما تجعل<sup>(٣)</sup> هذه الطائفة قرينة على عدم كون المراد بالإمام العدل هو المعصوم عليه السلام؛ نظراً إلى أَنَّهُ لو فرض كون المراد هو الإمام المعصوم عليه السلام يلزم التقييد في هذه الطائفة؛ وهو حمل المطلق على الفرد النادر.

ويردّه - مضافاً إلى أَنَّ الوجه في التعبير عن المسجدين الآخرين بمسجد جامع، لعلّه لصلاة علي عليه السلام نفسه فيهما، ولعلّه لم يرد التصريح بهما لأجل ذلك، وَأَنَّ المساجد الجامعة في عصر صدور هذه الطائفة لم تكن تتجاوز عن المساجد الأربعة. نعم، مثل مسجد قبا الذي بناه النبي عليه السلام قبل الورود بالمدينة كان موجوداً، ولكنّه لم يكن مسجداً جامعاً وإن كان التعبير في بعض الروايات المتقدمة بأنّه قد جمع فيها نبيّ أو وصيّ نبيّ يشملّه؛ لأنّ الرسول عليه السلام قد صلّى فيه قطعاً، كما أَنَّ التعبير بأنّه قد صلّى فيه إمام عدل يشملّه وإن قلنا بأنّ المراد بالإمام العدل هو المعصوم عليه السلام لما ذكر، - أَنَّ الظاهر أَنَّ التصريح بالمساجد الأربعة يشكل التجويز في

(١) الكافي ٤: ١٧٦ ح ٢، الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥٢١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٠ ح ٨٨٤، الاستبصار ٢: ١٢٦ ح

٤١١، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٤١، كتاب الاعتكاف ب ٣ ح ١٠.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٠ ح ٨٨٠، الاستبصار ٢: ١٢٧ ح ٤١٣، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٩، كتاب

الاعتكاف ب ٣ ح ٤.

(٣) المستند في شرح العروة ٢٢: ٣٦٨.

السادس: إذن من يعتبر إذنه، كالمستأجر بالنسبة إلى أجيره الخاص إذا وقعت الإجارة بحيث ملك منفعة الاعتكاف، وإلا فاعتبار إذنه غير معلوم، بل معلوم العدم في بعض الفروض، وكالزوج بالنسبة إلى الزوجة إذا كان منافياً لحقه على إشكال، ولكن لا يُترك الاحتياط، والوالدين بالنسبة إلى ولدهما إن كان مستلزماً لإيذائهما، ومع عدمه لا يعتبر إذهما وإن كان أحوط<sup>١</sup>.

غيرها ولو كان جامعاً، وقد صلى فيه إمام عادل فضلاً عن غيره، كالجوامع الموجودة في بلادنا.

فالإنصاف مع ما في المتن من النهي عن ترك الاعتكاف في المساجد الجامعة غير الأربعة إلا احتياطاً وبرجاء احتمال المطلبية. وأما مسجد القبيلة والسوق ومثلها فلا دليل على جواز الاعتكاف فيها بوجه.

١- لا إشكال<sup>(١)</sup> في عدم اعتبار الإذن بالإضافة إلى الأجير العام، كاستئجار شخص على خياطة ثوب. وأما الأجير الخاص فهو على قسمين:  
الأول: ما إذا صارت جميع منافع الأجير ملكاً للمستأجر حتى منفعة الاعتكاف، فالأجير حينئذ يصير بالإضافة إلى المنافع كالعبد، ولا شبهة في اعتبار إذن المستأجر في هذه الصورة كما في المشبه به.

القسم الثاني: ما إذا صارت منفعته التي ملكها المستأجر منافية للاعتكاف، كالأجير لسفر خاص مناف للاعتكاف، ففي هذا القسم ذكر في المتن أن اعتبار إذنه غير معلوم.

والوجه فيه: أن الأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده ولو كانا من الضدين

(١) متمسك العروة ٨: ٥٥٠، المستند في شرح العروة ٢٢: ٢٧٣.

لا ثالث لها، لما حققناه في الأصول من صحة الترتب، بل ذكرنا أن اجتماع الأمرين في موارد الاصطلاحية ليس بنحو الترتب، بل كلا الأمرين ثابتان في رتبة واحدة وعرض واحد<sup>(١)</sup>.

مضافاً إلى أن الأمر في المثال لم يتعلق بالسفر، بل بالوفاء بعقد الإجارة كما مرّت مكرراً. وفي المتن: أن اعتبار إذن المستأجر في هذا القسم معلوم العدم في بعض الفروض، ولعل المراد من بعض الفروض ما إذا لم يكن هناك منافاة أصلاً، كما إذا استأجره لخياطة ثلاثة أيام معيّنة، وفرض إمكان الاشتغال بها في حال الاعتكاف وإن كان أجيراً في أيامه الخاصّة.

وأما الزوج بالإضافة إلى الزوجة، ففيها إذا لم يكن الاعتكاف منافياً لحقه، كما لو فرض قصده السفر في أيام اعتكاف الزوجة، فلا إشكال في عدم اعتبار إذنه؛ لعدم المنافاة لحق الزوج بوجه. وأما إذا كان منافياً لحقه فقد استشكل في المتن في اعتبار إذن الزوج في هذه الصورة، ولكن نهى عن ترك الاحتياط، يعني برعاية إذنه. والوجه في الاستشكال دلالة الروايات الكثيرة على حرمة الخروج من المنزل والمكث خارجه، كما هو المحقق نوعاً في الاعتكاف مع فرض التنافي لحق الزوج، فالعنوان المحرم حينئذ ليس هو عنوان الاعتكاف، بل عدم رعاية حق الزوج، اللهم إلا أن يقال باعتبار إذنه في الصوم التطوعي للزوجة، كما هو كذلك نوعاً بالإضافة إلى اليومين الأولين من الاعتكاف. وكيف كان، فالمسألة مشكّلة. وأما الوالدان بالنسبة إلى الولد، فقد فصلّ فيه في المتن بين ما إذا كان اعتكافه مستلزماً لإيذائهما، وبين ما إذا لم يكن كذلك، كما فيما إذا كان بدون اطلاعها، أو مع

السبايع: استدامة اللبث في المسجد ، فلو خرج عمداً واختياراً لغير الأسباب المبيحة بطل ولو كان جاهلاً بالحكم . نعم « لو خرج ناسياً أو مكرهاً لا يبطل ، وكذا لو خرج لضرورة عقلاً أو شرعاً أو عادة ، كقضاء الحاجة من بول أو غائط أو للاغتسال من الجنابة ونحو ذلك . ولا يجوز الاغتسال في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ ، ويجب عليه التيمم والخروج للاغتسال ، وفي غيرهما أيضاً إن لزم منه اللبث أو التلوّث ، ومع عدم لزومهما جاز ، بل هو الأحوط وإن جاز الخروج له <sup>١</sup> .

موافقتها ، فاعتبر الإذن في الصورة الأولى دون الثانية وإن احتاط فيها استحباباً . أقول : الأمر في الصورة الثانية واضح . وأما الصورة الأولى ، فلو فرض حرمة الإيذاء ولم نقل بعدمها ؛ نظراً إلى أن الواجب هو البرّ والإحسان ، كما في الآيات الكريمة المتعددة في قوله - تعالى - : ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ <sup>(١)</sup> ، وفي قصة عيسى عليه السلام : ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾ <sup>(٢)</sup> وغيرهما . نقول : إن حرمة الإيذاء لا تكاد تسري إلى الاعتكاف في صورة الاتحاد في الخارج ، فضلاً عن الاستلزام كما هو الواقع . نعم ، شرطية إذن الوالدين بالإضافة إلى الصوم الاستحبابي الذي هو من شرائط الاعتكاف قد تقدّم <sup>(٣)</sup> البحث فيها . نعم ، لا بأس بالاحتياط في كلتا صورتين .

١- والوجه في اعتبار هذا الأمر - مضافاً إلى أن حقيقة الاعتكاف هو اللبث في المسجد ، ومن المعلوم أنه ليس المراد به هو طبعي المكث ، بل المكث في المسجد

(١) سورة البقرة: ٢: ٨٣، سورة النساء: ٤: ٣٦، سورة الأنعام: ٦: ١٥١، سورة الإسراء: ١٧: ٢٣، سورة الأحقاف: ٤٦: ١٥.

(٢) سورة مريم: ١٩: ٣٢.

(٣) في ص ٣٣٤.

ثلاثة أيام، وقد عرفت<sup>(١)</sup> ارتكاز الاستمرار في المكث في المدة المزبورة - الروايات الكثيرة الظاهرة في عدم جواز الخروج من المسجد؛ أي اختياراً ومن دون شيء من الأسباب المبيحة، وقد عقد في الوسائل باباً لذلك لعلّ أظهرها من حيث الدلالة:

صحيحة داود بن سرحان قال: كنت بالمدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبدالله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف فإذا أقول؟ وماذا أفرض على نفسي؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا للحاجة لا بد منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك<sup>(٢)</sup>.

ثم إن صريح المتن: أنه لا فرق في صورة العمد والاختيار في بطلان الاعتكاف بسبب الخروج عن المسجد بين العالم والجاهل، ومقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الجاهل المقصر والجاهل القاصر، والمحکم في الجاهل المقصر ظاهر؛ لأنه بحكم العالم. وأما الجاهل القاصر؛ فلافتقار الحكم بصحة عمله - بعد كونه فاقداً لبعض الأمور المعتمدة - إلى قيام دليل يدلّ عليه حتى يقيد بسببه إطلاق دليل اعتبار ذلك الأمر، كحديث «لا تعاد»<sup>(٣)</sup> في باب الصلاة في غير الأمور الخمسة المستثناة فيه. نعم، ربما يتوهم تكفل حديث «رفع ما لا يعلمون»<sup>(٤)</sup> لذلك. ولكنه محل إشكال

(١) في ص ٣٤١.

(٢) تقدمت في ص ٣٤٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٢: ١٥٢ ح ٥٩٧، الفقيه ١: ١٨١ ح ٨٥٧، وعنهما وسائل الشريعة ٤: ٣١٢، كتاب الصلاة، أبواب القبلة ب ٩ ح ١.

(٤) الفقيه ١: ٣٦ ح ١٣٢، الخصال ٢: ٤١٧ ح ٩، التوحيد ٣٥٣ ح ٢٤، وعنهما وسائل الشريعة ٧: ٢٩٣، كتاب الصلاة، أبواب قواطع الصلاة ب ٣٧ ح ٢، وج ٨: ٢٤٩، أبواب الخلل الواقع في الصلاة ب ٣٠ ح ٢، وج ١٥: ٣٦٩، كتاب الجهاد، أبواب جهاد النفس وما يناسبه ب ٥٦ ح ١.



سنداً ودلالة، والتحقيق في محله.

وأما صورة الإكراه، فيدلّ على جواز الخروج في هذه الصورة مثل صحيحة داود بن سرحان المتقدمة، باعتبار استثناء صورة الحاجة التي لا بدّ منها؛ فإنّ الإكراه من موارد الحاجة التي لا بدّ منها؛ لعدم الفرق في لا بدّية الحاجة بين أن يكون لأجل شخصه، أو لأجل الغير تحفظاً على نفسه أو عرضه أو ماله كما لا يخفى. وإن شئت قلت: إنّ اللا بدّية في كليهما ترجع إلى نفسه وشخصه، فتدبر.

وأما صورة النسيان، فالمشهور عدم قدحه <sup>(١)</sup>، بل كما عن الجواهر <sup>(٢)</sup> نفي الخلاف في استثنائها، وربما يستدلّ له تارة بانصراف دليل النهي عن الخروج عن مثله؛ لعدم صدور الفعل منه عن توجّه واختيار. وأخرى بحديث رفع النسيان الوارد بسند صحيح <sup>(٣)</sup>. وأورد على الأوّل بمنع الانصراف، وعلى الثاني بما أفاده بعض الأعلام رحمهم الله مما ملّخصه: أنّ الصحة والبطلان بالإضافة إلى الواقعيّات من الأحكام العقلية التي لا تكاد تنالها يد الجعل التشريعي لا وضعاً ولا رفعاً؛ لأنّها من الأمور التكوينية المنتزعة من مطابقة المأثريّ به مع المأمور به وعدمها.

وعليه: فلا بدّ وأن يكون المرفوع إمّا مانعية الخروج الصادر نسياناً، أو جزئية اللبث في المسجد حال الخروج عن نسيان، وحيث إنّ الجزئية والشرطية والمانعية من الأحكام الوضعية التي لا تكون مستقلة بالجعل إلّا بتبع منشأ الانتزاع وضعاً

(١) المعتمد ٧٣٦: ٢، منتهى المطلب ٥١٢: ٩، تذكرة الفقهاء ٦: ٣٠٣، جامع المقاصد ٣: ٩٩، مفاتيح الشرائع ١: ٢٧٨، الحقائق الناضرة ١٣: ٤٧٢.

(٢) جواهر الكلام ١٧: ١٨٧.

(٣) نوادر أحمد بن محمد بن عيسى: ٧٤ ح ١٥٧، وعنه وسائل الشيعة ٢٣: ٢٣٧، كتاب الأيمان ب ١٦ ح ٣ و بحار الأنوار ٥: ٣٠٥ ح ١٥.

ورفعاً، فمعنى تعلّق الرفع بهذه الأمور تعلّقه بمناشئ انتزاعها. وعليه: فلا بدّ من تعلّق الرفع بالأمر المركّب، ومع تعلّقه به كيف يحكم بتعلّق الأمر بالباقي ليحكم بصحّته؟ خصوصاً مع ملاحظة أنّ شأن الحديث، الرفع دون الوضع<sup>(١)</sup>. ويمكن الجواب عنه بأنّ مثل الجزئية والشرطيّة والمانيّة من الأحكام الوضعيّة المستقلّة في الجعل، ولو أُضيفت هذه العناوين إلى المأمور به أي ذاته، فيمكن جعل الجزئيّة والشرطيّة للصلاة مثلاً بمثل قوله ﷺ: لا صلاة إلا بظهور<sup>(٢)</sup>، أو لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب<sup>(٣)</sup>، كالملكيّة والزوجيّة والرقية التي لا ينبغي الإشكال في إمكان تعلّق الجعل بها مستقلّة.

وعليه: فلا مانع من أن يكون حديث رفع النسيان رافعاً لمانيّة الخروج الصادر نسياناً، أو جزئية اللبث في المسجد حال الخروج عن نسيان، ومرجع رفع المانيّة أو الجزئية في هذه الصورة إلى الصّحة، فتدبرّ. كما أنّه يمكن الجواب عن منع الانصراف بعدم تماميّته بعد عدم صدور الفعل عن توجّه والنفاذ، كما لا يخفى.

وأما الخروج للضرورة العقلية أو الشرعيّة أو العاديّة، فيدلّ عليه الصحيحة<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ الضرورة بأنواعها من الحاجة الملحة التي لا بدّ منها المستثناة من

(١) المستند في شرح العمدة الوثقى ٢٢: ٢٨٣-٢٨٤.

(٢) تهذيب الأحكام ١: ٤٩ ح ١٤٤ و ص ٢٠٩ ح ٦٠٥ و ج ٢: ١٤٠ ح ٥٤٥ الاستبصار ١: ٥٥ ح ١٦٠، وعنهما وسائل الشيعية ١: ٣١٥، كتاب الطهارة، أبواب أحكام الخلوة ب ٩ ح ١ و ص ٣٦٥، أبواب الوضوء ب ١ ح ١.

(٣) وسائل الشيعية ٦: ٣٧-٣٩، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ١، وفي مستدرک الوسائل ٤: ١٥٨، كتاب الصلاة، أبواب القراءة في الصلاة ب ١ ح ٥ عن عوالي اللئالي ١: ١٩٦، الفصل التاسع ح ٣ و عن تفسير روح الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، المشهور بتفسير الشيخ أبو الفتح الرازي ١: ٣٩.

(٤) أي صحيحة داود بن سرحان المتقدّمة في ص ٢٤٢.

النهي عن الخروج عن المسجد، كما في الأمثلة المذكورة في المتن. نعم، قد ورد الدليل على جواز الخروج في موارد لا تكون من الحاجة الملحة، كعيادة المريض أو الخروج للجنائز تشييعاً أو تجهيزاً<sup>(١)</sup>، ولا يجوز التعدي عن الموارد المنصوصة مع عدم كونها من الحاجة الملحة ومن مصاديق الضرورة، كما أنه لا شبهة في لزوم الاقتصار في هذه الموارد بمقدار لا يضرب بصدق الاعتكاف، وكذا الحال بالإضافة إلى موارد الضرورة.

بقي الكلام في الاغتسال عن الجنابة، وقد فصل فيه في المتن بين المسجدين: المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، فلم يجوز الاغتسال فحسبها، بل أوجب عليه التيمم والخروج للاغتسال، وبين المساجد الأخر، فأوجب فيها أيضاً ذلك مع استلزام الغسل للثبت فيها عن جنابة أو التلويت، وفي غير هذه الصورة جَوَزَ الاغتسال في المسجد، بل جعله مقتضى الاحتياط وإن أجاز الخروج له، ولم يفرق السيد ﷺ في العروة<sup>(٢)</sup> بين المسجدين وغيرهما، بل نفى وجوب الاغتسال في المسجد وإن أمكن من دون تلويت، بل جعله مقتضى الاحتياط.

والظاهر أن الوجه في تفصيل المتن هو: أن مكث الجنب في المسجدين حرام مطلقاً، فإذا أجنب في أحدهما يجب عليه التيمم والاغتسال في الخارج. وأما سائر المساجد فالحرام على الجنب هو المكث وعلى العموم هو التلويت، فإذا لم يستلزم الغسل في المسجد للثبت أو التلويت، فقتضى القاعدة بل الاحتياط جواز الغسل في المسجد وإن كان الخروج لأجل الاغتسال جائزاً بلحاظ كونه من مصاديق الضرورة الشرعية، وإذا استلزم فاللازم التيمم والخروج للاغتسال كما في المسجدين.

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٩، كتاب الاعتكاف ب ٧ ح ٢ و ٦.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٧٣، الأمر الثامن.

مسألة ١: لا يشترط في صحّة الاعتكاف البلوغ ، فيصحّ من الصبيّ المميّز على الأقوى<sup>١</sup>.

مسألة ٢: لا يجوز العدول من اعتكاف إلى اعتكاف آخر وإن اتّحدا في الوجوب والتدب ، ولا عن نيابة شخص إلى نيابة شخص آخر ، ولا عن نيابة غيره إلى نفسه وبالعكس<sup>٢</sup>.

١- قد مرّ أنّه لا يشترط البلوغ في صحّة الاعتكاف ؛ لأنّ عبادات الصبيّ شرعيّة لا ترمينيّة ، والاعتكاف لا يكون واجباً في وقت من الأوقات حتّى يكون مرفوعاً عن الصبيّ ، كما تقدّم<sup>(١)</sup>.

٢- المفروض في هذه المسألة هو العدول في أثناء الاعتكاف ، والسرّ في عدم الجواز ما مرّ في كتاب الصلاة من أنّ العدول يكون على خلاف القاعدة<sup>(٢)</sup> ، ولا يكاد يصار إليه إلّا مع دليل خاصّ ، كالعدول في أثناء صلاة العصر إلى صلاة الظهر لو تذكّر فيه عدم الإتيان بها أصلاً ، وقد مرّ أنّه في مثل هذه الصورة لا يجوز العدول بعد تماميّة العصر في الصورة المفروضة ، ففي الاعتكاف أيضاً يجري ذلك . نعم ، ما ذكره من اتّحاد الاعتكافين المعدول والمعدول إليه في الوجوب ، لا يكاد يستقيم مع ما ذكر غير مرّة من أنّ عنوان الاعتكاف لا يصير واجباً بوجه ، بل الواجب مثل الوفاء بالنذر أو بعقد الإجارة التي لا يتحقّق في الخارج إلّا بإيجاد الاعتكاف في موادهما .

(١) في ص ٣٤٢-٣٤٣.

(٢) نهاية التقرير ٢: ٤٦-٥٨.

**مسألة ٣:** يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين ، وبعد تمامهما يجب الثالث ، بل يجب الثالث لكل اثنين على الأقوى في الثالث الأول والثاني ؛ أي السادس ، وعلى الأحوط في سائرهما . وأما المندوب ، فإن كان معيّنًا فلا يجوز قطعه مطلقاً ، وإلا فكالمندوب<sup>(١)</sup> .

وقد انقدح مما ذكرنا أنه لا يجوز العدول من اعتكاف إلى آخر في جميع الموارد المذكورة في المتن . نعم ، يجوز الإتيان به لنفسه وإهداء ثوابه إلى الغير واحداً كان أو متعدداً ، حياً كان أو ميتاً ، أو كليهما كما لا يخفى ، كما في المستحبات الأخر .  
 بقي الكلام في أنه لا يجوز الاعتكاف نيابة عن المتعددين وإن جاز الإتيان به لنفسه والإهداء إليهم ، والسرّ أنه عبادة واحدة كسائر العبادات المستحبة ، ولا يجري فيها التشريك في النيابة ، فتدبر .

#### ١- الأقوال في هذه المسألة مختلفة :

ففي المتن والعروة<sup>(١)</sup> : أنه يجوز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين ، وبعد تمامهما يجب الثالث . وأما الاعتكاف المندوب ، فإن كان معيّنًا فلا يجوز قطعه مطلقاً ، وإلا فكالمندوب ، وذهب إليه جماعة من الفقهاء<sup>(٢)</sup> .  
 وعن الشيخ والحلي وابن زهرة<sup>(٣)</sup> عدم جواز القطع مطلقاً ، ونسب إلى السيّد والحلي والعلامة الجواز مطلقاً<sup>(٤)</sup> حتى في اليوم الثالث .

(١) العروة الوثقى ٢ : ٧٤ مسألة ٢٥٦٤ .

(٢) مختلف الشريعة ٣ : ٥٨٠ ، رياض المسائل ٥ : ٥١٥ - ٥١٧ ، مستند الشيعة ١٠ : ٥٦٢ - ٥٦٣ ، جواهر الكلام

١٧ : ١٩٠ - ١٩٢ ، متممك العروة ٨ : ٥٦٠ .

(٣) المبسوط ١ : ٢٨٩ ، الكافي في الفقه ١٨٦ : ١٤٧ ، غنية النزوع : ١٤٧ .

(٤) مسائل الناصريات : ٣٠٠ ، السرائر ١ : ٤٢٢ ، منتهى المطلب ٩ : ٥١٩ - ٥٢٠ .

وقد استدلل للقول بعدم الجواز مطلقاً بما دلّ على حرمة إبطال العمل ؛ مثل قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

والجواب ما حكى<sup>(٢)</sup> عن الشيخ الأنصاري من أن الآية ناطقة إلى إبطال الأعمال بعد وقوعها لا في الأثناء ، والمقصود الإبطال في مثل قوله - تعالى - : ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾<sup>(٣)</sup>.

وربما يستدل لهذا القول بما دلّ على وجوب الكفارة لو جامع خلال الثلاثة ؛ فإن دلالة الالتزامية عدم جواز القطع ؛ لأنه لا مجال للزوم الكفارة بالإضافة إلى أمر مباح.

وأورد عليه أولاً : يمنع استلزام الكفارة للحرمة ، كما في لبس الرجل الثوب المخيط اضطراراً.

وثانياً : بأن مقتضى الدليل حرمة الإبطال بالجماع لا بشيء آخر ، كما لا يخفى<sup>(٤)</sup> . وأما ما في المتن ، فيدل عليه صحيحة محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : إذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ الاعتكاف ، وإن أقام يومين ولم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام<sup>(٥)</sup> ، والمراد من الاشتراط التعيين بنذر وشبهه ، لا كالاترابط عند نيّة الإحرام ؛

(١) سورة محمد عليه السلام ٤٧ : ٣٣ .

(٢) فرائد الأصول ٢ : ٣٧٦ - ٣٨٠ .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٦٤ .

(٤) المستند في شرح العروة ٢٢ : ٣٩٦ - ٣٩٧ .

(٥) الكافي ١٧٧ : ٣ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٢٨٩ ح ٨٧٩ ، الاستبصار ٢ : ١٢٩ ح ٤٢١ ، الفقيه ٢ : ١٢١ ح ٥٦٦ ، ومنها وسائل الشيعة ١٠ : ٥٤٣ ، كتاب الاعتكاف ب ٤ ح ١ .

مسألة ٤: لابد من كون الأيام متصلة ، ويدخل الليلتان المتوسطتان كما مر ، فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام منفصلة أو من دون الليلتين ، لم ينعقد إن كان المنذور الاعتكاف الشرعي . وكذا لو نذر اعتكاف يوم أو يومين مقيداً بعدم الزيادة . نعم ، لو لم يقته به صح ووجب ضم يوم أو يومين<sup>١</sup> .

ضرورة جواز الخروج في اليومين الأولين ولو مع عدم اشتراط ، فتدبر . ثم إن الرواية تدل على وجوب الإتمام بالإضافة إلى اليوم الثالث الأول ، وأما اليوم السادس فقد عرفت<sup>(١)</sup> دلالة موثقة أبي عبيدة على أنه إن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام ، فالدليل بالنسبة إلى الثالث الأول والثالث الثاني يدل على لزوم الإتمام . وأما بالنسبة إلى الثالث الثالث وما بعده فيبني على إلغاء الخصوصية ، ومقتضى الاحتياط الوجوبي - كما في المتن - عدم الجواز ، فتدبر .

١- قد تقدم في الأمر الرابع من شروط الاعتكاف أنه قد ورد في الروايات: أن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام ، وظاهرها كما هو المرتكز عند المسترعة ثلاثة أيام متصلة ، وهو الوجه في دخول الليلتين المتوسطتين . وعليه : فإذا نذر الاعتكاف الشرعي فلا بد في الوفاء من الاعتكاف ثلاثة أيام متصلة مع دخول الليلتين .

ولو نذر اعتكاف ثلاثة أيام منفصلة لا ينعقد النذر؛ لأن الاعتكاف الشرعي عبارة عما ذكرنا . نعم ، لو كان المراد هو مجرد اللبس في المسجد لا بعنوان الاعتكاف ، نظراً إلى رجحان المكث في المسجد ، فعلى فرض الراجحية لا ينعقد

مسألة ٥: لو نذر اعتكاف شهر يجزئه ما بين الهلالين وإن كان ناقصاً ، لكن يضم إليه حينئذ يوماً على الأحوط<sup>١</sup> .

مسألة ٦: يعتبر في الاعتكاف الواحد وحدة المسجد ، فلا يجوز أن يجعله في المسجدين ولو كانا متصلين ، إلا أن يعدّ مسجداً واحداً ، ولو تعذر إتمام الاعتكاف في محلّ النية - لغوف أو هدم ونحو ذلك - بطل ، ولا يجزئه إتمامه في جامع آخر<sup>٢</sup> .

نذر الاعتكاف ، ولا يترتب عليه أحكامه التي ستجيء إن شاء الله تعالى . وهكذا لو نذر اعتكاف يوم أو يومين مقيّداً بعدم الزيادة . نعم ، لو لم يكن هناك تقييد يصحّ النذر ويجب اعتكاف ثلاثة أيّام لأقلّ ، فيجب ضمّ يوم أو يومين ، فتدبر .

١- قد عرفت أنّه لا يعتبر حدّاً لأكثر من ثلاثة أيّام في الاعتكاف ، فيجوز نذر اعتكاف شهر ، وحيث إنّ الشهر في الشرع عبارة عمّا بين الهلالين ، كما في رمضان وغيره ، فيكفي في الوفاء بالنذر اعتكاف شهر وإن كان ناقصاً بواحد ، لكن نظراً إلى ما تقدّم في السابق من أنّ مقتضى الاحتياط بعد السادس تكميل الثلاثة ، يضمّ إليه يوماً هنا ليكمل الثالث العشر ، كما لا يخفى .

٢- لأنّ الظاهر من النصوص الواردة في الاعتكاف بحكم الانصراف وحدة محلّه من المسجد ، كما حكى عن الجواهر<sup>(١)</sup> . وربما يقال<sup>(٢)</sup> بأنّه مع الغض عن الانصراف يمكن الاستدلال لذلك بإطلاق طائفة من الروايات :

(١) جواهر الكلام ١٧ : ١٧١ .

(٢) المستند في شرح العروة ٢٢ : ٤٢٨ .



مسألة ٧: سطوح المساجد وسراييبها ومحاريبها من المساجد ، فحكمها حكمها ما لم يُعلم خروجها ، بخلاف ما أضيف إليها كالدلهيز ونحوه ؛ فإنها ليس منها ما لم يُعلم دخولها وجعلها منها ، ومن ذلك بقعته مسلم بن عقيل رضي الله عنه وهانئ رضي الله عنه ؛ فإن الظاهر أنهما خارجان عن مسجد الكوفة<sup>١</sup> .

منها: ما دلّ على أنّ من خرج من المسجد لحاجة لزمه الرجوع بعد القضاء إلى مجلسه<sup>(١)</sup> ، فلو جاز الاعتكاف في مسجد آخر حينئذ لم يلزمه الرجوع إلى الأول . ومنها: ما دلّ على أنّ من خرج من المسجد لحاجة فحضر وقت الصلاة لا يجوز له أن يصلي في غير مكة إلا في المسجد الذي سمّاه<sup>(٢)</sup> ؛ أي اعتكف فيه . وهذا من دون فرق بين صورتي الاتصال وعدمه ، مع ما في صورة الانفصال من عدم تحقق عنوان الخروج لحاجة غالباً .

بقي الكلام في هذه المسألة فيما لو تعذّر إتمام الاعتكاف لخوف أو هدم ؛ فإنّ الظاهر حينئذ بطلان الاعتكاف ؛ وذلك لفرض التعذّر وعدم التمكن العرفي من الإتمام ، وقد مرّ في صدر المسألة اشتراط وحدة المكان ، فلا مجال لاحتمال جواز الإتمام في مسجد آخر كما عن الجواهر<sup>(٣)</sup> . وحينئذ فإذا لم يكن الاعتكاف واجباً معيّناً - أي مندوراً في أيام مخصوصة - لا يجديهِ هذا الاعتكاف ، وإن كان واجباً معيّناً بالمعنى المذكور وجب الاستثناف والقضاء في مسجد آخر - أو في هذا المسجد - بعد رفع التعذّر ظاهراً .

١- لا إشكال في لزوم إحراز المسجديّة في جواز الاعتكاف فيه ، وعليه :

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٩-٥٥١ ، كتاب الاعتكاف ب ٧ .

(٢) وسائل الشيعة ١٠: ٥٥١-٥٥٢ ، كتاب الاعتكاف ب ٨ .

(٣) جواهر الكلام ١٧: ١٧١ .

مسألة ٨: لو عتِن موضعاً خاصاً من المسجد محلاً لاعتكافه لم يتعين ، ويكون قصده لغواً حتى فيما لو عتِن السطح، دون الأسفل أو العكس ، بل التعيين ربما يورث الإشكال في الصحة في بعض الفروض<sup>١</sup> .

فسطوح المساجد وسراديبها ومحاريبها من المساجد ما لم يعلم خروجها ، وبالإضافة إلى الفضاء غير المسقف من المسجد ، فالمساجد فيها مختلفة ، ففي بعضها تكون جزءاً من المسجد ، وفي بعضها خارجاً .

وبالجملة : فاللازم إحراز المسجدية . ومنه يعلم خروج مثل الدهليز مما أضيف إلى المسجد ولم يعلم الدخول في المسجد وجعله منه .

ونسب إلى الشهيد<sup>(١)</sup> بطلان الاعتكاف وتحقيق الخروج من المسجد - لا الحاجة - بالصعود على السطح ، ولعلّ مورد نظره صورة العلم بخروج السطح عن عنوان المسجدية ، وإلا فلا وجه لذلك حتى في صورة الشك ؛ لأن الظاهر ثبوت الجزئية بنظر العرف . ثم إنّ من المواضع الخارجة عن عنوان المسجد بقعي مسلم بن عقيل عليه السلام وهاتين عروة عليه السلام ، الواقعتين في جنب مسجد الكوفة ؛ فإن وقوعهما في جنبه لا يقتضي الحكم بكونهما من المسجد ، كما هو واضح .

١- لأن محلّ الاعتكاف هو جميع المسجد الذي اعتكف فيه ؛ لأنّ الجميع من المساجد الأربعة أو المسجد الجامع فرضاً ، ولا أثر لتعيينه موضعاً خاصاً من المسجد ؛ من دون فرق بين أن يكون تعيين المحلّ الخاص لأجل كونه أقرب بشؤونه ومقاصده ، أو لأجل كونه مؤثراً في زيادة الأجر ، بل في المتن : أن التعيين ربما يورث الإشكال في الصحة فيما لو كان التعيين لأجل تحيُّله عدم صحة الاعتكاف إلا

(١) الدروس الشرعية ١: ٣٠٠ ، جواهر الكلام ١٧: ١٧٤ ، مستمسك العروة ٨: ٥٦٩ .

**مسألة ٩:** من الضروريّات المبيحة للخروج إقامة الشهادة وعبادة المريض إذا كان له نحو تعلق به ، حتّى يعدّ ذلك من الضروريّات العرفيّة . وكذا الحال في تشييع الجنازة ، وتشيع المسافرين ، واستقبال القادم ، ونحو ذلك وإن لم يتعيّن عليه شيء من ذلك . والضابط : كلّ ما يلزم الخروج إليه عقلاً أو شرعاً أو عادة من الأمور الواجبة أو الراجحة ؛ سواء كانت متعلّقة بأُمور الدنيا أو الآخرة ، حصل ضرر بترك الخروج أو لا .

نعم ، الأحوط مراعاة أقرب الطرق والاقتصار على مقدار الحاجة والضرورة ، ويجب أن لا يجلس تحت الظلال مع الإمكان ، والأحوط عدم الجلوس مطلقاً إلّا مع الضرورة ، بل الأحوط أن لا يمشی تحت الظلال وإن كان الأقوى جوازه . وأمّا حضور الجماعة في غير مكّة المعظّمة فمحلّ إشكال<sup>١</sup> .

في المحلّ المعيّن ؛ لاستلزامه التشريع ؛ لما عرفت من أنّه لا فرق في الصّحّة بين أبعاض المسجد الذي يصحّ فيه الاعتكاف .

١- قد تقدّم البحث في هذه المسألة في الأمر السابع من شروط الاعتكاف ، وعرفت أنّ الأمر المبيح للخروج عن المسجد - بعد كون الاعتكاف موجباً لاستدامة اللبث في المسجد - هو ما يلزم الخروج إليه عقلاً أو شرعاً أو عادة من الأمور الواجبة أو الراجحة ؛ سواء كانت متعلّقة بأُمور الدنيا أو الآخرة . نعم ، قد ورد النصّ على جواز عبادة المريض ومثلها<sup>(١)</sup> .

والذي ينبغي بيانه هنا أنّ مقتضى الاحتياط الوجوبي مراعاة أقرب الطرق والاقتصار على مقدار الحاجة والضرورة ، كما أنّ في صحیحة داود بن سرحان

(١) وسائل الشيعة ١٠: ٥١٩، كتاب الاعتكاف ب ٧ ح ٢ وغيره .

مسألة ١٠: لو أجنب في المسجد وجب عليه الخروج للاغتسال إذا لم يمكن إيقاعه فيه بلالبت وتلويث ، وقد مرّ حكم المسجدين ، ولو ترك الخروج بطل اعتكافه من جهة حرمة لبثه<sup>(١)</sup>.

المتقدمة<sup>(٢)</sup> في الأمر السابع النهي عن القعود تحت الظلال حتى العود إلى مجلسه ، لكن احتياط وجوباً بعدم الجلوس مطلقاً ؛ أي ولو غير تحت الظلال ؛ لمنافاته لحقيقة الاعتكاف ، كما أنه احتياط استحباباً بعدم المشي تحت الظلال وإن قوى جوازه ؛ وذلك لدلالة الصحيحة المشار إليها على أن المنهي هو عنوان القعود تحت الظلال ، كما لا يخفى .

ثم إنك عرفت أنه لا مجال للحكم بمجاوز الخروج عن المسجد لحضور الجماعة المنعقدة في محل آخر ؛ لأنه ليس من الحاجة الملحة أو التي لا بد منها . نعم ، هنا روايات في استثناء مكة المعظمة غير صافية الدلالة ، وإن جعل صاحب الوسائل في عنوان الباب قوله : «ولا الصلاة في غير مسجده إلا بمكة»<sup>(٣)</sup> ، فراجع .

١- قد تقدّم البحث عن هذه المسألة في ذيل الأمر السابع من الأمور المعتبرة في الاعتكاف ، والذي أضيف هنا أنه لو ترك الجنب - أي بالجنباء غير الاختيارية كالاحتلام مثلاً - الخروج من المسجد بطل اعتكافه من جهة حرمة لبثه ، وليس هذا من شبه مصاديق اجتماع الأمر والنهي ، الذي حققنا في الأصول جوازه ، وحكمنا بصحة المجمع إذا كان عبادة<sup>(٤)</sup> ، فتدبر .

(١) في ص ٣٥٧ .

(٢) وسائل الشريعة ١٠ : ٥٥١-٥٥٢ ، كتاب الاعتكاف ب ٨ .

(٣) سيري كامل در اصول فقه ٦ : ٦١٤-٦٢٠ .

مسألة ١١: لو دفع من سبق إليه في المسجد وجلس فيه ، فلا يبعد عدم بطلان اعتكافه . وكذا لو جلس على فراش مغصوب ، كما لا إشكال في الصحة لو كان جاهلاً بالغصب أو ناسياً . ولو فرش المسجد بتراب أو آجر مغصوب ، فإن أمكن التحرز عنه وجب ، ولو عصي فلا يبعد الصحة ، وإن لم يمكن فلا يترك الاحتياط بالاجتناب عنه<sup>(١)</sup> .

### ١- في هذه المسألة فروع:

الأول: لو دفع من سبق إليه في المسجد وجلس فيه ، ففي المتن نفي البعد عن عدم بطلان الاعتكاف ، وقد صرح السيّد في العروة بأن الأقوى بطلان اعتكافه<sup>(١)</sup> ، والمسألة مبتنية - كما أُفيد<sup>(٢)</sup> - على أن السابق في المسجد الشاغل لجزء منه للصلاة أو الاعتكاف أو غيرهما ، هل هو ذو حقّ بالإضافة إليه بحيث لا يجوز التصرف فيه إلا بإذنه ، كما في الأملاك المتعلقة لحقّ الغير ، فعلى هذا يكون المكث والتصرف محرماً فلا ينعقد الاعتكاف ، أو أنه لا يستفاد من الأدلة ثبوت الحقّ بهذا المعنى ، بل الثابت حرمة المزاحمة ، وأما بعدها فالمكان باقٍ على الإباحة للجميع ؟ فاللزام ملاحظة الأدلة .

### فنقول: الروايات الواردة في المقام ثلاث:

إحداها: مرسله محمد بن إسماعيل ، عن بعض أصحابه ، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: من سبق إلى موضع فهو أحقّ به يومه وليلتنه<sup>(٣)</sup> .

(١) العروة الوثقى ٢: ٧٨ مسألة ٢٥٩٦ .

(٢) المفيد هو السيّد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٤٤ .

(٣) الكافي ٤: ٥٤٦ ح ٣٣ ، تهذيب الأحكام ٦: ١١٠ ح ١٩٥ ، كامل الزيارات: ٥٤٧ ب ١٠٨ ح ٨٣٩ ، وعنهما

ولكنّها ضعيفة سنداً ودلالة؛ لعدم التزام أحد بأحقّية هذا المقدار إلّا في بعض الفروض؛ ضرورة أنّه لم يلتزم أحد بأنّ من سبق إلى موضع من المسجد لأن يصلي فيه جماعة أو فرادى، فهو أحقّ به يوماً وليلاً. نعم، لو كان شاغلاً له في جميع المدة المزبورة فهو أحقّ به.

ثانيتهما: رواية طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: سوق المسلمين كمسجدهم، فمن سبق إلى مكان فهو أحقّ به إلى الليل، الحديث<sup>(١)</sup>. والظاهر أنّ التشبيه إنّما هو في خصوص ثبوت الأولوية وأحقّيتها. وأمّا جعل الغاية الليل، فهو ينحصر بالسوق الذي يكون المتعارف فيه التكتسب في مجموع النهار والانتهاه إلى الليل، فلا دلالة للرواية على ثبوت هذه الغاية في المسجد أيضاً، فالرواية تامة من حيث الدلالة بهذا المقدار. وأمّا من حيث السند فوثقة ظاهراً.

ثالثتهما: مرسلة ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سوق المسلمين كمسجدهم؛ يعني إذا سبق إلى السوق كان له مثل المسجد<sup>(٢)</sup>.

واعتبارها من حيث السند مبنيّ على القول باعتبار مراسيل ابن أبي عمير، كما ذهب إليه الشيخ الطوسي رحمه الله في كتاب العدة<sup>(٣)</sup>، وأمّا على القول بعدم الاعتبار

→ رسائل الشيعة ٥: ٢٧٨، كتاب الصلاة، أبواب أحكام المساجد ب ٥٦ ح ١، ر ج ١٤: ٥٩٢، كتاب الحج، أبواب المزار ب ١٠٢ ح ١.

(١) الكافي ٥: ١٥٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٧: ٩ ح ٣١، الفقيه ٣: ١٢٤ ح ٥٤٠، وعنها رسائل الشيعة ٥: ٢٧٨، كتاب الصلاة، أبواب أحكام المساجد ب ٥٦ ح ٢.

(٢) الكافي ٥: ١٥٥ ح ٢، وعنه رسائل الشيعة ١٧: ٤٠٦، كتاب التجارة، أبواب أداب التجارة ب ١٧ ح ٢.

(٣) العدة في أصول الفقه ١: ١٥٤.

كسائر المراسيل، فالرواية لا تكون حجة كما اختاره بعض الأعلام<sup>(١)</sup>.  
إذا عرفت الروايات الواردة في المقام، فاعلم أنه لا إشكال في أن القدر المتيقن من الدلالة ثبوت حق الأولوية بنحو لا يجوز المزاحمة. وأما عدم جواز التصرف إلا بالإذن كما في الأملاك، فالظاهر عدم دلالة الرواية عليه بعد الاحتياج إلى مؤنة زائدة. ومنه يعلم وجه نفي البعد عن الصحة في المتن؛ فإن المزاحمة المنهية لا ترتبط بصحة العبادة بعد عدم إضافة المكان إلى شخص خاص.

الثاني: لو جلس على فراش مغصوب فهو كالفرع السابق؛ فإن حرمة الجلوس على الفراش المغصوب أمر، والمكث الذي به قوام الاعتكاف أمر آخر وإن كان الأمران متلازمين في الخارج؛ فإن اتحاد العنوانين فيه لا يوجب السراية فضلاً عن التلازم، كما حقق في محله.

وقد نفى الإشكال عن الصحة فيما لو كان جاهلاً بالغصب أو ناسياً، والدليل عليه عدم ثبوت الحرمة مع أحد العنوانين. نعم، ربما يقيّد بما إذا كان الناسي غير الغاصب. وأما إذا كان الناسي هو شخص الغاصب؛ فإنه لا يرتفع الحكم معه؛ لاستناده إلى سوء الاختيار، والتحقيق في محله.

الثالث: لو فرش المسجد بتراب مغصوب أو آجر كذلك، فقد فصل فيه في المتن بين صورة إمكان التحرز عنه، فأوجب ذلك، ونفى البعد عن الصحة في صورة العصيان، وصورة عدم إمكان التحرز عنه، فنهى عن ترك الاحتياط بالاجتناب عنه. أقول: أمّا الوجه في الوجوب في صورة إمكان التحرز، فواضح. وأمّا نفي البعد عن الصحة في صورة العصيان؛ فلما ذكرنا من عدم الاتحاد. وأمّا الوجه في النهي عن

مسألة ١٢: لو طال الخروج في مورد الضرورة - بحيث انمحت صورة الاعتكاف - بطل<sup>١</sup>.

مسألة ١٣: يجوز للمعتكف أن يشترط حين النية الرجوع عن اعتكافه متى شاء ؛ حتى اليوم الثالث لو عرض له عارض وإن كان من الأعذار العرفية العادية ؛ كقدوم الزوج من السفر ، ولا يختص بالضرورات التي تبيح المحظورات ، فهو بحسب شرطه إن عاقاً فعام ، وإن خاصاً فخاص . وأما اشتراط الرجوع بلا عروض عارض فمحل إشكال بل منع .

ويصح للنادر اشتراط الرجوع عن اعتكافه لو عرضه عارض في نذره ؛ بأن

ترك الاحتياط بالاجتناب في صورة عدم إمكان التحرز؛ لأنه ليس من مصاديق الاضطرار ، بل كما في العروة<sup>(١)</sup> لو توقّف على الخروج من المسجد خرج ولو فرض أنّ التراب أو الأجر المغصوب قد خرج عن المألّية وصار في حكم التالف . ولذا يجب على الغاصب التدارك بالمثل ، إلّا أنّ ذلك لا يوجب جواز التصرف للغاصب أو مثله ، مع ثبوت حقّ المالك وعدم زواله بوجه ، كما لا يخفى .

١- ضرورة أنّ اللازم بقاء صورة العمل وعدم انمائها ، وجواز الخروج لأجل الضرورة - كما هو المفروض - لا يوجب صحّة الاعتكاف كما في باب الصلاة ؛ فإنّه لو مشى في أثنائها عدواً لخوف حصل له من عدوٍّ أو عقرب مثلاً ؛ فإنّه يجوز بل يجب له العدو في هذه الحالة ، إلّا أنّ ذلك لا يوجب صحّة صلاته بعد انمحاء صورتها ، كما لا يخفى .



يقول: لله عليّ أن أعتكف بشرط أن يكون لي الرجوع عند عروض كذا مثلاً، فيجوز الرجوع، ولا يترتب عليه إثم ولا حنث ولا قضاء، ولا يترك الاحتياط بذكر ذلك الشرط حال الشروع في الاعتكاف أيضاً، ولا اعتبار بالشرط المذكور قبل نية الاعتكاف ولا بعدها، ولو شرط حين النية ثم أسقط شرطه فالظاهر عدم سقوطه<sup>(١)</sup>.

١- هذه المسألة في الجملة مما لا إشكال فيها<sup>(١)</sup>، والعمدة من الروايات الواردة صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا اعتكف يوماً ولم يكن اشتراط فله أن يخرج ويفسخ الاعتكاف<sup>(٢)</sup>، وإن أقام يومين ولم يكن اشتراط فليس له أن يفسخ (ويخرج)<sup>(٣)</sup> اعتكافه حتى تمضي ثلاثة أيام. وقد رواها المشايخ الثلاثة<sup>(٤)</sup>. ويستفاد منها أمران:

أحدهما: أن الاشتراط يؤثر في عدم جواز الرجوع حتى في اليومين الأولين، والمقصود منه اشتراط الاستمرار وعدم الفسخ.

ثانيهما: أن الاشتراط يؤثر في جواز الفسخ والخروج حتى بالإضافة إلى اليوم الثالث الذي يجب البقاء فيه مع قطع النظر عن الاشتراط، والمقصود اشتراط

(١) رياض المسائل ٥: ٥١٩، مستند الشيعة ١٠: ٥٦٥، جواهر الكلام ١٧: ١٩٢-١٩٧، مستمك العروة ٨: ٥٨١، المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٦٤.

(٢) في التهذيب ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٩ والاستبصار ٢: ١٢٩ ح ٤٢١ والفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٦: اعتكافه.

(٣) كذا في الوسائل ٧: ٤٠٤، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الرئائي الشيرازي، ولكن في الكافي ٤: ١٧٧ ح ٣ والفقيه والوسائل ١٠: ٥٤٣ طبع مؤسسة آل البيت عليه السلام وأن يفسخ اعتكافه، وفي التهذيب والاستبصار: «أن يخرج ويفسخ اعتكافه».

(٤) تقدّم في ص ٣٦٣.

الفسخ والخروج، فما عن الشيخ رحمته الله<sup>(١)</sup> من منع تأخير الاشتراط بالنسبة إلى اليوم الثالث، يخالف للرواية جداً. نعم، في اليومين الأولين يجوز الفسخ والخروج مطلقاً؛ أي من دون عذر وبدون اشتراط كما مرّ، وقلنا هناك. وأمّا اليوم الثالث، فمقتضى الصحيحة الجواز مع الاشتراط، وأمّا بدونه فلا.

نعم، قد عرفت<sup>(٢)</sup> جواز الخروج غير الماحي لصورة الاعتكاف في مطلق الأعذار العقلية والعرفية والعادية، ولا إشكال في تأخير الاشتراط بالنسبة إلى اليوم الثالث، فيما إذا اشترط الخروج مع عروض عارض ولو لم يكن من تلك الأعذار. وأمّا تأخير الاشتراط في الجواز ولو بدون عروض عارض، فقد صرح بجوازه السيّد في العروة<sup>(٣)</sup>، والمستفاد من شرحها<sup>(٤)</sup> التمسك بإطلاق الاشتراط في ذلك، مع أنّه لا يكون في مقام البيان حتّى يمكن التمسك بإطلاقه، ولعلّه لذا استشكل الماتن رحمته الله في ذلك، بل جعله محلّ منع. ويؤيد الاختصاص روايتان:

إحدهما: صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله رحمته الله في حديث قال: وينبغي للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط الذي يحرم<sup>(٥)</sup>. وظاهر أنّ المحرم يشترط الإحلال مع العذر، وأن يتحلّل عندما حبسه الله.

ثانيتهما: موثقة عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله رحمته الله في حديث قال: واشترط على

(١) المبسوط ١: ٢٨٩.

(٢) في ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٣) العروة الوثقى ٢: ٨٠ مسألة ٢٥٩٩.

(٤) المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٦٥.

(٥) الكافي ٤: ١٧٧ ح ٢، الفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٥، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٦، الاستبصار ٢: ١٢٨ ح

٤١٨، وعنهما رسائل الشبهة ١٠: ٥٥٢، كتاب الاعتكاف ب ٩ ح ١.

ربك في اعتكافك - كما تشترط في إحرامك - أن يحلّك من اعتكافك عند عارض  
 إن عرض لك من علّة تنزل بك من أمر الله تعالى<sup>(١)</sup>.  
 ثم إنّه لو تعلّق النذر بالاعتكاف المشروط ، فالظاهر صحّة هذا النذر لمشروعيّة  
 الاشتراط في نفسه . وعليه : فلا يترتب على هذا النذر عند عروض العارض إثم  
 على مخالفته ، ولا قضاء ولا كفارة .  
 ثم إنّ الظاهر والقدر المتيقن أنّ محلّ الاشتراط هي النية حال الاعتكاف ،  
 فلا اعتبار به بعد الشروع ولا قبل الاعتكاف . نعم ، ينبغي التقييد بما إذا لم يكن  
 الاشتراط مبنياً عليه الاعتكاف ، بل كان حال النية غافلاً أو غير مشروط ، كما أنّه  
 لا اعتبار به بعد الشروع في الاعتكاف قطعاً . نعم ، لو شرط حين النية ثم أسقط  
 شرطه حال الاعتكاف ، فالظاهر عدم سقوطه . وقد احتاط في العروة<sup>(٢)</sup> استحباباً  
 بترتيب آثار السقوط من الإتمام بعد إكمال اليومين .

(١) الاستبصار ٢: ١٢٩ ح ٤١٩ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٩ ح ٨٧٨ ، وعنهما وسائل الشيعة ١٠: ٥٥٣ ، كتاب  
 الاعتكاف ب ٩ ح ٢ .

(٢) العروة الوثقى ٢: ٨٠ مسألة ٢٥٩٩ .

## القول في أحكام الاعتكاف

يحرم على المعتكف أمور :

منها: مباشرة النساء بالجماع وباللمس والتقبيل بشهوة، بل هي مبطلّة للاعتكاف ، ولا فرق بين الرجل والمرأة، فيحرم ذلك على المعتكفة أيضاً<sup>(١)</sup>.

---

١- لا إشكال ولا خلاف في حرمة هذا الأمر في الجملة ، بل الإجماع عليه<sup>(٢)</sup>، والأصل في ذلك قوله - تعالى - : ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنّ النهي عن المباشرة لهنّ إنّما هو باعتبار الاعتكاف، وقيد « في المساجد » ناظر إلى الاعتكاف الشرعي، ولا شبهة في أنّ المسلم من المباشرة هو الجماع؛ من دون فرق بين القبل والدبر، ولكنها هل تختصّ بالجماع، كما أنّه قد استظهر منها عرفاً، أو يعمّ اللمس والتقبيل، سيّما إذا كانا بشهوة، أو يعمّ مطلق المخالطة والمحادثة؟ لا يبعد أن يقال بأنّ مقتضى الإطلاق هو الشمول للجميع، وخروج اللمس والتقبيل سيّما المخالطة والمحادثة إنّما هو لقيام الدليل

---

(١) رياض المسائل ٥: ٥٢٣، مستند الشيعة ١٠: ٥٦٧، جواهر الكلام ١٧: ١٩٩، مستمك المروءة ٨: ٥٨٦،

المستند في شرح المروءة ٢٢: ٤٧٧.

(٢) سورة البقرة ٢: ١٨٧.

في مقابل الإطلاق، واللازم الرجوع إليه في موارد الشك وعدم قيام الدليل، كما في نظائره.

والروايات الواردة في هذا المجال مختلفة:

منها: ما ورد في الجماع من دون أن يكون له دلالة على حكم غير الجماع نفيًا وإثباتًا.

كموثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ فقال (قال خ ل): هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان<sup>(١)</sup>.

وموثقة الأخرى - التي جعلت رواية مستقلة مع أنه من الواضح اتحادها مع هذه الرواية وعدم التعدد - عنه عليه السلام قال: سألته عن معتكف واقع أهله؟ قال: عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان<sup>(٢)</sup>.

وموثقة الحسن بن الجهم، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن المعتكف يأتي أهله؟ فقال: لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف<sup>(٣)</sup>.  
وغير ذلك من الروايات الواردة في هذا المجال<sup>(٤)</sup>.

ومنها: ما دلّ على عدم اعتزاله عليه السلام النساء في حال الاعتكاف؛ وهي صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأخير اعتكف

(١) الفقيه ٢: ١٢٣ ح ٥٣٤، الكافي ٤: ١٧٩ ح ٢، تهذيب الأحكام ٤: ٢٩١ ح ٨٨٦، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٣، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٧، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٢، وقد تقدّمت في ص ١٦٢-١٦٣ و ٣١٧.

(٢) تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٢ ح ٨٨٨، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٥، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٧، كتاب الاعتكاف ب ٦ ح ٥.

(٣) الكافي ٤: ١٧٩ ح ٣، الفقيه ٢: ١٢٣ ح ٥٣٧، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٥، كتاب الاعتكاف ب ٥ ح ١.

(٤) وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٥-٥٤٧، كتاب الاعتكاف ب ٥ و ٦.

في المسجد، وضربت له قبة من شعر، وشمر المئزر، وطوى فراشه. فقال بعضهم: واعتزل النساء؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام، «أما اعتزال النساء فلا»<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن الجمع بين قوله عليه السلام: «طوى فراشه» وبين عدم اعتزاله النساء، هو أن المراد بالأول هو ترك الجماع، كقوله عليه السلام: «الولد للفراش»<sup>(٢)</sup>، والمراد بالثاني هو غيره من المجالسة والمخالطة مع النساء.

وبهذا يتحقق الجمع بين هذه الرواية، وبين الآية والروايات المتقدمة، ونتيجة الجمع أنه لا إشكال في حرمة الجماع في حال الاعتكاف. وأما اللمس والتقبيل بشهوة، فالظاهر دلالة الآية على حرمتها. وأما غيرها فقد قام الدليل على جوازها.

ثم إن الظاهر أن الجماع في حال الاعتكاف قبلاً أو دبراً يوجب بطلان الاعتكاف، كما يظهر من تشبيهه بالإفطار في رمضان، كما أن الظاهر أنه لا فرق بين الرجل والمرأة من هذه الجهة. ويدل عليه صريحاً ذيل صحيحة الحلبي المشتملة على قوله عليه السلام: واعتكاف المرأة مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

وأصرح من ذلك صحيحة أبي ولاد الحنات قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائباً، فقدم وهي معتكفة بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها، فتهيت لزوجها حق واقعها؟ فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها، فإن عليها

(١) الكافي ٤: ١٧٥ ح ١، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٧ ح ٨٦٩، الاستبصار ٢: ١٣٠ ح ٤٢٦، الفقيه ٢: ١٢٠ ح ٥١٧، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٥، كتاب الاعتكاف ب ٥ ح ٢.

(٢) وسائل الشيعة ٢١: ١٧٣-١٧٥، كتاب النكاح، أبواب نكاح العبد والإمام ب ٥٨ وغيره.

(٣) الكافي ٤: ١٧٨ ح ٣، الفقيه ٢: ١٢٢ ح ٥٢٩، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٨ ح ٨٧١، وعن وسائل الشيعة ١٠: ٥٤٩، كتاب الاعتكاف ب ٧ ح ٢.

ومنها: الاستمناء على الأحوط<sup>(١)</sup>.

ما على المظاهر<sup>(٢)</sup>؛ فإنها ظاهرة في أن الموجب لثبوت كفارة الظهار هو الوقوع حال الاعتكاف، لا بمجرد الخروج من المسجد.

١- وجه الاحتياط عدم التعرض له في أدلة أحكام الاعتكاف، وإنما وقع التعرض له في بابي الإحرام والصيام.

ولكنه ذكر بعض الأعلام<sup>(٣)</sup> أنه يمكن استفادة الحكم على سبيل العموم بحيث يشمل المقام من موثقة سماعة قال: سألت عن رجل لزق بأهله فأنزل؟ قال: عليه إطعام ستين مسكيناً، مدة لكل مسكين<sup>(٤)</sup>؛ نظراً إلى أنه ليس المراد أن مجرد اللزوق بالأهل ثم الإنزال موجب للزوم الكفارة، بل المراد أن كل مورد كان الجماع موجباً للكفارة، فالاستمناء بمنزلته في أصل الإيجاب. ومن الواضح أن الجماع حال الاعتكاف موجب لها كما سيجيء<sup>(٥)</sup>، فالاستمناء أيضاً كذلك.

وأنا أقول: إن لزوم الكفارة وإن كان غير ملازم للحرمة - كما عرفت<sup>(٦)</sup> في بعض موارد إحرام الحج - إلا أن الظاهر استفادة الحرمة من الموثقة، كالجماع المحرم في حال الاعتكاف، ولا أقل من الالتزام بالاحتياط كما في المتن والعروة<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدمت في ص ٣١٨.

(٢) المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٨٢.

(٣) تهذيب الأحكام ٤: ٣٢٠ ح ٩٨٠، وعنه رسائل الشيعة ١٠: ٤٠، كتاب الصوم، أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٤ ح ٤.

(٤) في ص ٣٨٥.

(٥) تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج ٣: ٣٠٢ وج ٤: ٧٧.

(٦) العروة الوثقى ٢: ٨١، الأمر الثاني.

ومنها: شَمّ الطيب والريحان متلذّذاً ، ففاقد حاسة الشَمّ خارج<sup>١</sup> .

ومنها: البيع والشراء ، والأحوط ترك غيرهما أيضاً من أنواع التجارة ، كالصلح والإجارة وغيرهما ، ولو أوقع المعاملة صحت وترتب عليها الأثر على الأقوى . ولا بأس بالاستغفار بالأُمُور الدنيوية من أصناف المعاش حتى الغيطة والنساجة ونحوهما وإن كان الأحوط الاجتناب . نعم ، لا بأس بها مع الاضطرار ، بل لا بأس بالبيع والشراء إذا امتت الحاجة إليهما للأكل والشرب ، مع عدم إمكان التوكيل ، بل مع تعذّر النقل بغير البيع والشراء أيضاً<sup>٢</sup> .

١- والأصل في هذا الأمر ما رواه أبو عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : المعتكف لا يشمّ الطيب ، ولا يتلذّذ بالريحان ، ولا يماري ، ولا يشتري ولا يبيع ... الحديث<sup>(١)</sup> ، وقد رواه المشايخ الثلاثة ، والنهي عن الشَمّ يوجب خروج من كان فاقداً لحاسة الشَمّ كما في المتن ، وهل يعتبر التلذّذ - كما هو ظاهر المتن - أو أن التلذّذ معتبر في خصوص الريحان ، كما هو عنوان المنهْي عنه في الرواية ؟ الظاهر الانصراف إلى صورة الالتذاذ ، كما ربما يقال<sup>(٢)</sup> : إن الظاهر عرفاً من إضافة الشَمّ إلى الطيب رعاية الوصف العنواني ، فشَمّ الطيب لا للالتذاذ بل لفرض الاختبار ونحوه خارج أيضاً ، فتدبر .

٢- والأصل في هذا الأمر ما تقدّم في الأمر السابق من رواية أبي عبيدة الدالة على النهي عن البيع والشراء للمعتكف ، وهل يختصّ الحكم بالعنوانين ، فلا تشمل

(١) الكافي ٤: ١٧٧ ح ٤ ، الفقيه ٢: ١٢١ ح ٥٢٧ ، تهذيب الأحكام ٤: ٢٨٨ ح ٨٧٢ ، الاستبصار ٢: ١٢٩ ح ٤٢٠ ، وعنها وسائل الشيعة ١٠: ٥٥٣ ، كتاب الاعتكاف ب ١٠ ح ١ .

(٢) القائل هو السيّد الخوئي رحمته الله في المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٨٤ .



ومنها: الجدل على أمر ديني أو ديني إذا كان لأجل الغلبة وإظهار الفضيلة ، فإن كان بقصد إظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ فلا بأس به ، والأحوط للمعتكف اجتناب ما يجتنبه المحرم ، لكن الأقوى خلافه ، خصوصاً لبس المخيط وإزالة الشعر وأكل الصيد وعقد النكاح ، فإن جميع ذلك جائز له <sup>١</sup>.

الرواية مثل الصلح والإجارة ونحوهما من أنواع التجارة ؟ احتاط في المتن لزوماً بترك غيرهما أيضاً ، ولعله يحتمل قوياً أن يكون العنوانان للإشارة إلى مطلق التجارة ، وأن ذكرهما من باب كونهما من أظهر مصاديق التجارة ، كما لا يبعد . ثم إنه قوى في المتن أنه لو أوقع المعاملة صحّت وترتب عليها الأثر ، ولعل الوجه فيه أن النهي المتعلق بهما ليس للإرشاد إلى الفساد ، كما هو الغالب في النواهي المتعلقة بالعبادات أو المعاملات ، بل النهي هنا كالنهي المتعلق بالبيع وقت النداء في قوله - تعالى - : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلا مجال للمناقشة في الصحة والتأثير في التمليك والتملك .

نعم ، احتاط استحباباً بترك الاشتغال بالأموال الدنيوية من أصناف المعاش ، حتى الخياطة والنساجة ونحوهما ؛ وذلك لعدم صدق عنوان التجارة عليها بوجه ، بل في المتن أنه « لا بأس بالبيع والشراء إذا مسّت الحاجة إليهما للأكل والشرب » بحيث يصير معطلاً لهما مع عدم البيع والشراء ؛ وذلك لانصراف الرواية الدالة على النهي عن هذا النحو من البيع والشراء . نعم ، حيث إنّ الضرورات تتقدّر بقدرها ، فاللازم الحكم بعدم البأس مع عدم إمكان التوكيل ، بل مع تعدّر النقل بغير البيع والشراء ؛ لأنّ الضرورة لا تكون حينئذٍ في فعله الخاص غير المتعدّر ، فتدبر .

١- الأصل في هذا الأمر أيضاً صحيحة أبي عبيدة المتقدمة الدالة على النهي عن

المهارة، وقد فسره السيّد في العروة<sup>(١)</sup> كما في المتن بأن المراد منه المجادلة؛ سواء كانت لأمر دينيٍّ أو دينيٍّ. نعم، يختصّ بما إذا كان المقصود الغلبة وإظهار الفضيلة؛ ضرورة أنّه إن كان الغرض إظهار الحقّ وردّ الخصم عن الخطأ فهو من العبادات الراجحة. نعم، ربما يتحقّق ذلك بالإضافة إلى خصوص الأمور الدينيّة. وأمّا الأمور الدنيويّة - كقدوم زيد - ومثله فلا مجال لتحقيق عنوان العبادة فيه، لكنّه ينصرف عنه النصّ الذي هو الدليل الوحيد في المسألة، كما مرّ.

ثمّ إنّ الواجب على المعتكف في أيّام الاعتكاف - التي يكون الصوم معتبراً - الاجتناب عمّا يطل الصوم؛ لتقوّمه به. وأمّا اجتناب ما يحجّبه المحرم فقد قوّى خلافه وإن احتاط استحباباً بالاجتناب، ولعلّ الوجه في الاحتياط المذكور ما حكى عن الشيخ<sup>(٢)</sup> من أنّه «روي أنّه يحجّبه ما يحجّبه المحرم»<sup>(٣)</sup>، ولكن - مضافاً إلى أنّ الرواية مرسلة بالإرسال غير المعتمد، وإلى أنّه لا دليل على لزوم الاجتناب المذكور - نقطع بعدم لبس النبيّ<sup>(ص)</sup> ثوبي الإحرام في حال الاعتكاف الذي كان يستمرّ عليه - خصوصاً في العشر الأواخر - وترك الثوب المخيط، ولم تتعرّض الرواية المحكية لاعتكافه<sup>(٤)</sup> لشيء من ذلك، ولم ينقل أنّه لم يعقد النكاح ولو لغيره في تلك الأيام، فالظاهر عدم لزوم الاجتناب عن محرّمات الإحرام.

وأما لزوم الاشتغال بالعبادة في جميع آنات الاعتكاف إلّا ما اضطرّ إلى الاستراحة فيه، فهو أيضاً لا دليل عليه، خصوصاً مع أنّ نفس الاعتكاف عبادة حقّ بالإضافة إلى اللبالي، فضلاً عن الأيام التي يقع فيها الصوم، كما لا يخفى.

(١) العروة الوثقى ٢: ٨٢، الأمر الخامس.

(٢) الميسوط ١: ٢٩٣.

(٣) وسائل الشيعة ١٠: ٥٣٣-٥٣٤، كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٢٠١ و ٤.

مسألة ١: لا فرق في حرمة ما سمعته على المعتكف بين الليل والنهار عدا الإفطار<sup>١</sup>.

مسألة ٢: يُفسد الاعتكاف كل ما يُفسد الصوم من حيث اشتراطه به ، فبطلانه يوجب بطلانه ، وكذا يُفسده الجماع ولو وقع في الليل ، وكذا اللبس والتقبيل بشهوة . ثم إنَّ الجماع يُفسده ولو سهواً . وأما سائر ما ذكر من المحرمات ، فالأحوط في صورة ارتكابها عمداً أو سهواً - وكذا اللبس والتقبيل بشهوة إذا وقع سهواً - إتمام الاعتكاف وقضاؤه إن كان واجباً معيَّناً ، واستثناؤه في غير المعين منه إن كان في اليومين الأولين ، وإتمامه واستثناؤه إن كان في اليوم الثالث .

وإذا أفسده ، فإن كان واجباً معيَّناً وجب قضاؤه ، ولا يجب الفور فيه وإن كان أحوط ، وإن كان غير معيَّن وجب استثناؤه ، وكذا يجب قضاء المندوب إن أفسده بعد اليومين . وأما قبلهما فلا شيء عليه ، بل في مشروعية قضائه إشكال ، وإنما يجب القضاء أو الاستئناف في الاعتكاف الواجب إذا لم يشترط الرجوع فيه بما مرّ ، وإلا فلا قضاء ولا استئناف<sup>٢</sup>.

١- لا فرق في حرمة الأمور المذكورة على المعتكف بين الليل والنهار سوى الإفطار غير الجائز في الصوم ؛ لمناقضته له مع اعتباره فيه .

٢- في هذه المسألة جهات من الكلام :

الأولى : أنه يُفسد الاعتكاف كل ما يفسد الصوم ويوجب بطلانه ؛ ضرورة اشتراط الاعتكاف بالصوم وتقوّمه به ، فع فساد الصوم لا يبق وجه لصحة الاعتكاف .

الثانية: أنّ الجماع يُفسد الاعتكاف ولو وقع في الليل، وكذا لو وقع سهواً ومن غير تعمّد. أمّا الوقوع في الليل، فيدلّ عليه - مضافاً إلى اطلاقات جملة من الأخبار المتقدمة - خصوص موثقة الحسن بن الجهم المتقدمة أيضاً<sup>(١)</sup>، الدالة على أنّ المعتكف لا يأتي أهله ليلاً ولا نهاراً. وأمّا لو وقع سهواً، فالحكى عن الجواهر<sup>(٢)</sup> ادّعاء الانصراف إلى صورة العمد.

وأورد<sup>(٣)</sup> عليه بأنّه لا مسرّح لمثل هذه الدعوى في الأحكام الوضعيّة التي هي بمثابة الجمل الخبريّة المستثناة للإرشاد إلى المانعّة ونحوها، فرجع قوله ﷺ «المعتكف لا يشتم الطيب»<sup>(٤)</sup> إلى أنّ عدم الشتم قد أُعتبر في الاعتكاف غير المختصّ بحال دون حال، وإنّما تتّجه تلك الدعوى في الأحكام التكليفيّة ليس إلّا، كما لا يخفى.

ومحصّل الإيراد يرجع إلى أنّه لا فرق في مانعيّة الجماع - الذي هو محلّ البحث - في هذه الجهة بين صورتي العمد والسهو، كما في المتن، وصرّح السيّد ﷺ في العروة بأنّه لو جامع سهواً فالأحوط في الواجب الاستئناف، أو القضاء مع إتمام ما هو مشغول به، وفي المستحبّ الإتمام<sup>(٥)</sup>.

الثالثة: في اللبس والتقييل بشهوة، فظاهر المتن تأثيره في البطلان إذا وقعاً عمداً. وأمّا في صورة السهو، فيجري عليه حكم سائر المحرّمات على المعتكف الذي سيجيء، وأورد على الفرق بعض الأعلام ﷺ في شرح العروة - التي حكم فيها

(١) في ص ٣٧٨.

(٢) جواهر الكلام ١٧: ٢٠١.

(٣) المورد هو السيّد الخوئي ﷺ في المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٩١.

(٤) تقدّم في ص ٣٨٠.

(٥) العروة الوثقى ٢: ٨٣ مسألة ٢٦٠٦.

بأن جميع المحرمات لا يؤثر في بطلان الاعتكاف إذا صدر سهواً إلا الجماع - بما يرجع إلى عدم وضوح الفرق بين الجماع وغيره في البطلان وعدمه؛ فإن قسماً من الأخبار الواردة في الجماع ناظر إلى إثبات الكفارة، ولا ينبغي الشك في اختصاصها بالعامد؛ ضرورة ارتفاعها عن الناسي بمقتضى حديث الرفع<sup>(١)</sup>، والقسم الآخر دال على النهي عن الجماع، أو على النهي عن البيع والشراء ونحوهما، كما في صحيحة أبي عبيدة الحذاء المتقدمة، ولا فرق بينها من هذه الجهة أصلاً<sup>(٢)</sup>.

أقول: إن قلنا بأن الدليل على حرمة اللمس والتقبيل بشهوة هي الآية الشريفة<sup>(٣)</sup> الناهية عن مباشرة النساء في حال الاعتكاف، كما نفينا البعد عنه<sup>(٤)</sup> وإن استظهر عرفاً اختصاص المباشرة بالجماع، فلا فرق حينئذ بين الجماع وبين اللمس والتقبيل بشهوة. وإن قلنا بأن الدليل على الحرمة الإجماع<sup>(٥)</sup>، فاللازم الاختصار على القدر المتيقن، وهي صورة العمد كما لا يخفى، فلا وجه لإجراء حكم صورة العمد في سائر المحرمات بالإضافة إلى صورة السهو في اللمس والتقبيل.

وكيف كان، فقد جعل الاحتياط في سائر المحرمات مطلقاً، وفي اللمس والتقبيل إذا وقعا سهواً بإتمام الاعتكاف وقضائه إن كان واجباً معيناً، واستثناه في غير المعين منه إن كان في اليومين الأولين، وإتمامه واستثناه إن كان في اليوم الثالث. وقد عرفت<sup>(٦)</sup> أن الاعتكاف لا يصير بعنوانه واجباً ولو صار متعلقاً

(١) تقدم في ص ٣٧.

(٢) المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٩٠-٤٩١.

(٣) سورة البقرة ٢: ١٨٧.

(٤) ٥، ٤، أي في ص ٣٧٧.

(٦) في ص ٣٤٢-٣٤٣.

للنذر وشبهه. نعم، يصير إيقاؤه واجباً في اليوم الثالث من دون فرق بين مواعده، فتدبر.

الرابعة: فيما إذا أفسده، وقد فصل فيه في المتن بين ما إذا كان واجباً معيناً وجب قضاؤه، وإن كان واجباً غير معين وجب استنفاؤه. وأمّا المندوب فيجب قضاؤه إن أفسده بعد اليومين، وأمّا قبلهما فلا شيء عليه، بل استشكل في مشروعية القضاء فيه.

أقول: أمّا وجوب القضاء في الواجب المعين، فالدليل عليه عموم وجوب قضاء الفوائت وإن نوقش فيه بعدم ثبوت هذا العموم<sup>(١)</sup>، والتحقيق في محله.

كما أنه على تقدير الوجوب لا يجب الفور - وإن جعله أحوط في المتن وفي العروة<sup>(٢)</sup> - لعدم الدليل عليه. وقد ثبت في الأصول أن الأمر لا دلالة له على الفورية<sup>(٣)</sup>. نعم، لا بد وأن لا يكون التأخير بمثابة يعدّ توانيها وتهاوناً بحيث يؤدي إلى ترك الواجب.

وأمّا الواجب غير المعين، فلا يتحقق فيه عنوان القضاء، بل لم يأت بالمأمور به على وجهه. فاللازم الاستئناف.

وأمّا المندوب، فإذا كان الإفساد بعد اليومين الأولين؛ أي في اليوم الثالث الذي يجب البقاء فيه على الاعتكاف، فيجب فيه القضاء لعين ما مرّ من الدليل عليه في الواجب المعين. وإن كان الإفساد في اليومين الأولين، فلا يجب القضاء فيه، بل استشكل في عنوان القضاء فيه.

(١) المناقش هو السيد الخوئي في المستند في شرح العروة ٢٢: ٤٩٢.

(٢) العروة الوثقى ٢: ٨٣ مسألة ٢٦٠٨.

(٣) كفاية الأصول ١٠٣ المبحث التاسع.

مسألة ٣: إذا أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع ولو ليلاً وجبت الكفارة . وكذا في المندوب على الأحوط لو جامع من غير رفع اليد عن الاعتكاف ، وأقام معه فالأقوى عدم الكفارة ، كما لا تجب في سائر المحرمات وإن كان أحوط . وكفارته ككفارة شهر رمضان وإن كان الأحوط كونها مرتبة ككفارة الظهار<sup>١</sup> .

والظاهر أن وجه الاستشكال أنه حيث لا يكون استحباب الاعتكاف محدوداً بوقت خاص ، فكلّ زمان يريد الاعتكاف فيه فهو أداء ، وإن كان الاستحباب مؤكداً في أزمانه خاصة ، لكن أصل الاستحباب ثابت في جميع الأزمان . نعم ، عدا بعض الموارد المصادف لأحد العيدين ، كما هو الحال في جميع النوافل غير الموقّعة . نعم ، في صحيحة الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كانت بدر في شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله ﷺ ، فلما أن كان من قابل اعتكف رسول الله ﷺ عشرين : عشراً لعامه ، وعشرأ قضاء لما فاتته<sup>(١)</sup> .

والظاهر أنه ليس المراد هو القضاء الاصطلاحي ، بل الإضافة على الأداء بمقدار كان يعتكف فيه في شهر رمضان .

الخامسة : أنه قد عرفت<sup>(٢)</sup> أن مع اشتراط عدم البقاء في صورة عروض عارض لا يجب البقاء مع العروض ، فلا وجه للقضاء ولا الاستئناف .

١- في هذه المسألة مقامان :

الأول : في مورد ثبوت الكفارة في إفساد الاعتكاف الواجب ، لا إشكال

(١) الكافي ٤ : ١٧٥ ح ٢ ، الفقيه ٢ : ١٢٠ ح ٥١٨ ، وعنهما وسائل الشريعة ١٠ : ٥٣٣ ، كتاب الاعتكاف ب ١ ح ٢ .

(٢) في ص ٣٧٤ - ٣٧٥ .

ولا خلاف<sup>(١)</sup> في ثبوتها بالإفساد بالجماع، سواء كان في النهار أو في الليل، ويدل عليه روايات كثيرة، وقد عقد في الوسائل باباً لذلك:

منها: صحيحة زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع (أهله خل)؟ قال: إذا فعل فعليه ما على المظاهر<sup>(٢)</sup>.

ومنها: موثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ فقال (قال خل): هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان<sup>(٣)</sup>، ورواه في الوسائل في باب واحد مرتين، مع أنه من الواضح الاتحاد وعدم التعدد.

ومنها: رواية عبد الأعلى بن أعين - التي رواها عنه محمد بن سنان - قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان؟ قال: عليه الكفارة. قال: قلت: فإن وطأها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان<sup>(٤)</sup>. وقد صرح في هذه الرواية بالجماع ليلاً، ومقتضى الإطلاق وترك الاستفصال في غيرها أيضاً ذلك، هذا بالإضافة إلى الاعتكاف الواجب.

وأما المندوب: فقد فصل فيه في المتن بين ما إذا كان الجماع من غير رفع اليد عن الاعتكاف، فاحتاط لزوماً بثبوت الكفارة، وبين رفع اليد عن الاعتكاف، فقد قوى عدم الكفارة، والوجه في الاحتياط في الصورة الأولى: هو احتمال شمول الأخبار الواردة في الجماع - المتقدمة - للاعتكاف المندوب، خصوصاً مع إطلاق

(١) تذكرة الفقهاء ٦: ٣١٤، رياض المسائل ٥: ٥٢٦، جواهر الكلام ١٧: ٢٠٩، مستمسك العروة ٨: ٥٩٤، المسند في شرح العروة ٢٢: ٤٩٧.

(٢) تقدمت في ص ١٦٣ و ٣١٨.

(٣) تقدمت في ص ١٦٢ - ١٦٣، ٣١٧ و ٣٧٨.

(٤) تقدمت في ص ١٦٤.



السؤال وترك الاستفصال في الجواب، وخصوصاً مع ملاحظة ندرة الاعتكاف الواجب وكثرة الاعتكاف المندوب.

نعم، التنزيل منزلة الإفطار في شهر رمضان ربما يشعر بأن المراد هو الاعتكاف الواجب، كوجوب الإمساك في شهر رمضان، لكن هذا الإشعار لا يقاوم الاحتمال المذكور، خصوصاً مع أن التنزيل إنما ورد في بعض الروايات على ما عرفت، فالإنصاف أنه لا مجال للتنزل عن الاحتياط الوجوبي كما في المتن.

هذا كله بالإضافة إلى الجماع. وأما بالإضافة إلى سائر محرمات الاعتكاف، فقد حكم فيه في المتن بعدم وجوب الكفارة وإن جعل مقتضى الاحتياط الاستحبابي التكفير.

نعم، في صحيحة أبي ولاد الحنّاط قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائباً، فقدم وهي معتكفة بإذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها، فتهتأت لزوجها حتى واقعها؟ فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تنقضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها؛ فإن عليها ما على المظاهر. وقد رواها المشايخ الثلاثة<sup>(١)</sup>.

والظاهر منها: أن الحكم بالكفارة إنما هو لأجل الجماع الواقع عقيب الخروج، لا لأجل الخروج في حال الاعتكاف، خصوصاً لو قلنا بجوازها؛ لأنه من الضروريات العرفية المسوغة للخروج ولو مع عدم الاشتراط، فالظاهر أنه لا دليل على ثبوت الكفارة في غير الجماع.

المقام الثاني: في كيفية كفارته، وقد ذكر في المتن أن «كفارته ككفارة شهر

(١) تقدمت في ص ٣١٨ و ٣٧٩.

مسألة ٤: لو أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع في نهار شهر رمضان ، فعليه كفارتان . وكذا في قضاء شهر رمضان إذا كان بعد الزوال . وإذا أكره زوجته الصائمة في شهر رمضان ، فإن لم تكن معتكفة فعليه كفارتان عن نفسه ؛ لاعتكافه وصومه ، وكفارة عن زوجته لصومها . وكذا إن كانت معتكفة على الأقوى وإن كان الأحوط كفارة رابعة عن زوجته لاعتكافها ، ولو كانت مطاوعة فعلى كل منهما كفارة واحدة إن كان في الليل ، وكفارتان إن كان في النهار<sup>١</sup> .

رمضان وإن كان الأحوط كونها مرتبة ككفارة الظهار» . ويدل على الأول ما دل من الروايات على أن الجماع في حال الاعتكاف بمنزلة الإفطار في شهر رمضان ، حيث إن هذا التنزيل يدل على الحرمة والإفساد وثبوت كفارة الإفطار ، لكن في الروایتين الصحيحتين المتقدمتين : أن كفارته كفارة الظهار ، والظاهر أن رفع اليد عن هاتين الروايتين مشكل ، خصوصاً مع ندرة الظهار ، بخلاف الإفطار في شهر رمضان ، فلا أقل من الاحتياط الوجوبي كما لا يخفى .

١- في هذه المسألة فرعان :

الأول : لو أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع ، فإن كان في نهار شهر رمضان فعليه كفارتان ، ويدل عليه - مضافاً إلى اقتضاء الأصل ذلك ؛ لأن الأصل عدم التداخل - بعض الروايات المتقدمة المصرحة بذلك ، وحيث إن مقتضاها موافق للأصل ، فلا مانع من اشتغال سندها على مثل محمد بن سنان ، الذي وقع فيه الاختلاف ، وكذا في قضاء شهر رمضان إذا كان بعد الزوال ، على ما عرفت<sup>(١)</sup> من ثبوت الكفارة في هذه الصورة .

الفرع الثاني: له صور:

الأولى: ما إذا أكره - وهو معتكف - زوجته الصائغة في شهر رمضان - ولم تكن معتكفة - على الجماع، فالثابت عليه كفّارات ثلاث: كفّارتان عن نفسه لاعتكافه وصومه؛ لأنّ المفروض وقوع الجماع في نهار شهر رمضان، وكفّارة عن زوجته لإكراهه عليه وهي صائغة، وقد تقدّم<sup>(١)</sup> قيام الدليل على تحمّل الزوج عن الزوجة الصائغة في شهر رمضان كفّارتها الثابتة عليها بالأصالة.

الثانية: الصورة المفروضة مع فرض اعتكاف الزوجة، وقد قوى في المتن ثبوت كفّارات ثلاث فيه، وإن احتاط استحباباً بثبوت كفّارة رابعة تحملاً عن الزوجة لأجل اعتكافها، والوجه فيه: أنّ التحمّل على خلاف القاعدة، ولم يثبت إلاّ بالإضافة إلى الصوم في شهر رمضان. وأمّا التحمّل لأجل الاعتكاف فلم يقم عليه دليل. نعم، مقتضى الاحتياط ذلك.

الثالثة: ما لو كانت الزوجة المعتكفة مطاوعة للزوج المعتكف في الجماع، ومن الظاهر بمقتضى ما مرّ أنّ على كلّ واحد منهما كفّارة واحدة إن كان الجماع واقعاً في الليل، وكفّارتان إن وقع في النهار.

هذا تمام الكلام حول مباحث الاعتكاف، وقد وقع الفراغ من تسويده يوم ولادة مولود الكعبة أخيه رسول الله ﷺ ووصيه وسيد أوليائه الطاهرين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه أفضل صلوات المصلين - جعلنا الله من شيعته الحقيقيين، وأدخلنا الجنة بشفاعته. وأنا الأقل القاني محمد الفاضل اللنكراني عفى الله عنه وعن والديه المرحومين، وجعل مستقبل أمره خيراً من ماضيه.

وكان ذلك في سنة ١٤٢٤ من الهجرة النبوية صلى مهاجرها آلاف الشاء والتحية. ومن المرسوم في السنوات الأخيرة بعد الثورة الإسلامية في مملكتنا إيران؛ الاعتكاف في المساجد الجامعة في أيام البيض من رجب، وهي أيام مباركة، وفيها أدعية خاصة ووظائف مستونة، رزقنا الله ثواب اعتكافهم إن شاء الله تعالى.





## فهرس مصادر التحقيق

- ١- إثبات الهداة، للشيخ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، المعروف بالحرّ العاملي (١٠٣٣-١١٠٤) المطبعة العلمية، قم، ١٤٠٤هـ.
- ٢- أجود التقريرات، من تقارير أبحاث الميرزا محمد حسين الغروي النائيني (١٣٥٥م) للسيد أبي القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) مطبعة ستارة، قم، ١٤٢٠هـ.
- ٣- الاحتجاج، لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (من أعلام القرن السادس)، دار الأسوة، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- ٤- اختيار معرفة الرجال، المعروف بـ «رجال الكشي» لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) جامعة مشهد، ١٣٤٨ش.
- ٥- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠هـ.
- ٦- أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد، لسعيد بن عبدالله بن ميخائيل بن إلياس ابن يوسف الخوري الشرتوني (١٢٦٥-١٣٣٠) مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- ٧- الأمالي، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي

(م ٣٨١) مؤسّسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨- الانتصار، لعليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بالشريف المرتضى، وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦) مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، المشرّفة، ١٤١٥هـ.

٩- إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، المعروف بـ «السيرة الحلبية» لعليّ بن برهان الدّين الحلبي الشافعي (٩٧٥-١٠٤٤) دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٠- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار عليهم السلام، للعلامة المولى محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (١٠٣٧-١١١٠، ١١١١) دار الكتب الإسلامية، طهران.

١١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن أحمد ابن رشد القرطبي (٥٢٠-٥٩٥) منشورات الشريف الرضي، قم، ١٤٠٦هـ.

١٢- تبصرة المتعلّمين في أحكام الدّين، لأبي منصور جمال الدّين الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨-٧٢٦) وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٣- تحرير الأحكام الشرعيّة على مذهب الإماميّة، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨-٧٢٦) مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠-١٤٢٢هـ.

١٤- تحرير الوسيلة، للإمام الراحل السيّد روح الله الموسوي الخميني عليه السلام (١٢٨١-١٣٦٨ش) مؤسّسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٥- تذكرة الفقهاء، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلّي (٦٤٨-٧٢٦) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤١٤-١٤٢٥هـ، والمكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، طهران.

١٦- تفسير العيّاشي، لأبي النضر محمّد بن مسعود بن محمّد بن عيّاش السلمي

- السمرقندي، المعروف بالعياشي (من أعلام القرن الثالث الهجري) المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨٠-١٣٨١هـ.
- ١٧- تفسير القمي، لأبي الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمي (من أعلام قرني ٣ و ٤) مطبعة النجف، النجف الأشرف، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.
- ١٨- تفسير كنز الدقائق وبحر الرغائب، ميرزا محمد المشهدي ابن محمد رضا بن إسماعيل ابن جمال الدين القمي (م حدود ١١٢٥) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٤١٣هـ.
- ١٩- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، الاجتهاد والتقليد، لساحة الفقيه المحقق آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ٢٠- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الطهارة، المياه، لساحة الفقيه آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مطبعة مهر، قم، ١٤٠٠هـ.
- ٢١- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الخمس، للفقيه الأصولي آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢٢- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الحج، لساحة الفقيه المحقق آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- ٢٣- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب الكفارات، لساحة الفقيه المرجع الديني آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٤- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب النذر والعهد، لساحة الفقيه المحقق



آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام، قم، الطبعة، ١٤٢٤هـ.

٢٥- تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة، كتاب القضاء والشهادات، لسماحة الفقيه آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام، قم، ١٤٢٠هـ.

٢٦- تقيہ مداراتی، لسماحة الفقيه المحقق آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، گروه إرشاد حجاج ایرانی، الطبعة، ١٣٦٥ش.

٢٧- تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٧هـ.

٢٨- التوحيد، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) منشورات جماعة المدرسين، قم.

٢٩- ثواب الأعمال، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٩١هـ.

٣٠- جامع الرواة، لمحمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري (م بعد ١١٠٠) منشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٣هـ.

٣١- جامع المقاصد في شرح القواعد، لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي، المعروف بالمحقق الثاني (٨٦٨-٩٤٠) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٤-١٤١٥هـ.

٣٢- جمل العلم والعمل، لأبي القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام، المعروف بالشریف المرتضى، وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦) مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٣٨٧هـ.

٣٣- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، للشيخ محمد حسن بن باقر بن عبد الرحيم

النجفي (م ١٢٦٦) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السابعة.

٣٤- الحبل المتين في أحكام أحكام الدين، للشيخ بهاء الدين محمد بن عز الدين حسين ابن عبد الصمد بن شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن محمد بن صالح بن إسماعيل العاملي الجبلي الحارثي الهمداني، الملقب بالشيخ البهائي (٩٥٣-١٠٣٠) مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٥- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، لشيخ المحدثين يوسف بن أحمد بن إبراهيم البحراني (١١٠٧-١١٨٦)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

٣٦- الخرائج والجرائح، لأبي الحسين سعيد بن عبدالله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن، الشهير بـ «قطب الدين الراوندي» (م ٥٧٣) مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٧- الخصال، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ.

٣٨- الخلاف، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.

٣٩- الدروس الشرعية في فقه الإمامية، للشيخ شمس الدين محمد بن مكّي العاملي، الشهير بالشهيد الأول (٧٣٤-٧٨٦) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٤٠- دلائل النبوة، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤-٤٥٨) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤١- ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد، للمحقق المولى محمد باقر بن محمد مؤمن الخراساني السبزاري (م ١٠٩٠) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث.

٤٢- ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، للشيخ شمس الدين محمد بن مكّي العاملي، الشهير

بالشميد الأول (٧٣٤ - ٧٨٦) مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٣- رجال النجاشي، لأبي العباس أحمد بن عليّ بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي (٣٧٢ - ٤٥٠)، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة السادسة، ١٤١٨هـ.

٤٤- رسائل الشريف المرتضى، لأبي القاسم عليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى ابن إبراهيم بن الإمام موسى الكاظم عليه السلام، المعروف بالشريف المرتضى، وعلم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦) مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، قم، ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ.

٤٥- رسالة المحكم والمتشابه نقلًا من تفسير النعماني، المطبوع مع جامع الأخبار والآثار عن النبيّ والأئمّة الأطهار عليهم السلام ج ٣، لعليّ بن الحسين بن موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بالشريف المرتضى، وعلم الهدى (٣٥٥ - ٤٣٦) مؤسّسة الإمام المهدي عليه السلام، قم المقدّسة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٦- روض الجنان وروح الجنان في تفسير القرآن، المشهور بـ«تفسير الشيخ أبو الفتوح الرازي» لجمال الدين أبي الفتوح الحسين بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن الحسين بن أحمد الخزازي الرازي النيسابوري (م حدود ٥٥٤) بنياد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی، مشهد، ١٣٧١ش.

٤٧- الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، لزين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي، المعروف بالشميد الثاني (٩١١ - ٩٦٥) دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٤٨- رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل، للسيد عليّ بن محمّد عليّ بن أبي المعالي الطباطبائي الحسني الحائري (١١٦١ - ١٢٣١) مؤسّسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٤٩- السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، لمحمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن

القاسم بن عيسى العجلي (٥٤٣ - ٥٩٨) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.

٥٠- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث بن عمرو بن عامر السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥١- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٥٢- السيرة الحلبية = إنسان الميرون في سيرة الأمين المأمون.

٥٣- سيرى كامل در أصول فقه، لشيخنا المؤلف آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللكراني، انتشارات فيضية، قم، الطبعة الأولى، ١٣٧٧ - ١٣٨٨ ش.

٥٤- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن ابن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي، المعروف بالحقق الحلبي (٦٠٢ - ٦٧٦) مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ.

٥٥- شرح تبصرة المتعلمين، للشيخ ضياء الدين ابن المولى محمد العراقي النجفي (١٢٧٨ - ١٣٦١) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٦- الصحاح، المسنن تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (م حدود ٤٠٠) دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٧- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجمعي (١٩٤ - ٢٥٦) دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٩هـ.

٥٨- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١) دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٥٩- الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الزهري كاتب الواقدي

(١٦٨ - ٢٣٠) دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٠- العُدَّة في أصول الفقه، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي

(٣٨٥ - ٤٦٠) مطبعة ستاره، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٦١- العروة الوثقى، للسيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي (١٢٤٧ - ١٣٣٧) مركز فقه الأئمة

الأطهار عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦٢- عقاب الأعمال، المطبوع مع ثواب الأعمال، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن

موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١م) مكتبة الصدوق، طهران،

١٣٩١هـ.

٦٣- علل الشرائع، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف

بالشيخ الصدوق (٣٨١م) المكتبة الحيدرية ومطبعتها، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ.

٦٤- عوالي اللثالي العزيزية في الأحاديث الدينية، لمحمد بن علي بن إبراهيم الإحساني،

المعروف بابن أبي جمهور (٩٤٠م) مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، قم، الطبعة الأولى،

١٤٠٣هـ.

٦٥- العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي،

انتشارات أسوة، التابعة لمنظمة الأوقاف والأموال الخيرية، قم، الطبعة الأولى،

١٤١٤هـ.

٦٦- عيون أخبار الرضا عليه السلام، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١م) دار العلم، قم، ١٣٧٧هـ.

٦٧- فرائد الأيمان في مسائل الحلال والحرام، لأبي القاسم ابن المولى محمد حسن بن نظر

علي الجيلاني الشفي الجابلاقي القمي، المعروف بصاحب القوانين، ويعرف بالهقق

والميرزا القمي (١١٥٢ - ١٢٢١) مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة

الأولى، ١٤١٧هـ.

٦٨- غنية النزوع إلى علمي الأصول والفروع، للسيد أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحلبي، المعروف بابن زهرة (٥١١ - ٥٨٥) مؤسسه الإمام الصادق عليه السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٦٩- الغيبة، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) مؤسسه المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٧٠- فرائد الأصول، المعروف بـ «الرسائل» للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (١٢١٤ - ١٢٨١) تراث الشيخ الأعظم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧١- فرج المهموم، للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن طائوس العلوي الحسيني، المعروف بابن طائوس (٥٨٩ - ٦٦٤) منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣ش.

٧٢- الفقيه - من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (٣٨١م) دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الخامسة، ١٣٩٠هـ.

٧٣- الفهرست، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) مؤسسه نشر الفقاهة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٧٤- قاعدة نفي الحرج، المطبوع ضمن ثلاث رسائل، لسهادة الفقيه المحقق المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللكراني، مركزه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٧٥- القاموس المحيط، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروزآبادي الشافعي (٧٢٩ - ٨١٧) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٦- قرب الإسناد، لعبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحميري، أبي العباس

القلمي (من أعلام القرن الثالث) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٧- قواعد الأحكام، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلي (٦٤٨-٧٢٦) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٨- القواعد الفقهية، للميرزا السيد محمد حسن البجنوردي (١٣١٦-١٣٩٦) نشر الهادي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٩- القواعد الفقهية، لساحة الفقيه المحقق آية الله العظمى الحاج الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٨٠- الكافي، لثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨ - ١٣٨٩هـ.

٨١- الكافي في الفقه، لأبي الصلاح تقي الدين بن نجم الدين بن عبيد الله بن عبد الله بن محمد الحلبي (٣٧٤-٤٤٧) مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، اصفهان، ١٤٠٣هـ.

٨٢- كامل الزيارات، لأبي القاسم جعفر بن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه القمي (٣٦٨م) نشر الفقاهة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٣- كتاب الصلاة، للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (١٢١٤-١٢٨١) تراث الشيخ الأعظم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٨٤- كتاب الصوم، للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري (١٢١٤-١٤١٥) تراث الشيخ الأعظم، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٨٥- كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء، للشيخ جعفر بن خضر بن يحيى بن مطر الجناجي النجفي، المعروف بـ «كاشف الغطاء» (١١٥٦-١٢٢٨) دفتر تبليغات إسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨٦- كفاية الأصول، للشيخ محمد كاظم ابن المولى حسين المروي الخراساني، المعروف

بـ«آخوند الخراساني» (١٢٥٥-١٣٢٩) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.

٨٧- كفاية الفقه، المشتهر بـ«كفاية الأحكام»، للمحقق المولى محمد باقر بن محمد مؤمن الخراساني السبزواري (م ١٠٩٠) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٨٨- كمال الدين وتمام النعمة، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

٨٩- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلي بن حسام الدين بن عبد الملك الجوزي، المشهور بالمتقي الهندي (٨٨٥-٩٧٥) مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.  
٩٠- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم ابن حبة بن منظور الأنصاري الأفرنجي المصري (٦٣٠-٧١١)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٩١- اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية، للشيخ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن مكّي بن محمد بن حامد بن أحمد العاملي النباطي، المشتهر بالشهيد الأوّل (٧٣٤-٧٨٦) مركز بحوث الحجّ والعمره، طهران، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٩٢- المبسوط في فقه الإمامية، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الطوسي (٣٨٥-٤٦٠) المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٩٣- مجمع البحرين، للشيخ فخر الدين بن محمد علي بن أحمد بن طريح الزماحي النجفي، المشهور بالطريحي (٩٧٩-١٠٨٥) مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٤- مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان، للمولى أحمد بن محمد، الشهير



بالمحقق والمفتدس الأردبيلي (م ٩٩٣) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧-١٤١٦هـ.

٩٥- المعاشن، لأحمد بن أبي عبدالله محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي البرقي الكوفي (م ٢٧٤ أو ٢٨٠) المجمع العلمي لأهل البيت عليه السلام، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٩٦- المختصر النافع، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي، المعروف بالمحقق الحلي (٦٠٢-٦٧٦) مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٩٧- مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلي (٦٤٨-٧٢٦) مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٤١٨هـ.

٩٨- مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، للسيد شمس الدين محمد بن علي بن الحسين بن أبي الحسن الموسوي العاملي الجبعي (٩٤٦-١٠٠٩) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٩- المراسم العلوية في الأحكام النبوية، لأبي يعلى حمزة بن عبدالعزيز الديلمي (م ٤٤٨) دار الحق، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٠٠- المسائل الصاغانية، المطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد، لأبي عبدالله محمد بن محمد ابن النعمان الحارثي العكبري البغدادي، المعروف بالشيخ المفيد وبابن المعلم (٣٣٦-٤١٣) دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٠١- مسائل علي بن جعفر الصادق عليه السلام (حوالي ١٣٠-٢٢٠) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠٢- مسائل الناصريات، لعلي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بالشريف المرتضى، وعلم الهدى (٣٥٥-٤٣٦)

مركز البحوث والدراسات العلميّة، طهران، ١٤١٧هـ.

١٠٣- مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام، لزين الدين بن عليّ بن أحمد العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (٩١١-٩٦٥) مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٣-١٤١٩هـ.

١٠٤- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل وخاتمه، للميرزا حسين بن الميرزا محمّد تقي ابن الميرزا عليّ محمّد بن تقي النوري الطبرسي (١٢٥٤-١٣٢٠)، مؤسّسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨-١٤٠٩هـ.

١٠٥- مستطرفات السرائر، لمحمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي (٥٤٣-٥٩٨) مدرسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٠٦- مستمسك العروة الوثقى، للسيد محسن بن السيد مهدي الطباطبائي الحكيم (١٣٠٦-١٣٩٠) مطبعة الآداب، النجف الأشرف، الطبعة الرابعة، ١٣٩٠هـ.

١٠٧- مستند الشيعة في أحكام الشريعة، للمولى أحمد بن محمّد مهدي التراقي (١١٨٥-١٢٤٥) مؤسّسة آل البيت (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤١٥-١٤٢٠هـ.

١٠٨- المستند في شرح العروة الوثقى، تقريراً لأبحاث السيّد أبي القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) للشيخ مرتضى البروجردي (١٣٤٨-١٤١٨) مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

١٠٩- المستند، لأبي عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال الشيباني (١٦٤-٢٤١) دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١١٠- مشارق الشموس في شرح الدروس، للمولى الأجلّ الحسين بن جمال الدين محمّد الخوانساري (١٠١٦-١٠٩٨) مؤسّسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم.

١١١- مصباح الأصول، تقريراً لأبحاث السيّد أبي القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي (١٣١٧-١٤١٣) للسيد محمّد سرور بن الحسن الواعظ الحسيني البهسودي

(١٢٨٩-١٣٥٧) مكتبة الداوري، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١١٢- مصباح الفقيه، كتاب الصوم، للحاج آقا محمد رضا ابن الشيخ المولى الفقيه محمد هادي الهمداني النجفي (حدود ١٢٥٠-١٣٢٢) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١١٣- مصباح المنير، لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفتيوي المقرئ (م ٧٧٠) مؤسسة دار الهجرة، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١١٤- معاني الأخبار، لأبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

١١٥- المعتمد في شرح المختصر، لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي، المعروف بالهقق الحلبي (٦٠٢-٦٧٦) مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام)، قم، ١٣٦٤ش.

١١٦- معتمد الأصول، تقرير أبحاث الإمام الخميني (ع) (١٢٨١-١٣٦٨)، لآية الله الحجة الشيخ محمد الفاضل اللنكراني دام ظلّه، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١٧- المغرب في ترتيب المغرب، لأبي الفتح وأبي المظفر ناصر الدين بن عبد السيد أبي المكارم بن علي بن المطرّز، برهان الدين الخوارزمي الحنفي، الشهير بالمطرّزي (٥٣٨ - ٦١٠) مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١١٨- مفاتيح الشرائع، لمحمد بن مرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن، والمشتهر بالفقيض الكاشاني (١٠٠٧-١٠٩١) مجمع الذخائر الإسلامية، قم، ١٤٠١هـ.

١١٩- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد بن الفضل، المعروف بالراغب الأصبهاني (م ٥٠٢) دار المعرفة، بيروت، تحقيق محمد سيد كيلاني.

- ١٢٠- المفيد من معجم رجال الحديث، لمحمد الجواهري، منشورات مكتبة الهلالي، قم، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
- ١٢١- المقنع، للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المعروف بالشيخ الصدوق (م ٣٨١) مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، قم، ١٤١٥هـ.
- ١٢٢- المقنعة، لأبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العبكري البغدادي، الملقب بالشيخ المفيد (٣٣٨-٤١٣) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ١٢٣- منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، لجمال الدين أبي منصور الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني بن علي بن أحمد العاملي الجبلي (٩٥٩ - ١٠١١) مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٣٦٢ش.
- ١٢٤- منتهى المطلب في تحقيق المذهب، لأبي منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي، المعروف بالعلامة الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦) مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٢-١٤٢٥هـ، والطبعة الحجرية.
- ١٢٥- المهذب، للشيخ سعد الدين أبي القاسم عبدالعزيز بن نحرير بن عبدالعزيز بن البراج الطرابلسي، المعروف بالقاضي ابن البراج (٤٠٠ - ٤٨١) مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٦هـ.
- ١٢٦- نهاية التقرير في مباحث الصلاة، تقريراً لما أفاده السيد حسين بن علي بن أحمد الطباطبائي البروجردي (١٢٩٢ - ١٣٨٠) لآية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل اللنكراني، مركز فقه الأئمة الأطهار عليه السلام، قم، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
- ١٢٧- النهاية في مجرّد الفقه والفتاوى، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (٣٨٥ - ٤٦٠) دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- ١٢٨- نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، المعروف بالشريف الرضي

(٣٥٩ - ٤٠٦) من كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق الدكتور صبحي الصالح، دار الهجرة، قم.

١٢٩- النوادر، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن عيسى بن عبدالله بن سعد بن مالك بن الأخوص الأشعري القمي (من أعلام القرن الثالث) مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام، قم، ١٤٠٨هـ.

١٣٠- الواقفي، لمحمد بن المرتضى بن محمود، المدعو بالمولى محسن، والمشتهر بالفيض الكاشاني (١٠٠٧- ١٠٩١) مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة، إصفهان، ١٤١٢هـ.

١٣١- وسائل الشيعة (تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة) للشيخ محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسين، المعروف بالحرّ العاملي (١٠٣٣- ١١٠٤) مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩- ١٤١٢هـ.

١٣٢- الوسيلة إلى نيل الفضيلة، لأبي جعفر عماد الدين محمد بن علي الطوسي، المعروف بابن حمزة (من أعلام القرن السادس) مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم، ١٤٠٨هـ.

## فهرس الموضوعات

### القول في النية

- معنى الصوم لغةً وتعريفه ..... ٦
- فضل الصوم ..... ٧
- إشكالان لتعريف الصوم والجواب عنها ..... ٨
- اعتبار قصد القرية كسائر العبادات ..... ١٤
- عدم اعتبار العلم بالمفطرات على التفصيل ..... ١٤
- عدم الاعتبار في النية بعد القرية والإخلاص سوى تعيين الصوم الذي  
قصد إطاعة أمره ..... ١٥
- لزوم قصد التعيين في مثل صوم القضاء والكفارة ..... ٢٣
- كون صوم النذر على قسمين: مطلق ومعيّن ..... ٢٣
- اعتبار نيّة التعيين في الصوم المندوب وعدمه ..... ٢٦
- توقّف حصول الثواب المخصوص على إحراز الخصوصية وقصده ..... ٢٧
- اعتبار نيّة النيابة في القضاء عن الغير ..... ٢٨
- عدم وقوع صوم غير شهر رمضان فيه ..... ٢٨
- عدم كون محلّ خاصّ للنية شرعاً في الواجب المعين ..... ٢٩

- آخر وقت نية الصوم في الواجب المعين ..... ٢٩
- آخر وقت نية الصوم في الواجب غير المعين ..... ٣٦
- آخر وقت نية الصوم في المندوب ..... ٤٤
- نية صوم يوم الشكّ وحكمه ..... ٤٨
- فروض صوم يوم الشكّ ..... ٤٨
- الروايات التي تدلّ على صحة الصوم يوم الشكّ بنية أنّه من شعبان ..... ٤٩
- الروايات التي تدلّ بظاهرها على بطلان صوم يوم الشكّ ..... ٥٠
- الروايات التي تدلّ بظاهرها على وجوب القضاء على من صام يوم الشكّ ..... ٥١
- ثمّ انكشف كونه من رمضان ..... ٥١
- صحة الصوم فيما لو صامه على أنّه إن كان من شهر رمضان كان واجباً، وإلاّ كان مندوباً وعدمه ..... ٥٢
- حكم ما لو كان في يوم الشكّ بانياً على الإفطار، ثمّ ظهر في أثناء النهار أنّه من شهر رمضان ..... ٥٤
- حكم ما لو صام يوم الشكّ بنية أنّه من شعبان ثمّ تناول المفطر نسياناً ..... ٥٥
- وجوب الاستدامة على النية في أثناء الصوم، وهنا صورتان: ..... ٥٦
- الأولى: نية القطع ..... ٥٦
- الثانية: نية القاطع ..... ٥٧

### القول فيما يجب الإمساك عنه

- وجوب الإمساك على الصائم عن أمور: الأوّل والثاني: الأكل والشرب ..... ٥٩
- عدم الفرق في مبطليّة المأكول والمشروب من حيث المعتاد وغيره ..... ٦٠
- عدم الفرق في مفطريّة الأكل والشرب بين الكثرة والقلة ..... ٦١

- ٦٤ ..... كون المدار في الأكل والشرب هو صدقها ولو كانا على النحو غير المتعارف
- ٦٥ ..... الثالث: الجماع
- ٦٥ ..... كون الجماع مفطراً بأي نحو كان
- ٦٦ ..... مفطرية الجماع في صورة النسيان، وبلا اختيار ومع الإكراه وعدمه
- ٦٧ ..... مفطرية الجماع فيما لو قصد الإدخال ولم يتحقق وعدمه
- ٦٧ ..... تحقق الجماع بغيوبة الحشفة أو مقدارها من مقطوعها
- ٦٨ ..... الرابع: إنزال المحني باستمناء، أو ملامسة، أو قبلة، أو نحو ذلك
- ٧٠ ..... عدم كون الاحتلام في النهار مبطلاً وإن علم أنه لو نام احتلم أو كان عادته ذلك
- ٧٠ ..... الاستبراء في النهار بعد الاحتلام
- ٧١ ..... الخامس: تعمّد البقاء على الجنابة إلى الفجر
- ٧٥ ..... ورود روايات خاصة في قضاء شهر رمضان في الفرض
- ٧٦ ..... نسيان غسل الجنابة في شهر رمضان يوم أو أيام
- ٧٦ ..... نسيان الفصل في غير شهر رمضان من النذر المعين وقضاء شهر رمضان
- مفطرية تعمّد البقاء في غير شهر رمضان وقضائه من الواجب المعين
- ٧٧ ..... والموسع والمندوب وعدمها
- ٧٨ ..... كون إحداث سبب الجنابة في وقت لا يسع الفصل ولا التيمم كتعمّد البقاء عليها
- ٨٠ ..... حكم ما لو ظنّ السعة وأجنب فبان الخلاف
- ٨١ ..... البقاء على حدث الحيض أو النفاس إلى طلوع الفجر
- ٨٣ ..... حكم الاستحاضة
- صحة صوم فاقد الطهورين وإن كان متعمّداً في الإجتنب وحدوث
- ٨٩ ..... الحيض أو النفاس
- ٨٩ ..... عدم اشتراط الفصل لمسّ الميت في صحة الصوم



- ٩٠ وجوب التيمم على من لا يتمكن من الغسل لفقد الماء أو لغيره .....
- ٩١ حكم ما لو استيقظ بعد الصبح محتملاً .....
- ٩٣ حكم النوم قبل الاغتسال لمن أجنب في الليل في شهر رمضان .....
- ٩٥ الروايات الواردة في المقام وبيان حكم النومة الأولى .....
- ٩٧ حكم النومة الثانية .....
- ١٠٠ حكم النومة الثالثة .....
- ١٠١ حكم ما لو كان ذاهاً وغافلاً عن الاغتسال .....
- ١٠١ السادس: تعمّد الكذب على الله ورسوله والأئمة عليهم السلام .....
- ١٠٥ إلحاق باقي الأنبياء والأوصياء عليهم السلام بنبيينا والأئمة عليهم السلام .....
- ١٠٦ عدم الفرق بين الأمور الأخروية والشؤون الدنيوية .....
- ١٠٦ كون المعيار تعمّد الكذب؛ سواء كان بالقول أو بالكتابة .....
- ١٠٧ حكم ما لو قصد الصدق فبان كذباً وبالعكس .....
- ١٠٧ عدم الفرق في مفترية تعمّد الكذب بين أن يكون مجعولاً لنفسه أو لغيره .....
- ١٠٨ السابع: رمس الرأس في الماء .....
- ١١١ يشترط أن يكون رمس تمام الرأس في آن واحد .....
- ١١٢ يشترط أن يكون الرمس في الماء الذي يطلق عليه الماء .....
- عدم بطلان الصوم فيما إذا أتى نفسه في الماء بتخيّل عدم الرمس فحصل
- ١١٢ إذا لم تقض العادة برمسه .....
- ١١٣ حكم ارتقاس الصائم مغتسلاً .....
- ١١٥ الثامن: إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق .....
- ١١٦ المناقشة في الرواية الواردة في المقام والجواب عنها .....

عدم الفرق في المفطر المذكور بين تحققه بالكنس أو بإثارة الغير

- أو بإثارة الهواء ..... ١١٩
- عدم لحوق البخار والدخان بالغبار ..... ١٢٠
- التاسع: المحققة بالمنايع ..... ١٢١
- إدخال الترياك ونحوه للمعتادين وغيرهم للتغذي والاستعاش ..... ١٢٣
- جواز التلقيح لأجل التداوي ..... ١٢٣
- عدم البأس بوصول الدواء إلى الجوف من الجرح ..... ١٢٤
- العاشر: تعمّد التقيء ..... ١٢٤
- حكم ما لو ابتلع في الليل ما يجب عليه قيؤه في النهار ..... ١٢٦
- حكم ما لو ابتلع ما حكم الشارع بقيئه بعنوانه ..... ١٢٦
- حكم ما لو خرج بالتجشؤ شيء إلى فضاء الفم ثم بلعه ..... ١٢٧
- عدم بطلان الصوم بابتلاع البصاق المجتمع في الفم ..... ١٢٩
- ابتلاع النخامة ..... ١٢٩
- ابتلاع البصاق الخارج عن الفم ونحوه ..... ١٣٠
- مضغ العلك ..... ١٣١
- كون كلّ ما مرّ من مفطرات الصوم سوى البقاء على الجنابة مفسداً له
- وموجباً للقضاء إذا وقع عن عمد وقصد ..... ١٣٢
- عدم بطلان صوم المقهور المسلوب عنه الاختيار بخلاف المكره ..... ١٣٦
- ارتكاب ما لا يراه الناس مفطراً تقيّةً ..... ١٣٦
- حكم الإفطار قبل ذهاب الحمرة على ميناهم ..... ١٣٨
- الإفطار يوم الشكّ في أنّه من رمضان أو من شوال ..... ١٣٨

### القول فيما يكره للصائم ارتكابه، وهو أمور:

- ١٤١ ..... منها: مباشرة النساء ثقيلاً ولمساً وملاعباً
- ١٤١ ..... ومنها: الاكتحال
- ١٤١ ..... ومنها: إخراج الدم المضعف بحجامة أو غيرها
- ١٤١ ..... ومنها: دخول الحمام إذا خشي منه الضعف
- ١٤١ ..... ومنها: السعوط
- ١٤٢ ..... ومنها: شم الرياحين
- ١٤٣ ..... عدم البأس لمضغ الطعام للصبي وزق الطائر وذوق المرق وشبهها
- ١٤٣ ..... عدم البأس بالسواك اليابس

### القول فيما يترقّب على الإفطار

- ١٤٥ ..... كون الإتيان بالمنفطرات المذكورة موجباً للكفارة إذا كان مع العمد والاختيار
- ١٤٨ ..... كفارة الإفطار في شهر رمضان
- ١٤٨ ..... هل الكفارة مخيرة في غير الإفطار بشيء محرم أو يلزم الترتيب
- ١٥١ ..... حكم كفارة الإفطار بشيء محرم
- ١٥٥ ..... عدم تكرّر الكفارة بتكرّر الموجب في يوم واحد
- ١٥٦ ..... تكرّر الكفارة بتكرّر الجماع وعدمه
- ١٥٧ ..... كفارة الإفطار في قضاء صوم شهر رمضان
- ١٥٩ ..... كفارة الإفطار في صوم النذر المعين بالذات أو بالعرض
- ١٦٠ ..... كفارة الإفطار في صوم الاعتكاف
- سقوط الكفارة فيما لو أظفر متعمداً بما كان الإفطار موجباً للكفارة
- ١٦٢ ..... وسافر بعد ذلك وعدمه

- حكم ما لو سافر وأفطر قبل الوصول إلى حدّ الترخّص الجوّز للإفطار ..... ١٦٤
- حكم ما لو تعمّد الإفطار ثمّ عرض له عارض قهريّ من مرض أو حيض  
أو نقاس أو غيرها ..... ١٦٤
- صور ما لو جامع زوجته في شهر رمضان وهما صائمان ..... ١٦٥
- إكراه غير الصائم زوجته الصائمة على الجماع ..... ١٦٧
- كون مصرف الكفّارة هو الفقير ..... ١٧٠
- كيفية الإطعام ..... ١٧١
- مقدار المذّ ..... ١٧٢
- جواز التبرّع بالكفّارة عن الميت ..... ١٧٣
- كيفية حصول التتابع في صوم كفّارة شهرين ..... ١٧٤
- حكم ما لو عجز عن الخصال الثلاث في كفّارة شهر رمضان ..... ١٧٦
- لزوم الاستغفار مع عدم التمكن من التصدّق أصلاً ولو مرّة ..... ١٧٨
- حكم ما لو تمكّن من التصدّق بعد العجز عنه ..... ١٧٩
- وجوب القضاء دون الكفّارة في موارد: الأوّل: نوم الثاني والثالث ..... ١٨٠
- الثاني: إبطال الصوم بالإخلال بالنية وقصد القرية ..... ١٨٠-١٨١
- الثالث: نسيان غسل الجنابة ومضيّ يوم عليه أو أيام ..... ١٨١
- الرابع: الإتيان بالمفطر قبل مراعاة الفجر ..... ١٨٢
- حكم ما إذا أتى بالمفطر مع المراعاة وعدم التيقّن ببقاء الليل ..... ١٨٣
- الخامس: الأكل تعويلاً على إخبار من أخبر ببقاء الليل ..... ١٨٤
- السادس: الأكل - إذا أخبره من غير بطلوع الفجر - لزعمه سخرية المخبر ..... ١٨٤
- جواز تناول المفطر لغير المتيقّن بطلوع الفجر ومن يحكمه من دون فحص ونظر ... ١٨٤
- عدم جواز الإفطار مع عدم التيقّن بدخول الليل ..... ١٨٥

- السابع: الإفطار تعويلاً على من أخبر بدخول الليل ولم يدخل ..... ١٨٥
- الثامن: الإفطار لظلمة قطع بدخول الليل منها ولم يدخل ..... ١٨٥-١٨٦
- التاسع: إدخال الماء في الفم للتبرّد فسبقه ودخل الجوف ..... ١٨٨

### القول في شرائط صحة الصوم ووجوبه

- شرائط صحة الصوم؛ وهي أمور: ..... ١٩١
- الإسلام ..... ١٩٢
- الإيمان والعقل ..... ١٩٤
- الخلوّ من الحيض والنفاس ..... ١٩٥
- عدم المرض ..... ١٩٦
- عدم السفر ..... ١٩٨
- جواز صوم ثلاثة أيّام بدلاً عن الهدي للعاجز عنه، في السفر ..... ١٩٩
- جواز صوم ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً ..... ١٩٩
- مع العجز عن البدنة، في السفر ..... ١٩٩
- جواز صوم النذر في السفر إذا كان مقيداً به ..... ١٩٩
- حكم الصوم المندوب في السفر صحةً وبطلاناً ..... ٢٠٢
- شرائط صحة الصوم المندوب ..... ٢٠٤
- شرائط وجوب الصوم ..... ٢٠٧
- حكم من كان حاضراً فخرج إلى السفر ..... ٢٠٩
- حكم المسافر الذي قدم إلى بلده أو إلى محلّ عازم على الإقامة فيه ..... ٢١٢
- ثبوت الملازمة بين الإفطار وقصر الصلاة ..... ٢١٤
- المسافر الجاهل بالحكم ..... ٢١٤

٢١٥	موارد الافتراق بين المقام، وبين مسألة القصر والإتمام
٢١٦	كون الملازمة بين الإفطار وقصر الصلاة، وبين الصيام والإتمام
٢١٧	جواز السفر اختياراً في شهر رمضان ولو كان للفرار من الصوم
٢١٩	السفر في الواجب المعين غير شهر رمضان
٢٢٠	كراهة التملّي من الطعام والشراب، والجماع في النهار للمسافر في شهر رمضان
٢٢٠	جواز الإفطار في شهر رمضان لأشخاص
٢٢٤	مقدار الفدية
٢٢٥	وجوب الكفارة لأشخاص يجوز لهم الإفطار وعدمه
٢٢٦	عدم الفرق في المرضعة بين كون الولد لها أو متبرّعة برضاعه أو مستأجرة
٢٢٨	وجوب القضاء على الحامل والمرضعة والشيخ والشيخة وذوي العتاش وعدمه

### القول في طريق ثبوت هلال شهر رمضان وشؤال

٢٣١	طرق ثبوت الهلال: الأول: الرؤية
٢٣٢	الثاني والثالث: التواتر والشياع
٢٣٢	الرابع: مضيّ ثلاثين يوماً من الشهر السابق مع ثبوت أوّله
٢٣٣	الخامس: البيّنة الشرعية
٢٤٠	السادس: حكم الحاكم
٢٤٨	عدم الاعتبار بقول المنجمين
٢٤٩	عدم الاعتبار بتطوّق الهلال
٢٥٢	عدم الاعتبار بغيوبة الهلال بعد الشفق
٢٥٣	لزوم شهادة البيّنة بالرؤية في قبول شهادتها
٢٥٥	كون البيّنة حجة لكلّ من قامت عنده ولو لم تقم عند الحاكم

وجوب ترتيب الأثر بشهادة البيّنة مع ردّ الحاكم شهادتها وكونها عادلين

- عند من قامت عنده ..... ٢٥٥
- عدم اعتبار اتّحادهما في زمان الرؤية ..... ٢٥٥
- اعتبار توافقهما في الأوصاف ..... ٢٥٦
- عدم الاعتبار في ثبوت الهلال بشهادة النساء منفردة ولا منضّمة ..... ٢٥٧
- عدم الاعتبار بشاهد واحد وعين ..... ٢٥٨
- عدم الفرق بين كون البيّنة من البلد أو خارجه ..... ٢٥٩
- حجية حكم الحاكم على حاكم آخر لو لم يثبت خطؤه أو خطأ مستنده ..... ٢٦٠
- كفاية الرؤية في بلد آخر إذا كانا متقاربين أو علم توافق أفقهما ..... ٢٦١
- كيفية اتّحاد الأفق وتعدّده ..... ٢٦١
- تحقيق المؤلّف في المقام ..... ٢٦٥
- جواز الاعتماد على التلغراف ونحوه في بعض الموارد ..... ٢٦٧

### القول في قضاء صوم شهر رمضان

- عدم وجوب القضاء على الصبيّ ولا على المجنون ..... ٢٦٩
- حكم قضاء ما فات عن المغمى عليه ..... ٢٦٩
- عدم وجوب القضاء على الكافر الأصلي إذا أسلم ..... ٢٧١
- وجوب القضاء على المرتدّ ما فاته أيّام ردّته ..... ٢٧٣
- وجوب قضاء الصوم على الحائض والنفساء ..... ٢٧٤
- حكم القضاء على من فاته الصوم لسكر ..... ٢٧٤
- حكم المخالف إذا استبصر ..... ٢٧٥
- عدم وجوب الفور في القضاء ..... ٢٧٦

- جواز تأخير قضاء الصوم إلى رمضان آخر وعدمه ..... ٢٧٧
- كون قضاء الصوم بعد التأخير إلى رمضان آخر موسعاً ..... ٢٧٩
- عدم وجوب الترتيب وكذا التحيين في القضاء ..... ٢٧٩
- حكم ما لو كان عليه قضاء رمضانين أو أكثر ..... ٢٨١
- لو فاته صوم شهر رمضان لمرض أو مثله ثم مات قبل أن يخرج منه ..... ٢٨٣
- اختصاص الحكم بالمرض والحيض والنفاس وعدمه ..... ٢٨٥
- عدم جريان الحكم في المسافر ..... ٢٨٦
- لو فاته صوم شهر رمضان لعذر واستمر إلى رمضان آخر وكان العذر هو المرض ..... ٢٨٧
- حكم ما لو كان العذر المستمر غير المرض ..... ٢٩١
- حكم ما لو كان سبب الفوت الجوز للإفطار أمراً وسبب التأخير أمراً آخر ..... ٢٩٢
- حكم من فاته صوم شهر رمضان أو بعضه لا لعذر ولم يقض إلى رمضان آخر ..... ٢٩٥
- حكم ما لو فاته لعذر ولم يستمر العذر إلى الرمضان الآتي ولم يصم  
نهاوئاً وتساعاً ..... ٢٩٦
- حكم الصورة المتقدمة مع العزم على القضاء بعد ارتفاع عذره فاتفق  
عذر آخر عند الضيق ..... ٢٩٦
- عدم تكرّر كفارة التأخير بتكرّر السنين ..... ٢٩٧
- جواز إعطاء كفارة أيام عديدة من رمضان واحد أو أزيد لفقير واحد ..... ٢٩٨
- جواز الإفطار قبل الزوال في قضاء شهر رمضان ما لم يتضيّق ..... ٢٩٩
- عدم جواز الإفطار بعد الزوال في قضاء شهر رمضان وثبوت الكفارة لو أفطر ..... ٢٩٩
- وجوب القضاء على وليّ الميت لما فاته من الصوم ..... ٣٠١
- هل يختصّ وجوب القضاء على وليّ الميت لما فاته لعذر أو يعمّ مطلق الترك ..... ٣٠٥



## القول في أقسام الصوم

الصوم الواجب ستة ..... ٣٠٧

## القول في صوم الكفارة

كفارة قتل العمد والإفطار بمحرّم في شهر رمضان ..... ٣٠٩

كفارة الظهار ..... ٣١٠

كفارة قتل الخطأ والإفطار في شهر رمضان واليمين ..... ٣١١

كفارة خدش المرأة وجهها في المصاب وشقّ الرجل ثوبه على زوجته وولده ..... ٣١٢

كفارة الإفاضة من عرفات قبل الغروب عامداً ..... ٣١٣

كفارة صيد المحرم ..... ٣١٤

الكفارة التخيرية ..... ٣١٥

وجوب التتابع في كفارة صوم شهرين وكيفية حصوله ..... ٣١٨

اعتبار التتابع في صوم ثمانية عشر يوماً - بدل الشهرين - وعدمه ..... ٣١٩

اعتبار التتابع في صيام سائر الكفارات وعدمه ..... ٣٢٠

عدم مانعية الإفطار لعذر من تحقّق التتابع ..... ٣٢٣

أقسام الصوم المندوب ..... ٣٢٧

من أقسام الصوم، الصوم المكروه ..... ٣٢٥

صوم الضيف بدون إذن المضيف ..... ٣٢٩

صوم الولد بدون إذن الوالدين ..... ٣٣٢

الصوم المظهور على أنواع: الأول: صوم يومي العيدين ..... ٣٣٣

الثاني: صوم يوم الثلاثين من شعبان بنية أنّه من رمضان ..... ٣٣٤

الثالث: صوم أيام التشريق لمن كان عني ..... ٣٣٤

٣٣٦	الرابع: الصوم وفاءً بنذر المعصية .....
٣٣٦	الخامس: صوم السكوت .....
٣٣٧	السادس: صوم الوصال .....
٣٣٧	السابع: صوم الزوجة تطوعاً بدون إذن الزوج .....

### خاتمة في الاعتكاف

٣٣٩	معنى الاعتكاف لغةً واصطلاحاً، وأنه اللبث في المسجد بقصد العبادية .....
٣٤٠	عدم اعتبار ضمّ قصد عبادة أخرى خارجة عن اللبث .....
٣٤٠	كونه مستحباً بأصل الشرع .....
٣٤١	صحة الاعتكاف في كل وقت يصح فيه الصوم .....

### القول في شروطه

٣٤٣	شرائط صحته أمور: الأول: العقل .....
٣٤٤	الثاني: النية .....
٣٤٥	الثالث: الصوم .....
٣٤٧-٣٤٦	الرابع: أن لا يكون أقلّ من ثلاثة أيام .....
٣٤٨	جواز الاعتكاف أكثر من ثلاثة أيام .....
٣٤٨	بيان المراد من اليوم الذي لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيام .....
٣٤٩	كفاية ثلاثة أيام ملفقة في الاعتكاف وعدمه .....
٣٤٩	الخامس: أن يكون في المساجد الجامعة غير الأربعة احتياطاً ورجاءً .....
٣٥٢	السادس: إذن من يعتبر إذنه .....
٣٥٤	السابع: استدامة اللبث في المسجد .....

- صحة الاعتكاف لو خرج المعتكف من المسجد مكرهاً أو ناسياً ..... ٣٥٦
- صحة الاعتكاف لو خرج المعتكف من المسجد للضرورة ..... ٣٥٧
- جواز اغتسال المعتكف عن الجنابة في المسجد وعدمه ..... ٣٥٨
- عدم اشتراط البلوغ في صحة الاعتكاف ..... ٣٥٩
- عدم جواز العدول من اعتكاف إلى اعتكاف آخر ..... ٣٥٩
- عدم جواز الاعتكاف نيابة عن المتعددين ..... ٣٦٠
- جواز قطع الاعتكاف المندوب في اليومين الأولين وحكم قطع  
الاعتكاف المنذور ..... ٣٦٠
- عدم انعقاد اعتكاف ثلاثة أيام من دون دخول الليلتين المتوسّطتين ..... ٣٦٢
- حكم ما لو نذر اعتكاف شهر ..... ٣٦٣
- اعتبار وحدة المسجد في الاعتكاف الواحد ..... ٣٦٣
- حكم ما لو تعذر إتمام الاعتكاف لخوف أو هدم ونحو ذلك ..... ٣٦٤
- لزوم إحراز المسجدية في جواز الاعتكاف فيه ..... ٣٦٤
- لو عين موضعاً خاصاً من المسجد محلاً لاعتكافه لم يتعين ..... ٣٦٥
- الضروريات المبيحة للخروج من المسجد ..... ٣٦٦
- بطلان اعتكاف الجنب بالجنابة غير الاختيارية لو ترك الخروج من المسجد ..... ٣٦٧
- حكم ما لو دفع من سبق إليه في المسجد ..... ٣٦٨
- حكم اعتكاف الجالس على الفراش المفصوب ..... ٣٧٠
- حكم الاعتكاف في المسجد المفروش بتراب مفصوب أو آجر مفصوب ..... ٣٧٠
- بطلان الاعتكاف فيما لو طال الخروج في مورد الضرورة بحيث انمحت  
صورة الاعتكاف ..... ٣٧١
- جواز اشتراط الرجوع عن اعتكافه حين النية ..... ٣٧١-٣٧٢

## القول في أحكام الاعتكاف

- أُمور يحرم على المعتكف: منها: مباشرة النساء ..... ٣٧٥
- عدم الفرق بين الرجل والمرأة من هذه الجهة ..... ٣٧٧
- ومنها: الاستمنا ..... ٣٧٨
- ومنها: شمّ الطيب والريحان متلذّذاً ..... ٣٧٨
- ومنها: البيع والشراء ..... ٣٧٩
- ومنها: الجدال إذا كان لأجل الغلبة وإظهار الفضيلة ..... ٣٨٠
- عدم الفرق في حرمة المذكورات على المعتكف بين الليل والنهار عدا الإفطار ..... ٣٨٢
- يُفسد الاعتكاف كلّ ما يُفسد الصوم ويوجب بطلانه ..... ٣٨٢
- كون الجماع مفسداً للاعتكاف ولو وقع في الليل ..... ٣٨٣
- هل اللّمس والتقبيل بشهوة يبطل الاعتكاف أم لا ..... ٣٨٣
- حكم ما إذا أفسد الاعتكاف ..... ٣٨٥
- ثبوت الكفّارة في إفساد الاعتكاف الواجب ..... ٣٨٦
- ثبوت الكفّارة بإفساد الاعتكاف المندوب بالجماع وعدمه ..... ٣٨٧
- كيفية كفّارة الاعتكاف ..... ٣٨٨
- ثبوت كفّارتان لو أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع في نهار شهر رمضان ..... ٣٨٩
- وجوب كفّارتان لو أفسد الاعتكاف الواجب بالجماع في قضاء شهر رمضان بعد الزوال ..... ٣٨٩
- كيفية ثبوت الكفّارة على المعتكف وزوجته إذا جامعها في شهر رمضان ..... ٣٩٠